

مشاريع البغال

أجزاء المجلد بالآداب
فقها وقضاة

١٩٨٣

مكتبة المطبع والنشر
دار الفكر والعسري



مستشار سيد البغال

اجراؤم المجلد بالآداب فقها وقضاء

١٩٨٣

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

دار الفکر للطباعة والنشر

لصاحبه ومحمد عبد الرزاق

١٩ كنيسة الأمن ش الجيش

تليفون : ٩٢٤٠٩٨

الإهداء

إلى هؤلاء الذين ضلوا الطريق وعاشوا في سكرة دائمة بعيدين عن واقع الحياة ، عابثين بالقيم والمثل العليا ثم آن الأوان لأن يفيقوا من سكرتهم فشملمهم الله برعايته وغفرانه فأمنوا وتابوا وعملوا صالحا .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ، بأقل من عام ، ونفذ في كل من مصر وسوريا ، والتي ما زال ينفذ فيها وتسرى أحكامه بها حتى الآن ، وفي وقت كانت أحكامه لم يتناولها القضاء بمزيد من الوضوح والاستقرار ، نظراً أقصر المدة التي مضت منذ صدور القانون ، و صدور الطبعة الأولى من الكتاب .

ولقد لاقى الطبعة الأولى - بفضل الله - اقبالا باعتبار أنها حوت المؤلف العمل الأول في بيان أحكام القانون سالف الذكر ، فقها وقضاء بتفصيل مسهب ، إلى جانب ما تضمنه الكتاب من شروح لسائر الجرائم المخلة بالآداب ، إضافة إلى الجرائم التي يختص بها رجال مكاتب حماية الآداب .

والآن وقد مضى على صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أكثر من عشر سنوات ، ونفذت الطبعة الأولى من الكتاب منذ سنوات غديدة واستقرت أحكام القضاء بشأن نصوص القانون المذكور ، واستحدثت مبادئ مفسرة لبعض أحكامه ، وكانت الحاجة ماسة لأن يكون بين يدي الذين يعملون بالحقل القانوني مؤلف يتناول شرح وتفصيل أحكام القانون سالف الذكر ، أو أوسى له من مبادئ وما استجد من معايير وضوابط

تناولت العديد من أحكامه ، فقد رأيت إعادة طبع الكتاب بالصورة التي صدرت بها الطبعة الأولى مضيفاً عليها ما استجد من مبادئ وما أرسى من ضوابط ومعايير ، وما صدر من أحكام حديثة من مختلف درجات المحاكم .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما ابتغيته ، فإن كان الأمر كذلك فالفضل لله وحده .

بيروت في ٦ أكتوبر ١٩٧٢

سيد حسن البغال

- بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الدعارة والفجور وما يتبعهما ويلحق بهما من شرور الإنحجار في الأشخاص من الجنسين وآثام الأفعال التي ترتكب لخدمة الدعارة والفجور وتسجيلها . أمر لا يليق بكرامة الجنس البشري ومقوماته ، ولذلك فقد حرمتها الشرائع السماوية كافة بغير تمييز لما يجلبانه للفرد وللأسرة والمجتمع من أخطار وأضرار بالغة .

والغريزة الجنسية ليست هدفا لذاتها وإنما هي وسيلة للتناسل والبقاء - بقاء الوجود البشري واستمراره إلى أن يشاء الله سبحانه وتعالى - ذلك هو ما أوحاه عز وجل إلى عباده منذ قديم الأول حفظا لأهل الأرض من الفناء ، ثم جاءت الشرائع السماوية مؤكدة لذلك داعية إليه منظمة له وصدق الله حين قال : فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وصدق رسول الله في حديثه الشريف حين قال : تناكحوا تناسلوا فإن مباء بكم الأمم يوم القيامة .

إذن فالغريزة الجنسية إن كانت وسيلة لحفظ النوع ولبقاء الجنس البشري كانت مؤدية لوظيفتها سائرة تجاه هدفها ، أما إن انحرفت عن غايتها وهدفها كانت شراً وبيلاً وأمرًا خطيراً يجب درؤه وملافة مخاطره وأمراضه لما ينتج عن ذلك من أضرار صحية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية بعيدة المدى خطيرة الأثر .

والغريزة الجنسية إن انحرفت عن غايتها إما أنها تهدف بذلك إلى مجرد إشباع الرغبة الجنسية لسكلا الطرفين أو لأحدهما وإما أنها تهدف إلى إشباع رغبة مادية . لأحد الطرفين عن طريق عرض أحدهما نفسه للآخر ، فإن كانت الغريزة الجنسية تستغل بين محرمين لمجرد إشباع الرغبة

سواء أكانت الرغبة الجنسية أم الرغبة المادية فإنها تكون والحالة هذه محرمة ومجرمة ، محرمة من الشرائع السماوية كافة ، ومجرمة بالقوانين والتنظيمات التشريعية .

ولقد انصرف التفكير الخاطئ لدى الكثيرين إلى أن المقصود بمكافحة الدعارة والفجور هو مكافحة دعارة المرأة وحدها ، دون أن يضعوا في الاعتبار أن الرجل والمرأة سواء في ذلك ، وأن المرأة كما تكون داعرة عاهرة فالرجل قد يكون فاجراً فاسقاً ، وأن الشرائع والقوانين تجرم فعلهما سواء بسواء .

وسوف يتناول كتابنا هذا بحثاً عن جرائم الغريزة الجنسية التي تمحيد عن هدفها وتستغل بين محرمين لمجرد إشباع الرغبة الجنسية أو الرغبة المادية .

ولقد قسمنا هذا البحث إلى قسمين كبيرين مهدفاً لهما بباب تمهيدى ، ويتناول القسم الأول وهو القسم العام دراسة شاملة لإجراءات الضبط منذ بدئها حتى انتهاء الفصل فى الدعوى ، بينما يتناول القسم الثانى وهو القسم الخاص ببحث جرائم الدعارة والفجور وما يلحق بها ويتشابه معها ويدور فى فلكها من الجرائم المخلة بالأداب بصفه عامة كل جريمة على حدة .

ولقد توخينا فى هذا البحث أن يتناول النواحي النظرية فى التشريعات المنظمة مع إلحاق كل جزئية من الجزئيات ببيان تطبيقى عملى يتضمن حكماً من أحكام المحاكم على اختلاف درجاتها .

وكل ما نصبو إليه ونتمناه أن نكون قد وفقنا فيما ابتغيناه - من وضع بحث فقهى عملى بين يدى رجال القانون - فى هذا الموضوع - فإن كنا كذلك فالفضل لله وحده .

سيد حسن البغال

القاهرة فى ٣ يونيه ١٩٦٢ م

باب تمهيدى

قبل أن نتطرق إلى البحث القانونى لبيان الإجراءات الخاصة بجرائم
الفجور والدعارة والجرائم المخلة بالآداب والأحكام العامة لهذه الجرائم
نورد تمهيدا لهذه الدراسة يبحث نعرض فيه لتعريف الفجور والدعارة وما
يترادف معهما أو يتشابه من تعبيرات وكلمات ثم نستعرض أسباب تحريم
البغاء وأسباب إلغائه ثم نبين فى فصل ثان التطور التشريعى لقرانين مكافئة
الفجور والدعارة ثم نعرض فى الفصل الثالث للجهود الدولية لمكافئة الفجور
والدعارة، وأخيرا نبين فى فصل رابع الجهات الرسمية المختصة بمكافئة الجرائم
المخلة بالآداب بصفة عامة .

الفصل الأول

المبحث الأول

تعريف الفجور والدعارة وماهيتها

الفجور لغة هو الفسق والدعارة هي الفساد أو الفسق ويقال رجل فاجر أى رجل فاسق ويقول أيضاً امرأة فاجرة أى امرأة فاسقة ، وكلية البغاء لها نفس المعنيين السابقين . وخلاصة القول أن الفجور والدعارة والبقاء - هذه الكلمات الثلاثة تعنى لغة كل إشباع للفرصة الجنسية لإشباعاً غير مشروع سواء أكان إشباعاً كاملاً أم غير كامل أى إشباع ظاهري دون إتمام لعملية الجماع .

ويجب أن نذكر أنه كما يقال امرأة عاهرة فقد يقال رجل عاهر ذلك أن كلمة العاهرة تعنى الفجور ، والفجور كما نرى تركبه المرأة يأتيه الرجل أيضاً ومن ثم نرى أن هذه المعاني جميعها للكلمات «بغاء ودعارة وفجور» تشابه فيما تقصده وترى إليه ، ومن ثم ونحن أمام هذا التشابه اللغوي لهذه الكلمات ننحنوا آخر لوضع تعريف يتفق والتطبيقات التشريعية ويستشف من واقع تجريم التشريع لهذه الأفعال بحيث ينتهي هو والقانون والتطبيق سواء ، غير أننا مع ذلك وفي نفس الوقت نرى أن ترك هذه الكلمات تنصرف على سجيتهما إلى الرجل والمرأة سواء بسواء فنقول أن الرجل إذا وقع من اتصال جنسي غير مشروع كان بغيّاً أو داعراً أو فاجراً والمرأة التي تشاركه هذا الإثم تكون أيضاً بغيّاً أو داهرة أو فاجرة .

وفي الواقع لو أننا استعرضنا جميع أحكام المحكمة العليا التي تعرضت لوضع تعاريف للدعارة لوجدنا أن المحكمة لم تكن تتعرض لتعريف الدعارة في حد ذاتها وإنما كانت تعرض لوضع ما يمكن أن تضعه تحت نظر قاضي الموضوع من معايير أو ضوابط يستشف منها ركن الإعتياد في جريمة ممارسة الدعارة ، ولذلك نجد أنها مرة تقول أن البغاء هو الإعتياد على ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم (نقض ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ منشور بمجموعة أحكام النقض السنة الرابعة قاعدة ٣٦٦ صفحة ١٠٤٩) ومرة تذكر أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز (نقض جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة أحكام النقض السنة السادسة قاعدة ٣٠ صفحة ٨٥) ومعنى ذلك أن محكمة النقض كانت تضع تعريفاً للدعارة المجرمة قانوناً ولم تكن تضع تعريفاً للدعارة في حد ذاتها وعلى ذلك يجب أن نفرق بين التعريف اللغوي للدعارة وبين التعريف القانوني لها ، ذلك لأن الاتصال الجنسي غير المشروع ولو لمرة واحدة هو الدعارة والفجور والبغاء لغة وتحريمه الشرائع السماوية كافة وتنتهي عنه ويأنف منه المجتمع . غير أن القانون الوضعي العربي لا يعاقب عليه إلا إذا تكرر هذا الفعل بحيث تكون هذه الأفعال في مجموعها ركن الإعتياد على تفصيل كما سنبين فيما بعد ، وهذا الذي يجرمه القانون هو ما سعت محكمة النقض إلى وضع تعريف له وبعد أن كانت تشترط وجود الأجر أسقطته واشترطت شرط مباشرة وممارسة الدعارة مع الناس بغير تمييز ، وأصبح عنصر عدم التمييز هو المميز ما بين الدعارة المحرمة - ونطلق هذا التعبير تجاوزاً - ونقصد بها الاتصال الجنسي غير المشروع وهو ما انتهى عنه الشرائع السماوية ، وبين الدعارة المجرمة وهي التي يعاقب القانون مرتكبها ، ومعنى ذلك أن القانون يعتبر المرأة داعرة أى فاجرة بغيا في نظره إذا تكرر منها فعل الاتصال غير المشروع مع الناس

بغير تمييز سواء أكان ذلك مقابل أجرام بدونه ، وإن كان الأجر في نظر محكمة النقض يستشف منه توافر شرط وعنصر عدم التمييز (الحكم السابق ونقض جلسة ٤ إبريل سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما الجزء الثاني صفحة ٥٧٩) .

هذا ويجب التنويه إلى ما جاء بتقرير لجنتنا العدل الأولى والشئون الاجتماعية عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من أن الدعارة هي مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما يجب التنويه إلى ما ذكرته اللجنة في موضع آخر من أنها رأيت عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة الدعارة اكتفاء بكلمة الفجور التي تفيد من الناحية اللغوية ارتكاب المنكر والفساد وبصفة عامة من غير تخصيص للذكر واللاتي ، لأن العرف القضائي (كما قالت اللجنة) . قد جرى على إطلاق كلمة الدعارة على بغاء الاتي وكلمة الفجور على بغاء الذكر . رأيت الهيئة النص على الدعارة والفجور لكي يشمل النص بغاء الاتي والذكر على السواء . - ومن ذلك يبين أن اللجنة - في ذلك كانت منقادته تحت تأثير فكر خاطيء استقر في الأذهان ارتأت - كما يفهم من عباراتها - مسأيرة وعدم النيل منه .

وننتهي من ذلك كله إلى أنه لا فارق لغوي بين الكلمات «بغاء» ودعارة وفجور ، وأن هناك فارقا - في رأينا - قانوني بين ما نعلق عليه الدعارة المجرمة وبين الدعارة المحرمة ، وأن التعريف القانوني للدعارة المجرمة هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأنه لا فارق في رأينا - بين أن نقول قانون مكافئة الدعارة أو قانون مكافئة الفجور أو قانون مكافئة البغاء - وأنه لا فارق أيضا بين أن نقول الدعارة المجرمة أو الفجور المجرم أو البغاء المجرم .

المبحث الثاني

أسباب تحريم وتجريم البغاء

لو أننا استعرضنا الكتب المقدسة جميعها لوجدنا أنها بدون استثناء قد نهت عن المنكر والذيلة ، وحضت على اتباع المثل العليا والفضيلة وأنها قد بينت — فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية — الخبيث من الطيب يستوى في ذلك ما ورد بالإيجيل وما جاء في التسوارة وما نص عليه في القرآن الكريم ، ولرأينا أن كل كتاب مقدس قد أفصح وأفاض في بيان ما يعد من قبيل الاتصال الجنسي المشروع وما يندوج تحت الاتصال الجنسي غير المشروع ، حذر من مباشرة الاتصال الأخير وما ينتظر فاعله ومرتكبه من شديد العقاب وسوء المصير في دنياه وآخرته .

ويمكن القول بأن الهدف الأول الذي قصدت الشرائع السماوية إلى الوصول إليه عن طريق منع الاتصال الجنسي غير المشروع هو المحافظة على الجنس البشري من الفناء ، ولوقلنا ذلك واقتصرنا على هذه العبارة وحدها لأن الرد على ذلك بأن الاتصال الجنسي غير المشروع ينتج عنه تناسل أى نفس النتيجة التى تترتب على الاتصال الجنسي المشروع ، ولذلك فالأصح أن يقال أن الغاية التى سمت إليها الشرائع السماوية من ذلك هى حفظ الجنس البشري من الفناء عن طريق الترابط — الترابط الأبوى — بحيث يعرف كل والد ولده ويوقن أنه ولده وحده ، فيرتبط به ارتباطا لا يعرف سره ولكنه إلا الخالق عز وجل ، وبحيث يعرف كل مولود والده وأنه هو والده وحده فيرتبط به نفس الارتباط ، وهذا وذاك يكون العاطفة الخالدة التى بارتباطها الوثيق يتكون المجتمع الصغير — الأسرة — التى يتكون منها

المجتمع الكبير ، وإذن فهذه العاطفة التي تنبثق من السر العظيم تكون ما يحفظ للجنس البشرى وجوده وبقاءه ويستتبع ذلك القول بأنه لو ترك الأمر لاختلاط الأنساب لما وجد التعاون بشئ صورة الذي ينتهى بنا إلى التعاون الدولي المتكاتف لدرء مخاطر القوى الخفية ... هذا التعاون الدولي الذي - نرى - أنه قناع طبيعي حتمى لترايط عاطفى وليد أنساب طبيعى تمتد جذورها حتى تصل بنا إلى أول الخلق - آدم وحواء .

أما الأهداف الأخرى التي من أجلها أيضا حرمت الشرائع السماوية كافة الاتصال الجنسي غير المشروع ، فهي وإن كانت أهداف ثانوية - في رأينا - إلا أنها مع ذلك بالغة الأهمية ومنها ما يجلبه الاتصال الجنسي غير المشروع من أضرار صحية تتسع دائرتها حتى تشمل كل من يتصل بكل الطرفين وما يجره ذلك من أخطار ومخاطر يتأثر بها الإنتاج والاقتصاد القومى وتأثر بها القوى العسكرية أيضا إذا شملتها ، ويتأثر بها الفكر والوعى إذا تشل حركته لدى من يمارس هذا الفعل المشين - وفاهيك أخيراً وليتس أخيراً عما للاتصال الجنسي غير المشروع من أسوأ الآثار في إفساد الأخلاق والقضاء على القيم والمثل العليا التي يعيش العالم بها ولها .

وهذا الذى قلنا به هو عن أسباب تحريم البغاء ، أما عن أسباب تجريمه فهي لا تخرج في مجملها عن أسباب تجريمه ، ذلك لأنه من المسلم به أن التنظيمات التشريعية ما هي إلا قواعد منظمة للشرائع السماوية على تفصيل في ذلك ، وأن القوانين الوضعية ما هي في حقيقة الأمر - في رأينا - إلا قرارات تنفيذية اهتمت مبادئها وأصولها وأحكامها التشريعات السماوية وجاءت التشريعات الوضعية منظمة ومفسرة لهذه الأحكام ومكملة لما لم تفصله هذه التشريعات السماوية من نظم ، كل ذلك في تلك الأحكام الأساسية الأصولية التي وضعت أسسها الكتب السماوية بما استنتته من تشريعات وأصول .

المبحث الثالث

أسباب إلغاء البغاء

جاء في ديباجة تقرير لجنتنا العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١، وأن حالة العاهرات ويوتهن كانت تحكمها اللائحة الصادرة بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ وهي ولا شك لا تتفق في شيء مع أحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق ولم تلحظ الحالة الاجتماعية والصحية بما يجب لها من عناية ورعاية .

والمستقراً لهذه الديباجة يلحظ أن التقرير بعد أن سار في اتجاهه الصحيح بقوله أن هذه اللائحة التنظيمية لا تتفق مع أحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق راح بدون أى داع يتعلل - في إلغاء بيوت العاهرات - بأخطاء ذكر أنها تكشف عن هذا التنظيم وكان الأجدر به أن يكتفى بالإشارة إلى ما بدأ به في ديباجته من أن هذا التنظيم لا يتفق وأحكام الأديان السماوية وقواعد الأخلاق المسلم بها والمستقر عليها ، دون أن يشير إلى ما كشفت عنه هذه اللائحة من أخطاء إذ أن ذلك يستشف منه أنه لو لا تكشف هذه الأخطاء لما كان هناك داع لإلغاء هذا التنظيم - ودون أن يضع في اعتباره أن مجرد وجود هذا التنظيم يعنى اعترافاً صريحاً من الدولة بأمر منافٍ للأديان جميعها ولقواعد الأخلاق وللشريعة العليا المعترف بها من كافة الأجناس والدول، وأن ما توجبه رعاية الصحة العامة من وقاية فعالة يأتى في المرتبة الثانية - ولذلك نجد أن المذكرة التفسيرية للقانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ جاء في ديباجتها أن الغرض من هذا القانون هو غلق بيوت العاهرات بصفة نهائية وتبعية حالة

محترفات الدعارة بما يمنع ضرره من المجتمع ومنع الالتجاء للدعارة السرية بماله أسوأ الأمر في إفساد الأخلاق ، والقضاء على كل وسيلة للتجار في الأمراض ، مما يتنافى مع الدين وقواعد الأخلاق ، فضلاً عما توجبه رعاية الصحة العامة من وقاية فعالة — ومن ذلك نرى أن رعاية الصحة العامة قد اعتبرها القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ في المرتبة الثانية بعد أن أرجع الفكرة في إلغا البغاء إلى مخالفته لأحكام الدين الحنيف وقواعد الأخلاق .

الفصل الثاني

التطور التشريعي لقوانين مكافحة الدعارة

صدر أول تنظيم لبيوت العاهرات - حينما كان معترقا بها - بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ - ثم صدرت اللائحة الثانية لبيوت العاهرات بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ونشرت بالجريدة الرسمية يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ تحت رقم ١٣٢ ومعه تعليمات نظارة (وزارة) الداخلية الخاصة بذلك .

وكانت المادة الأولى تنص على أن يعتبر بيتا للعاهرات كل محل تتجمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ولو كانت كل منهن ساكنة في حجرة منفردة منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا ، وكانت المادة الثانية تنص على أنه لا يجوز فتح بيوت العاهرات إلا في الأماكن التي بعينها لذلك المحافظ أو المدير ولا يكون لسكن منها سوى باب واحد فقط ولا يوجد بينها وبين المساكن الأخرى أو الدكاكين أو المحلات العمومية اتصال ما ، وكانت المادة الثالثة تمنع بعض الأشخاص من إدارة أو فتح بيوت للعاهرات بواسطة الغير وهم القصر والمحكوم عليهم بعقوبة جنائية والمحكوم عليهم في سرقات أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة وإخفاء جانين أو انتهاك حرمة الآداب أو في تحريض القصر على الفسق — مادامت العقوبة لم يمض عليها خمسة سنوات والأشخاص الذين كانوا يديرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم باغلاقها مادام لم يمض على ذلك ثلاث سنوات كاملة عن هذا الحكم .

وكانت هذه اللائحة تنص على وجوب أن تكون كل عاهرة

في بدت العاهرات تحمل تذكرة تعطى لها من الشرطة وعليها صورتها وتحدد سنويا وأن تتقدم لأجراء الكشف الطبي عليها مرة كل أسبوع بمعرفة الطبيب المختص أو المصرح له في ذلك .. وكانت هناك عقوبات عند مخالفة أحكام هذه اللائحة تتراوح بين مائة قرش والحبس لمدة أسبوع .

ثم صدر الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والذي ألغى العاهرات واللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ والذي حرم البغاء وأفعاله ووضع عقوبات لمخالفة أحكامه .

ولما رفعت الأحكام العرفية في البلاد والغى العمل بالأوامر العسكرية التي صدرت في ظل الأحكام العرفية استصدرت الحكومة تفويضا تشريعيًا يقضى باستمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة عام واحد يكون البرلمان في خلاله قد انتهى من إصدار القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولذلك فقد استمر العمل بأحكام الأمر العسكري سالف الذكر حتى عام ١٩٥١

ولقد صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ يوم ٩ أغسطس ١٩٥٠ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥١ بالوقائع المصرية .

ولما نادى الشعب السوري بالوحدة العربية وطالب بهامع مصر المتحررة وتمت الوحدة بين مصر وسوريا استلزم ذلك صدور قانون موحد ينظم أحكام الدعارة من ناحية ويغلق بيوت العاهرات في سوريا من ناحية أخرى ولذلك فقد صدر القانون العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقد رأينا أن نورد ما جاء بمذكرته التفسيرية ثم ماورد به من أحكام ونصوص حتى يكون هذا وذاك عونا للباحث في الرجوع إليهما كلما استلزم الأمر ذلك .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

انضمت الجمهورية العربية المتحدة بمقتضى القرار رقم ٨٨٤ الذى أصدره السيد رئيس الجمهورية فى ١١ مايو سنة ١٩٥٩ إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير الموقعة فى ليك سكس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ .

ولما كانت الأحكام الواردة فى الاتفاقية تنص على ضرورة معاقبة من يستخدمون الغير أو يستخرجونهم أو يغرونهم أو يستغلونهم فى ذلك بقصد البغاء وكل من يفتحون أو يديرون بيوت البغاء ... الخ - كما تنص الاتفاقية على ضرورة إلغاء كل قانون أو لائحة تنظم البغاء فى أية صورة من الصور

ولما كانت أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة المعمول به فى الإقليم المصرى تكفى لتحقيق أهداف الاتفاقية فيما يتعلق بفرض العقوبات على الصور المختلفة للتحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو استغلاله أو احترافه .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق متضمنا أحكام القانون سالف الذكر بعد إضافة أخرى جديدة إليه تستهدف بجانب تطبيقه على إقليمى الجمهورية إلغاء القانون المعمول به فى الإقليم السورى لتنظيم البغاء .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على عقاب التحريض على بغاء الإناث ، الدعارة ، وبغاء الذكور ، الفجور ، أو المساعدة عليه أو

تسهيله أو الاستخدام أو الإستدراج أو الإغواء بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .

وشددت الفقرة الثانية العقاب إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرون سنة ميلادية .

وتعاقب المادة الثانية بالعقوبة المشددة الواردة بالفقرة (ب) من المادة الأولى كل استخدام أو استدراج أو إغواء للذكور أو الإناث بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة إذا كان ذلك بالخداع أو بالقرعة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه، وكذلك استبقاء الأشخاص بغير رغبتهم في محل البغاء إذا كان ذلك بإحدى الوسائل المذكورة .

وتعاقب المادة الثالثة كل تحريض للذكور الذين لم يتموا من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو الإناث عموماً على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو تسهيل ذلك أو استخدامهم أو صحبتهم خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة .

كما شددت الفقرة الثانية من هذه المادة العقوبة إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية .

وتشدد المادة الرابعة العقوبة إذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة ميلادية ، أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عند من تقدم ذكرهم .

وتعاقب المادة الخامسة كل من أدخل أشخاصاً أو سهل لهم الدخول إلى الجمهورية لارتكاب الفجور أو الدعارة .

وتعاقب المادة السادسة فقرة (١) كل معاونة لآثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإتفاق عليها .

وتعاقب الفقرة (ب) كل استغلال لبغاء الأشخاص ولجورهم بأية وسيلة وتشدّد الفقرة الأخيرة العقاب إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة .

وتعاقب المادة السابعة على الشروع في الجرائم المذكورة في المواد السابقة.

وتعاقب المادة الثامنة كل من فتح أو أدار أو عاون في إدارة محال الدعارة أو الفجور . ونصت على الحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والآثاث الموجودة به . وقضت بتشديد العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو من المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه .

وتعاقب المادة التاسعة فقرة أولى على تأجير أو تقديم المنازل أو الأماكن للغير أو لسكنى شخص أو أكثر لإدارته للفجور أو الدعارة أو لممارسة البغاء فيه مع علمه بذلك .

وتعاقب الفقرة الثانية كل من سهل عادة الفجور أو الدعارة بإدارته محالا مملوكة أو مؤجرة مفروشة أو مفتوحة للجمهور سواء ، أكان ذلك بقبول أشخاص يرتكبون ذلك فيها بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

وتعاقب الفقرة الثالثة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة . وفي هذه الحالة يجوز حجز من ثبت إصابته بأحد الأمراض التناسلية المعدية في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه ، كما يجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحية خاصة ، ويكون مثل هذا الحكم وجوبياً في حالة العودة ، ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وأوجب الفقرة الأخيرة الحكم بإغلاق المحل في الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وأن ينفذ الحكم دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد ثابت التاريخ .

وعرفت المادة العاشرة محل الدعارة والفجور ، بأنه كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة أو فجور ، ولو كان من يمارس فيه الدعارة والفجور شخصاً واحداً .

وتعاقب المادة الحادية عشرة كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو ملهى أو محل آخر مفتوح للجمهور يستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله .

وتشدد الفقرة الثانية من المادة العقوبة إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

وتوجب الفقرة الأخيرة الحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وأن يكون الإغلاق نهائياً في حالة العود .

وتنظم المادة الثانية عشرة كيفية إغلاق المحل الذي تقع فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ وكيفية التصرف في الأمتعة والأثاثات المضبوط فيها وكيفية التحفظ عليها إلى أن تفصل المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ، ويترتب على صدور الحكم بالبراءة سقوط الأمر بالإغلاق .

وتعاقب المادة الثالثة عشرة على الاشغال أو الإقامة العادية في محل الفجور أو الدعارة مع العلم بذلك .

وتعاقب المادة الرابعة عشرة على الإعلان عن دعوة تتضمن الاغواء بالفجور أو بالدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك .

وتنص المادة الخامسة عشرة على أنه يستتبع الحكم بالادانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ، وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

وتنص المادة السادسة عشرة على عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

وتنص المادة السابعة عشرة على إلغاء قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ٢٤/٦/١٩٣٣ وتمديلاته ، وكذلك القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم المصري وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

وتنص المادة الثامنة عشرة على أن لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري إبداء البغايا المرخص لهن بمؤسسة خاصة لتأهيلهن لحياة كريمة وتدريبهن على الكسب الشريف .

وتنص المادة التاسعة عشرة على أن يعمل بالقانون من تاريخ نشره في الاقليم المصري وبعد ستة شهور من تاريخ نشره في الاقليم السوري .

وتتشرف الوزارة برفع مشروع هذا القرار بقانون إلى السيد رئيس الجمهورية بعد إفرأغه في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة - رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الداخلية المركزي

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى قانون البغاء الصادر في الاقليم السوري بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤
والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٣٥/٣/٢١ .

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ بشأن
قانون العقوبات في الاقليم السوري وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في شأن مكافحة الدعارة في الاقليم
الجنوبي .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - (١) كل من حرض شخصاً ذكر آ كان أو أثنى على ارتكاب
الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهلته ، وكذلك كل من استخدمه
أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس

(١) الجريدة الرسمية في ١٤ مارس سنة ١٩٦١ - العدد ٦٢ .

مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

(ب) إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

مادة ٢ - يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(١) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصاً ذكر أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكر أو أنثى بغير رغبته في محل الفجور أو الدعارة .

مادة ٣ - كل من حرض ذكراً لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أياً كان سنهما على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معها خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٤ - قى الاحوال المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة تكون عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

مادة ٥ - كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصاً أو مهمل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه فى الاقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة فى الاقليم السورى .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات :

(أ) كل من عاون أثنى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى .

(ب) كل من استغل بآية وسيلة بغاء شخص أو فجوره .

وتكون العقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا اقترفت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما فى المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ٧ - يعاقب على الشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة فى حالة تمامها .

مادة ٨ - كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بآية طريقة كانت فى إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه فى الاقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة فى

الإقليم السوري . ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به .

ولإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع غلبه بذلك ،

(ب) كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرضاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

(ج) كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله إلى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ، ويكون ذلك الحكم وجوباً في حالة العود ، ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

وفي الأحوال المنصوص عليها في البندين (أ و ب) يحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

مادة ١٠ — يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

مادة ١١ — كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو لمحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الأقاليم المصرية وعلى ألفي ليرة في الأقاليم السورية .

وتسكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربعمائة جنيه في الأقاليم المصرية ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة في الأقاليم السورية إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة .

ويحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الإغلاق نهائياً في حالة العود .

مادة ١٢ — للنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ أن تصدر أمراً بإغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والآثاث المضبوط في المحال المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١١ في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل

في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتى ذكرهم :

من فتح المحل أو إداره أو عاون في إدارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتاً بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوعة على المحل المغلق فإن لم توجد المضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها . وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الإغلاق .

مادة ١٢ - كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

مادة ١٤ - كل من أعلن بأية طريقة من طرق الاعلان دعوى تتضمن إغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ - يستتبع الحكم بالادانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين .

مادة ١٦ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتطبيق العقوبات لأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى .

ماده ١٧ - يلغى القانون المتعلق بالبغاء الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٦/٢٤ المشار إليه وتعديلاته والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ماده ١٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري إيداع البغايا المرخص هن من تاريخ العمل بهذا القانون بمؤسسة خاصة وللمدة التي يراها مناسبة لتأهيلهن لحياة كريمة وتدريبهن على الكسب الشريف، وتعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل من تخالف ذلك .

ماده ١٩ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره وفي الاقليم السوري بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

صد برياسة الجمهورية فى ٢١ رمضان سنة ١٣٨٠ (٨ مارس سنة ١٩٦١)

الفصل الثالث

الجهود الدولية لمكافحة الدعارة

أولت الدول والمنظمات الدولية كافة اهتماما بالغاً بمكافحة الدعارة ودفع مضارها وشرورها ، ولذلك نجد مجهوداً دولياً محموداً قد بذل لمكافحة هذا الداء الويل ومن ذلك :

١ - الاتفاق الدولي المؤرخ ١٨ مايو سنة ١٩٠٤ الخاص بمكافحة تجارة الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية المؤرخة ٤ مايو سنة ١٩١٠ والخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة تداول المطبوعات الفاضحة الموقع عليها في باريس بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ وقد وقعت الجمهورية العربية المتحدة على بروتوكول هذه الاتفاقية في ليك سكسيس في ٤ مايو سنة ١٩٤٩ .

٤ - الاتفاقية الدولية المعقودة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ والخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٥ - الاتفاقية الدولية المؤرخة ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ والخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٦ - وفي عام ١٩٣٧ أعدت عصبة الأمم مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقيات سالفة الذكر إلا أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز الوجود نظرا لفشل عصبة الأمم المبكر الذي سببه اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩.

٧ - واتخذت نجحت هيئة الأمم المتحدة فيما فشلت فيه عصبة الأمم إذ استطاعت أن تخرج إلى حيز الوجود اتفاقية دولية بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير، تم التوقيع عليها في ليك سكسيس بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ وانضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٤ - الصادر بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٩ .

وقد رأينا أن نورد نصوص هذه الاتفاقية حتى تكون نبراسا للباحث في أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الذي جرت بعض أحكامه على نسق ما جاء بالاتفاقية المذكورة .

اتفاقية دولية

بشأن إلغاء الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير

لما كانت الدعارة وما يتبعها من شر الاتجار في الأشخاص بقصد الدعارة ، لا تليق بكرامه الإنسان وقيمه وتعرض للخطر صالح الفرد والأسرة والمجتمع .

ولما كان يجري العمل الآن فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال ، بالاتفاقات الدولية الآتية :

١ - الاتفاق الدولي بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٨ الخاص بمكافحة تجارة (٣ - جرائم الآداب)

الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ الخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٣ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء والأطفال والمعدل بالبروتوكول الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

٤ - الاتفاقية الدولية بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٣٣ الخاصة بمكافحة الاتجار في النساء البالغات والمعدل بالبروتوكول سالف الذكر .

٥ - ولما كانت عصبة الأمم قد أعدت في سنة ١٩٣٧ مشروع اتفاقية لتوسيع نطاق الاتفاقات سالفة الذكر .

ولما كانت التطورات التي حدثت منذ سنة ١٩٣٧ تسمح بعقد اتفاقية لتوحيد الاتفاقات سالفة الذكر وتشكل أهم ما جاء في مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٧ والتعديلات التي رؤى إدخالها عليه .

لذلك انفقت الأطراف المتعاقدة على ما يأتي :

المادة الأولى - توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة أى شخص يقوم بما يلي بقصد إشباع شهوات الغير :

١ - تقديم أو ترغيب أو حمل أى شخص آخر لأغراض الدعارة ولو كان ذلك بموافقة الشخص المذكور .

٢ - استغلال دعارة شخص آخر ولو كان ذلك بموافقة هذا الشخص الآخر .

المادة الثانية - كما توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص :

١ - يفتح أويدير بيتا للدعارة أويقوم وهو يعلم بتمويل أو بالاشتراك في تمويل مثل هذا البيت .

٢ - يؤجر أو يسأجر - وهو يعلم بذلك - بناء أو أى مكان آخر أو أى جزء من بناء أو مكان بقصد دعارة الغير .

المادة الثالثة - وكذلك يجب في الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية معاقبة الشروع في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية والأفعال التحضيرية لها .

المادة الرابعة - يعاقب أيضاً ، في الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية كل من يشترك عمداً في الأفعال المشار إليها في المادتين الأولى والثانية .

بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية تعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب .

المادة الخامسة - كلما أباحت القوانين الوطنية للأشخاص الذين لحقهم ضرر بسبب أية جريمة من الجرائم المشار إليها في الاتفاقية ، الادعاء بالحق المدني ، يباح للأجانب الادعاء بالحق المدني بنفس الشروط التي يباح بها ذلك للوطنيين .

المادة السادسة - يوافق كل طرف من هذه الاتفاقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لالغاء كل قانون أو لائحة أو نظام إداري يلزم الأشخاص الذين يزاولون أو يشتبه في أنهم يزاولون الدعارة بقيد أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بالامتنال لأحكام رقابة استثنائية أو عمل أقرارات استثنائية .

المادة السابعة - بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية ، تراعى الأحكام

الهابقي مدورها في البلاد الأجنبية بالإدانة عن الأفعال المنصوص عليها
في هذه الاتفاقية ، في :

١ - إثبات جريمة العود .

٢ - الحكم بعدم الأهلية أو بسقوط الحقوق المقررة في القانون العام
والخاص أو بالحرمان منها .

المادة الثامنة - تعتبر الأفعال المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية
من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم المجرمين في أية معاهدة
تسليم المجرمين معقودة أو قد تعقد بين دول أطراف في هذه الاتفاقية .

أما أطراف هذه الاتفاقية الذين لا يعلقون تسليم المجرمين على شرط
وجود اتفاقية لهذا الغرض فهم يعتبرون من الآن أن الجرائم المنصوص عليها
في المادتين الأولى والثانية من هذه الاتفاقية من الأفعال التي تستوجب تسليم
المجرمين بينهم . ويتم التسليم حسب قانون البلد المطلوب منه التسليم .

المادة التاسعة : في الدولة التي لا يبيع قانونها تسليم رعاياها يحاكم
هؤلاء الرعايا ويعاقبون أمام محاكم بلدهم إذا عادوا إليه بعد أن
يكونوا قد ارتكبوا في الخارج أحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين
الأولى والثانية من هذه الاتفاقية .

ولا يسرى هذا الحكم إذا كان لا يجوز تسليم الأجنبي في مثل هذه
الجمالة بين أطراف هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة : لا تسرى أحكام المادة التاسعة إذا كان المتهم قد حوكم
في دولة أجنبية وحكم عليه ثم قام بتنفيذ العقوبة أو ألغيت هذه العقوبة
أو خففت وفقاً لقانون تلك الدولة الأجنبية .

المادة الحادية عشرة لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية

على أنه يحدد موقف أى طرف من أطرافها بالنسبة للمسألة العامة المتعلقة بالاختصاص في المواد الجنائية في القانون الدولى .

المادة الثانية عشر : لا تمس هذه الاتفاقية المبدأ القائل بأن الأفعال المنصوص عليها فيها تكيف وتحاكم وبمقاب وفقاً للقانون الوطنى .

المادة الثالثة عشرة : يلزم الأطراف فى هذه الاتفاقية بتنفيذ الإجابة القضائية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقية وفقاً لقانونهم الوطنى والعرف الجارى لديهم فى هذا الصدد .

ويتم إرسال الإجابة القضائية بالطرق الآتية :

١ - إما عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية .

٢ - إما عن طريق الاتصال المباشر بين وزارتى العدل فى الدولتين أو بين الجهة المختصة فى الدولة المنيبة وبين وزارتى العدل فى الدولة المناوبة .

٣ - إما عن طريق الممثل الدبلوماسى أو القنصلى للدولة المنيبة فى الدولة المناوبة .

ويقوم الممثل المذكور بإرسال الإجابة القضائية إلى الجهة القضائية المختصة أو الجهة التى تعينها حكومة الدولة المناوبة ، وتلقى من هذه الجهة مباشرة الأوراق المتضمنة تنفيذ الإجابة .

فى الحالتين (١) و (٢) ترسل فى الوقت نفسه فى جميع الحالات نسخة من الإجابة القضائية إلى السلطة العليا فى الدولة المناوبة .

محرو الإجابة القضائية بصفة السلطة المنيبة ، على أنه يجوز للدولة المناوبة أن تطلب ترجمة معتمدة إلى لغتها بمعرفة السلطة المختصة .

على كل طرف فى هذه الاتفاقية أن يرسل إخطاراً إلى كل من الأطراف الأخرى فى هذه الاتفاقية ليلغى طريقته أو طريق إرسال الإجابات القضائية

المشار إليها والتي يقبلها من بين الطرق المهيئة في هذه المادة .
وإلى أن ترسل الدولة مثل هذا الإخطار يستمر العمل بالنظام المعمول به
الآن بشأن الإنايات القضائية .

لا يجوز المطالبة بأية رسوم أو نفقات عن تنفيذ الإنايات القضائية
خلاف مصاريف الخبراء .

ليس في هذه المادة ما يمكن اعتباره تعهداً من جانب أطراف هذه
الاتفاقية بالموافقة على مخالفة قوانينهم الخاصة بالإجراءات وطرق الإثبات
المقررة في المواد الجنائية .

المادة الرابعة عشر : على كل طرف في هذه الاتفاقية أن ينشئ قسماً
خاصاً يكلف بتنسيق وتركيز نتائج التحريات المتعلقة بالجرائم المنصوص
عليها في هذه الاتفاقية .

وتقوم هذه الأقسام بجميع كافة المعلومات التي من شأنها أن تساعد
على منع الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والمعاقبة عليها ويجب
أن تظل على اتصال وثيق بالأقسام المماثلة لها في الدول الأخرى .

المادة الخامسة عشرة : بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية، والذي
تراه السلطات المستولة عن الأقسام المشار إليها في المادة الرابعة عشرة ،
مناسباً ، توافي تلك السلطات ، السلطات المستولة عن الأقسام المماثلة
في الدول الأخرى بالمعلومات الآتية :

١ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية
جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو أى شروع في مثل
هذه الجريمة .

٢ - البيانات الخاصة بالتحريات عن الأشخاص الذين يرتكبون أية

جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو بمحاكمتهم أو إلقاء القبض أو الحكم عليهم أو رفض دخولهم إلى البلاد أو طردهم منها وبانتقالاتهم وكافة المعلومات الأخرى عنهم .

وتشمل هذه المعلومات بصفة خاصة أوصاف المجرمين وبصمات أصابعهم وصورة شمسية لهم وبيانات عن الطرق التي اعتادوا اللجوء إليها ومحاضر البوليس الخاصة بهم وصحيفة سوابقهم .

المادة السادسة عشرة : توافق أطراف هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو أن تشجع - عن طريق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية الخاصة والعامة وغيرها من الخدمات المتصلة بها على اتخاذ التدابير التي من شأنها منع البغاء وضمان تأهيل ضحاياها وضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وإصلاحهم اجتماعيا .

المادة السابعة عشرة : تتعهد أطراف هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالهجرة منها وإليها أن تتخذ أو تواصل العمل - في حدود التزاماتها الواردة في هذه الاتفاقية - بالتدابير المعدة لمكافحة الاتجار في الأشخاص من كلا الجنسين بقصد الدعارة .

وتتعهد بعضة خاصة بما يلي : -

- ١ - إصدار اللوائح الضرورية لحماية المهاجرين إليها ومنها ولا سيما النساء والأطفال سواء في أماكن الوصول أو الرحيل أو خلال السفر .
- ٢ - اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم دعاية مناسبة لتحذير الجمهور من أخطار هذا الاتجار .

٣ - اتخاذ التدابير المناسبة للقيام برقابة في محطات السكة الحديدية والموانئ الجوية والبحرية وخلال السفر وفي الأماكن العامة لمنع الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعارة .

٤ - اتخاذ التدابير المناسبة لإخطار السلطات المختصة بوصول الأشخاص الذين يتضح لأول وهلة أنهم يشتغلون بهذا الاتجار أو شركاء فيه أو من ضحاياه المادة الثامنة عشرة : يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بأخذ إقرارات - وفقا للشروط الواردة في تشريعاتها الوطنية - من الأجانب الذين يزاولون الدعارة لإثبات شخصيتهم وحالتهم المدنية وللمعرفة الشخص الذي حملهم على مغادرة بلدهم . وتبلغ هذه المعلومات إلى سلطات الدولة التي ينتمى إليها هؤلاء الأشخاص توطئه لإعادتهم إليها إذا لزم الأمر .

المادة التاسعة عشرة : يتعهد أطراف هذه الاتفاقية بما يلي بقدر الإمكان ووفقا للشروط المنصوص عليها في تشريعاتهم الوطنية ودون الإخلال بإجراءات المحاكمة أو أية إجراءات أخرى تتخذ لمخالفة هذه التشريعات :

١ - اتخاذ التدابير المناسبة لسد حاجات ضحايا الاتجار الدولي في الأشخاص بقصد الدعارة وللالتحاق عليهم مؤقتا حين اتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيلهم إذا كانوا لا مورد لهم .

٢ - ترحيل كل من يرغب من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٨ أو من يطالب بهم أشخاص لهم ولاية عليهم أو من يصدر أمر بإخراجهم من البلاد وفقا للقانون ، ولن يتم الترحيل إلا بعد الوصول إلى اتفاق مع الدولة المرحلين إليها على شخصيتهم وجنسياتهم وكذلك على مكان وتاريخ وصولهم إلى الحدود ، وعلى كل طرف في هذه الاتفاقية أن يسهل مرور مثل هؤلاء الأشخاص عبر إقليسه .

٣ - إذا كان الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة لا يستطيعون دفع نفقات ترحيلهم ولم يكن لهم زوج أو قريب أو وصي يدفع عنهم هذه النفقات، تحملت الدولة الموجودون فيها نفقات ترحيلهم إلى أقرب الحدود أو أقرب ميناء بحري أو جوي في اتجاه الدولة التي ينتمون إليها وتحملت هذه

الدولة الأخيرة نفقات السفر بعد ذلك .

المادة العشرون : يعتمد أطراف هذه الاتفاقية بأن تتخذ - إذا لم يكن قد سبق لها - التدابير اللازمة لرقابة مكاتب ووكالات الترخيم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما النساء والأطفال لخطر الدعارة .

المادة الحادية والعشرون : يبلغ أطراف هذه الاتفاقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة القرائين واللوائح المعمول بها لديهم بشأن موضوع هذه الاتفاقية كما تبلغه بعد ذلك نصوص جميع القرائين واللوائح الجديدة وكافة التدابير التي تتخذها لتطبيق هذه الاتفاقية . ويقوم السكرتير العام بصفة دورية بنشر ما يصله من معلومات ويوزعها على جميع أعضاء الأمم المتحدة وعلى الدول غير الأعضاء التي يكون قد أبلغ هذه الاتفاقية إليها بصفة رسمية عملاً بأحكام المادة الثالثة والعشرون منها .

المادة الثانية والعشرون : إذا نشأ أي خلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسيرها أو تطبيقها وإذا لم يتيسر تسوية هذا الخلاف بطريقة أخرى طرح الخلاف بناء على طلب من الأطراف إلى محكمة العدل الدولية .

المادة الثالثة والعشرون : تعد هذه الاتفاقية لتوقيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكل دولة أخرى يوجه إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة لهذا الغرض .

وصدق على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق لدى سكرتير عام الأمم المتحدة .

يجوز للدول المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة والتي لا توقع هذه الاتفاقية أن تنضم إليها .

و يتم الانضمام بإيداع وثيقة انضمام لدى السكرتير العام للأمم المتحدة .

وقصد أيضا في هذه الاتفاقية بلفظ "الدولة"، جميع المستعمرات والأقاليم الموضوعة تحت الوصاية والتابعة لدولة توقع أو تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها وكافة الأقاليم التي تمثلها هذه الدولة في الميدان الدولي.

المادة الرابعة والعشرون : يعمل بهذه الاتفاقية في اليوم التسعين التالي لتاريخ إيداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام .

ويعمل بها بالنسبة لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع ثاني وثيقة تصديق أو انضمام ، وبعد انقضاء تسعين يوما على إيداع وثيقة تصديق أو انضمام هذه الدولة .

المادة الخامسة والعشرون : بعد انقضاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية ، يجوز لكل طرف فيها أن ينسحب منها بإرسال إخطار مكتوب إلى سكرتير عام الأمم المتحدة .

ويسرى مفعول أخطار الانسحاب ، بالنسبة للدولة المنسحبة بعد انقضاء سنة من تاريخ استلام السكرتير العام للأمم المتحدة له .

المادة السادسة والعشرون : يبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء المشار إليها في المادة الثالثة والعشرين .

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تصله عملا بالمادة الثالثة والعشرين .

(ب) تاريخ بدء العمل بهذه الاتفاقية وفقا للمادة الرابعة والعشرين .

(ج) إخطارات الانسحاب التي تصله عملا بالمادة الخامسة والعشرين .

المادة السابعة والعشرون : يتعهد كل طرف في هذه الاتفاقية بأن يتخذ وفقا لدستوره ما يلزم من التدابير التشريعية وغيرها لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة والعشرون : تلغى أحكام هذه الاتفاقية فيما بين أطرافها وتحل محل أحكام الاتفاقات الدولية المشار إليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من الفقرة الثانية من الديباجة ويعتبر العمل بكل من هذه الاتفاقات منتهيا عندما تصبح كل أطرافه أطرافاً في هذه الاتفاقية .

ولإثباتاً لما تقدم وقع المندوبون الواردة لمضاءاتهم فيما يلي بما لهم من سلطة مخولة لهم من حكوماتهم على هذه الاتفاقية التي أعدت للتوقيع عليها بليك سكس بنيويورك في اليوم الواحد والعشرين من شهر مارس سنة ألف وتسعمائة وخمسين ويرسل السكرتير العام نسخة معتمدة منها إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء الوارد ذكرهم في المادة الثالثة والعشرين .

وبلى ذلك توقيعات مندوبي الدول الآتية :

الدانيمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١)

إكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠)

الهند (٩ مايو سنة ١٩٥٠)

إيريا (٣١ مارس سنة ١٩٥٠)

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

جمهورية الفيلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١)

بروتوكول ختامى

ليس من بين أحكام هذه الاتفاقية أى حكم يمكن اعتباره ماسا بأى تشريع ينص على تدابير لمكافحة الاتجار الدولى بالأشخاص واستغلال دعارة الغير أشد من التدابير المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

وتسرى أحكام المواد من ٢٣ إلى ٢٦ من هذه الاتفاقية على هذا البروتوكول .

وبلى ذلك توقيعات مندوبى الدول الآتية :

الدانيمارك (١٢ فبراير سنة ١٩٥١)

إكوادور (٢٤ مارس سنة ١٩٥٠)

الهند (٦ مايو سنة ١٩٥٠)

ليبيريا (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

دوقية لوكسمبورج الكبرى (مع شرط التصديق - ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

الباكستان (٢١ مارس سنة ١٩٥٠)

جمهورية الفلبين (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠)

اتحاد جنوب أفريقيا (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

يوغوسلافيا (٦ فبراير سنة ١٩٥١)

الفصل الرابع

الجهات الحكومية المختصة

مكافحة الدعارة واختصاصاتها

يختص بمكافحة الدعارة بالجمهورية شرطة حماية الآداب والأحداث ورجال الشرطة بمديريات الأمن بالمحافظات واختصاص هؤلاء الآخرين في ذلك جزء من اختصاصهم العام .

ولقد أنشئت شرطة حماية الآداب عام ١٩٣٧ حينما بدى في إلغاء البغاء المنظم ثم امتدت اختصاصاتها إلى مكافحة المطبوعات الفاضحة والقيمار والتسول وتشرذم الأحداث والإخلال بالآداب العامة بوجه عام في شتى صوره .. وقد صدر قرار وزير الداخلية الرقيم ٢٣ بتاريخ ٩ إبريل سنة ١٩٥٧ بإنشاء شرطة خاصة للأحداث تلحق بشرطة حماية الآداب فأصبحت هذه الأخيرة تسمى شرطة حماية الآداب والأحداث .

هذا ولما صدر القرار الخاص بتطبيق نظام الحكم المحلي على بعض الجهات التابعة لسلح الحدود وبإنشاء محافظات ومديريات أمن بها لم يشمل هذه الفئة منطقة سيناء نظراً لاعتبارات خاصة ومن ثم فما زال الاختصاص في مكافحة الجرائم بصفة عامة منعقداً لقسم سيناء شمالى .

وتنظيماً لعملية المكافحة فقد أنشئت في معظم عواصم المحافظات مكاتب لحماية الآداب تتبع فنيا قسم شرطة حماية الآداب والأحداث وذلك وفق التسلسل الزمني التالي :

١ — مكتب القاهرة .. أنشئ بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ ديسمبر

سنة ١٩٣٧ .

- (٢) مكتب القاهرة : أعيد تنظيمه بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٣) مكتب بورسعيد : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٤) مكتب الغربية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ .
- (٥) مكتب الجيزة : أنشئ بقرار وزارة الداخلية في مايو سنة ١٩٤٤ .
- (٦) مكتب الفيوم : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٤ بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٤ .
- (٧) مكتب الدقهلية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٣٣ في ٣ أغسطس سنة ١٩٥٦ .
- (٨) مكتب أسيوط : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧٢ في سبتمبر سنة ١٩٥٨ .
- (٩) مكتب البحيرة : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧٨ في ١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .
- (١٠) مكتب كفر الشيخ : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١ في ٢٩ يناير سنة ١٩٥٩ .
- (١١) مكتب دمياط : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٧١ في ٢١ يونيو سنة ١٩٦٩ .
- (١٢) مكتب السويس : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

(١٣) مكتب الشرقية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر
سنة ١٩٥٩ .

(١٤) مكتب المنيا : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٨٤ في ٩ سبتمبر
سنة ١٩٥٩ .

(١٥) مكتب الإسماعيلية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٤٢ في ١٧
مارس سنة ١٩٦٠ .

(١٦) مكتب قنا ومقره الأقصر : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ٤٢
في ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ .

(١٧) مكتب المحلة الكبرى : أنشئ باعتباره فرعا من مكتب آداب
الغربية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وذلك بموافقة وزارة الداخلية .

(١٨) مكتب المنوفية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣
نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(١٩) مكتب القليوبية : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣
نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢٠) مكتب بني سويف : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ
٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢١) مكتب سوهاج : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ ٢٣
نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

(٢٢) مكتب أسوان : أنشئ بالقرار الوزاري رقم ١١٥ بتاريخ
٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .

اختصاصات مكاتب حماية الآداب

تتركز اختصاصات ومهام مكاتب حماية الآداب فيما يلي :

أولا : تنفيذ قوانين مكافحة الدعارة ومكافحة القمار والرهان خفية على سباق الخيل وغيرها من أنواع الرهانات وتمجيم المطبوعات الفاضحة والتحريض علنا على الفسق والأفعال الفاضحة والتعرض للسيدات بالطرق العامة والمحلات العامة والتسول وجمع أعقاب السجائر وغير ذلك من القوانين الخاصة بحماية الآداب .

ثانيا : تنفيذ أحكام القوانين الخاصة بالخمر واستخدام النساء وتشغيل القصر في المحلات العامة والملاهي وتمجيم الأفعال الفاضحة أو الخلة بالحياء فيها ومنع فتحها وإدارتها بدون ترخيص أو في غير الأوقات المحددة قانونا ومراقبة زلاء الفنادق وما يشابهها ومراقبة قديم بالسجلات الخاصة المعدة لذلك والإخطار عنهم وغير ذلك من الأحكام الخاصة بعدم سلوك هذه المحلات سلوكا مخلا بالآداب .

ثالثا : تنفيذ القوانين الخاصة بالأندية ومكاتب المخدمين ومكاتب التوسط في تشغيل الفنانين والفنانات في العمل المسرحي أو السينمائي أو غير ذلك .

رابعا : التحري في الشكاوى المتعلقة بالآداب واتخاذ الإجراءات القانونية فيها .

خامسا : عمل التحريات وجمع المعلومات عن الفنانات والفنانين الوطنيين والأجانب .

القسم العام

تناول في دراستنا القسم العام من هذا الكتاب بحث جميع الإجراءات الشكلية المتعلقة بجرائم الدعارة والجرائم المخلة بالآداب بصفة هامة سواء منها المتعلقة بالضبط والتفتيش أو المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة .

ولسوف نعالج في هذه الدراسة الإجراءات الشكلية من وجهتيها النظرية والعملية بحيث نورد كل ما قبل بشأنها من نظريات وآراء فقهية ثم نلحق ذلك بأحكام محكمة النقض وبعض أحكام المحاكم الأخرى على اختلاف درجاتها .

ويتناول القسم العام دراسة شاملة للدواضع الآتية :

- | | |
|-------------------|---------------------------------------|
| المبحث الأول | : التحريات . |
| المبحث الثاني | : إذن التفتيش . |
| المبحث الثالث | : تنفيذ إذن التفتيش . |
| المبحث الرابع | : التلبس في الجرائم المخلة بالآداب . |
| المبحث الخامس | : محضر الضبط . |
| المبحث السادس | : التحقيق . |
| المبحث السابع | : التخرير . |
| المبحث الثامن | : المعاينة . |
| المبحث التاسع | : القرارات . |
| المبحث العاشر | : التحليل . |
| المبحث الحادى عشر | : الدفعوع في الجرائم المخلة بالآداب . |
| المبحث الثانى عشر | : التصرف في الأوراق . |

المبحث الأول

التحريرات

نظرة عامة

١ - لم يطلق المشرع يد النيابة العامة صاحبة الدعوى العمومية والامينة عليها ، لم يطلق يدها لتفتيش الأشخاص أو مساكنهم أو اقطاب من يلزم لإجراء هذا التفتيش نظراً لمساس ذلك باحدى الحريرات الأساسية التي كفلتها دساتير العالم أجمع وكفلها ميثاق حقوق الإنسان ، وتأسيساً على ذلك يجب أن يكون صدور إذن التفتيش مسبقاً بما يدعو إلى الاطمئنان بفائدة صدور هذا الإذن بما يقتضى القول بوجوب وجود تحقيق سابق أو بلاغ جدى عن واقعة مسندة إلى شخص معين أو مكان معين - هذه الواقعة - تكون جريمة يستدعى الكشف عنها التعدى على حرية هذا الشخص أو شاغل هذا المكان فى سبيل التوصل إلى حقيقة صلته بهذه الجريمة .

٢ - ويقتضى ذلك كله القول بوجوب وجود مسوغ قانونى يتطلب صدور إذن من النيابة العامة لتفتيش شخص أو مسكن أو تفتيشها معاً . وهذا المسوغ القانونى يمكن القول بتواجده إذا ما توافرت الشروط الآتية:

(١) أن تكون هناك جريمة معينة .

(٢) أن تكون هناك أمارات ودلائل لإتهام شخص معين با ارتكابه هذه الجريمة أو اشتراكه فيها على الأقل .

(٣) أن تدل الظواهر والمظاهر على أن التفتيش سوف يكشف عن هذه الجريمة .

٣ - ولا يمكن أن تتوالت هذه الشروط إلا إذا كان هناك بحث جدي يؤدي إلى الوصول إليها ، وذلك إما عن طريق تحقيق أجرى كشف عنها أو عن طريق تحريات وإجراءات قام بها ذوى الشأن أو صلت إليها .

٤ - وبالنسبة للتحقيق الذى يكشف عن جريمة غير تلك التى أجرى التحقيق بشأنها أو جريمة تفرع التحقيق عنها أو كشف عن متهمين آخرين شاركوا المتهم الأصلي فى ارتكابها - إما أن يكون تحقيقا يجرى بواسطة النيابة العامة أو بواسطة إحدى الجهات الرسمية الأخرى .

٥ - فإن كان تحقيقا من تحقيقات النيابة العامة فإنها تصدر من بين ما تصدره من قرارات قراراً يتضمن تفتيش شخص معين أو مكان معين . ويكون هذا القرار الذى يصدر فى صورة خطاب إلى أحد مأمورى الضبطية القضائية بمثابة إذن تفتيش إلا أن ذلك يجب أن يكون مناطه توافر الشروط الثلاثة السابق الإشارة إليها .

٦ - أما إذا كانت التى أجرت التحقيق غير النيابة العامة فإننا نكون إذاء محضر جمع احتمالات بانى منه ضرورة لإجراء تفتيش شخص من الأشخاص أو مسكن من مساكن ومن ثم فيجب رفع الأمر مباشرة إلى النيابة العامة . فإن رأيت ما يدعو إلى إصدار إذن بالتفتيش أصدرته .

٧ - ويبقى بعد ذلك وجوب وجود المسوغ القاتونى الذى يدعو إلى إصدار الإذن بدون وجود تحقيقات سابقة ، وهى حصول تحريات وأبحاث كشفت عن أن شخصاً معيناً قد ارتكب وما يزال يرتكب جريمة معينة - وأنه بالنسبة لجرائم الدعارة - ما زال يفضل مسكنه أو مسكن

آخرين بآثار هذه الجريمة - وذلك ما نسميه بالتحريات وهي موضوع هذا البحث .

٨ - وسوف نعالج مبحث التحريات من حيث مصدرها وما يتلوها من إجراءات من مراقبة للتحقق من صحتها ثم نخرج على إثباتها في محضر يسمى بمحضر التحريات ثم نعرض أخيراً لمبحث مراقبة مدى جديتها .

أولاً : مصدر التحريات - والمراقبة -

٩ - مصدر التحريات بالنسبة للجرائم المخلة بالآداب عموماً تكون عادة إما من مرشد سرى لأحد الضباط أو أحد رجال الشرطة السريين ، أو من بلاغ يتقدم به شخص مجهول أو معلوم في صورة شكوى يتهم فيها شخصاً أو أشخاص معينين بارتكاب إحدى جرائم الدعارة أو إحدى الجرائم المخلة بالآداب العامة .

١٠ - فإذا كان مصدر التحريات مرشداً سرى يقوم الضابط بالبحث والتحري عن حقيقة ما نعى إلى علمه بواسطة هذا المرشد السرى أو أحد رجال الشرطة السريين ، ويكون ذلك عن طريق المراقبة إما بنفسه شخصياً أو بواسطة أحد أعوانه من الرسميين أو غيرهم .

١١ - وإذا كان مصدر علم مأمور الضبطية القضائية تأتي عن طريق بلاغ تقدم به معلوم فإنه يستدعيه ليناقله في موضوع بلاغه ، وليتأكد منه عن حقيقة ما ورد به وليتعرف على الدوافع التي دعت إلى تقديم هذا البلاغ ، وللمأمور الضبطية القضائية ألا يستدعى مرسل البلاغ ، إلا أنه يجب عليه في الحالتين أن يتأكد بنفسه من صحة وجدية ما ورد بالبلاغ إما بنفسه أو عن طريق أحد أعوانه .

١٢ - وإذا أجزى للمأمور الضبطية القضائية أن ينيب عنه أحد أعوانه

للقيام بالمراقبة كوسيلة للتأكد من صحة ما نرى إلى عليه إلا أنه من المستحب دائما أن يقوم هو بنفسه بها لما في ذلك من بحث للثقة والطمأنينة لما يتوصل إليه من نتائج .

١٣ - غير أنه قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبطية بالمراقبة بنفسه إما خشية من كشف أمره إذا كان معروفا من المراقب أو في مكان إجراءاتها وإما لكثرة أعمال لديه أو انشغاله عنها بأعمال أخرى إلا أنه يجب عليه في هذه الحالة أن يذكر ذلك عند إجراء التحقيق لما لذلك من أهمية بالغة عند تقدير مدى جدية هذه التحريات وما أجرى بشأنها من مراقبة للتحقق والتأكد من صحتها - وهذا أمر مذكور للنيابة العامة ولل قضاء من بعدها .

١٤ - وقد قضت محكمة النقض بأن لما وصى الضبطية القضائية أن يمتنعوا عند الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذي علموا منه توضيحات عن جريمة من الجرائم ، فإن امتنع ضابط الشرطة عن الإفشاء باسم المرشد الذي استقى منه المعلومات تمهيدا للمراقبة والتفتيش ، فلا جناح على المحكمة إذا هي صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد في اكتشاف الجريمة .

(نقض جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ القضية ٨٥ سنة ١١ قضائية) .

كما قضى بأنه لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .
(نقض جلسة ٤ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٢٢٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٧) .

١٥ - ونطبقا لكل ما تقدم من وجوب وجود بلاغ جدي أو تحريات جدية تكشف عن ضرورة ماسة لإجراء تفتيش شخص معين تتوافر الدلائل على ارتكابه جريمة معينة استقرت محكمة النقض على وجوب اشتراط ذلك

ما يتبين من أحكامها الآتية :

١٦ — يجب لقيام النيابة العامة لتفتيش منازل المتهمين أو صدور الإذن منها بذلك أن تكون هناك جريمة معينة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله ، فإذا ما صدر إذن النيابة بتفتيش منزل - الطاعن - إثر اكتشاف جريمة معينة واتهام - الطاعن - بها كان التفتيش قانونيا لا شائبة فيه .

(تقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ منشور المجموعة الرسمية لأحكام محكمة النقض السنة ٢٧ العدد الأول رقم ٢) .

١٧ — وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت إلى الشرطة ضد المتهمين أسند إليهم فيها أنهم (يتجرون بالمخدرات) فقامت الشرطة بالتحري عن صحة ما ورد في هذه البلاغات فظهر لها ما يؤيدها وكان مما فعله أن اشترى مرشد من رجالها مواد مخدرة من أحد المتهمين مرتين - وعندئذ استصدرت الشرطة إذنا من النيابة العامة بتفتيش المنزل الذي يجتمع فيه الجماعة - وفقشته ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور الإذن بعد ظهور قرائن تدل على وقوعها من المقيمين في المنزل الذي حصل تفتيشه .

(تقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٢٧ منشور بمجلة المحاماة سنة ١٨ صفحة ١) .

١٨ — وأن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة العامة في تفتيش المساكن ، إنما أوجب أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدي عن واقعة محددة تكون جريمة وتسند إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لمحرية مسكنه في سبيل كشف حقيقة علاقته بالجريمة ، وتقدير الظروف الداعية لصدور الأمر بالتفتيش والنظر فيها مفوض للنيابة العامة ، وللبحاكم حق مراجعتها بالالتفات عن الدلائل المستمدة من محضره كلما تبين لها أنه جاء مخالفا للأحوال والقرائن التي أوجبها القانون لصحته .

(نقض جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ منشور بمجلة المحاماة سنة ١٩٣٩
صفحة ١٢٣٣) .

١٩ - وإذا استندت محكمة الموضوع في رفض الدفع بطلان إذن التفتيش إلى أن التحريات التي عملت عن عدة متهمين وأسفرت عن قيام قرائن على اتهامهم تبيح استصدار أكثر من إذن لتفتيش أما كن كل منهم ، كان هذا الرفض في محله . لأن قيام قرائن على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة يسوغ الإذن بالتفتيش مهما تعددت الأماكن . ويستتبع صدور إذن بتفتيش مكان معين بناء على هذه التحريات - من استصدار إذن آخر استناداً إلى التحريات نفسها بتفتيش أماكن أخرى للتهمة عينه مادام كل ما يتطلبه القانون للتفتيش قيام قرائن على الاتهام .

(نقض جلسة ٢٧ مارس ١٩٣٩ الطعن رقم ٦٧٩ سنة ٩ قضائية منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤١ العدد رقم ١) .

٢٠ - وإذا ذكر الحكم المطعون فيه في صدد البحث في مشروعية الإذن بالتفتيش أنه حق مطلق للنيابة العامة خولها القانون إياه كلها وأت مسوغاً لإجرائه ، وأن هذا هو ما كان منها في القضية بعد أن استبان من العرائض المقدمة إلى البوليس ومن تحرياته ومن بلاغ الكونسابل إلى مأمور المركز وطلبه استئذان النيابة للتفتيش باتهام الطاعن بجريمة معينة هي كان في هذا الذي ذكره والحكم ما يبرر إصدار النيابة لإذنها بالتفتيش .

(نقض جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد رقم ٥ بند ١٣١) .

٢١ - وإن تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش هي

مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمن يصدر الإذن وهو وكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رآته من أن بلاغ الضابط كان كافياً لإتصال المتهم بالجريمة واعتمدت في الإدانة على ذلك كان اعتمادها صحيحاً .

(نقض جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ القضية رقم ٤ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٢ - ومتى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جديدة سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيدياً استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً .

(نقض جلسة ٣ إبريل سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني بند ١٤٣ صفحة ٤٨٩) .

٢٣ - هذا ولا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بذكر من قام بالتحريات ، ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يحدده الطاعن .

(نقض جلسة ٣٠ يونيو ١٩٥٩ الطعن رقم ٦١٣ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني بند ١٦٠ صفحة ٧٣٦) .

٢٤ - وإن استمرار رجل الضبط القضائي في تحرياته بعد حصوله على الإذن بتفتيش المتهمين ، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهم تمهيداً لتنفيذ الإذن ونحينا لفرصة ضبطهم ، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الإذن .

(نقض جلسة ٢٤ إبريل سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٦٧ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ٩١ صفحة ٤٩٥) .

٢٦ - وأنه إذا كلن الثابت أن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التي باشرها ضابط المباحث من أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة ويلجأ إلى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه ، فإن مفاد ذلك أن ما أسفرت عنه التحريات التي بنى عليها الإذن يقوم به جريمة إحراز جواهر مخدرة للتجارة فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله إذن التفتيش ، وهو ما يكفي لتبرير إصداره قانوناً . وقول الحكم أن الإذن إنما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز إلى حين الوجود هو قول ينطوي على خطأ في تحصيل معنى العبارات التي صيغ بها هذا الإذن .

(تقض جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١٢٥ صفحة ٦٤٨) .

ثانياً : محضر التحريات :

٢٦ - بعد أن يقوم رجل الضبطية القضائية بجمع الأبحاث والتحريات عما وصل إلى علمه ، وبعد أن يتأكد من صحة هذا الذي نعى إلى علمه عن طريق المراقبة التي يقوم بها بنفسه أو بواسطة أحد أعوانه يتقدم إلى النيابة العامة للحصول على إذن بالتفتيش - بعد أن يكون قد أثبت ما قام به من إجراءات في محضر خاص - هو محضر التحريات - لتبين النيابة مدى كفاية الدلائل على اتهام المطلوب تفتيشه .

٢٧ - ويجب أن يشتمل محضر التحريات على ساعة وتاريخ تحريره واسم من قام بذلك ووظيفته ورتبته ثم لإثبات علمه من التحريات أو من أى طريق آخر بارتكاب المطلوب تفتيشه إحدى الجرائم المخلة بالأداب العامة والمعاقب

عليها قانوناً ونوع نشاط الإجرامى ، ثم بيان ما إذا كان هو بنفسه الذى قلم بالمراقبة أم كلف بها شخصاً آخر يسميه أو لا يسميه ، مع ذكر اسم من تمت التحريات بشأنه وذكر أوصافه وبيان المكان الذى يزاول فيه نشاطه مع بيان عنوان المسكن بياناً وافياً شاملاً ورقه والشارع الذى يوجد فيه وإذا كان المسكن بين مساكن متفرقة لا توجد لها أرقام أو أسماء شوارع فيجب أن يذكر اسم المالك لها فإن تكرر ذلك فيجب أن يذكر وصف هذا المسكن بالنسبة للمنزل الذى يوجد فيه . وأخيراً فيجب أن يشتمل المحضر على توثيق محرره فى نهايته . وخلاصة القول أنه يجب أن يحدد الاسم والمكان تحديداً كافياً شافياً نافياً للجهالة .

٢٨ - غير أنه قد يحدث أن يتأكد مأمور الضبطية القضائية من صحة ما نعى إلى عليه إلا أنه خفية من إفتضاح أمر التحريات والمراقبة ينتهى منها دون أن يصل إلى حقيقة اسم المتهم بالكامل أو إلى مكان المسكن الذى يقيم فيه بالنسبة للمنزل ثم يتقدم بمحضر تحريات لإستصدار إذن بالتفتيش مرتكزاً فيما لو استقر التفتيش عن الكشف عن الجريمة - إلى القول بأن المتهم المضبوط هو بذاته الذى انصبت عليه التحريات - إلا أنه رغم توارده الأحكام على الأخذ بذلك فإنه يجب أن يكون اسم المتهم ولو بدون لقب مشفوعاً بذكر الأوصاف الخاصة به والأماكن التى يتردد عليها والملابس التى يرتديها وإلا وجب على النيابة العامة رفض إعطاء الإذن .

٢٩ - وإذا كانت التحريات التى قام بها مأمور الضبطية القضائية بناء على شكوى أو بلاغ فله أن يرفقها بمحضر تحرياته أو لا يفعل فيما لو كان البلاغ أو الشكوى يتضمن أسماء أشخاص آخرين أو وقائع أخرى ويرى من الصالح العام عدم إذاعتها أو عرضها - إلى أنه يجب عليه أن يثبت ذلك فى محضر تحرياته .

٣٠ - وجدوا بالاذكر أنه قد صدر حكم من محكمة النقض بجملة ٤ يناير سنة ١٩٦٠ جاء فيه أن القانون لا يشترط تحرير محضر بالتحريات من رجل الضبط القضائية ، وما دام هو قد قرر في التحقيق أنه قام بمباشرة التحريات وأدلى بما أسفرت عنه - فإن ما ينهيه المتهم من أن الحكم أسس على إجراءات باطلة يكون على غير أساس (نقض في الطعن رقم ١٣٢٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٧ بند ١) إلا أن هذا الحكم كان يصدد جريمة توافرت فيها حالة التلبس في حق المتهم وكان لرجل الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يقبض على المتهم ويفتقه دون صدور إذن النيابة العامة :

ثالثاً : رقابة النيابة والقضاء على مدى جدية التحريات :

٣١ - النيابة العامة وهي السلطة الموكولة إليها لإصدار الإذن بالتفتيش لها أن تصدره ولها أن ترفض ذلك ، ومعيار قبولها لإصدار الإذن أو رفضها لإصداره أساسه مدى اقتناعها بجدية التحريات التي يتقدم بها إليها مأمورو الضبطية القضائية أو عدم اقتناعها بذلك ، ويتأتى اقتناعها أو عدم اقتناعها بجدية التحريات بحسب الظاهر لها من إطلاعها على محضر التحريات وما ورد به وما اشتمل عليه .

٣٢ - وقد كان قانونا تحقيق الجنايات لا يشترط أن تقوم النيابة العامة بإجراء تحقيق مفتوح عندما يتقدم إليها مأمورو الضبطية القضائية بمحضر تحرياته ثم جاء قانون الإجراءات الجنائية ونص في المادة ٩١ منه على وجوب إجراء تحقيق مفتوح ليستبين للنسبة العامة منه مدى جدية ما قدمه لها مأمورو الضبطية القضائية من تحريات ولم يشترط المشرع في هذه المادة أن يكشف التحقيق المفتوح عن قدر معين من أدلة الإثبات أو أن يكون

قد قطع مرحلة معينة - وكان هذا الشرط قاصراً على الإذن بتفتيش المساكن
لأشخاص .

٣٣ - ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ ونص على إلغاء ما اشترطته
المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم عاد الأمر إلى ما كان عليه
ولم يعد هناك ما يوجب إجراء تحقيق مفتوح لإصدار الإذن بالتفتيش .

٣٤ - غير أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن النيابة العامة وقد ألغى القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ أصبحت ممنوعة من إجراءاته . إذ أن لها رغم إلغاء نص
هذه المادة إجراء هذا التحقيق لو أنها رأت أن ما ورد بمحضر التحريات
غير كاف لإصدار الإذن بالتفتيش، ورأت أن تستزيد أقتناعاً بجدية
التحريات التي قام بها مأمور الضبطية القضائية .

٣٥ - وللقضاء بعد النيابة العامة سلطة تقدير جدية التحريات التي تمت
وصدور الإذن بناء عليها ، بل إن القضاء يشرف على تقدير النيابة العامة لمدى
كفاية الوقائع والدلائل المبررة للتفتيش وهو ينظر إلى ذلك بنفس المنظار
الذي تنظر به النيابة العامة إلى هذا الأمر، أي أن معيار التقدير واحد في الحالتين .
ونخرج من ذلك إلى أن القضاء لا يعتبر ما أسفر عنه التفتيش من ضبط
جريمة من الجرائم المخلة بالأداب العامة دليلاً على جدية التحريات . ولذلك
يجب أن يقدر مدى جدية التحريات وسلامتها بنظرة محددة عما أسفر عنه
الضبط والتفتيش الذي قام به مأمور الضبطية القضائية .

٣٦ - مدى جدية التحريات والمراقبة التي قام بها مأمور الضبطية
القضائية من الأمور الموضوعة التي يجب إثارتها أمام محكمة الموضوع -
فيما لو تمسك بها المتهم - ومن ثم فلا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة
النقض - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت المحكمة العليا :

٣٧ - بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا بمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه ، وأن هنالك من الدلائل ما يكفي لاقتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة ، وحرم القانون على رجال السلطة العامة دخوله إلا في أحوال خاصة - وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث لو رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فإنها لا تأخذ بالدلائل المستمد منه باعتبار أنه إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملاً يحرمه القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه - وإذن فني كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل المتهم ومحل تجارته بناء على التحقيق الذي أجراه وأقره الحكم على تسويغه اتخاذ هذا الإجراء من إجراءات التحقيق فإن الحكم يكون صحيحاً إذا قضى برفض الدفع بطلان التفتيش .

(نقض جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٢٢ قضائية)

٣٨ - وبأن تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فني أقرتها عليه فإنه لا يجدي المتهم نفعه أن أمر التفتيش قد صدر بناء على تحريات غير جديدة .

(نقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ قضائية)

٣٩ - وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطتها التقديرية أهدوته نتيجة عدم

اطمئنانها إلى ما تم من تحريرات أو تمسكها في صحة قيامه أصلا أو أنها في تقديرها غير جدية ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(نقض جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول بند ٦٥ صفحة ٢٠٤)

٤٠ - وإن تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تصل بشخص المتهم ، أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - فني كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(نقض جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١١١ سنة ٢٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام بند ١٠٤ صفحة ٥٤٨ بالعدد الثاني من السنة الحادية عشرة) .

المبحث الثاني

إذن التفتيش

٤١ - التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي تتم عن طريق النيابة العامة دون سواها بل إنه يعتبر من أدق وأخطر الأعمال التي تباشرها ، ذلك أنه إن جاز للنيابة العامة أن تنتدب أحداً مأموراً بالضبطية القضائية لإجراء عمل من أعمال التحقيق ، فإنه لا يجوز لها أن تنتدب أحداً لإصدار إذن التفتيش .

٤٢ - وإذن التفتيش شكل خاص وبيانات معينة يجب أن يتضمنها وإلا فقد قيمته واعتباره واعتراه البطلان - إلا أن هذا البطلان الذي قد يلحق بإذن التفتيش قد يكون بطلاناً مطلقاً وقد يكون بطلاناً نسبياً كما سيبحث فيما بعد .

ولسوف تناول دراسة إذن التفتيش وفقاً لما يلي :

- الفرع الأول : الغرض منه .
- الفرع الثاني : فيمن له إصداره .
- الفرع الثالث : فيمن يصدر له .
- الفرع الرابع : في مدة الإذن وامتداده .
- الفرع الخامس : في مضمون الإذن .
- الفرع السادس : في إثبات الإثبات .

الفرع الأول

الغرض من إذن التفتيش

٤٣ — لما كان للأشخاص والمساكن حرمة كفلتها الدساتير ونص عليها في ميثاق حقوق الإنسان فقد استوجب ذلك عدم المساس بها وعدم انتهاكها - إلا أن هذا المبدأ الذي يحترم الحريات الشخصية والمصالح الخاصة قد يتطلب الأمر للمحافظة عليه الإضرار بالصالح العام في بعض الأحيان فيما لو أميئ استعمال هذه الحرية .

٤٤ — ولما كان مبدأ المحافظة على الصالح العام يغلب على المصلحة الفردية فقد استوجب ذلك الحد من الحريات الشخصية بعض الشيء في سبيل المحافظة على الصالح العام ، ولذلك فإذا أساء فرد استعمال مسكنه واستعمله فيما يخالف القانون كان ذلك مدعاة للتدخل في حرمة الشخصية والخدمتها .

٤٥ — ونظراً إلى أن التدخل في حرية الشخص في مسكنه يعد إهداراً لما كفله الدستور فقد نظم هذا التدخل تنظيمياً يبعد به عن إساءة استعمال حق الدولة في التدخل ويبعد به عن التعسف في استعمال هذا الحق ، وكان لابد والحالة هذه أن يوضع هذا الحق في يد أمانة تستعمله في الحالات التي تستدعي استعماله دون غيرها فأعطى هذا الحق للنيابة العامة بصفتها تمثل المجتمع والأمانة عليه وعلى مصالحه .

٤٦ — والتدخل في حرية الشخص ذاته وحرمة في مسكنه لا يكون إلا بسبب ارتكاب هذا الشخص لما يخالف القانون بحيث يتأكد من يده الحد من الحرية أن هذه المخالفة قد وقعت فعلاً وأن التفتيش سوف يؤدي إلى الكشف - وهذا التدخل هو ما يطلق عليه حق التفتيش وهو لا يكون كما رأينا إلا بناء على مسوع قانوني لإجرائه .

فالغرض من إذن التفتيش إذن هو الكشف عن جريمة معينة وقعت وارتكبها شخص معين ، وما زال يحمل شيئاً من آثارها ، سواء معه أو في مسكنه - وتفريعاً على ذلك نجد أن التفتيش الذي يقع على شيء متروك بالطريق العام ، أو على مكان غير محرم الدخول فيه للكافة لا يدعو إلى تدخل النيابة العامة لإجراء ذلك لأن التفتيش المحظور إجراؤه إلا بترخيص من السلطة القضائية هو الذي يقع على منزل أو شخص - أي ذلك الذي يستلزم التعرض لحرية المساكن أو لحرية الأشخاص .

٤٧ - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت محكمة النقض بأن تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناسبة جريمة - جنائية أو جنحة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرية مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذي نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائي وللمن خولهم سلطة التحقق حق مباشرته في حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذي يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحياسة شيء حيازة إجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً يتنزل منزلة التفتيش الذي خاطب الشارع المحقق بأحكامه ، وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء ، أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الإثبات في الدعوى .

(نقض جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٢٨١ سنة ١٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام - السنة الحادية عشرة - العدد الأول صفحة ٧

بند ١٧) .

٤٨ - والتفتيش بمعنى القانوني ، والتفتيش بمعنى اصطلاح اللغة وإن كانا يتغايران تغايراً لا يقتضى صحة التشبيه إلا أنهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منها فيصح الاستدلال بأيهما في مقام الإثبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ أطراح الدليل المستمد من تفتيش مجريه الأفراد بمجرد أنهم ليسوا من رجال الطبقة القضائية أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك بأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ، ولا يصح مطالبة قاضي الموضوع الأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أي بيته أو مريته يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومتى اقتنع القاضي من الأدلة التي أوردها بأن المتهم ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى وجب عليه أن يدينه ويوقع عليه العقاب ، وهذا هو أصل في الاستدلال في المواد الجنائية - فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد وافق على التفتيش على الصورة التي تم بها ورضى به ، وكان على علم بأن من أجراه ليس له صفة مأمور الضبط القضائي ، فإن القول بطلان هذا الإجراء وما ترتب عليه لا يكون سديداً بل هو إجراء صحيح على المعنى الذي سبق بيانه .
(نفس الحكم والمرجع السابق) .

الفرع الثاني

فيمن له إصدار الإذن .

٤٩ - إذن التفتيش لا يصدر إلا من النيابة العامة دون غيرها ، فالأعضاء النيابة العامة جميعاً عدا معاونون أن يصدروا إذناً بالتفتيش كل في دائرة اختصاصه ، ومن ثم فلا يجوز لعضو النيابة أن يصدر إذناً بتفتيش شخص

معين يخرج عن دائرة اختصاصه فان فعل فان الإذن يكون والحالة هذه باطلا بطلانا مطلقا .

٥٠ - ولو كـل النيابة الكلية أن يصدر إذا بالتفتيش في دائرة اختصاص النيابة الكلية أي في دائرة اختصاص أي نيابة جزئية يتبع النيابة الكلية - ولذلك فقد قضى بأن صدور إذن الضبط القضائي والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في هذه الدوائر - وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع تفهيه .

(نقض جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٩ سنة ٢٢ قضائية ١)
و (نقض جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٢٩٢ بند ٥٨) .

٥١ - وإذا وجه طلب الإذن بالتفتيش لرئيس النيابة فأصدر الإذن وكيل النيابة فما دام الإذن قد صدر عن ملكه وفي حدود اختصاصه فان ذلك يكون صحيحا رغم أن الطلب قد قدم لغير مصدر الإذن .

٥٢ - وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة لا يمتنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل وإصدار الإذن بالتفتيش إذا رأى له محلا .

(نقض جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ الطعن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ قضائية) .

٥٣ - ولرئيس النيابة سلطة إحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة

الكفاية لإصدار الإذن أو رفضه دون وجود أى التزام عليه ببيان مبرر الإحالة (نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٥٦٩ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٥١) .

٥٤ -- ولمساعد النيابة حق إصدار إذن بالتفتيش ينتج دليلا في الدعوى ما دام له حق إجراء التحقيق .

(نقض جلسة ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٥٧٩ سنة ١٨ قضائية)
٥٥ -- على أنه إذا كان وكيل النيابة الكلية قد انتدب لفترة طالت أم قصرت للعمل باحدى النيابة الجزئية التابعة للنيابة الكلية ولم ينص في قرار التدب على استمراره في العمل بالنيابة الكلية فانه لا يكون له والحالة هذه أن يصدر إذناً بالتفتيش في دائرة إحدى النيابة الجزئية التابعة للنيابة الكلية باعتباره وكيلا للنيابة الكلية أصلا ، ذلك أن القرار الصادر بتدببه للعمل بالنيابة الجزئية قد جعله مختصاً بهذه النيابة دون سواها مادام لم ينص فيه على خلاف ذلك .

٥٦ -- والاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وذلك تطبيقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وبناء على ذلك إذا أصدر وكيل النيابة أمراً بتفتيش أحد الأشخاص الذين ثبت ارتكابهم لجريمة في دائرة نيابة أخرى وكان ذلك بخصوص هذه الجريمة وبمناسبة وجوده في دائرة نيابته فأسفر ضبط وتفتيش عن الكاشف عن إحدى الجرائم المخلة بالآداب كان الدليل الناتج عن هذا التفتيش صحيحاً لا غبار عليه .

٥٧ -- هذا والمنارعة في اختصاص مصدر الإذن من المسائل الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة ذلك لأنها تقتضى تحقيقها موضوعياً .

ولذلك قضت محكمة النقض أن الأصل في الإجراءات الصحة، وأن يباشر

المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه ، ولما كان ما أورده الطاعن في أسباب طعنة بشأن عدم إختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إبدائه أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٠٠ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الثالث صفحة ٨٦٦ بند ١٦٨) .

٥٨ - وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش - والعبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة ،

(نقض جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٣٧٧ بند ٧١) .

الفرع الثالث

فيمن يصدر الإذن

أولا : في مأموري الضبطية القضائية :

٥٩ - تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم : أعضاء النيابة العامة .

وكلاء المديريات والمحافظات .

حكمدارو الشرطة في المديريات والمحافظات ووكلاؤهم ومساعدوهم .
مفتش ضبط ووكلاؤهم .

مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلاؤهم ومعاونو الإدارة .
مفتشو وضباط المباحث الجنائية .

معاونو وملاحظو وصولات الشرطة .

كونستبلات الشرطة الحائزون على دبلوم كلية الشرطة .
رؤساء نقط الشرطة .

العمد ومشايخ البلاد .

مشايخ الخقراء .

مأمورو السجون ، ووكلاؤهم ، وضباط السجون .

حكمدار شرطة السكة الحديدية ، وضباطه .

نظار محطات السكك الحديدية الحكومية .

قومندان أساس الهجانة وضباطه .

مدير إدارة شرطة الآداب العامة وضباطه والوصولات والكونستابلات
الحائزون على دبلوم كلية الشرطة في الإدارة العامة وفروعها في المحافظات
والمديريات .

مدير إدارة المباحث العامة والضباط والوصولات والكونستابلات الحائزون
على دبلوم كلية الشرطة، وفي الإدارة العامة وفروعها في المديريات والمحافظات .
قائد شرط مجلس بلدى مدينة القاهرة والضباط والوصولات
والكونستابلات الحائزون على دبلوم كلية الشرطة بالمجلس البلدى المذكور
فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩
بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقوانين والنواحيح المشار إليها في ذلك القانون

الموظفون المخول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون
والموظفون المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل
بهذا القانون .

مدير مكتب مكافحة تزوير العملة وضباطه .

ضباط وكوئستابلات حكمدارية شرطة الجوازات والجنسية الحائزون
على دبلوم كلية الشرطة .

مفتشو وضباط وكوئستابلات المرور الحائزون على دبلوم كلية الشرطة .
وللمديرين والمحافظين أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأموري الضبط القضائي .

ويجوز بقرار من وزير العدل الاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض
الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر
إختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم
وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وفيما عدا من يكونون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم
بحكم الفقرة الأولى بتنفيذ النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى
بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمشابة
قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

٦٠ - وهؤلاء الذين نصت عليهم المادة ١٣ من قانون الإجراءات
هم مأمورو الضبطية القضائية الذين يجوز النيابة العامة أن تتدبرهم لضبط
وتفتيش الأشخاص ومساكنهم وضبط ما يجدونه من الجرائم المخلة بالآداب
وهم من يصدر إليهم الإذن بذلك .

إلا أنه يلاحظ أن بعضاً من هؤلاء الذين ذكرتهم المادة ولأن كان يجوز

لهم قانونا أن يوجه الإذن إليهم إلا أن بعضا منهم لا يحدث عملا أن يصدر إليه الإذن إذ أن صفة الضبطية القضائية لم تسبغ عليه إلا للأعمال المتعلقة بمقتضيات وظيفته غير أنه لو اكتشف جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أثناء قيامه باعتباره من مأمورية الضبطية القضائية بالكشف عن جريمة من الجرائم التي منح هذه الصفة للكشف عنها فإن اتخاذ أي من الإجراءات التي يخولها له القانون بصفته من مأموري الضبطية القضائية يكون صحيحا .

٦١ — ويلاحظ أن هؤلاء الذين ذكرتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ترفع عنهم صفتهم هذه التي أسبقها المادة المذكورة فيما لو خرجوا عن دوائر عملهم واختصاصهم .

٦٢ — وجدير بالذكر أن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد عدت مأموري الضبطية القضائية على سبيل الحصر ومن ثم فلا يشمل هذه القائمة مرسومي من نص عليهم فيها مثل رجال الشرطة العاديين والسريين .

٦٣ — ونخلص من كل ما تقدم أن الإذن بالضبط والتفتيش سواء كان تفتيش أشخاص أو محلات أو مساكن لا بد وأن يصدر لأحد مأموري الضبطية القضائية، وهؤلاء قد حددتهم على سبيل الحصر المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك فضلا عن الموظفين الذين يصدر بشأنهم قرار خاص تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

ثانيا : في تحديد من يتناط به تنفيذ الإذن .

٦٤ — يصدر إذن التفتيش إما بناء على طلب مأمور الضبطية القضائية وإما كقرار تصدره النيابة العامة طبقا لما يتكشف لها من التحقيقات التي تجريها ، ويوجه الإذن في غالب الأحيان لطالبيه شخصيا باسمه وصفته أو بصفته فقط .

٦٥ — ولو صدر الإذن ونيط تنفيذه لشخص معين من مأموري الضبطية القضائية فإنه لا يجوز لغيره القيام بتنفيذه ما دام الإذن قد خصصه لأجراء التفتيش ، وإن قام آخر بتنفيذ هذا الإذن كان لإجراؤه هذا باطلا ما لم يرد عليه ما يصححه .

٦٦ — غير أنه إذا صدر إذن التفتيش مطلقا دون أن يعين فيه شخص معين من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا إذا نفذه أى واحد منهم. وعلى ذلك يكفي أن يوجه الإذن لأحد مأموري الضبطية القضائية دون تسميته ودون تحديد لمركزه أو رتبته غير أنه يشترط أن يكون المأمور الذى يقوم بتنفيذ الإذن واحداً ممن يجوز لهم تنفيذه .

٦٧ — وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه وكان لا يشترط مثل هذا التعيين لصحة الإذن بالتفتيش .
(تقضى جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ قضائية).

٦٨ — ويجوز لمأمور الضبطية القضائية الذى تندبه النيابة العامة لتنفيذ الإذن أن يستعين فى عمله عند التفتيش بأعوانه ، ولو كانوا من غير مأموري الضبطية القضائية . وعلى ذلك فإذا عشر أحدهم على شيء وضبطه كان عمله صحيحا مادام الضبط قد تم تحت إشراف مأمور الضبط القضائي .

غير أن مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين فى تنفيذ الإذن بمرءوسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة فى أن التفتيش والضبط الذى قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش ، فيكون ما انتهى

إليه المحكم من قبول الدفع ببطلاق التفتيش صحيحا في القانون .
(نقض جلسة ١٨ يناير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول صفحة ٧٩ بند ١٤) .
٧٠ - هذا وإذا كانت عبارة الإذن بالتفتيش غير قاصرة على اقتداب الضابط وحده - وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي ، فإنه لا محل لخل هؤلاء الأعوان على المروسين وحدهم .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٤٥٩ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٥١ بند ٦) .

وكان هذا المحكم بمناسبة الاذن لمساعد رئيس أحد مكاتب مكافحة المخدرات يضبط وتفتيش شخص وممكن أحد الأشخاص ونص في الاذن على اقتداب المساعد ومن يعاونه من رجال الضبطية القضائية فانتقل رئيس المكتب رفقة مبياعه لتفتيش هذا الاذن وأسفر التفتيش عن العثور على مواد مخدرة بمعرفة كاهما فدفع ببطلاق هذا التفتيش بمقولة أن رئيس المكتب ليس من معاوني من صدر الاذن له وهو مساعد المكتب فرفضت محكمة الموضوع هذا الدفع كما رفضته محكمة النقض في حكمها المشار إليه .

٧١ - كما قضت محكمة النقض بأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمزج صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بأجرائه أو ضم من يوى ندبه إليه في هذا الإجراء .

نقض جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٣٠ قضائية

منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة للعدد الأول صفحة ٢٦٠
بند ٦٩) .

٨٢ - هذا وإذا رخصت النيابة العامة للمأذون له بالتفتيش انتداب غيره من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذ الإذن فلا يشترط أن يصدر النذب من المندوب الأصلي كتابة - ولذلك قضت محكمة النقض بجملة ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ في الطعن رقم ١٨٦٩ سنة ٢٨ قضائية بأنه لا محل لإشراط الكتابة في أمر النذب الصادر من المندوب الأصلي ما دام أمر النيابة بالنذب ثابتاً بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة إنما يجريه باسم النيابة العامة الأمر لا باسم من ندبه له - وقضاء المحكمة بطلان التفتيش على أساس عدم إثبات النذب الصادر من المندوب كتابة للضابط يكون غير صحيح في القانون .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ١٩٧
بند ٣٦) .

الفرع الرابع

مدة الإذن وامتداده

٧٣ - التفتيش كإجراء عقوبات لتعرضه للحريات الشخصية يجب - إذا ما استلزم الأمر لإجرائه - أن يتم في مدة لا يرخص لمأمور الضبط القضائي بانقضائها القيام به ، ولذلك جرى العمل على أن تعدد المدة الواجب لإجراء التفتيش فيها بحيث لو انقضت دون إجرائه لسبب أو لآخر فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي إجراء هذا التفتيش لانقضاء المدة المحددة.

٧٤ - والمحكمة النقض حكم قديم صدر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ و

في الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٨ قضائية ، قالت فيه أن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان متهم يعتبر قائماً ، ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلاً معيناً لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

ولم تعرض على محكمة النقض منذ عام ١٩٣٧ حتى الآن حالة مماثلة حتى تبين ما إذا كانت المحكمة العليا قد عدلت عن هذا المبدأ أو استقرت عليه ؛ غير أنه رغم ذلك فإننا نرى أن هذا الحكم عمل نظر ذلك لأنه كان يجب على مانح الإذن أن يحدد لمأمور الضبط القضائي أجلاً لتنفيذه حتى لا يكون للمأذون بتفتيشه مهديداً لأجل غير مسمى ، فضلاً عن أن القاعدة العامة أن كثيراً من الأوامر القضائية ينتهي مفعولها في حالة عدم تنفيذها باقتضاء أجل معين - وهذا الذي أقرته المحكمة العليا وأخذت به في حكمها المشار إليه يتعارض تماماً مع هذه القاعدة القانونية الأصولية .

٧٥ - غير أنه إذا حدد إذن التفتيش بأجل معين فإنه لا يشترط أن يتم تنفيذه فور صدوره بل يكفي أن يكون ذلك في وقت يدخل في المدة المحددة للإذن ، فكل رجل الضبطية القضائية أن يتحين الفرصة المناسبة لكي يكون التفتيش مشعراً ولا تريب عليه في ذلك .

٧٦ - ويستصوب أن ينص في الإذن على تحديده بأيام محددة تبدأ من ساعة وتاريخ إصداره حتى يكون التحديد وافياً لا لبس فيه ولا غموض فتحسب الأيام المحددة فيه من ساعة ويوم إصداره .

٧٧ - إلا أنه قد يصدر الإذن محددًا بالأيام دون أن يذكر فيه وقت ابتدائه بالساعة والتاريخ وبشور خلاف حول احتساب هذه الأيام فيما لو فقد الإذن في اليوم الأخير منها . . . فن قائل أن يوم الإصدار

يحتسب ضمن الأيام المحددة . . . ومن قائل أن هذا اليوم لا يدخل في نطاق الأيام المحددة .

ولقد استقرت أحكام محكمتنا العليا على أن القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد في قانون المرافعات تقضى بأن لا يدخل في حساب المدة التي حددت في إذن التفتيش لإجرائه فيها اليوم الذي صدر فيه الإذن . ذلك لأن إدخال هذا اليوم في الحساب يترتب عليه دائما نقص مقدارها .

٧٨ — وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة ١٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه وإذا كانت الورقة المعلنة للنخبة مشتملة على طلب حضوره وفي ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان في الميعاد المذكور ، فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الأحوال وفي جميع المواد وهي أنه إذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لإجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات ، وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الإجراء في اليوم الأخير ، وإذن فالحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي أجرى في يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للإذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشرط فيه وجوب إجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره . . . هذا الحكم يكون صحيحا .

(تقض جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٢٣٦ سنة ١٧ قضائية) .

٨٩ — وقضى بأنه يجب في حساب المدة المشرط في إذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها ألا يعد اليوم الذي صدر فيه الإذن إذ القاعدة في حساب المدة إلا يدخل فيها اليوم الأول .

(نقض جلسة ١٦ يونيو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٩٣٨ سنة ١١ قضائية).

٨٠ — وقد يحدث أن تحدد المدة المسموح فيها بالتفتيش دون أن يذكر أن هذه المدة تبدأ من ساعة وتاريخ إصدار الإذن ثم يرسل الإذن إلى الجهة المطلوب فيها تنفيذه وقد يصل الإذن إلى هذه الجهة بعد فوات مدة قد تقتصر وقد تطول تحتغرق هذه المدة المحددة لتنفيذ الإذن - إلا أنه يجب أن يلاحظ أن المدة المأذون فيها بالتفتيش لا تبدأ إلا من وقت وصول الإذن لمن صدر له .

٨١ — وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في ظرف الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلاً. والعبرة في بداية المدة المحددة في الإذن هي يوم وصوله إلى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش وليست يوم إصداره لمن أحيل إليه - ذلك لأن إحالة الإذن إليه إنما هو مجرد إجراء داخلي لا تأثير له في المدة التي حددت للجهة التي أدت بالتفتيش لإجرائه فيها.

(نقض جلسة ٥ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ قضائية).

٨٢ — وإذا كان إذن التفتيش مبيناً فيه أنه صدر يوم إصداره الساعة الثانية عشر مساءً ولكن المحكمة استوعبت وكيل النيابة الذي أصدره ظرواً أنه أصدره الساعة الثانية عشر من ظهر ذلك اليوم ، وأنه ذكر كلمة مساءً على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثاني وهو المساء ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهراً - وإزاء ما قرره وكيل النيابة من ذلك اعتبرته المحكمة هذا الإذن سابقاً على إجراءات القبض والتفتيش فالجدل في ذلك أمام محكمة النقض يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦٣٤ سنة ٢٣ قضائية) .

٨٣ . هذا وقد قضى بأن تداخل وواعيد مريان أوامر التفتيش التي تصدرها النيابة العامة لضبط وتفتيش متهم معين لدواع تقتضيها ظروف التحقيق وملا بساقه ، لايعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحا مستوفيا لشرائطه القانونية .

(تقضى جلسة ١ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٩٦ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٥١٣ بند ٩٥) .

امتداده

٨٤ - قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبط القضائي بتنفيذ الإذن في الأجل المحدد له إما لانشغاله بأمورية أخرى أو لعدم تمكنه من ضبط المتهم في هذا الأجل لسبب أو لآخر ، فيقوم بطلب تجديد الإذن على نفس محضر تحريكه السابق صدور الإذن بناء عليه وقد ثار الجدل حول قانونية هذا التجديد . إلا أن محكمة النقض قد قطعت في ذلك قائلا بجواز تجديد الإذن في حالة انقضائه .

٨٥ - ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض من أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الإذن به لا قرب عليه بطلان الإذن وكل ما في الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك . ولكن لا يجوز الإحالة إليه بضد تجديد مفعوله مادامت هذه الإحالة وأردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور . . . فإذا أصدرت النيابة إذنا بالتفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعا واحدا ، ثم انقضى الأسبوع ولم ينفذ الإذن وبعد امتداده صدر إذن آخر بامتداد الإذن المذكور أسبوعا آخر فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحا

(تقضى جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٧٨٢ سنة ١٨ قضائية) .

٨٦ — وقضت محكمة النقض أيضاً بأنه إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات للنيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي يبنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ثم صرحت بعد هذا الأجل قبل انتهاءه إلى فترة أخرى جرى "تفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملابس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات فإن التفتيش يكون مهيئاً .

(تقض جلسة ٣١ مارس ١٩٥٢ الطعن رقم ٢٤٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٨٧ — وإن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصبح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله ، والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على مالم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

(تقض جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٢٤٣٧ سنة ٢٧ قضائية)

٨٨ — غير أننا نرى أنه يجب حتى مع جواز تجديد الإذن - أن يكون مأمور الضبط طالب تجديد الإذن على يقين من أن المأذون بتفتيشه مازال يواصل نشاطه في الاتجار بالمخدرات إذ العبرة بإصدار الإذن أو امتداده هو تأكد مانح الإذن من أن المأذون بتفتيشه له نشاط في الاتجار بالمخدرات وأنه مازال نشاطه فيها وأنه فضلاً عن ذلك يحرق لأي غرض بعضها إذ أنه لم يكن موقناً من ذلك فلا يجوز والحالة هذه أن يمنح إذناً بالتفتيش .

٨٩ — وهذا الذي نراه هو ما أخذت به محكمة النقض في الطعن رقم

٢٤٣ سنة ٢١ قضائية بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٥١ بقولها أنه متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت هي التي توجب عليها إصدار الإذن

الثاني فانه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الاولى الذى وصف هذا الإذن بأنه إذن جديد وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى أبدى لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الإذن الثانى امتداداً للإذن الأول .

الفرع الخامس

مضمون الإذن

٩٠ — يجب أن يتضمن إذن التفتيش بيانات معينة حتى يستوفى شرائطه القانونية ، فيجب أن يشتمل على التاريخ والساعة واسم مصدر الإذن وصفته ثم اسم المرخص له فى التفتيش وصفته ، أو الإشارة إلى انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية فى الجهة طالبة الإذن وتحديد الشخص المأذون بتفتيشه باسمه بالكامل وشهرته إن كانت له شهرة ينادى بها مع تحديد واف لعنوان مسكنه أو محل عمله إن طلب تفتيش أيهما أو كليهما مع النص على المدة المأذون بالتفتيش خلالها ويستحسن دائماً أن ينص فى الإذن على تفتيش من يتواجدون مع المأذون بتفتيشه ساعة الضبط وتدل القرائن على أنهم يحرزون شيئاً مما صدر الإذن بشأنه .

٩١ — غير أن الخطأ فى ذكر بعض هذه البيانات لا يترتب عليه البطلان ، فالخطأ فى اسم الشخص المراد تفتيشه أو تفتيش مسكنه لا يعتد به مادامت أوصافه معينة بمحضر التحريات بياناً وافياً ، أو مادامت أوصاف مسكنه وبيان مقره وعنوانه محددة تحديداً يستدل به على شخصية المأذون بتفتيشه من مجرد الاطلاع عليها . وعلى العموم فانه لا يعتد بهذا الخطأ فيما لو ثبت أنه هو بذاته الشخص الذى انصبت عليه التحريات وصدر الإذن بشأنه وكان هو المقصود به .

٩٢ - وتطبيقا لذلك قضى بأنه مادام الإذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء متعلق بجريمة وقعت ، قدعين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقع بها فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه ، وعلى أن حقيقة الاسم لا تهم في صحة الاجراء الذى اتخذ في حقه لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ في الاسم من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذى اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به .

(نقض جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ١٥ قضائية منشور في مجلة المحاماة السنة ٢٧ صفحة ٧٩٣) .

٩٣ . كما قضى بأن مجرد الخطأ في ذكر الاسم لا يبطل إذن التفتيش مادامت شخصية المتهم قد تحددت تحديدا كافيا في هذا الإذن عن طريق تعيين مسكنه المطلوب تفتيشه ، مادام المتهم هو المقصود بعينه من الاجراء الذى اتخذ في حقه ،

(محكمة مخدرات القاهرة بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٤٩ منشور في مجلة المحاماة السنة العشرين صفحة ١٠٧٣) .

٩٤ - وقضت محكمة النقض بأنه إذا صدر إذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذى قتش فعلا وذلك من أن المخبر أرشده عن مجرد أن طلبه منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الإذن . ومن إجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ؛ فاذا قبض مأمور الضبط القضائي على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا .

(نقض جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٠ قضائية) .

٩٥ - وإن عدم ذكر بيان دقيق لاسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه ، لا يبنى عليه بطلانه إذا ثبت أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(نقض جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٩٧٩ سنة ٢٤ قضائية) .

٩٦ - متى كان الدفع ببطلان التفتيش قد أسس على أنه خاص بشخص يغاير المتهم في اسمه ، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم في هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فإنها إذا رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

(نقض جلسة ١٢ إبريل سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٣٦ سنة ٢٥ قضائية) .

٩٧ - وإن إغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه إكتفاء بتعيين مسكنه لا يبنى عايه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائع سليم أن مسكن الطاعنة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته ، بما مؤداه أن أمر التفتيش قد أنصب على الطاعنة باعتبارها إحدى قريباته وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حياته ... فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها .

(نقض جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٣٤٠ سنة ٣٠ قضائية)

منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ٢٠٩ بند (٣٤) .

٩٨ - وبما أن الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه لا يترتب عليه بطلان الإذن

مادام في الإمكان تحديده بما يبر أخرى تظمن إليها المحكمة ، فالخطأ أيضاً في بيان تاريخ أو ساعة ووقت صدور الإذن لا يبطله ما دام يبين من واقع الحال ما يدعى إلى تحديد وقت صدور الإذن تحديداً تظمن إليه محكمة الموضوع .

٩٩ - ولذلك قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الإجراء وأن كلمة « مساء » التي وردت في إذن التفتيش إنما كانت وليدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً للأدلة التي أوردتها الحكم ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، فإن الجدل في عدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . والقول بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذي أثبت في محضره أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحاً كشاهد في الدعوى لا يعتد به لأنه لا سند له من القانون ، إذن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصاً وقد كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة وتناولها الدفاع بالمناقشة .

(قضت جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٠٨ سنة ٢٠ قضائية) .

١٠٠ - وغنى عن البيان أنه إذا كانت النيابة قد أذنت بتفتيش متهم ومن يتواجد معه ساعة الضبط والتفتيش وتدل القرائن على أن قد ارتكب ما صدر الإذن من أجله ، فإن هذا الإذن يكون صحيحاً ، ذلك لأن النص فيه على تفتيش من يتواجد مع المتهم هو مظنة اشتراك المتواجد في ارتكاب الجريمة الصادر الإذن بشأنها الأمر الذي هو حق أصيل للمتأمر الضبط

القضائي إن لم ينص عليه . ولكن ذلك كله مشروط بتوافر قرائن أو دلائل تشير إلى ارتكاب المتواجد مع المتهم لنفس الجريمة أو لجريمة أخرى أو أنه يحمل آثاراً لها أو متعلقات بها .

١٠١ - وقد قضت محكمة مخدرات القاهرة بأنه إذا صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص وتفتيش من يوجد معه وقت الضبط والتفتيش فلا بد أن تكون هناك من القرائن ما يدل على اشتراك الشخص الآخر في الجريمة مع الشخص المأذون بتفتيشه من النيابة والقول بنهر ذلك فيه إهدار للحريات الشخصية ومساس بحق من حقوق الأفراد المقدسة ، فإذا أباحت النيابة العامة تفتيش أي شخص تصادف وجوده مع الشخص الذي صدر إذنها بتفتيشه دون أن تكون هناك أمارات جديده تدل على اشتراكه في الجريمة كان إذنها باطلاً وللحكمة أن تلتفت عن الدليل المستمد من محضر التفتيش الذي لم تراع فيه الأحوال والشرائط القانونية اللازمة لصحته .

(جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ القضية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٠ الأوبكية منشور بالمحكمة سنة ٣١ صفحة ٦٢١) .

١٠٢ - وأخيراً فإنه إذا استوفى الإذن شرائطه القانونية وتم تنفيذه على الوجه الصحيح وأسفر ذلك عن ضبط الجريمة ثم فقد الإذن ولم يعثر عليه فإن ذلك لا يؤثر في النتيجة التي تترتب على تنفيذه .

١٠٣ - ولذلك قضى بأن الأصل في الإجراءات هو حملها على وجه الصحة ، فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن بتفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص ببناء على التحريات التي أجراها البوليس ، وليكن لم يعثر على هذا الإذن في ملف الدعوي إما الضياعه وإما لسبب آخر لم يكتشفه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع

المتهم بطلان التفتيش لعدم وجود الإذن في أوراق الدعوى ولا في استنادها إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش .

(نقض جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٣٩٢ سنة ١٦ قضائية) .

١٠٤ — وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن بتفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ، ولكن لم يعثر على الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي جرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم بطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستمد منه ما دامت قد أوردت الأدلة السانعة على سبق صدور الإذن المذكور .

(نقض جلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٥٨٢ سنة ٢٥ قضائية) .

إثبات إذن التفتيش

١٠٥ — إذن التفتيش إجراء جوهري من إجراءات التحقيق ومن ثم يجب أن يكون ثابتا بالكتابة قبل حصول التفتيش ولا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم هذا الإذن أو الدليل عليه ، وكل تفتيش يجريه رجال الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة - حيث يوجب هذا الإذن - يعتبر باطلا ولا يصح الاعتماد عليه أو على شهادة من أجراه ولا على ما أثبتته في محضره أثناء هذا التفتيش لأن معناه الإخبار عن أمر يخالف للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً .

١٠٦ — ولا يكفي أيضا أن يذكر المحقق في محضره أن مأمور الضبط القضائي قام بالتفتيش بناء على أمر شفوي منه باجرائه ذلك أن حرية الأشخاص

أو المساكن وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون التعدي القانوني عليها له أصل ثابت قبل إجرائه .

١٠٧ — وإذا كان الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة فلا يهم بعد ذلك أن يحمله ! لما مور معه ساعة لإجرائه التفتيش أو لا يحمله وكل ما يشترط هو أن يكون مأمور الضبط القضائي وهو يقوم بالتفتيش عالماً علماً يقيناً بصدور إذن التفتيش فلو كان مأمور الضبط القضائي الذي قام بإجراء التفتيش متدبياً من قبل مأمور آخر لإجرائه وكان هذا الأخير مصرحاً له بذلك - فيجب على القائم بالتفتيش أن يتأكد ويستوثق من مصادح الإذن قبل إجرائه له .

١٠٨ — وتطبيقاً لكل هذه المبادئ، قضت محكمة النقض بأن دخول رجال الحفظ منازل الأفراد وتفتيشها بغير إذنتهم ورضائهم الصريح أو بغير السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل ومعاقب عليه قانوناً ، والإذن المشار إليه يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها وتكون أساساً صالحاً لما يبنى عليه من النتائج فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفويًا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش خاصلاً وفق القانون فهذا يبطل حكمها والدفع ببطلان التفتيش الجاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(نقض جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٣١ منشور بالقسم الأول من المحاماة السنة ٢٥ صفحة ٢٦٨) .

١٠٩ — كما قضى بأن التنبؤ بالتفتيش يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة فلا يكفي أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه قد باشر التفتيش

بإذن من النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك .

(تقض جلسة ١١ يونيو ١٩٤٤ الطعن رقم سنة ٤ قضائية منشور بمجلة المحاماة السنة ١٥ صفحة ١١٠ القسم الأول رقم ٥٣) .

١١٠ — وقضى بأنه يجب على ضابط البوليس الذى يتولى التفتيش أن يكون عالماً بالإذن الصادر إليه بذلك من يملكه قانوناً لى يجىء تفتيشه على أساس صحيح . وعدم الإشارة إلى الإذن فى محضر ضبط الواقعة لا يؤدى وحده إلى أن الضابط لم يكن عالماً بالإذن وقت إجراء التفتيش ، إذ العلم بالإذن لا يتنافى قطع مع عدم الإشارة إليه فى المحضر ، بل قد يحدث أن الضابط المنتدب للتفتيش يحصل فعلاً على الإذن بإجراء هذا التفتيش وينفذه بدون أن يشير إليه فى محضره سهواً على خلاف ما يقضى به واجب العمل فإن تفتيشه قد جاء صحيحاً رغم عدم الإشارة إليه فى محضر ضبط الواقعة .

(تقض جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤ قضائية منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٣٦ العدد ٣ رقم ٥٦) .

١١١ — هذا وادعاء المتهم بأن ضابط البوليس الذى أجرى تفتيش منزله لم يكن يعلم وقت التفتيش بصدور الإذن من النيابة بإجرائه هو من المسائل الموضوعية التى لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(تقض جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤١ العدد ٣ رقم ٥٢) .

١١٢ — وإن إذن النيابة للمأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعاً عليه بامضاء من أصدره فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقّع عليه من أمر بالتفتيش فإن التفتيش يكون باطلاً ولو كان تبليغ الإذن مشبوتاً فى دفتر الإشارات التليفونية .

(تقض جلسة ٣٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨ لسنة ١١ قضائية) .

١١٣ - وإن الإذن الذى يصدر من النيابة العمومية إلى مأمور الضبطية القضائية باجرئته التفتيش هو من أعمال التحقيق التى يجب إثباتها بالكتابة . ويكفى عند السرعة فى حالة ضرورة صدور الإذن بالتليفون أن يكون الأمر مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور الذى يتدب لتنفيذه ولا يشترط وجود أصل هذا الإذن بيد المأمور لأن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة الإجراءات وهى بطبيعتها تقتضى السرعة وليس فى القانون ما يمنع أن يكون التدب إليها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف . الخ من وسائل التراسل .

(تقضى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٦ العدد ٤ ، ٥ ، ٦ ورقم ٥١) .

المبحث الثالث

تنفيذ إذن التفتيش

أولاً : عدم تجاوز حدود الإذن

١١٤ - التفتيش عمل من أعمال التحقيق وليس عملاً إدارياً من أعمال رجال الضبط الإداري فيؤذن به لجمع الأدلة عن جريمة وقعت بالفعل وعرفت وقامت دلائل وشبهات قوية على اتهام شخص معين بها ، وليس القصد من التفتيش إذن استكشاف الجريمة بل الغرض منه هو الكشف عن أدلتها وآثارها وكل ما يكون قد استعمل في ارتكابها أو نتج عنها وعلى العموم فالغرض من التفتيش هو كشف الحقيقة ، ولذلك فيجب أن يهدف التفتيش إلى الوصول إلى هذا الغرض وحده دون أن يتجاوز المأذون له بالتفتيش حدود الإذن الصادر له وإلا كان عمله باطلاً .

١١٥ - وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا رخص لرجل الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس له أن يتجاوز هذا الغرض بالتفتيش لغرض آخر إلا إذا عثر رجل الضبطية القضائية عرضاً أثناء التفتيش عن جريمة معينة أخرى قائمة فمن حقه في هذه الحالة إثبات تلك الجريمة التي شاهدها والتي لم تكن نتيجة لتفتيش مقصود به البحث عنها . وليس في عمله هذا أي تجاوز لحدود الترخيص يترتب عليه بطلان الإجراءات .

(نقض جلسة ١ نوفمبر ١٩٣٧ المجموعة الرسمية لأعمال المحاكم السنة ٢٩ العدد ١ رقم ٥) .

١١٦ - ويبين من الحكم سالف الذكر أن التجاوز المحظور الذي يترتب

عليه البطلان هو الذى يقع عمداً بقصد الكشف عن جرائم غير الصادر الإذن بخصوصها أثناء التفتيش كمن يؤذن له بالبحث عن مراثى مسروقة مثلاً وأثناء التفتيش يقوم بفتح ما يعادفه بمسكن المأذون بتفتيشه من زجاجات أو علب فيعثر في إحداها على جواهر مخدرة فإنه يكون والحالة هذه قد تجاوز حدود الإذن الصادر له إذ أنه من غير المعقول أن يجد ما أذن له بالبحث عنه في مثل هذه الزجاجات والعلب بما يقتضى القول بأنه عندما فعل ذلك قد قصد أن يبحث عن أية ممنوعات أخرى خلاف ما أذن له من أجلها .

١١٧ — وينبنى على ما تقدم أنه إذا عثر مأمور الضبطية القضائية على أية ممنوعات أثناء قيامه بالتفتيش عن شيء معين وكان عثوره على هذه المحتويات عرضاً وبطريق الصدفة وحدها فإنه لا يكون قد تجاوز حدود الإذن الممنوح له .

١١٨ — وتطبيقاً لذلك قضى بأن الإذن فى التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ولكن إذا كان الضابط المرخص له بالتفتيش لغرض محدد (للبحث عن السلاح) قد شاهد عرضاً أثناء إجرائه التفتيش جريمة قائمة (خشخاشاً مزروعاً فى المسكان الذى كان يفتش) ثبت ذلك فى محضره فليس فى عمله هذا ما يمكن أن يطعن عليه باعتباره تجاوز حدود الترخيص المعطى له لأنه لم يقم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن الجريمة بل إنه شاهدها صدفةً فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية .

(نقض جلسة ١ نوفمبر ١٩٣٧ الطعن رقم ١٩٠٨ سنة ٧ قضائية) .

١١٩ — وبما اعتبرته المحكمة العليا عدم تجاوز حدود إذن التفتيش قولها أنه إذا كان إذن النيابة بتفتيش متهم لا يحول — بحسب الأصل — القبض عليه إلا إذا كان المتهم لم يدعن للتفتيش أو بدت منه مقاومة فى أثناءه كان لمن يباشر إجرائه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه ، فإذا كان الثابت بالحكم أن ضابط

الشرطة بعد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل رجل الشرطة للبحث عن المتهم في السوق التي يتجول فيها لاستدعائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثرا عليه طلبا إليه مصاحبتهما إلى مخفر الشرطة حيث يوجد الضابط فلم يذعن وقاوم وجلس على الأرض وأخرج علبة مقفلة من جيبه فاضطر إلى اتزاعها منه عنوة واحتفظا بها حتى قدماها لضابط الشرطة فتبين أن بها مخدرا ، مما مفاده أن اقتياد المتهم كان فقط بقصد تفتيشه بمخفر الشرطة تنفيذا لأمر النيابة لجمل الضابط مكان وجرده وقتئذ ، فان تفتيش الضابط لإياه وضبط المخدر في أمتعته - ذلك لا يكون باطلا ، لأن الإكراه الذي وقع عليه إنما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط الشرطة يده عليه لتفتيشه ، ولأن اتزاع المخبرين العلبة منه لم يكن إلا من مستلزمات الإمساك به واقتياده إلى الضابط فلهما في تلك الظروف أن يقفا على حقيقة ما أخرجه من جيبه في حضرتهما فإذا كان قد قصد الاحتفاظ به معه فأخذه منه يكون من مستلزمات اقتياده إلى الضابط وإن كان قد قصد التخلي عنه فهذا ترك لكل حق له فيه .

(نقض جلسة ١١ أكتوبر ١٩٤٨ الطعن رقم ١٥٨٠ سنة ١٨ قضائية) .

١٢٠ - وما هو جدير بالذكر أن صدور الإذن بتفتيش متهم يقتضي لتنفيذه الحد من حرية هذا المتهم بالقدر اللازم لإجراء التفتيش - ويستتبع ذلك القبض - على هذا المتهم - ولو لم يتضمن الإذن بالتفتيش أمرا صريحا بالقبض - لما بين الاجراءين من تلام .

(نقض جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ١٢ بند ١٩)

١٢١ - كما وأن من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختصة في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ، ثم استوجبت ظروف

التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الإجراءات منه أو بمن يندبها تكون صحيحة لا بطلان فيها ، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة في حدود اختصاصه وندب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندبه ، فتدب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر ، وكان الظرف الاضطرارى المفاجيء - وهو محاولة المتهمين ، اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما ، الهرب بما معهما من المواد المخدرة - هو الذى دعا الضابط إلى مجاوزة حدود اختصاصه المكانى للقيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما ، فإن هذا الإجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون .

(تقض جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثانى صفحة ٧٢١ بند ١٥٩)

١٢٢ - كما قضى بأن الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع فى المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائى ولا يسيغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه بمن يملك حق التدب وأن يجريه خارج دائرة اختصاصه - هذا هو الأصل فى القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائى المأذون له قانونا بتفتيش المتهم فى دائرة اختصاصه - ذلك المتهم فى أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه فى مكان يقصع خارج دائرة الاختصاص المكانى له وبدا لمن المتهم المذكور من المظاهر والأفعال

ما يتم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولته التخلص منه - فإن هذا الظرف الإلصق يرى المفاجيء - وهو محاولة المتهم التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - وهو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم في غير دائرة اختصاصه المكانى للقيام بواجبه المكلف به ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً للقانون - إذ لا يسوغ في هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة .

(نقض جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٩٥٤ منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الثانى صفحة ٤٤١ بند رقم ٨٥) .

١٢٣ - وإذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمتها إليها الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه فى الجريمة التى أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً ، وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء على ذلك على الطاعن ومن كان يرافقه فى الطريق صحيحاً أيضاً دون ما حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش .

(نقض جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢١ قضائية) .

١٢٤ - وإذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة العامة أصدرت أمرها بتفتيش الطاعن الأول ومن يوجد معه وقت ضبطه وتفتيشه إذا قامت شبهات قوية على أنه يحمل مواد مخدرة أو على اشتراكه فى الجريمة ، فلما انتقل رئيس مكتب المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن الأول وجدوه واقفاً فى

الشارع على مقربة من منزله ومعه الطاعن الثاني ، وعندما شعر بهم هذا الأخير حاول الهرب وجرى ، فقبضه وكيل المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس المكتب الذي قنشه فوجد معه قطعة من الأفيون فان التفتيش على هذه الصورة يعد صحيحا في لقانون لأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ومحاولة الطاعن الثاني الهرب عند رؤيته رجال الشرطة تتحقق بها الشبهة .

القوية على اتهمائه بما يسوغ القبض عليه وتفتيشه استناداً على نص الأمر الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن الأول من ناحية . وإلى حكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى ولو كان أمر التفتيش مقصوداً على الطاعن الأول فقط .

(نقض جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٧٦١ سنة ٢٥ قضائية) .

ثانياً : كيفية تنفيذ الإذن :

١٢٥ - للمأمور الضبط القضائي أن يسلك أى طريق يشاء بغية الوصول إلى تنفيذ إذن التفتيش بشرط ألا يتعارض ذلك مع النظام العام أو يخل بالآداب العامة وبشرط ألا تتأثر به حريات أشخاص آخرين لا دخل لهم ولا علاقة بالمأذون بتفتيشه .

١٢٦ - على أنه إذا كان الأصل في دخول المنازل أن يكون ذلك من أبوابها - ولكن لسبب أو لآخر لم يتمكن المأذون له بالتفتيش من دخول مسكن المأذون بتفتيشه من بابه جاز له دخوله من شرفته أو إحدى نوافذه .

١٢٧ - وتطبيقاً لذلك قضى بأن طريقة التفتيش ترجع لتقدير القائم به لما يكون منتجاً ومالاً يكون منتجاً ، ومن العبث التدخل في مناقشة هذا التقدير وتحليل عناصره مادام أن التفتيش في حد ذاته الحاصل بمعرفة ضابط

البوليس قد حصل بناء على أمر قانوني ، فلا يلتفت للطن الذي يدعى بطلان التفتيش لأن ضابط الشرطة قد أهدر التفتيش الصادر له بالطريقة التي اتخذها لتنفيذه وهي اقتحام منزل المتهم من الشرفة في حين أنه كان يستطيع أن يدخل الدار من بابها كما قضى العرف المألوف بذلك .

(نقض جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٣٩ العدد السادس بتد رقم ١٢٠) .

١٢٨ - وللمأموري الضبطية القضائية إذا ما صدر إليهم إذن النيابة بأجراء التفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون (نقض جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٩ سنة ١٩ قضائية)

١٢٩ - وقضى بأنه لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه ، أو خشى إن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من الذي قدم للتفتيش عنه - لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل .

(نقض جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦١٦ سنة ٢٣ قضائية) .

١٣٠ - هذا وللمأمور الضبط القضائي أن يستصحب معه أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش من يشاء من أعوانه من رجال السلطة العامة على ألا يقوم أحد منهم بالتفتيش إلا تحت إشرافه - إشرافا كاملا - بمعنى ألا يقوم أحدهم بأجراء التفتيش إلا تحت بصره ونظره وأن يكون متقبعا لكل ما يقومون به ، وبشرطة أن يكون ذلك بناء على تكليف منه فإن هم فعلوا ذلك فيما ظهر أمامهم بدون تكليف منه كان تفتيشهم باطلا بطلا مطلقا .

١٣٢ — ولذلك قضى بأنه إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ السكونستابل ورجلا البوليس الملكى — اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش وكانا يعملان تحت إشرافه — وجود باب مغلق بفناء المنزل فانها إليه بما لاحظاه ، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وفتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلاها ثم أخبراه بأنهما وجدوا نبات الحشيش مغروسا بها ، فقام الضابط وبصحبه المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد السكونستابل والبوليس الملكى حيث شاهد الضابط بنفسه شجرات الحشيش بالحالة التى وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

(تقضى جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٠٦ سنة ٢٧ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثانى بند ١٣٣ صفحة ٦٠١)

١٣٣ — على أن حضور المتهم لإجراء عملية التفتيش ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فقد أمهل أن يتوجه المأذون له بالتفتيش إلى مسكن المتهم لإجرائه فلا نجبره فليس معنى ذلك أن ينتظر حضوره أو لا يقوم باتمام مأموريته التى أحضر من أجلها بل له الحق كل الحق في إجراء التفتيش في غيبته .

١٣٤ — ولهذا قضى بأن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا بقدر في صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل في غيبة الطاعن .

(تقضى جلسة ١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ الطعن رقم ١٢٣٧ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة التاسعة العدد الثالث صفحة ١٠٠٦ بند ٢٤٤)

(٧ — جرائم الآداب)

١٣٥ - كما قضى بأن التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢، ١٩٩، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة الأولى منها تنص على إجراء تفتيش منزل المتهم « وغير المتهم » بحضوره أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(نقض جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثانى صفحة ٥٦٠١ بند ١٢٦)

فى وجوب تواجد المتهم أثناء التفتيش أو من ينوبه أو شاهدين :
١٢٦ - نصت المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذا الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويشت ذلك فى المحضر . »

١٣٧ - وكانت هذه المادة تقابل المادة ٨٧ من مشروع الحكومة التى كانت تنص على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهد ، ويكون هذا الشاهد بقدر الإمكان أحد أقاربه البالغين أو أحد القاطنين بالمنزل أو أحد الجيران ويشت ذلك فى المحضر .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية من هذه المادة مايل بالحرف الواحد « وقد ينصت المادة ٨٧ ، لإجراءات التفتيش ، فأوجبت أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إذا أمكن ذلك ، بأن كان المتهم أو وكيله موجوداً وقت التفتيش أو يمكن استدعاؤه فى الحال ، فإذا لم يمكن ذلك

يكون التفتيش بحضور شاهد من أقارب المتهم البالغين أو أحد القاطنين معه بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

ثم جاء في تقريرى لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ المؤرخين ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٨ و ٢٧ يناير سنة ١٩٤٩ عن نفس المادة مايلى :

« أصلها المادة ٨٧ - ورأت اللجنة أن يحصل التفتيش بحضور شاهدين لا شاهد واحد . »

١٣٨ - من ذلك كله يبين أن المشرع أوجب بطريق الإلزام أن يتم التفتيش فى حالة غياب المتهم بحضور وكيله أو بحضور شاهدين من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .

١٣٩ - إلا أن لمحكمة النقض حكم يخالف هذا المبدأ أصدر بمجلسه ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ وقالت فيه أنه مادام الحكم قد أثبت أن التفتيش تم باقتداب من سلطة التحقيق فإن استناد الطاعن إلى المادة ٥١ لا محل له ، وذلك لأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبطية القضائية المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك والمادة ١٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتى تحيل على الإجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها (منشور بمجموعة أحكام النقض السنة الرابعة بند ٣٠٥ صفحة ٨٣٧) .

رأينا الخاص عن هذا الحكم :

١٤٠ - غير أن هذا الحكم محل نظر لما أوجده من تفرقة بين ما يقوم به مأمور الضبط القضائي من إجراءات للتفتيش (بحسب ماذهب إليه الحكم). استناداً إلى نص المادة ٥١ إجراءات وما يقوم به من ذلك استناداً إلى نص المادة ٩٢ من قانون الإجراءات - ذلك أن مأمور الضبط القضائي عند قيامه بإجراء التفتيش فانه - في نظرنا - إنما يفعل ذلك استناداً إلى نص ص المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه هو وحده المعنى بهذه المواد ، أما المادة ٩١ وما بعدها فان المعنى بها قاضى التحقيق - ومن بعده النيابة العامة بعد المدول عن هذا النظام - عند قيامه بإجراء التفتيش ولم يقصد من هذه المواد تنظيم قواعد لإجراءات التفتيش عند ندب مأمور الضبط القضائي لإجراءاتها ونستند في رأينا هذا على الأسباب الآتية :

أولاً : أن المادة ٥١ إجراءات تنظيم لما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥٤ إجراءات والفقرة المذكورة مقصود بها حالة قيام رجال الضبط القضائي بدخول المنازل للتفتيش بناء على أمر قاضى التحقيق والنيابة العامة - أما المادة ٩٢ من قانون الإجراءات فهي تنظيم لما نصت عليه المادة ٩١ لإجراءات، وهذه المادة الأخيرة خاصة بقيام قاضى التحقيق - ومن بعده النيابة العامة - بإجراء التفتيش بنفسه دون أن يندب أحد للقيام - بذلك - دليل ذلك أنه بعد أن نصت الفقرة الثانية من المادة ٩١ لإجراءات على أنه " ولقاضى التحقيق أن يفتش " ذكرت المادة ٩٢ إجراءات مباشرة على أنه " يحصل التفتيش " ومن ثم فالقول بأن التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ لإجراءات لا سند له من القانون .

ثانيا : ويؤيد هذا النظر أن الحكمة في إغفال ما نصت عليه المادة ٥١ لإجراءات من وجوب حضور شاهدين في حالة عدم حضور المتهم أو من ينوبه عنه أثناء التفتيش من نص المادة ٩٢ أن المشرع راعى أن في قيام قاضى التحقيق بإجراء التفتيش بنفسه الضمان الكافى لمن يفتش مسكنه ومن ثم لم يوجب حضور شاهدين أثناء إجراء التفتيش - فالتفرقة بين النصين إذن أساسها شخص القائم بإجراء التفتيش وليس مرجعها شخص الأذن به .

ثالثا - واستناد الحكم سالف الذكر إلى حكم المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية إن جاز الرجوع إليه والتعويل عليه فإن ذلك لا يجوز إلا في حالة وجود تحقيق يجرى فعلا يتطلب اتخاذ إجراء معين كإجراء تفتيش مثلا فيقوم عضو النيابة العامة بتكليف أحد رجال الضبطية القضائية بذلك ، أما في حالة قيام رجل الضبطية القضائية بتنفيذ إذن النيابة بتفتيش شخص ومسكن أحد الأفراد بناء على محضر تحريات ودون وجود تحقيق سابق فانه لا يمكن تطبيق أحكام المادة ٢٠٠ لإجراءات على هذه الحالة أو الاستناد عليها .

رابعا - كان قد أثير نقاش حول إدخال تعديل على نص المادة ٥١ لإجراء وكان ذلك أمام لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب بجلسة ٢ مايو سنة ١٩٥٠ وكان هذا النقاش سببه اقتراح من أحد الأعضاء بإدخال تعديل على نص هذه المادة لتكون مطابقة للمادة ٢٩ من القانون الفرنسى وقد جاء فى تقرير اللجنة بهذا الخصوص ما يلى بالنص ... وقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح لأن المادة فيها كل الضمانات اللازمة للمتهم إذ أوجبت على مأمور الضبط القضائى عند غياب المتهم أن يكون معه شاهدان وأن يكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقارب المتهم البالغين أو من الجيران أو من القاطنين معه بالمنزل، ويثبت ذلك فى المحضر فلا محل إذن للقول بحدوث متاعب من التفتيش الذى يحصل فى غياب المتهم .

١٤١ - ومن ذلك كله نرى أن القانون قد أوجب على مأمور الضبط القضائي أن يستصحب معه شاهدين عن نصت عليهم المادة ٥١ لإجراءات أثناء إجراء التفتيش الصادر بشأنه إذن من السلطة المختصة والذي يقوم مأمور الضبط القضائي بإجرائه بناء على ذلك .

١٤٢ - إلا أن هذا الوجوب الذي استلزمته المادة ٥١ لإجراءات أمر متعلق بصالح الشخص الذي صدر الأمر بتفتيشه وتفتيش مسكنه فله أن يتمسك به وله أن يتنازل عنه ، ذلك أن أحكام التفتيش والضبط من الأمور الخاصة بمصلحة الأفراد وليست من النظام العام .

١٤٣ - هذا وليس لمأمور الضبط القضائي أثناء قيامه بتنفيذ الإذن بالتفتيش أن يستعمل الإكراه لإجراء ذلك إلا بالقدر اللازم لتمكينه من إنجاز ما كلف به .

١٤٤ - ولذلك قضت محكمة النقض بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ بأن صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حرية بالقدر اللازم لإجراء التفتيش، ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرائين من تلازم .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول بند ١٩ صفحة ٧٢)

١٤٥ - ويجب أن يتم تفتيش الأثني - إذا ما صدر إذن بتفتيشها - وفقاً للقانون، بمعنى أن يتم تفتيشها بمعرفة أثني مثلاً، غير أن اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني - المراد به أن يكون مكان التفتيش من الموضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الاطلاع عليها ومشاهدتها .

(قض جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٥١٨ سنة ٢٢ قضائية) .

١٤٦ - ولذلك فلا يكون ضابط البوليس قد خالف القانون إن

هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبه التي كانت بها - ذلك لأن مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا أست .

(نقض جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشرة العدد الأول بند ٣٠ صفحة ١٤٨) .

١٤٧ - وصدر المرأة بلا شك من تلك المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقرلة أن النقاط العلة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا عن مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها اعتماداً على الدلائل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتعين منه نقضه .

(نقض جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٥ قضائية) .

١٤٨ - وإذا كان العرف قد جرى على قيام الاطباء بتوقيع الكشف على الإناث في حالة مرضهن إلا أن ذلك بجاله علم الطب وحده ولذلك قضى بأن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث ، وأنه لا يخضاضة عند استحالة تفتيش متهمة بمعرفة أنثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب ، فذلك تقرير خاطئ في القانون .

(نقض جلسة ١١ إبريل سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ قضائية)

١٤٩ - واقد أثر خلاف فيما يتعلق بمدى جواز تخليف الزوج فيفتيش زوجته ولم يعرض هذا لخلاف على محكمة النقض لنرى رأيها

في ذلك - إلا أننا نرى بعدم جواز ذلك وبأنه يجب ألا تقوم بتفتيش
المواضع الجسدية التي لا يجوز لأحد الاطلاع عليها ، للمرأة إلا امرأة
مثلها ، ونستند في ترجيح هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

أولاً : أن نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ صريح في وجوب أن يكون
تفتيش الآتى بمعرفة آتى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

ثانياً : وكانت قد قدمت اقتراحات إلى النجاة البرلمانية عند مناقشة
مشروع قانون الإجراءات بإضافة عبارة « كلما كان ذلك ميسوراً » مثلاً
فعل المشرع الإيطالي في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ تحقيق لإيطالي التي تنص
على أن « يكون تفتيش الآتى بمعرفة آتى مثلها كلما كان ذلك ميسوراً »
إلا أن هذه الاقتراحات رفضت لاعتبارات خاصة بوجوب احترام التقاليد
والعادات الشرقية .

ثالثاً : إن في تكليف الزوج بتفتيش زوجته امتحان لكرامته وكرامة
أسرته وهو أمر تنفر منه قواعد الأخلاق والمثل وتحصيل للزوج فوق
ما يحتمل وغالباً ما يحدث تفتيش المرأة بحضور أولادها ، ولما يقوم الرجل
بتفتيش زوجته بناء على تكليفه بذلك أمام أولاده وأهله برغم إرادته فإن
ذلك - فوق - ماسيجه من متاعب في الأسرة لأحدها فإن فيه تحقير من
شأن الرجل أمام أولاده وامتحان لكرامة زوجته أمام أطفالها .. ولذلك
ولكل هذه الاعتبارات نرى عدم جواز ندب الرجل لتفتيش زوجته .

- البحث الرابع -

التلبس في الجرائم المخلة بالآداب

١٥٠ - عرفنا أنه لا يجوز تفتيش الأشخاص أو المساكن إلا باذن من السلطة المختصة قانونا بإصدار إذن التفتيش ، إلا أنه يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يقبض على أى شخص متلبسا بجريمة سواء حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة ، ومن حقه بالتالى أن يقوم بتفتيشه تفتيشا ينتج آثاره ، ذلك لأنه كلما كان القبض قانونيا كلما كان التفتيش الذى يعقبه صحيحا .

١٥١ - وللتلبس صرر عديدة لعل أبرزها التخلّى عن الحيازة الذى يعطى لمأمور الضبط القضائى الحق فى تفتيش الشئ الذى تخلّى عنه صاحبه فان وجد فى إحرازه جريمة يعاقب عليها كان من حقه القبض على من تخلّى عن حيازة هذا الشئ وتفتيشه بالتالى ، ولما كان التخلّى عن الحيازة يستتبع بحثا فى التخلّى الاضطرارى والتخلّى الاختيارى فقد رأينا أن نفرّد للتخلّى عن الحيازة فرعا خاصا .

١٥٢ - وسوف نعالج مبحث التلبس فى الجرائم المخلة بالآداب على النمط الآتى .

- الفرع الأول - ماهية التلبس وخصائصه .
- الفرع الثانى - حالات التلبس .
- الفرع الثالث - آثار التلبس .
- الفرع الرابع - صور تتوافر فيها حالة التلبس .
- الفرع الخامس - صور لا تتوافر فيها حالة التلبس .
- الفرع السادس - التخلّى الاضطرارى والتخلّى الاختيارى .

الفرع الأول

ماهية التلبس وخصائصه

ماهيته :

١٥٣ -- التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ، وإذا ما توافرت حالة من حالات التلبس حق لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على مرتكب هذه الجريمة وأن يقوم بتفتيشه تفتيشا ينتج آثاره . فالتلبس إذا حالة تقع ، وبوقوعها يحق لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم وأن يفتشه تفتيشا ينتج آثاره ، غير أنه - كما سبق أن ذكرنا - ليس يلزم أن يضبط المتهم نفسه متلبسا بالجريمة ، بل يكفي أن تكون الجريمة التي وقعت والتي يحصل القبض والتفتيش بسببها ، قد شرهدت في حالة تلبس وأن توجد دلائل قوية على وجود صلة بين من يراد ضبطه وتفتيشه وبين هذه الجريمة ، ومن المقرر قانونا أن لرجال الضبط القضائي في الجرائم التي تكون في حالة تلبس أن يقبضوا على المتهمين بها وأن يفتشوا ويفتشوا مساكنهم سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء في الجريمة ، إذ لم يفرق القانون بين هؤلاء وأولئك ، وكل ما اشترطه القانون في ذلك أن تكون هناك دلائل قوية على وقوع الجريمة المتلبس بها عن يراد ضبطهم أو تفتيشهم وتفتيش مساكنهم .

١٥٤ - والحكمة في منح مأموري الضبطية القضائية هذه السلطات الاستثنائية حالة توافر شروط التلبس أن احتمال وقوع رجال الضبط القضائي في الخطأ أمر بعيد الاحتمال ذلك لأن الجريمة ترتكب وأدلتها ما زالت ظاهرة

ملبوسة ومن ثم وجب سرعة ضبطها وجمع أدلتها قبل أن تطمس هذه الأدلة ويجرى تلاعب يقصد به إخفاء آثارها ووجودها - حتى أن مشروع الحكومة عن هذه المادة كان يسميها بالجريمة المشهودة أى التى تشاهد آثارها وأدلتها ولا تخفى على أحد من الحضور .

خصائص التلبس :

١٥٥ - ويتميز التلبس بأن حالاته قد وردت فى القانون على سبيل الحصر لا على سبيل البيان أو التمثيل ومن ثم فلا يصح التوسع فيها سواء بطريق القياس أو بطريق التقريب - ويتميز التلبس فضلا عن ذلك بأنه حالة تلاحق بالجريمة وتلازمها ولذلك قيل بحق أن القول بأن التلبس حالة تلاصق المتهم ليس صحيحا فى القانون .

١٥٦ - وتطبيقا لمبدأ حصر حالات التلبس فى القانون قضت محكمة النقض بأن حالات التلبس مبينة على سبيل الحصر فى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات (المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية) فاذا شوهد المتهم مرتكباً يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقعا سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها .

(نقض جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٤٨ سنة ١١ قضائية) .

١٥٧ - وتطبيقا لمبدأ ملازمة حالة التلبس للجريمة نفسها وليست لشخص مرتكبها قضت محكمة النقض بأن إحراز المخدرات من جرائم المسكرة فاكشافها يجعلها متلبساً بها ويسوغ القبض على كل من له يد فيها فاعلا كان أو شريكا .

نقض جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٩٥ سنة ١١ قضائية) .

١٥٨ - كما قضت محكمة النقض أيضا بأن التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فتى تحقق مأمور الضبط القضائي من جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد .

(نقض جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٥ منشور بالمجموعة الرسمية لأعمال المحاكم السنة ٤٦ العدد ٤ و ٥ و ٦ رقم ٥٥) .

١٥٩ - كما قضى بأن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه ، فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوناً ضبط متلبساً بجريمة إحراز علبه سجائر ، وهي من المنزوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جنحة طبقاً للمادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، فقرر هذا المسجون فور سؤال أن مريضاً بالسجن هو أعطاه إياها ففتشه وكيل السجن وهو من رجال الضبطية القضائية فوجد معه مخدرات ، فالتفتيش يكون صحيحاً والمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه إدانته بإحراز المخدر .

(نقض جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ قضائية) .

١٦٠ - وأخيراً فقد أفصحت المحكمة العليا عن هذا المبدأ - مبدأ

الملازمة - في حكمها الصادر بجلسته ٣ مايو سنة ١٩٥٥ في الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية بقولها أن التلبس وصف ينصب على الجريمة لا على مرتكبها .

الفرع الثاني

حالات التلبس

١٦١ - تنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه
تكون الجريمة ملبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة
وتعتبر الجريمة ملبساً بها إذا اتبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع
الصياح إثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً
آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه
فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات
تفيد ذلك .

١٦٢ - ومن ذلك بين أن حالات التلبس وفقاً للمادة ٣٠ لإجراءات
خمس حالات هي (١) حال ارتكاب الجريمة أو (٢) عقب ارتكابها ببرهنة
يسيرة أو (٣) إذ تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح إثر
وقوعها أو (٤) إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات
أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو
شريك فيها أو (٥) إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك.

١٦٣ - والحالة الأولى من هذه الحالات هي وقوع الضبط في وقت
ارتكاب الجريمة بالفعل ، وهذه الحالة هي أظهر حالات التلبس ، وتطبيقاً
لنص المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أيسر لكل شخص شاهد وقوع
الجريمة بنفسه أن يقبض على الجاني وأن يسلمه للسلطة العامة .

١٦٤ - والحالة الثانية من حالات التلبس هي تلك التي تعقب ارتكاب
الجريمة ببرهنة يسيرة حيث تكون آثارها ومعالمها واضحة لم تلمس بعد ولم

يحدد المشرع وقتاً معيناً باقضاءه زول حالة التلبس ومن ثم فهي مسألة تقديرية مرجعها إلى الظروف والاعتبارات الخاصة بكل جريمة على حدة .

١٦٥ - أما الحالة الثالثة من حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية فهي حالة ما إذا كان الجاني قد تبعه المجني عليه أو تبعته العامة مع الصياح عقب وقوع الجريمة بزمن قريب .

١٦٦ - الحالة الرابعة من حالات التلبس هي حالة ما إذا وجد الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو يحمل آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو شريك في ارتكابها . ولا يشترط بطبيعة الحال أن يكون المتهم مازال بمسرح الجريمة إذ قد يكون قد غادره وكل ما يشترط هو ضبطه وهو يحمل هذه الأشياء التي تعتبر قرينة قوية على ارتكابه للجريمة أو اشتراكه في ارتكابها . وكذا فهذا الوقت الذي يمضي ما بين ارتكاب الجريمة وضبط المتهم حاملاً لهذه الأشياء أمره متروك لتقدير المحكمة .

١٦٧ - أما الحالة الخامسة والأخيرة فهي حالة ما إذا وجدت بالجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو علامات تدل على أنه مرتكب الجريمة أو شريك في ارتكابها كن يضبط وملابسه ملوثة بالدماء أو من يضبط ويبعض أجزاء جسمه بعض الإصابات التي تنبئ عن أنه هو مرتكب الجريمة .

١٦٨ - هذا وإن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبساً أو غير متلبس بها لموكل إلى محكمة الموضوع ولا معقب عليها في خصوصه

ما دامت الأسباب التي استند إليها لها أصولها في الأوراق وتؤدي عقلا وقانونا إلى النتيجة التي حرتبت عليها .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٦٩ - وإذا كان الثابت أن مأمور الضبط القضائي - إذ عاين الجنيه الزائف في يد المبلغ - فإن حالة التلبس تكون قائمة كما عاينها مأمور الضبط مما يحيز له الانتقال إلى مسكن المتهم وتفتيشه وضبط ما به من الأشياء المثبتة للجريمة ، وليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تفتني به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون ما دام تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع

(نقض جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٣٥٨ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١١٩ صفحة ٦٢٢) .

١٧٠ - وقضى بأن مشاهدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش . فلا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم التي لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا .

(نقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ رقم ٢٥٩ سنة ٨ قضائية) .

الفرع الثالث

آثار التلبس

١٧١ - إن التلبس بالجريمة، يحيز لرجل الشرطة ولكل فرد حق القبض على الشخص المتلبس طبقاً للقانون الذي يحيز لكل شخص شاهد الجاني متلبساً بالجريمة أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال السلطة العامة بدون احتياج لأمر بذلك إذا كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً، ولرجل الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يقوم بتفتيش الجاني تفتيشاً ينتج أثره القانوني لأن تفتيش الشخص من قوابع القبض عليه بل من مستلزماته .

١٧٢ - ولذلك قضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه كان في حالة تلبس بجريمة أحرز المخدر إذ شوهد حال ارتكابها ، فإن ذلك يغول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه . وذلك حسب نص المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساري المفعول وقت وقوع الحادث . ولا يكون هناك محل لما يشيره الطاعن من أن من قاموا بضبط الواقعة وطلبوا الإذن من النيابة بالتفتيش هم من رجال مكتب المخدرات الذين لم يكونوا وقت مباشرتهم هذه الإجراءات في الدعوى من رجال الضبط القضائي .

(نقض جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٢٢ قضائية) .

١٧٣ - وقضى بأن الجريمة إذا شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة تكون من جرائم التلبس ويجوز لرجل الضبطية القضائية القبض على كل من ساهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً ثم تفتيشه إن رأى لذلك

وجها ، يسترى في ذلك المتهم الذى يشاهد وهو يقارن الفصل المكون للجريمة والمتهم الذى يتبين مساهمته فيها ولو وجد بعيداً عن محل وقوعها ، (نقض في ٣ مارس ١٩٤١ القضية ٩٢٢ سنة ١١ قضائية ، المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد ٨ رقم ٢٠٥) .

١٧٤ - ويجوز لمأمور الضبط القضائي عند مشاهدته متهما بحالة تلبس بجريمة في دائرة اختصاصه أن يجرى كل ماخوله القانون لإياد من أعمال التحقيق ، سواء في حق هذا المتهم أو في حق غيره ممن اشتركوا في مقارنتها فاعلين كانوا أو شركاء ، وإن كانت الجهات التي يقيمون فيها خارجة عن اختصاصه .

(نقض في ١٥ أبريل ١٩٤٦ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٧ العدد ٧ و ٨ رقم ٤٤) .

١٧٥ - وإن مباشرة ضابط البوليس تفتيش منزل بدائرة قسم آخر غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى قُتس منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة بدائرة اختصاص هذا الضابط على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص به .

(نقض في ١٢ يناير ١٩٤٨ القضية رقم ٢٢٥٩ السنة ١٧ قضائية المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٩ العدد ٥ رقم ١٢٠) .

١٧٦ - واذلك قضى بأن ضبط المتهم متلبساً بارتكاب جريمة يبيع لرجل الضبطية القضائية أن يقبض عليه ويفتشه . ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها أن رفضت الإذن في التفتيش لعدم تعيين المراد تفتيشه .

(نقض في ١ يونيو ١٩٤٨ ، القضية رقم ٦٠٨ السنة ١٨ قضائية) .

١٧٧ - ولا جدوى مما يثيره المتهم من أن الخبر الذى قبض عليه ليست (٨ - حرائم الآداب)

له صفة مأمور الضبط القضائي ، طالما أن الواقعة كانت في تلبس تجيز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

(نقض في ٢ يناير ١٩٥٦ - القضية رقم ٩٢٢ السنة ٢٥ قضائية) .

١٧٨ - وقضى بأنه متى كانت جريمة إحراز السلاح متلبساً بها ، فإن هذا يجيز لمأمور الضبطية القضائية القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان مادامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحاً .

(نقض جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٠٨ سنة ١٨ قضائية) .

١٧٩ - والتلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن المتهمين فيها بما يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوع الجريمة أن يقبضوا على كل من يقوم الدليل على إسهامه فيها . وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(نقض جلسة ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٢١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني بند ١٣٥ صفحة ٧٠٤) .

- الفرع الرابع -

صور تتوافر فيها حالة التلبس

١٨٠ - قضت محكمة النقض بأن إبلاغ أحد المشتركين في الاتفاق الجنائي عن الاتفاق وهو جريمة مستمرة، ثم دخوله بعلم البوليس بالمهمات المتفق على سرقتها في المنزل الذي أعد لاجتماعه فيه مع من تأمروا معه، وحصول ذلك على مرأى من رجال البوليس، كل هذه مظاهر خارجية تنبثق عن الواقعة الجنائية ذاتها، وتكشف لمن بدت لهم عن أن تلك الجريمة المستمرة ترتكب في الوقت نفسه. وهذا تلبس يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين.

(نقض جلسة ٢٨ يونيو ١٩٤٣ الطعن رقم ١٥٦١ سنة ١٣ قضائية) .

١٨١ - ومتى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للانتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم في أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً إلقاءه والتخلص منه، فهذه الواقعة تقيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات. وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء.

(نقض جلسة ٧ يناير ١٩٥٢ الطعن رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ قضائية) .

١٨٢ - وقضى بأنه إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة قدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تبعوه ألقى بالحقيبة التي

كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهوما
بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للملكية لها بخول كل من
يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فإذا
مافتحت ووجد فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقه
فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(نقض جلسة ١٠ أبريل ١٩٥١ الطعن رقم ٢٦٨ السنة ١١ قضائية) ،

١٨٣ - وإذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة في حجرة فمذه
حالة تلبس توجب على من شاهده إحال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء
النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط
بدون احتياج لأمر بذلك وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة
معه يكون صحيحاً قانوناً لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه بل
من مستلزماته .

(نقض جلسة ١ يونيه ١٩٣٦ الطعن رقم ١٦٠٢ السنة ٦ قضائية) .

١٨٤ - وقضى بأن إحراز المخدرات جريمة مستمرة فشاهدة المخدر
مع المتهم وهو يعرضه من تلقاء نفسه على المشتري تكون حالة تلبس بالجريمة
يجوز معها بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات لكل شخص ولو لم
يكن من مأموري الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ، كما يجوز له أيضا
أن يفتشه لأن الضبط يستتبع التفتيش ، وذلك لأسباب منها أن ترك المقبوض
عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى انعدام الفائدة من القبض عليه .

(نقض جلسته ١٣ أبريل ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٠٩ السنة ١٢ قضائية) .

١٨٥ - وإذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس ، في

سبيل أداء وظيفته . قد رأى المتهم ممسكا بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه . فإن هذه الحالة تعتبر تلبساً بجريمة إحراز الحشيش . ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين ، ولا يقال إن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالمحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالغرض الذي دخل من أجله فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المسمى يكون من واجبه قانوناً إذا ما شاهد وقوع جريمة في هذا المنزل أن يتخذ في حق الجاني الإجراءات القانونية التي له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع في أي مكان آخر .

(نقض جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ للطن رقم ٢٢٤٧ سنة ٢٢ قضائية) .

١٨٦ - وإذا كانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الكونستابل قد شاهد المتهم الثاني وهو يتسلم المخدر من المتهم الأول ويضعه في جيبه ، فإن هذا الكونستابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة في حالة تلبس ، فإذا ما أبلغ ضابط البوليس بذلك - وهو أيضاً من رجال الضبطية القضائية - فإن المخدر إذا ما ضبط تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو في حالة تلبس .

(نقض جلسة ١٨ مايو ١٩٥٢ الطعن رقم ٦١٧ سنة ٢٢ قضائية) .

١٨٧ - وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس عندما تم بتفتيش شيخ البدة المتهم قال له : « وكان عاوز تفتشني ، فلما رد عليه بالإيجاب أسقط من يده علبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد اشتبه في أنها حشيش وأفيون ثم ثبت من التحليل أنها كذلك ، فالحكم الصادر بإدانة المتهم استناداً

إلى ذلك لا يجوز العطف فيه بمقولة أن الحصول على المخدر كان بناءً على تفتيش باطل لأن المخدر إنما ضبط بعد أن ألقاه المتهم من يده .

(نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٢٨ الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٨ قضائية) .

١٨٨ - وإن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عندما شعر بقدم رجل البوليس للقبض عليه فإن ضبط هذا الشيء بعد إلقاءه . ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحاً لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانوناً لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين هما اللذان ألقيا من تلقاء نفسيهما ما كانا يحوزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما ، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي ملقاة على الأرض . فلا يصح توجيه أى عيب إلى الحكم في استشهاده بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب إلقاءهما بالمادة المخدرة يكون صحيحاً قانوناً لأنهما بالقائما المخدرات على الأرض في حضرة رجل البوليس يعتبران وقتئذ في حال تلبس تجيز القبض عليهما وتفتيشهما .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٢٨ الطعن رقم ١٠١ سنة ٩ قضائية) .

١٨٩ - وإذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذونين بتفتيش شخص ومنزله ومقهاه لما دخلوا المقهى قد شاهدوا المتهم ، وهو شخص

غير الوارد اسمه في إذن التفتيش ، عند بابه الخلفي يحاول الهرب فلحق به أحدهم وبحث خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيساً على الأرض به حشيش ففتشوا المتهم لاعتقادهم أن له ضلعاً في جريمة إحرار الحشيش فعثروا معه على حشيش أيضاً ، فان هذا التفتيش يكون صحيحاً . لأن الحكم يكون قد أثبت أن جريمة إحرار المخدرات كان متلبساً بها . ومتى يكون قد أثبت أن جريمة إحرار المخدرات كان متلبساً بها كان الأمر كذلك فلا تريب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبها ، بل إنه يكفي مشاهدة الفعل المكون له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه ببرهنة يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه ولأن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابه .

(نقض جلسة ١٨ يناير ١٩٤٣ الطعن رقم ٢٧٦ سنة ١٣ قضائية) .

١٩٠ - كما قضى أنه إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على توبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب حديره ويسقط على الأرض علبة فأسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحها فهذا الذى أثبتته الحكم يجعل الطاعن في حالة تلبس يحيز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه .

(نقض جلسة ١٨ مايو ١٩٥٣ الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ قضائية) .

١٩١ - ومتى كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن أن الطاعن تخلى بنفسه عن لفافة من الورق في دكان على رأى من الضابط الذى كان قادماً مع رجاله

لتنفيذ الأمر الصادر إليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .

(نقض جلسة ١٢ مايو ١٩٥٤ الطعن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ قضائية) .

١٩٢ — وإذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لينفذ أمر التفتيش، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله وكان دخوله مقصوداً على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه فإن دخوله يكون صحيحاً ، فإذا ما شاهد الطاعن يلقى مخدراً، كان له تبعاً لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه .

(نقض جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٩٣ — وإذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليثبتوا حقيقة أمرهما فإذا فرا عقب ذلك وألقيا بلفافتين قبل الإمساك بهما، فإن ذلك يتوافق معه من المظاهر الخارجية ما ينبيء بذاته عن وقوع جريمة، ويكفي هذا الاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتلميمهما إلى أقرب واحد من مأموري الضبط القضائي .

(نقض جلسة ٣ مايو ١٩٥٥ الطعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية) .

١٩٤ — وقضى بأنه إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن دخول ضابط المباحث المقهى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون الورق به وأنه لما دخل رأى عرضاً ومصادقة وجاجة بها بعض الخمر في مكان البيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون في حالة تلبس بغض النظر عن أن

الضابط لم يشاهد بيعها ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافقة فيها عناصر الجريمة، وإذن يكون للضابط أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عمالية التفتيش سواء في ذلك ما يكون متعلقاً بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ ، فإذا هو عثر في هذه الأثناء على مخدر كان للحكمة أن تعتمد على ذلك في إدانة المتهم باجرازه .
(نقض جلسة ١٤ مارس ١٩٥٠ الطعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩ قضائية) .

١٩٥ - وإذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفي أثناء التفتيش أتى أخوه هذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن فجأة وخلسة عملاً يريب في أمره (هو في هذه القضية أنه ألقى شيئاً من يده في الشارع) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه ودخان حسن كيف ، ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارىء الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .
(نقض جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٣ الطعن رقم ١٢ سنة ٤ قضائية) .

١٩٦ - ويكفى القول بقيام حالة التلبس باجراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها .

(نقض جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٥ الطعن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ قضائية) .

الفرع الخامس

صور لا تتوافر فيها حالة اللبس

١٩٧ - قضت محكمة النقض بأن التلبس لا يقوم قانوناً إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

(نقض جلسة ١١ فبراير ١٩٣٥ الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ قضائية) .

١٩٨ - ولذا وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقاً لللائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع فيها مخالفاً لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فإن ذلك لا يخول لهم ، في سبيل البحث عن مخدرات ، تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها لأن أحكام اللائحة في هذا الشأن لا تبيح تفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذى يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا في الأحوال التى بينها قانون تحقيق الجنايات وهى حالات التلبس بالجريمة والحالات التى يجوز فيها القبض فإذا لم يكن الشخص الذى يوجد بالمحل العمومى في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . وإذا كان كذلك فإن الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الكونتابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به أشخاصاً يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفاً ينظر إليهم فلما رأهم سارع إلى وضع يده في

جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأصرع إليه المخبر واحتضنه وقبضه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان في حالة تلبس ، إذ أن أحداً لم يرمعه المخدر قبل تفتيشه وإذن فلم يكن للكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة أما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده ، وهي لا تكفي للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إحراز المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(نقض جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ الطعن رقم ٤٤ سنة ٨ قضائية) .

١٩٩ - وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي وإحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهورين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تجيز القبض ثم التفتيش طبقاً للمادة ٥١ من هذا القانون .

(نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٣٨ الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٨ قضائية) .

٢٠٠ - وإذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجال البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكي لا تضبط معه عند تفتيشه لا أنه أقامها في حضنته قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .

(نقض جلسة ٣ يولية ١٩٤٠ الطعن رقم ١٣١٨ سنة ١٠ قضائية) .

٢٠١ - ولا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يحتسبها رجال الضبط من خلال تقرب أبواب المساكن لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمحافظة للآداب وكذلك لا يجوز إثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة في القانون فإذا كان الظاهر بما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب ، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وقتلهم فمتر معهم على المخدر فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين .

(نقض جلسة ١٦ يونية ١٩٤١ الطعن رقم ١٦٣٥ سنة ١١ قضائية) .

٢٠٢ - وقضى بأن رؤية المتهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدراً استنتاجاً من الملابس - ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معروف به في القانون .

(نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٤٩ الطعن رقم ١٣٨٨ سنة ١٨ قضائية) .

٢٠٣ - ومتى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تحصل في أن ضابط البوليس استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش المتهم الثاني، ووقف ينتظره في ردهة المحطة فشاهده قبل إقيام القطار بعشر دقائق مقبلاً ومعه غلام صغير فاستوقفه وفتشه ولاحظ عند ذلك أن الغلام (المتهم الأول) في حالة ارتباك شديد ، وأنه وضع يده في صدره وأخرجها بلفافة صغيرة من الورق يريد إلقاءها فأمسك به ووجد بهذه اللفافة قطعة من الحشيش ، ولما كان ما أثبتته المحكمة عن ذلك لا يفيد قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش قانوناً ، ذلك أن الضابط قد ألقى القبض على المتهم وفتشه بمجرد أن نظره وهو في حالة ارتباك يخرج يده من صدره بلفافة الورق ويهم بإلقائها، ومن

قبل أن يقين محتويات هذه اللقافة ودون أن توجد مظاهر خارجية تدل على وجود المخدر فيها . كأن يرى الضابط بعينه المخدر ظاهراً من الورقة أو تنبعث رائحته منها بحيث يستطيع التعرفا بحاسة الشم ، أما مجرد اضطراب المتهم وارتباك وإخراجه اللقافة من صدوه محاولاً إلقاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقى القبض على أخيه الذى كان يسير في صحبته فلا ينيء بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التى تميز القبض عليه وتفتيشه .

(نقض جلسة ٢٤ يناير ١٩٥٣ الطعن رقم ١١٩٧ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٠٤ — وإذا كانت الواقعة التى أوردها الحكم هى ، أن رجلى البوليس الملكى شهدا وهما يمران بإحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكاً ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فإن هذه المظاهر بفرض صحتها — ليست كافية لخلق حالة تلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(نقض جلسة ٢٠ يناير ١٩٤٩ الطعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول بند ١٦ صفحة ٦٠) .

الفرع السادس

التخلى الاضطرارى والتخلى الاختيارى

٢٠٥ — إن لإباحة تفتيش الأشياء التى يتخلى عنها أصحابها طوعية حكمته أنه ضرب من ضروب التحرى عن مالك هذه الأشياء وله يمكن الاهتداء إلى مالكها عن طريق فحص محتوياتها ، فإن تبين من فحصها أن

لحرازها يتضمن جريمة من الجرائم حق لمأمور الضبط القضائي ضبط
وتفتيش المتخلى ولا جناح عليه في ذلك .

٢٠٦ — غير أنه يجب التفرقة بين حالة التخلي الاضطرارى وبين
حالة التخلي الاختيارى، ذلك لأن التخلي الأول لا ينتج آثاره في حالة إجراء
الضبط والتفتيش التي تتم بناء عليه في حين أن التخلي الثانى ينتج كافة آثاره
القانونية التي تترتب عليه .

٢٠٧ — إلا أنه في حدود التخلي الاختيارى يجب التفرقة بين حالة
اتخاذ إجراءات الضبط والتفتيش قبل تمام التخلي وبين اتخاذ هذه الإجراءات
قبل التخلي عن الشيء الذى يتضمن لحرازه جريمة من الجرائم .

٢٠٨ — والعبرة في اعتبار أن إجراء من إجراءات الضبط والتفتيش
قد اتخذ قبل تمام التخلي أو لم يتخذ هي بحقيقة الأمر الواقع بمقولة أنه يجب
لاعتبار أن إجراء من هذه الإجراءات قد اتخذ أو لم يتخذ هي بالبحث فيما
إذا كان قد تم القبض على المتهم المتخلى قبل تمام التخلي أم لم يتم ذلك ، فمثلا
لو فرضنا أن زيدا من الناس كان يسير بالطريق فقابله بعض رجال الشرطة
واستوقفوه للاستفسار منه عن وجهته أو لاستيضاح شخصيته وما أن فعلوا
ذلك حتى ألقى بما كان يحمله ففحصوا ما ألقاه وتبينوا أن ما به مخدراً فألقوا
القبض عليه - مثل هذا الشخص لا يصح له الاحتجاج بأن إلقاء المخدر كان
إلقاء اضطرارى ذلك لأن إجراء من إجراءات القبض لم يتخذ قبل هذا
الشخص إلا بعد تبين أن ما ألقاه كان مخدراً ، أما هذا الذى حدث قبل إلقائه
للمخدر فلم يكن إلا استيقافا يختلف تماماً عن القبض القانونى إذ هو ليس
إلا استيضاحا واستفساراً يحق لرجال الشرطة العامة القيام به .

٢٠٩ — وأذلك قضى بأنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط

البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا يمرون في دوارية ليلية رأوا شبحين قادمين نحوهم . فناداهما الضابط فلم يجابا ، ثم لما اقترب هو ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريته فرأوا أحدهما قد وضع يده في فتحة جلبابه ثم أخرجهما ، وعندئذ سمعوا صوت شيء سقط على الأرض بجواره ، فأمسكه الضابط فوجده حافظة نقود فسألها عنها فأنكر كل منهما ملكيته إياها ، ثم فتحها فوجد فيها مبلغا من النقود وعلبة من الصفيح بها أفيون ، والدليل المتحصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض أو تفتيش ، لأن المتهم هو الذى ألقى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتخلى عنها قبل أن يتصل الضابط بها .

(نقض جلسة ١٢ يناير ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٤٤١ سنة ١٧ قضائية) .

٢١٠ - وقد يحدث أن يقوم أحد رجال الضبطية القضائية أو أحد رجال السلطة العامة بالقبض على شخص من الأشخاص لسبب أو لآخر ويشور التساؤل حول مدى الآثار التى تترتب على تخلى هذا الشخص لاية جواهر مخدرة أو أية ممنوعات فهل يعتبر التخلي هنا تخليا اضطرارى أم أنه تخلى اختياري ، ولا شك في أنه كلما ن القبض قانونيا أنتج التخلي آثاره القانونية باعتباره تخليا اختياريا أما إذا كان القبض دون مبرر وبغير وجه حق فإن التخلي يكون والحالة هذه تخليا اضطرارى .

٢١١ - وتطبيقا لذلك نرى أنه إذا قابل رجل الضبطية القضائية شخصا من المعروفين له بالاتجار فى المخدرات وما أن لمح الأخير حتى لاذ بالفرار فتعقبه إلى أن لحق به وتمكن من إمساكه فالتى هذا الشخص سواء قبيل إمساكه مباشرة أو بعدها بمخدر فانه يعتبر قد تخلى طواعية عما يحمله ، ذلك أن مجرد إمساك رجل لضبطية القضائية به بعد أن لحقه لا يعد قبضا بالمعنى الصحيح

ولكنه - في رأينا - استيقاف مجرد الاستفسار منه عن سبب جريه أو التعرف على وسيلة تعيشه ، أما إن استصحب مأمور الضبط القضائية مثل هذا الشخص إلى قسم الشرطة لسؤاله عن سبب جريه أو للاستفسار عن طريقة تعيشه هناك وفي الطريق ألقى هذا الشخص بمخدر فإن تخليه عنه يعتبر والحالة هذه تخلياً اضطرارياً ذلك لأن مأمور الضبط القضائي قد جاوز حدود الاستيقاف باستصحابه هذا الشخص إلى مقر البوليس بحيث أصبح الأمر قبضاً غير قانوني .

٢١٢ - وعلى النقيض من ذلك نرى أنه لو تقابل مأمور الضبط القضائي أو أحد رجال الشرطة العامة مع شخص غير معلوم له في دائرة اختصاصه واشتباه في أمره واستفسر منه عن شخصيته وعن أسباب وجوده بهذه المنطقة فأجابه بإجابات غير مقنعة مما دعاه إلى الاشتباه في أمره فرأى أن يستصعبه إلى مقر البوليس ليستكمل تحرياتة عنه وفي الطريق تخلي هذا الشخص عن مخدر كان يحمله معه فإن تخليه يعتبر تخلياً اختياري ينتج كافة آثاره التي تترتب عليه .

٢١٣ - وتطبيقاً لذلك قضى بأنه متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلاً لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانوناً إجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه للنشء الذي قصد التفتيش من أجله باطلاً كذلك ، إذ القانون يقضي بأن كل ما بني على الإجراء الباطل فهو باطل فإذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن كونستابل البوايس قبض على المتهم بناء على بلاغ من مجهول بأنه يتجر في مواد مخدرة وذلك بغير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض ولم يكن المتهم متلبساً بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المادة المخدرة قبل حصول القبض فيكون القبض عليه قد وقع باطلاً لمخالفته القانون الذي يبين الحالات

التي يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين ، وإلقاء هذا المتهم وقت القبض عليه بالمادة المخدرة التي كان يحملها خشية العثور عليها معه عند التفتيش لا يصح اعتباره دليل لإثبات عليه لأن العثور على المادة المخدرة التي كان يحملها نتيجة لازمة للقبض عليه ، وما دام قد وقع باطلا فيكون العثور على المواد المخدرة التي كان يحملها باطلا كذلك .

(نقض جلسة ٢٧ مارس ١٩٣٩ الجدول العشري الثاني من المحاماة - تحقيق جنايات صفحة ٢٥ بند ١٣٨) .

٢١٤ - وسوف نبين فيما يلي صوراً يعتبر التخلي فيها اضطراري وصوراً أخرى يعتبر التخلي فيها اختياري .
أولاً : صور لوقائع يعتبر التخلي فيها اضطرارياً .

٢١٥ - إذا كان إذن التفتيش الصادر من النيابة مقصوداً على تفتيش منازل الطاعنين و كان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يشاهدوا في حالة من حالات التلبس وقت ضبطهما ، ولم يصدر إذن بتفتيش شخصيهما وأن إلقاءهما للمخدر لم يكن إلا عند محاولة رجال البوليس القبض عليهما لتفتيشهما بغير مسوغ قانوني وكذلك كي لا يضبط معهما بحيث لو كان هذا القبض لم يحصل لما وجد المخدر - إذا تقرر ذلك فلا يجوز الاستشهاد على الطاعنين بأنهما كانا يحملان المخدر المضبوط ، لأن العثور عليه على هذه الصورة المتقدمة لم يكن نتيجة عمل مشروع إذ أنهما إنما اضطرا إلى إلقاءه اضطراراً عند محاولة القبض عليهما بغير حق .

(نقض ١٣ يناير ١٩٤١ - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد ٦ رقم ١٥٥) .

٢١٦ - وإذا كانت الرائدة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث متعاطف

(٩ - جرائم الخبيث)

ذهب إلى المنزل الذي أذن له من النيابة في تفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسكه بالآخرى فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل وإذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الحفراء دست إليه في يده شيئاً أخرجه من جيبها فتسلله منه الضابط فإذا به مادة اتضح من التحليل أنها أفيون فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، إذ أن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس الميئنة بطرق الحصر المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز للضابط التفتيش. والإذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هي — لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم إن المتهمه إذا أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهة مدفوعة إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهراً عنها .

(جلسة ٢٧ يناير ١٩٤١ الطعن رقم ٥٣٩ سنة ١١ قضائية)

ثانياً - صور لوقائع يعتبر التخلي فيها اختيارياً

٢١٧ - إذا كانت وقائع الدعوى تتحصل في أنه بينما كان الخفير يمر ليلاً في منطقة خفارته قابل الطاعن وآخرين مراية أمرهم لأنه يعرف أنهم يتجرون بالمخدرات ومن المشهورين ، فاستوقفهم وبمجرد ذلك ما أثبتته الحكم على الوجه المتقدم يدل على أنه لم يقبض على الطاعن ولم يقع تفتيش قط ، لأن مجرد محاولة الخفير لإيقافه ليس فيه معنى القبض عليه كما أن العثور على الحشيش لم يكن نتيجة التفتيش بل كان على أثر إلقاءه من أحد رفيقي الطاعن

وعلى ذلك يكون دفع الطاعن الخاص بطلان القبض والتفتيش لا سند له من الواقع .

(نقض جلسة ٢١ أكتوبر - القضية رقم ١٤٦٥ سنة ١٠ قضائية - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم لسنة ٤٢ العدد ٣ رقم ٧٣) .

٢١٨ - وإذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحرياتة أن أجولة من الأرض مرسله بطريق السكة الحديد قد دس فيها مخدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمراً من القاضي بضبطها وبفتيش من يتسلمها ، ولما ذهب إلى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وضعها على عربة وسار أمامها ولما شرع في ضبطه لجأ إلى الفرار ، فان فرار المتهم وتركه العربة بما عليها في الشارع العمومي مفاده أنه تركها لرجال البوليس وقنصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها ، ولذلك لا يقبل منه إذا تم قتشوا هذه العربة أن يدعى أن حرمة ملكه قد انتهكت كما أنه لا مصلحة له في أن يتمسك بطلان التفتيش بدون أى إذن ، ثم إن تفتيشه هذا لا شائبة فيه أيضاً مادام قد حصل بعد تفتيش العربة والعثور على المخدر في أحد الأجولة التي كانت بحملة عليها ، لأن ذلك يجعل من الواقعة حالة تلبس تبيح تفتيشه :

(نقض جلسة ١٦ مارس ١٩٤٢ - القضية رقم ٦٨٣ السنة ١٢ قضائية) .

٢١٩ - ونفى بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن هو الذى خلع بنفسه الحذاء الذى كان يحرق ما يحرقه من مادة مخدرة وأن رجل البوليس قد ضبط الحذاء بعد ذلك وهو ملقى على الأرض بنذر أن يقوم بتفتيش الطاعن ، فلا يصح توجيه أى عيب للحكم إذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة في الحذاء بعد أن تخلى عنه الطاعن على الصورة المتقدمة ، أما تفتيش الطاعن والقبض عليه عقب ذلك فسواء كان صحيحاً على اعتبار أنه كان في حالة تلبس كما ذهب إليه الحكم المظنون فيه ، أم لم يكن

في تلك الحالة كما يقول الطاعن فإن ذلك لاعلاقة له بضبط المادة المخدرة ولا تأثير له في الدليل المستمد منه .

(تقض ١٣ مارس ١٩٤٤ - الطعن رقم ٢٤٧ السنة ١٤ قضائية، المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٤ العدد ٨ و ٩ و ١٠ رقم ٧٩) ،

٢٢٠ - وإن إلقاء الجاني لما في يده على إثر سؤاله عنه بمعرفة رجال البوليس قبل أن يمسك به أجدهم أو يهيم بالقبض عليه يعتبر تخلياً منه عن حيازة ذلك الشيء إن لم يكن تركاً للملكية فيه ، ويخول بالتالي كل من يجده أو يقع بصره عليه أن يلتقطه ويقدمه لجهة الاختصاص ، فإذا هم - أي رجال البوليس - فتحوا ذلك الشيء فلا يصح النعمى عليهم بأنهم أجروا تفتيشاً بغير إذن من سلطة التحقيق مادام ذلك الشيء لم يكن مع أحد ولا لأحد، حتى يمكن أن يعتبروا أنهم اعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات ، وإذا ظهر لهم مخدر فيه فإن من تخلى عنه - أي ذلك الشيء - يكون في حالة تلبس بالجريمة .

(تقض في ١٢ يناير ١٩٤٥ - الطعن رقم ٨١ سنة ١٥ قضائية - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٦ العدد ١ و ٢ رقم ٣)

١٢١ - وإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان المتهم إستناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش قد تعرض لدفاع المتهم المستند إلى بطلان التفتيش ورد بأن المتهم هو الذي ألقى المخدر الذي كان معه طواعية واختياراً عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه ، أي قبل القبض عليه وتفتيشه ، فلا يصح القول ببطلان إجراء ضبط ذلك المخدر الذي ألقى والاستدلال به على من ثبت أنه ألقاه .

(تقض ٢٤ مارس ١٩٤٧ - الطعن رقم ٩٢٧ سنة ١٧ قضائية)

٢٢٢ — كما قضى بأنه إذا كان المتهم هو الذى ألقى من يده لفافات من الورق عند رؤيته لرجلى البوليس فالتقطها الأخير ان واتضح لها أنها تحوى مادة مخدرة وبناء على ذلك قبضا عليه ، فإن دليل الجريمة يكون قد حصل عليه من غير طريق التفتيش أو القبض .

(نقض ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ - الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ١٧ قضائية) .

٢٢٣ — والدليل الحاصل من تفتيش حافظة المتهم لا يكون وليد قبض أو تفتيش وقع على شخص الطاعن إذا كان هو الذى ألقى من تلقاء نفسه بالحافظة على الأرض وتخلى عنها قبل أن يتصل الضابط بها .

(نقض ١٢ يناير ١٩٤٨ - الطعن رقم ٢٢٤١ السنة ١٧ قضائية) .

٢٢٤ — وما دام المتهم هو الذى ألقى بالعلبة التى بها المخدر طواعية واختياراً عندما شاهد رجال البوليس قادمين فهذا يدل على تخايفه عنها وعدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها .

(نقض ٣ نوفمبر ١٩٤٨ - الطعن رقم ١٦٨٣ سنة ١٨ قضائية) .

٢٢٥ — وإن مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل فى مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضاً ، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدورية لهم ومشاهدتهم إياهاهم يلقون شيئاً على الأرض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ إدانتهم فى إحراز هذه المادة ، إذ أن عثور رجال الدورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش ، بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(نقض ٨ مايو ١٩٥٠ - القضية رقم ٤٢٨ السنة ٢٠ قضائية) .

٢٢٦ — وقضى بأنه إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم فى حالة

تدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك
العربة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى . فلما تبعوه ألقى بالحقيبة
التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهدوا
بالقبض عليه . فهذا يعد تخليا منه عن حيازتها وتركها للملكية لها بخول كل
من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص ، فإذا
ما فتحت وفيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة قلبس بالسرقة
فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(نقض ١٠ أبريل ١٩٥١ - القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢١ قضائية) .

٢٢٧ — ومتى كان الثابت في الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش
من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهدم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش
لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها ، فإن القبض
والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، ذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة
التلبس بعمله وطواعية منه .

(نقض ١٥ أكتوبر ١٩٥١ - القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢١ قضائية) .

٢٢٨ — ومتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد أتخذ عن المخدر
وحاول الفرار قبل القبض عليه فأضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل
على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض ، فإن الحكم
يكون سليما ويكون الطعن بطلان القبض على غير أساس .

(نقض ٢٩ أبريل ١٩٥٢ - القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٢٩ — وإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط المباحث علم
من تحريات أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويحرق فيه الحشيش فاستصدر

إذناً من النياية بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخص، ولما قام بتنفيذ ذلك معه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة، فلما رأهما المتهمان ألقى الطاعن بعلبة تبين أن بها قطعة من الحشيش، فإلقاء العلبة في هذه الحالة يكون تخلياً بإرادة ملقيها عما كان يحزره من المخدر وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط . وإذن فإن إداتهما بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة يكون سليماً .

(نقض ١١ نوفمبر ١٩٥٢ - القضية رقم ٩٢٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٣٠ - كما قضى بأن فتح باب سيارة معدة للايجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الاجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دائرة اختصاصهم . وإذا كان الحكم قد استخلص بخلي المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة عما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما وآم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال أنه لا يعرف عنها شيئاً ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النياية طبقاً للمادتين ٦٣٤ و ٦٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على إدانة الطاعن صحيحاً .

(نقض ٢٠ مارس ١٩٥٣ - القضية رقم ٨٣ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٣١ - ومتى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته نسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر تخلياً عن حيازتها فاذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشاً

فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبسا بها ويكون تفتيش هذا المتهم صحيحا .

(نقض ١٣ أبريل ١٩٤٣ - القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٣٢ - وإذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على ندبه اذلك من النيابة - شاهد الطاعن بمد يده إلى جيب صديريه ويسقط على الأرض علبة فأصرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الخشيش ففتشه فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الخشيش لاصقة بسلاحها ، فهذا الذى أثبتته الحكم يجعل الطاعن فى حالة تلبس تجيز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه ، ولا يجدي به دفعه ببطالان تفتيشه بناء على الإذن الصادر بتفتيش صاحب المقهى ومن يوجد معه .

(نقض ١٨ مايو ١٩٥٣ - القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٣٣ - وإذا كان الثابت عما هو وارد فى الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذى دان الحكم الطاعنة بإحرازها له لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختياراً بالقائم إياه على مشهد من الضابط الذى كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها فلا يحق لها من بعد ضبط الجريمة المتلبس بها أن تطعن فى صحة الضبط أو فى صفة من أجراه .

(نقض ٢١ يونيو ١٩٥٤ - القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٣٤ - وإذا كان المتهمان قد وضعا نفسيهما فى وضع يدعو للريبة ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما ، فإذا فراعقب ذلك وألقيا بلفافتين قبل الإمساك بهما ، فإن ذلك يتوافق معه من المظاهر الخارجية ما ينهى بذاته عن وقوع جريمة ، ويكفى لاعتبار حالة

التلبس قائمة . ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وقسليهما إلى أقرب واحد من مأموري الضبط القضائي .

(نقض ٣ مايو ١٩٥٥ القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٣٥ — وقضى بأنه إذا مر مأمور الضبط القضائي ليلاً بدائرة القسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات ، فأبصر شخصاً يسير في الطريق وهو يتلفت للخلف بصورة تبعث على الريبة في أمره ، ثم حاول أن يتواري عن نظر الضابط ، حق لهذا الأخير أن يستوقفه للتحري عن شخصيته ووسائل عيشه لأن ظروف الأحوال تبرر اتخاذ هذا الإجراء . فإذا تخلى الشخص المذكور بإرادته على أثر ذلك عن بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بالقائه على الأرض . فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ، ولا يقبل من المتهم التنصل من تبعه لإحراز المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف ، ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها ما دام التخلي عنها باختياره .

(نقض ٧ نوفمبر ١٩٥٥ - القضية رقم ٦٤٩ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٣٦ — وإذا كان الواضح من مدونات الحكم أن ما أتاه المخبر . وقد كان من بين من استعان بهم رئيس مكتب المخدرات على تنفيذ الأمر الصادر له بتفتيش المتهم - إنما تم تحت إشراف ورقابة الرئيس المذكور ، وكان القصد من أمر المتهم بعدم التحرك وتهديده بالمسدس من تلقاء

نفسه هو معاونة رئيس المكتب على تنفيذ أمر النيابة الصادر له بإجراء التفتيش ، فان ما يثيره المتهم من أنه لم يلق بالكيس الذى يحوى المخدر طوعية واختياراً لا يكون له أساس .

(نقض جلسة ٩ مارس سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٢٢٦٦ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول بند ٦٤ صفحة ٢٩٢) .

المبحث الخامس

محضر الضبط

٢٣٧ - بعد أن يقوم مأمور الضبط القضائي بتنفيذ إذن التفتيش أو ضبط إحدى الجرائم المخلة بالأداب في حالة من حالات التلبس وجب عليه أن يقوم بتحرير محضر يسمى بمحضر الضبط ليقوم برفعه إلى النيابة العامة.

٢٣٨ - ويجب أن يشتمل محضر الضبط هذا على اسم محره سواء أكان الضابط أم غيره وساعته وما إذا كان الضبط قد تم بناءً على إذن من النيابة العامة أم في غير ذلك من الحالات ، وأن يشير إلى أسماء الأشخاص المرافقين له ساعة إجراء الضبط والتفتيش ودور كل منهم في ذلك وأن يحدد بدقة مكان ضبطه للجريمة التي ضبطها وما ذكره له المتهمين عند مواجهتهم بما أسفر عنه الضبط والتفتيش ثم إثبات عودته لمقر الشرطة وبيان نوع الأحرار المضبوطة .

٢٣٩ - غير أنه قد يحدث ألا يقوم مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر الضبط بنفسه ، بل يعهد به إلى أحد رجال الضبطية القضائية أو أحد رجال السلطة العامة ومع ذلك فلا يجوز الاحتجاج عليه بأنه لم يحضر المحضر بنفسه ما دام توقيعه ثابت عليه .

٢٤٠ - ولذلك قضى بأن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحضره ، وما دام هو قد وقع عليها فذلك إقرار منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان حررها بقله مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .

(نقض جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ الطعن رقم ٦٤٩ سنة في قضائية منشور بالمحكمة سنة ١٩ صفحة ١٣٧٢) .

٢٤١ — وتطبيقاً لذلك قضى أيضاً بأن قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذي أجراه مأمور الضبطية القضائية لا تأثير له في سلامة الحكم القاضي بادانة المتهم ، ما دام المتهم لا يدعى أن المخبر انفرد بتحرير المحضر ولم يكتبه إلا بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية وتحت إشرافه .
(نقض جلسة ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١٣٧٩ سنة ١٣ قضائية)

٢٤٢ — كما يقضى بأن القانون على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضى التحقيق ، لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به — كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر، ومودى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحضره ، وما دام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .
(نقض جلسة ١٩٥٢/٣/٣ الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ٢١ قضائية) .

٢٤٣ — غير أن عدم تحرير محضر بما أسفر عنه الضبط والتفتيش لا يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات ، ذلك لأن تحرير مثل هذه المحاضر إنما قصد به تنظيم سير العمل على خلاف محضر التحريات وإذن التفتيش اللذين يجب أن يكونا ثابتين بالكتابة .

٢٤٤ — ولذلك قضى بأن القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به . فيكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ قضائية منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٢ العدد رقم ١٠ بند رقم ٢٤٨)

٢٤٥- وإنه وإن كان يجب على من يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضراً يبين فيه المكان أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب على مخالفته البطلان ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في الدعوى بأن التفتيش أجري، وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(نقض جلسة ٢١ يوفية سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ٩٩٤٧ سنة ٩٣ قضائية) .

٢٤٦ - وإن كان القانون يوجب أن يحرر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور عضوية النيابة إلا أن إيجابية ذلك ليس إلا لغرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان إذا لم يحرر محضراً .

(نقض جلسة ١٨ أبريل ١٩٤٩ الطعن رقم ٥٤٤ سنة ١٩ قضائية) .

٢٤٧ - ولقد تضمنت تعليمات وزارة الداخلية إلى مكاتب حماية الآداب وجوب سؤال الشهود الموجودين بمحل الضبط تفصيلاً في محضر الضبط مع إثبات شخصياتهم إثباتاً دقيقاً طبقاً لما يحملونه من أوراق رسمية دالة على ذلك وفي حالة عدم وجود مثل هذه الأوراق يتخذ أي إجراء إداري للتحقق من شخصياتهم وإثبات ذلك في المحضر .

المبحث السادس

التحقيق

٢٤٨ — بمجرد أن يعرض محضر الضبط على عضو النيابة يفتتح محضره باسم النيابة التي يتبعها ثم يصدره بتاريخ اليوم وساعته ومكان التحقيق واسم المحقق ووظيفته ثم لاسم كاتب التحقيق ثم يثبت ورود المحضر إليه وساعته وتاريخ وروده وأخيراً يبدأ في مباشرة إجراءاته :

٢٤٩ — وتتمثل هذه الإجراءات في إثبات محضر الضبط المقدم له بإيجاز مع إثبات موجز أيضاً لمحضر التحريات ونص لذن التفيتن الصادر ثم دعوة المتهم ومناظرته ثم بشرع في وصف المضبوطات بحضور المتهم ويستفسر عن ضبطت لديه عما إذا كانت لديه أية ملاحظات عليها ثم يواجه المتهم بالتهمة المنسوبة إليه شفاهة بعد أن يحيطه علماً بها وبالمواد المنطبقة عليها وبعقوبتها وبعد أن يفهمه أن النيابة العامة تباشر التحقيق فإن اعترف بها يبدأ في استجوابه فوراً ، أما إن أنكرها فيسأله عما إذا كان لديه شهود نفي يبغي الاستشهاد بهم، ويستحسن أيضاً أن يسأله عما إذا كان لديه محامياً يريد حضور استجوابه .

٢٥٠ — فإن قرر المتهم أن لديه شهوداً يبغي سماع أقوالهم فيسأل عن أسمائهم وعما يستشهدون عليهم وعن تفصيلات قد تفيد المحقق في تقديره لدى شهادة هؤلاء عندما يدلون بها .

٢٥١ — ولقد نصت المادة ٣٤ من التعليمات العامة للنيابات على أنه

يجب على عضو النيابة المحقق أن يعمل على وضع المتهمين وشهود الإثبات في مكان يكونون فيه منعزلين بعضهم عن بعض وعن الناس وذلك ضماناً لعدم تلفيق الشهادات وتقديراً لما عسى أن يقع من المتهم من تأثير على شهود الإثبات . ثم يثبت شخصية المتهم وبعد فحصه وإثبات ما يعن له من ملاحظات يبدأ بسؤاله شفوياً عن التهمة المستندة إليه بعد أن يحيطه علماً بها ، فإن اعترف بها بادر إلى استجوابه تفصيلاً مع العناية بإبراز ما يعزز اعترافه ، وإذا أنكرها يسأله عما إذا كان لديه دفاع يريد إبداءه وهل لديه شهود نفي ينبغي الاستشهاد بهم ، ويثبت هذا الدفاع وأسماء الشهود في المحضر ، ثم يسأله عما إذا كان يريد أن يستشهد غيرهم فإن قرر أن ليس لديه شهود آخرون يثبت ذلك في المحضر كذلك ، ثم يأمر باستحضار جميع من استشهد بهم المتهم فوراً ويضعهم في مكان منعزل حتى يحين دور سؤا لهم . ثم يستكمل التحقيق بسؤال شهود الإثبات حسب ترتيب أهميتهم ويناقشهم لاستجلاء أقوالهم وتعرف مدى نصيبها من الحقيقة ، ويواجههم بما يكونون قد قرروه من أقوال في محضر جمع الاستدلالات مخالفاً لما شهدوا به أمامه ويناقشهم فيها . وله ألا يعيد سؤال الأشخاص الذين سبق سؤا لهم في محضر جمع الاستدلالات بوصفهم شهوداً إذا كانوا لم يشهدوا بشيء ولا ترجى فائدة من إعادة سؤا لهم وكلما ورد ذكر اسم شخص يحتمل أن تكون لديه معلومات في الحادث يطلب فوراً ويسأل عن معلوماته . ثم يستجوب المتهم إذا لم يكن قد بادر باستجوابه بعد سؤاله شفوياً عن التهمة المستندة إليه واعترافه بها . ويواجهه بالأدلة التي قامت ضده ويسأله عما إذا كان لديه ما يدحضها . ثم يأخذ في تحقيق دفاعه إن كان له دفاع . ويجب عليه أن يبادر بسماع شهود النفي بعد الانتهاء من استجواب المتهم مباشرة اتقاء لما عساه أن يحصل من تلفيق الشهادات التي توافق أقوال المتهم إليهم . ولا يجوز التراخي

في سماعهم اعتماداً على أن المتهم محبوس ، إذ ليس بالعسير عليه أو على ذويه الاتصال بمؤلاء الشهود . ويراعى مواجهة المتهمين والشهود بعضهم ببعض فيما تختلف فيه أقوالهم .

٢٥٢ — كما نصت المادة ٣٦ من التعليمات العامة للنيابات أنه إذا اعترف المتهم في التحقيق بالتهمة المسندة إليه فلا يكتفى بهذا الاعتراف . بل يجب على المحقق أن يبحث عن الأدلة التي تعززه لأن الاعتراف ليس إلا دليلاً من أدلة الإثبات التي تقبل المناقشة .

٢٥٣ — هذا والبطلان الذي يترتب على إجراء عضو النيابة تحقيقاً في غير دائرة اختصاصه هو بطلان نسبي فإذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند إجراءاته ، فإن الحق في الدفع به يسقط عملاً بنص المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
(نقض جلسة ٣ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٧٧ سنة ٢٥ قضائية) .

٢٥٤ — ومادام وكيل نيابة المركز الذي وقع بدائرته الحادثة هو الذي أجرى التحقيق فيه فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً على صالح التحقيق ومعرفة إجراءاته .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٧٠ سنة ٢٥ قضائية) .
٢٥٥ — وإذا كان القانون يشترط أن يقوم بتحرير تحقيقات النيابة العامة كاتب من كتاب المحكمة إلا أنه يجوز في حالة الضرورة ندب غير كتاب المحكمة لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير قيسام هذه الحالة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(نقض جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ قضائية)

٢٥٦ - وإن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه المحاضر، ومن تخليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق، وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع إلا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق، ذلك أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ و ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق، بل إن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد رؤسائه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(نقض جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ٩٨٤ سنة ٢٢ قضائية)
٢٥٧ - هذا والعبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً .

٢٥٨ - ولقد نصت المادة ٧٧ من التعليمات العامة للنيابات على أنه لا يجوز للمحامى الكلام إلا إذا أذن له عضو النيابة بذلك ولا تسمع منه مرافعة أثناء التحقيق . وإذا أبدى المحامى دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفع ورأى عضو النيابة عدم جأهته ، وجب عليه إثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق .

٢٥٩ - ونصت المادة ٧٨ من نفس التعليمات على أنه لا يسمح للمحامى بمقاطعة الشاهد أثناء سؤاله، وإنما يجوز له بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد أن يبدى ملاحظاته عليها وأن يوجه له ما يشاء من أسئلة على أن يكون ترجيحها للشاهد عن طريق المحقق .

ولعضو النيابة المحقق رفض توجيه أى سؤال ليس له علاقة بالدعوى أو يكون في صيغته مساس بالغير ، فإذا أصر المحامى على توجيهه للشاهد فيثبت السؤال بالمحضر دون توجيهه إليه ،

(١٠ - جرائم الآداب)

المبحث التاسع

التحرير

٢٦٠ - إذا قدم مأمور الضبط القضائي المضبوطات محرزة في أحرار خاصة فإن عضو النيابة يقوم عند إثباته للمضبوطات بإثبات أوصاف هذا الحرز وما أثبت عليه من بيانات وما يوجد عليه من اختتام ثم يقوم بفتح الحرز بعد أن يتأكد من سلامة اختتامه ليرى ما إذا كان بداخله هو ما أثبت عليه فعلاً من عدمه، وما إذا كان ذلك يطابق ما أثبت بمحضر الضبط أيضاً أم لا ثم يقوم بعد ذلك بوصفها الوصف الذي ينطبق عليها دون أن يتقيد في ذلك بما أثبتته مأمور الضبط القضائي من أوصاف .

٢٦١ - وبعد تمام معاينة المضبوطات في حضور المتهم يوضع كل نوع منها في حرز مستقل مع مراعاة وضع كل حرز ضبط في مكان معين ولو مع متهم واحد في حرز خاص ويثبت على الحرز البيانات اللازمة ثم إثبات اسم المتهم الذي ضبط معه الحرز ورقم القضية والسنة التي وقعت فيها وعدد الاختتام التي وضعت على الحرز ونوع الجمع الذي ختم به الحرز واسم صاحب الختم ثم توقيع عضو النيابة المحقق .

٢٦٢ - وإذا تطلب الأمر وضع ختم مأمور الضبط القضائي أو أى فرد آخر فإن عضو النيابة يحتفظ به معه ويثبت ذلك بمحضر التحقيق إلى أن يتأكد من وصول الحرز إلى مصلحة الطب الشرعى .

٢٦٣ - والقانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في أحرار مغلقة إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم إضعاف قوته في الإثبات ، ولكن لم يرتب على مجرد الإهمال في ذلك أى بطلان . وإذن فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط أياماً

وأجرى وزنه في غيبته فلم يحفل المحكمة بما دفع به من ذلك له، بها من ر
المخدر الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان محل اتهمه ، فتمتقم من ذلك
يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع

(نقض جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٨ سنة ١٨ قضائية) .

٢٦٤ - وما دامت المحكمة قد اطمانت إلى أن المادة المضبوطة لم يصل
إليها عبث فكل ما يثيره المتهم في صدد تحريزها لا يكرن له وجه إذ أن هذه
مسألة لا معقب على رأى المحكمة فيها لصلتها بتقدير أدلة الدعوى .

(نقض جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٧٣٢ سنة ١٩ قضائية)

٢٦٥ - وإن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم
مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص المضبوطات المتصلة
بالجريمة) . مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقرير محكمة الموضوع لسلامة
الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(نقض جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٦١٨ سنة ٢٣ قضائية) .

٢٦٦ . ومتى كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية أنه
اقتصر على الدفع ببطلان التحريز دون أن يرضح وجهه هذا البطلان ، وكان
الحكم قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته وإنما
تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصوداً لذاته
بل المقصود أن يتم التحريز في حضور المتهم ، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه
حدد سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته
لا سند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن طعنه يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ١ سنة ٣٣ قضائية) .

المبحث الثامن

المعاينة

٢٦٧ — قد تكون المعاينة في بعض الجرائم المخلة بالآداب لازمة لزوم التحقيق نفسه وقد لا تكون كذلك في بعض الأحيان .

٢٦٨ — ولقد قضى بأن المعاينة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت إجرائها ، إذ المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا . وكل ما يكرن للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة ، فإذا كان الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء في صدد المعاينة بل ترفع في الدعوى على أسامها فإنه لا تترتب على المحكمة إذا هي أخذت بها واستندت إليها في حكمها .

٢٦٩ — وقضى بأنه متى كان الحكم قد استظهر واقعة الدعوى وبني إدانة المتهم على أدلة لها أصلها الثابت في أوراق الدعوى فلا يهم بعدئذ أن يكون قد ورد بالمعاينة التي أجريت في الدعوى من الوقائع ما يخالف ما أخذت به المحكمة من الأدلة ، إذ أن لها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

(نقض جلسة ١ نوفمبر ١٩٤٩ الطعن ٨٨٨ سنة ١٩ قضائية) .

٢٧٠ — وأخيراً فإن تقدير المحكمة لمداول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ٢١١٣ سنة ٦ قضائية) .

المبحث التاسع

القرارات

٢٧١ - بعد أن ينتهى عضو النيابة من إجراء التحقيق يقوم بإصدار عدة قرارات بالنسبة للمتهم وبالنسبة لما قد يعتربه التحقيق من نقص يرى استيفاء وعلى العموم فإنه يصدر قراراته تمهيداً للتصرف فى الدعوى .

٢٧٢ - بالنسبة للمتهم فإنه إما أن يأمر بحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق أو القضية، وإما أن يخلّى سبيله بضمان مالى أو بعد إثبات محل إقامته ببطاقة إثبات الشخصية أو يأمر بإخلاء سبيله بلا ضمان وذلك كله حسب الأحوال ومركز المتهم فى القضية .

٢٧٣ - ويأمر عضو النيابة بعد ذلك بإرسال الأحرار لإدارة المعامل الكيميائية للتحليل ، وذلك بعد تحرير الاستمارة رقم ٧ طب شرعى والتي تثبت فيها بيانات الأحرار وعددها ثم يوقع عليها بتوقيعه وبصمة خاتمه أو الخاتم الذى ختمت به هذه الأحرار ، وإذا كان هناك بعض المضبوطات التى يرى عضو النيابة أنه لا جدوى من إرسالها للتحليل مع أهمية الاحتفاظ بها لتكون تحت نظر القضاء عند الفصل فى الدعوى - فيأمر بوضعها بمنزلة النيابة .

٢٧٤ - وإذا كانت هناك مبالغ مضبوطة فإن عضو النيابة يأمر بتوريدها خزانة المحكمة - أمانات - على ذمة التصرف فى الدعوى ما لم ير أن مركز المتهم المضبوطة هذه المبالغ معه حسناً لدرجة تبعده عن الاتهام تماماً

وأمر بإخلاء سبيله بلا ضمان فيأمر في الوقت نفسه بتسليمه ما ضبط معه من نقود .

٢٧٥ — وإذا كان هناك شهود لم يسمعوا أو أنه تقرر إجراء معاينة وأرجىء التحقيق لإجرائها في وقت ملائم فإن عضو النيابة يصدر القرارات التي تتضمن هذا المعنى .

٢٧٦ — وفي حالة ما إذا ظهر من التحقيق وقائع أخرى تكون جريمة من الجرائم فإنه يأمر بنسخ صورة من التحقيقات لتخصيصها للوقائع التي ظهرت وتكون جريمة ويأمر بإرسالها إلى النيابة المختصة إن لم تكن نيابته هي المختصة بذلك .

٢٧٧ — ويأمر عضو النيابة بتحرير فيش وقشبه لالتهم وطلب سوابقه المحلية والعامة .

٢٧٨ — وقد نصت المادة ٦١ من التعليمات العامة للنيابات على أنه على أعضاء النيابة أن يراقبوا كتابة التحقيق في تنفيذ القرارات التي يصدرونها في التحقيق والتثبت من تنفيذها فور صدورها .

المبحث العاشر

التحليل

٢٧٩ ترسل أحرار المضبوطات إلى إدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي لتحليلها، ولا يجوز إرسالها بطريق البريد بل ترسل بواسطة القسم المختص مع أحد رجال الشرطة بكتاب قبين فيه أوصافها وعدد بصمات الختم مع بيان المطلوب، ويؤشر على هذا الكتاب برقم القضية واسم النيابة واسم المتهم والتهمة وبيان ما إذا كان المتهم مجبوسا من عدمه، وتوضع بصمة الختم على استمارة التحليل حتى يمكن مقارنتها بالاختام المبصوم بها على الأحرار بالجمع .

٢٨٠ — وقد قضى بأن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبراء أداء مأموريتهم التي أول عملية فيها هي فحص الأحرار بغير حضور الخصوم، وإن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفحصها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات . ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .

(نقض جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤ سنة ٢٤ قضائية)

المبحث الحادى عشر الدفع فى الجرائم المخلة بالآداب

٣٧١ - الدفع فى الجرائم المخلة بالآداب تنصب عادة على إذن التفتيش أو على إجراءات الضبط والتفتيش .

٢٨٢ - وينصب الدفع ببطلان إذن التفتيش عادة على عدم جدية التحريات بمقولة أنه لم يكن هناك تحريات جدية حتى يصدر الإذن بالتفتيش وغالباً ما يستند الدفاع فى ذلك إلى عدم ذكر اسم المتهم بالكامل أو ذكر أوصاف له تختلف عن أوصافه الحقيقية .

٢٨٣ - ولقد سبق أن أمهنا فى بيان ذلك عند بحثنا للتحريات وإذن التفتيش ، وبقى أن نورد بعض أحكام المحكمة العليا التى ردت على الدفع المتعلقة ببطلان إذن التفتيش بالآتى :

٢٨٤ - إن ضمان اشتراط إذن النيابة للتفتيش فى المنازل لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادراً بشأن تفتيش منزل متهم معين ومالم تتحقق هذه الشروط فلا يمكن اعتبار الإذن جدياً يقضى معه لإجراء التفتيش بوجه قانونى فتأشيرة وكيل النيابة بالترخيص بإجراء تفتيش منازل أشخاص ولم يمكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم مقصودون به فلا يعتبر الإذن جدياً يبيح التفتيش .

(نقض جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ قضائية منشور بمجلة المحاماة السنة ١٥ صفحة ٣١٥ قسم أول ، ومنشور أيضاً بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٢٦ العدد ٧ رقم ١٥٠) .

٢٨٥ - ومن أحكام المحكمة العليا بالنسبة لما تعرض عليها من دفرع
تنصب على بطلان الضبط والقبض والتفتيش ما قضت به من أنه إذا لاحظ
الضابط من ثقب مفتاح الباب أن الطاعن يعثر سكرًا ويلقى عليه ماء، فقامت
لديه شبهة في سرقة هذا السكر، فخف إلى اقتحام المنزل ففى ليست من
حالات التلبس إذ ليس للضابط أن يمد نظره من ثقب المفتاح ليقف على
ما يجرى في داخل المنزل لأن في ذلك مساساً بحرمة المساكن ومنافاة للآداب
ولا يصح هذا دليلاً.

(نقض جلسة ١ أبريل ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٩٩ سنة ١٠ قضائية منشور
بمجلة المحاماة السنة ٢١ صفحة ١ رقم ١) .

٢٨٦ - وما قضت به محكمة النقض من أنه وإن كان يجب على من
يقوم بإجراء التفتيش في التحقيقات الجنائية أن يحرر محضراً يبين فيه المكان
أو الشخص الذي حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش
إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب
على مخالفته البطلان، ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها في
الدعوى بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قبل أنه تحصل منه .

(نقض جلسة ٢١ يونيو ١٩٤٣ الطعن رقم ١٢٣ سنة ١٢ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٣ العدد ١٠ رقم ٢٢٣) .

٢٨٧ - هذا وليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه أو عليه أن
يتمسك بالبطلان المبني على عدم صدور إذن لأن البطلان في هذه الحالة
لا يصح التمسك به إلا من تعلق به حقه، فإذا لم يثر منه لاي سبب من
الأسباب فليس لسواه أن يثيره، لأن ذلك يكون تطفلاً غير مقبول،
إذ هو يقتضي تحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له للتحدث بها

أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لها .

(نقض جلسة ٥ فبراير ١٩٤٥ الطعن رقم ٣٢١ لسنة ١٥ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٦ العدد ١ و٣ رقم ٢٢) .

٢٨٨ - وإذا تمسك الطاعن في دفاعه ببطلان التفتيش لوقوعه قبل
صدور الإذن به ، وساق أدلة على ذلك ، ومنها أن الإذن صدر في الساعة
التاسعة أى بعد التفتيش لا السادسة أى قبله ، وطلب تعيين خبير لتحقيق
ذلك ، ولكن المحكمة لم ترد عليه مع أهمية طلبه في إظهار الحقيقة بصدور
التفتيش الذى بنى الحكم على ما تحصل منه ، فإن هذا منها قصور يستوجب
نقض الحكم .

(نقض جلسة ١٣ يناير ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٧ قضائية منشور
بالمجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٤٩ العدد ٥ رقم ١٢١) .

٢٨٩ - هذا وإن المحظور قانونا هو تفتيش الأشخاص والمسكنات
بغير مبرر من القانون ، ولا يمكن القول ببطلان تفتيش دكان إلا على اعتبار
اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . فقول الطاعن ببطلان تفتيش دكانه اذ
أن إذن التفتيش لا يشمل لا يكون له محل ما دام هناك إذن من سلطة
التحقيق بتفتيش شخصه ومسكنه .

(نقض جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ منشور بالمجموعة الرسمية لأحكام
المحاكم السنة ٥٠ العدد ٩ رقم ٢٤١) .

٢٩٠ - ولا يقبل مرر المتهم أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض
ببطلان التفتيش الذى وقع على منزله بمقولة أن الإذن الصادر من النيابة
بالتفتيش قد استنفد مفعوله بتفتيشه مرة وبذا يكون التفتيش الذى أجرى

بعد ذلك قد وقع بغير إذن وذلك لأن هذا الدفع يستلزم تحقيقا موضوعيا ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحته .

(نقض جلسة ١٥١٥ نوفمبر ١٩٤٩ الطعن رقم ١١٦٠ سنة ١٩ قضائية)

٢٩١ - وللزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل لها ما يخولها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من دخوله بغير رضاها وتضار بنتيجته مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قيد حصوله .

(نقض جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ الطعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ قضائية) .

٢٩٣ - وإن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعة لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش ، فإذا أشارت إليه المحكمة في حكمها وردت عليه و انتهت إلى أنه دفع في غير محله ، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم ، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

نقض جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٥٤ للطعن رقم ١١١١ سنة ٢٤ قضائية) .

٣٩٣ - وقضت محكمة النقض بأن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو في واقعة دفع موضوعي وارد على إجراء من إجراءات التحقق في الدعوى يرمى إلى عدم الأخذ به كدليل على المتهم بما لا محل معه لأن تقضى فيه المحكمة استقلالاً بصحة القبض والتفتيش أو ببطلانهما ، إن كل ما على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل فيما إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منهما أو أنه لا يصح ذلك لحصرهما على خلاف ما يقضى به القانون ، وعلى المتهم أو المدافع عنه أن يدلي بجميع وجوه الدفاع في التهمة المسندة إليه دون

اقتصار على دفع فرع فرعية ما دامت المحكمة لم يصدر منها ما يفيد أنها ستقتصر نظرها عليه - أن ينعى على المحكمة أنها أدانته دون أن تسمع بقية دفاعه .
(نقض جلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٣١ سنة ٢٢ قضائية) .

٢٩٤ - وإن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع بل لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً . ولا يصح أن يعد ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع فإنه ليس فيه حرمان للمتهم من إبداء دفاعه كاملاً على الوجه الذي يراه .

(نقض جلسة ١١ نوفمبر ١٩٤٠ الطعن رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ قضائية) .

٢٩٥ - وهناك من أوجه البطلان ما لا يجوز الدفع به فيما لو حضر لإجراءات التحقيق محام عن المتهم وسكت عن الدفع بوجه البطلان ، هذا بخلاف البطلان المتعلق بالنظام العام الذي يجوز إثارته في أية مرحلة من مراحل إجراءات التحقيق أو المحاكمة ذلك لأن البطلان الأول بطلان نسبي على عكس البطلان الثاني وهو البطلان المطلق .

٢٩٦ - وجدير بالذكر الإشارة إلى حكم النقض الصادر بجلطة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بشأن قيام أحد مأموري الضبطية القضائية بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة التليفونات والذي جاء به أن الأصل هو أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغراف والاتصالات التليفونية ، وتعاقب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البريد أو مأموريها أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلة للوسطة أو سهّل ذلك لغيره وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغراف أو مأموريها تلغرافاً من التلغرافات المسلة إلى المصلحة المذكورة أو أفشى أو سهّل ذلك لغيره غير أنه إذا استلزمّت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فإنها مصلحة أولى بالرعاية من

الحفاظ على أسرار هذه المكاتبات والمكالمات، ولذلك أباح الشارع لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب التلغراف كافة الرسائل التلغرافية كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة، أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد نصت المادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على أنه لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي، وأنه وإن كانت هذه المادة لم تضع كالمادة ٩٥ سالفة البيان أو كالفقرة ج من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملغى التي كانت تجيز للنيابة العامة في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على إذن قاضي الأمر الجزئي كما هو الشأن بالنسبة إلى تفتيش أما كن غير المتهمين أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة إلا أن مدلول كئتي (والخطابات والرسائل) المشار إليهما في المادة ٢٠٦ وإباحة ضبطهما في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يتدرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لتماثلها في الجوهروإن اختلفا في الشكل، ومزدي ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص

الوارد بالمادة ٥٠ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ قد أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - قاضي التحقيق وغرفة الاتهام في أحوال تصدر للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استئذان القاضي الجزئي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل طبقاً للفهم سالف البيان بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة، وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعلّة غير خافية وهي "تعلق مصلحة الغير بها" فشرط لذلك في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى، وهو في هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع ولا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة مراقبة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي طبقاً لتعديل الدخّل على قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ - الذي أضفى عليها هذه الولاية مع إخضاعها لبعض القيود من بينها الرجوع إلى القاضي الجزئي في حالة تطلب التحقيق لإجراء المراقبة التليفونية وبصدور إذن القاضي بإقرار ما تطلبه النيابة العامة يعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبطية القضائية لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ م. قانون الإجراءات الجنائية الذي يجرى نصها على أنه (لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أو يكلف أي مأمور من مأموري

الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه) وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق، وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً من يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المختصين قد استصدر كل منهما إذناً من القاضي الجزئي بدائرة اختصاصه بمراقبة تليفون المظنون ضدهما بناء على ما رآه كل منهما من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسريع استصدار الإذن بذلك ، وأنه بصدد الإذن المذكور قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب بذلك من النيابة العامة ومن ثم يكون ما قام به من إجراءات المراقبة والتفتيش باطلاً لمصرحهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها - أما ما تقوله الطاعنة - النيابة العامة - من أن الإذنين الصادرين من القاضي الجزئي قد جاءا مطلقين دون أن يرد بهما ما يفيد قصرهما على النيابة العامة وأن ظروف الحالة تنفي بأن الضابط الذي قام بالتحريات هو الذي سيجري المراقبة المأذون بها - ما تقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضي الجزئي في هذا الإجراء محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه دون أن يخضع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - إن شاءت قامت به بنفسها أو ندبت له من تختاره من مأموري الضبط القضائي كما - لف البيان وليس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور، ولا يصح القول كذلك بأن مجرد غرض النيابة العامة لمحضر التحريات - الذي قام به الضابط الذي أجراها - على القاضي الجزئي باستصدار الإذن بالمراقبة التليفونية يعد بمثابة ندب

ضمني لذلك الضابط بإجراء المراقبة المطلوبة، ذلك بأنه فضلاً عن أن التنب
قبل صدور إذن القاضي الذي يعيد إليها سلطتها في ممارسة هذا الإجراء من
سلطتها في ممارسة هذا الإجراء من إجراءات التحقيق .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى هذا التقدير
القانوني السليم مستبعداً الدليل المستمد من المراقبة التليفونية والتفتيش الذي
بنى عليهما قد استورد إلى نفي مزاوله المطعون ضدهما المراهقات الخفية
لحساب الغير بعيداً عن حلبة السباق وهو ما لم تحاول فيه الطاعنة في طعنها
ويكفي في ذاته لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم كله فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون
سديداً ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(نقض جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ في الظعن ٣٦٢٢ لم ينشر بعد) .

٢٩٧ - وكانت النيابة العامة قد أسست طعنها في الحكم الاستثنائي
الذي قضى بإلغاء الحكم الابتدائي والذي - أي الحكم الابتدائي - كان
قد قضى بادانة المتهمين ورفض الدفع المبدئي ببطالان إجراءات المراقبة
التليفونية فجاء الحكم الاستثنائي وأخذ بهذا الدفع وقضى ببراءة المتهمين -
أسست النيابة العامة طعنها على هذا الحكم بالنقض على أن المادة ٢٠٦ من
قانون الإجراءات الجنائية قد جاءت مطلقة وخالية من أي قيد يقصر تنفيذ
مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة وحدها ، وأن كل ما يتطلبه
المادة المذكورة لإجراءات التفتيش في الأحوال المبينة بها وهي أحوال
تفتيش غير المتهمين وتنازل غير المتهمين وضبط المظالمات والرسائل أن يتم
ذلك بعد استئذان القاضي الجزئي حين يصد الإذن في الأحوال المذكورة
لنما يقوم مقام قاضي التحقيق الذي يملك بمقتضى المادة ٩٥ إجراءات حق

مراقبة المحادثات التليفونية متى كان ذلك قائدة في ظهور الحقيقة وترتبا
على ذلك فإنه يجرى على القاضي الجزئ حين يمارس هذه السلطة ما يجرى
على قاضي التحقيق حين يمارسها من أحكام وأهله لما كان لقاضي التحقيق
طبقا للمادة ٧٠ إجراءات جنائية أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو
أحد مأموري الضبط القضائي القيام ببعض معين أو أكثر من أعمال التحقيق -
عدا استجواب المتهم - ومن ثم فإن لقاضي الجزئ أن يعهد بتنفيذ إذن في
الأسطول الميناء في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية إلى النيابة
العامة أو أحد مأموري الضبطية القضائية والرجوع في بيان ذلك هو ضرورة
إذنه والظروف واللا بتلصص متى صدق فيها هذا الإذن

المبحث الثاني عشر

التصرف في الأوراق

٢٩٨ - نظراً إلى أن كل جريمة من الجرائم المخلة بالأداب تختلف في كيفية التصرف النهائي في أوراقها في بعض الجزئيات بالنظر إلى طبيعتها التي تتميز بها فقد رأينا أن نرجى ذكر هذه التفاصيل إلى أن نبحث كل جريمة من هذه الجرائم على حدة ، وفي الوقت نفسه نورد المبادئ العامة التي تحكم التصرف النهائي في الجرائم بصفة عامة .

٢٩٩ - فبعد أن ينتهي عضو النيابة من تحقيق الجريمة فإنه يكون قد كون رأيه في تكييف الواقعة ومدى ثبوتها وإما أنه يرى تقديم المتهمين فيها للمحاكمة الجنائية أو يرى التقرير فيها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية.

٣٠٠ - فإن رأى عضو النيابة العامة أن التهمة ثابتة وأنه يتعين عليه تقديم المتهم أو المتهمين فيها إلى المحاكمة فإنه يقوم بقيدها - وبين في هذا القيد وصف التهمة المستندة وزمان ومكان وقوعها وأركان الجريمة المسكونة لها والمواد المنطبقة عليها مع بيان الظروف المشددة للعقوبة إن وجدت ويؤشر بعد ذلك بتحديد الجلسة التي تنظر فيها الدعوى مع مراعاة تحديد أقرب جلسة إذا كان المتهم في القضية محبوساً على ذمتها وأن يوضح أسماء شهود الإثبات الواجب إعلانهم لتأدية الشهادة أمام المحكمة .

٣٠١ - وإذا كان من رأى عضو النيابة التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى فيما إذا كان المتهم مجهولاً أو أنه معلوم غير أن الأدلة قاصرة

عن حد الكفاية لتقديمه للمحاكمة أو أن الواقعة لا تتضمن جريمة فانه بعد أن يقيد الأوراق ويصفها الوصف المنطبق عليها يحور قرارا بالأوجه فيما إذا كان هناك أى إجراء من إجراءات التحقيق قد اتخذ فيها أو يصدر أمر حفظ إذا لم يكن قد اتخذ فيها أى إجراء من إجراءات التحقيق القضائي .

٣٠٢ — ولقد نصت المادة ٣١٣ من التعليمات العامة للنيابات في الجزء الأول على أن الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يعتبر بمثابة حكم قضائي ، فيجب على عضو النيابة أن يعنى بتسليمه ، وأن يضمته بياناً كافياً لوقائع الدعوى فى أسلوب واضح ، وأن يتناول الأدلة القائمة فيها ويرد عليها فى منطق سائع ، وأن يتصدى للبحث القانونى بالقدر اللازم فى الدعوى .

القسم الخاص

تقديم

— بعد أن تكلمنا على النواحي الإجرائية التي تتبع في ضبط وتحقيق الجرائم المخلة بالآداب بصفة عامة ننتقل من هذا البحث إلى القسم الخاص وهو القسم الموضوعي الذي نبين فيه أحكام القوانين المنظمة للجرائم المخلة بالآداب من حيث أركانها والعقوبات الخاصة بكل جريمة والتي رتبها المشرع جزاء على ارتكابها .

— وسوف نقسم القسم الخاص إلى بابين كبيرين نتكلم في أولهما عن الجرائم التي تعتبر حقا من الجرائم المخلة بالآداب وتتناول بالبحث في الباب الثاني الجرائم التي أعطى الاختصاص في مكافحتها لقسم حماية الآداب ومكاتبه على أنها تتعلق أيضا بالآداب العامة مثل جرائم الرهان خفية على سباق الخيل وإدارة محال القمار والتشرد والتسول .

البيان الأول

— قتناول في دراستنا للباب الأول من القسم الخاص بيان أركان وعقوبات الجرائم المتعلقة بالآداب العامة من الناحيتين النظرية والعملية بحيث نذكر كل ما قيل من نظريات وآراء فقهية بالنسبة لكل جريمة على حدة وقلح ذلك بأحكام محكماتا العليا تلك الأحكام التي تعتبر في رأينا المرجع الأول في تفسير القانون وتفهم مراميه .

ويتناول الباب الأول دراسة الجرائم الآتية :

المبحث الأول :	جرائم الدعارة .
المبحث الثاني :	التحريض علناً على الفسق
المبحث الثالث :	التعرض للسيدات بحالة تخدش الحياء
المبحث الرابع :	الزنا
المبحث الخامس :	الوقاع
المبحث السادس :	هتك العرض
المبحث السابع :	الأفعال الفاضحة
المبحث الثامن :	الطعن في الأعراض
المبحث التاسع :	اقتهاك حرمة الآداب
المبحث العاشر :	المطبوعات والأشياء الفاضحة
المبحث الحادي عشر :	أحكام الرقابة على المصنفات الفنية

المبحث الأول

جرائم الدعارة

الفرع الأول

الجرائم المنصوص عليها في المادة

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

أولا : جريمة التحريض على الدعارة والفجور

٣٦٥ — التحريض بصفة عامة في نطاق القانون الجنائي صورة من صور المساهمة في المسؤولية الجنائية ويعنى صدور أقوال أو إبداء أفعال توجه إلى شخص أو أشخاص معينين بذاتهم يقصد منها حثهم على ارتكاب فعل أو أفعال يحرمها القانون أيا كان الباعث لدى من صدرت عنه هذه الأقوال أو الأفعال .

والتحريض بهذا المفهوم العام والذي نظمت المادة منه فقرة أولى من قانون العقوبات أحكامه هو نوع من أنواع الاشتراك في ارتكاب الجرائم ولذلك تتطلب المادة ٤٠ مخالفة التذكر في نشتى صور الاشتراك التي ذكرتها أن تكون الجريمة قد وقعت بالفعل وأن يكون لإحدى صور الاشتراك التي حصرتها دخل مباشر في وقوعها وارتكابها .

٣٦٦ — إلا أنه من زاوية أخرى يوجد للتحريض في نطاق القانون الجنائي أيضا مفهوم آخر خاص يختلف عن المفهوم العام في مدى علاقته

بالنتيجة التي يرمى إليها التحريض ، ذلك أن التحريض بمفهومه العام الذي نصت عليه المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات يتطلب تحقق الهدف الذي سعى المحرض إلى الوصول إليه ، بينما التحريض بمفهومه الخاص - الذي نحن بصدد بحثه ودراسته - أمر قائم بذاته جرمه قانون العقوبات في بعض مواد خاصة منها المواد ١٧٢ والفقرة الأولى من المادة ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ والمادة ٢٦٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ كما حرمته ونصت عليه بعض القوانين الخاصة مثل قانون مكافحة الدعارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وقبله القانون القديم رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وهو أن التحريض بمفهومه الخاص لا يتطلب مطلقاً تحقق الهدف الذي سعى إليه المحرض ذلك أن التحريض بهذا المعنى أمر قائم بذاته وجريمة لها أركانها وعقوباتها .

٣٦٧ - تعريف التحريض على الفجور أو الدعارة :

عرفت محكمة القاهرة للجنح المستأنفة التحريض على الفجور أو الدعارة بقولها أنه التأثير في نفس من يوجه إليه وإقناعه لارتكاب فعل من أفعال الدعارة أو الفجور بحيث لا يجد أمامه مفرأ من ذلك فيذعن لإرادة من حرصه ويسير في ركابه .

إلا أننا نأخذ على هذا التعريف أنه - في رأينا - أغفل مسألة جوهرية وفي الوقت نفسه خلط بين أمرين جرم القانون كل أمر منها على حدة .

فأما عن اغفال هذا التعريف لمسألة جوهرية فإننا نرى أن الركن المادي للجريمة التحريض المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة يتطلب توافر عنصرين اثنين أولهما التأثير في نفس من يوجه إليه لارتكاب أمر بذاته وإقناعه بوجوب فعله أو تركه كما جاء بالتعريف سالف الذكر

أما العنصر الثاني والذي أغفله التعريف المذكور والذي نرى وجوب توافره كعنصر من عناصر الركن المادي فهو إرشاد من يوجه إليه التحريض ، إرشاده إلى السبيل للوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه المحرض بمعنى تعريفه سبيل الوصول إلى ارتكاب ما ينهى عنه القانون بحيث يكون في اجتماع هذين العنصرين ما يكفي لكي ينتج التحريض أثره في نفس من يوجه إليه . ومثال ذلك من يشكو لآخر ضيق ذات اليد وحاجته للمال فيخبره المشكوه بأن في وسعه الحصول على المال فيما لو سعى إلى الاشتغال بالقوادة واستغلال بغاء الغير ، ويتركه على ذلك ، فهذا القول من المشكوه لا يتوافر به الركن المادي لجريمة التحريض إذ أنه من قبيل النصح السيئ ، أما إذا زاد المشكوه على ذلك بإرشاد — مجرد إرشاد — الشاكي إلى كيفية وصول الأخير إلى الاشتغال بالقوادة واستغلال بغاء الغير كأن يذكر له أسماء ومحال إقامة بعض من يمارس الدعارة أو بعض العملاء فإنه بذلك يكون قد بين الشاكي كيفية الوصول إلى ما يخالف القانون بحيث يكون الطريق أمامه سهلاً ومهداً وسواء بعد ذلك سلك الطريق أم لم يسلكه — وبذلك يكون العنصر الثاني للركن المادي للجريمة قد تحقق في جانب المحرض ومثال ذلك أيضاً من يحرض الغير لارتكاب الدعارة أو الفجور أياً كان الباعث في ذلك بالتأثير عليه ثم إرشاده إلى سواء السبيل .

وأما عن خلط التعريف الذي ذكرته محكمة الجنح المستأنفة لأميرين جرم القانون كل أمر منها على حدة فهو ما ورد بنهاية التعريف من قول « بحيث لا يجد أمامه مقرأ من ذلك فيذعن لإرادة من حرضه ويسير في ركابه » . ذلك أن إذعان من وجه إليه التحريض — للمحرض والسير في ركابه ينطوي — في حق المحرض — على جريمة أخرى قائمة بذاتها هي جريمة الاستخدام بقصد البغاء المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون

مكالفة الدعارة أيضاً — والتحريض كجريمة قائمة بذاتها لا يتطلب أن يسير من يوجه إليه التحريض في ركاب المحرض أو أن يستخدمه هذا الأخير .

أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور

أولاً : الركن المادى :

٣٦٨ — يتكون الركن المادى لجريمة التحريض على الدعارة أو الفجور كما رأينا وأوضحنا في التعريف — من عنصرين اثنين أولهما التأثير في نفس من يوجه إليه التحريض وثانيهما عنصر الإرشاد والتوجيه .

ويعنى العنصر الأول التأثير على من يوجه إليه تأثيراً يؤدي إلى إقناعه عن طريق القول أو الفعل وسواء في ذلك أكان القول مجرداً أم مصحوباً باغراء بهدية أو وعيد أو بالتأثير على من يوجه إليه التحريض عن طريق ما يكون للمحرض من سلطة عليه ، وسواء في ذلك أيضاً أن يصحب القول فعلاً أو لا يصحبه .

ويتطلب الأمر بعد ذلك للقول بتوافر الركن المادى — فى رأينا — توافر العنصر الثانى المكون له وهو عنصر الإرشاد والتوجيه ، والإرشاد عن سبل سلوك طريق الدعارة أو الفجور وتعريفها لمن يوجه إليه التحريض كما سبق أن أسلفنا .

وأخيراً فإنه كما سبق أن بينا فى تعريف التحريض لا عبارة بوقوع النتيجة أو الهدف الذى دعى إليه المحرض من التحريض فسواء ارتكب من وجهه إليه التحريض لارتكاب الدعارة أو الفحشاء أو لم يرتكبها فإنه بتوافر الركنين المادى والمعنوى للجريمة يكون المحرض قد ارتكب جريمة التحريض :

٢٦٩ - ثانياً . الركن المعنوي :

يتكون الركن المعنوي لجريمة التحريض على الدعارة أو الفجور من مجرد انصراف نية المحرض إلى تحقيق النتيجة التي يسعى إليها من فعل التحريض أي من ممارسة من وجه إليه التحريض للدعارة أو الفجور . مجرد انصراف نيته إلى ذلك يتوافر معه في حقه الركن المعنوي ولو لم تتحقق النتيجة التي يسعى إليها وأياً كان الباعث الذي دفعه إلى التحريض .

إلا أن الأمر يتطلب بعد ذلك توافر نية بعينها لا بد وأن يكون المحرض قد انصرف ذهنه إلى تحقيقها من نشاطه الإجرامي وهي إرضاء شهوات الغير بمقوله ألا يكون وهو يقوم بالتحريض قد انصرف تفكيره إلى إرضاء شهواته هو إذ أن ذلك مما لا يندرج تحت نطاق تطبيق المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة ، إذ يتطلب التحريض على الدعارة أو الفجور فضلاً عن القصد الجنائي العام قصداً خاصاً هو نية محددة تنصرف إلى إشباع شهوات الغير .

٢٧٠ - في إثبات جريمة التحريض .

الإثبات في القانون الجنائي بوجه عام من أنخص خصائص محكمة الموضوع ولها في سبيل ذلك أن تأخذ من عناصر الإثبات المقدمة لها في الدعوى بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه ولا تلتفت إليه فهي صاحبة السلطة الأولى في تقدير وتوزن الأدلة وترجيح بعضها على البعض الآخر ذلك لأن أساليب الأحكام الجنائية هو جزئية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة الخاصة في الدعوى ، كل ذلك بشرط أن تكون هذه الأدلة متكاملة متساندة بحيث يكون صانعها لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي ترتب عليها ، ولما كان التحريض على الدعارة أو الفجور يتم غالباً دون مظاهر خارجية

أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإن للمحكمة أن تأخذ
فهم إلتبات الإتهام بما تقدم بما ظهر لها من ظروف الدعوى وملايساتها
على أن يكون هذا الاعتقاد له ما يبرره مما يطرح أمامها على بساط البحث من
واقع أو مذاق للدعوى .

وللمحكمة أن تأخذ باعتراف المعرض وبأقوال من وجه إليه التحريض
إذا اطمانت إليها ولها أن تأخذ بأقوال من يكون قد شاهد الواقعة من شهود
تطمئن إلى صحتها يدلون به .

٣٧١ - العقوبة على جريمة التحريض .

يعاقب على التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة بالحبس مدة
لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى
ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في
الإقليم السوري وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة
مدة مساوية لمدة العقوبة طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٤ من القانون .

٣٧٢ - الظروف المشددة لجريمة التحريض .

(١) الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى

نصت الفقرة (ب) من المادة الأولى على أنه إذا كان من وقعت عليه
الجريمة لم يمتحن من العمر الحادي عشر من سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس
ولا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وإذا كان من وقعت عليه من سنة
جنيه إلى خمسة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة
آلاف ليرة في الإقليم السوري .

وَيبين من ذلك أن الفقرة الأولى ينصرف تطبيقها إلى المخرض الذي يوجه التحريض إلى من يزيد عمرهم عن واحد وعشرين عاماً، ونشوف نجد أن مجال تطبيق الفقرة (ب) ينصرف إلى معاقبة المخرض لمن هم بين السادسة عشرة من عمرهم والواحد والعشرين من العمر كما سيبين عما ورد بالمادة الرابعة من القانون .

والعبرة في السن في جريمة التحريض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره المتهم الذي لا يقبل منه الدفع بحمله عمر المجنى عليه والقانون يفترض في المتهم وقت ارتكابه للتحريض أنه على علم بسن المجنى عليه الحقيقي، وذلك مما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية يلتقي معها هذا الافتراض، وتقدير مثل هذه الظروف مرجعه إلى محكمة الموضوع .

ونرى أن المشرع بالنسبة لهذا الطرف المشدد قد رفع الحد الأقصى لعقوبة التحريض إلى الجيب لمدة لا تزيد عن خمس سنوات كما رفع الحد الأقصى للغرامة يجعله لا يزيد عن خمسمائة جنيه في الإقليم المصري وعن خمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري .

(ب) الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة :

حيث نصت المادة الرابعة من قانون مكافحة الدعارة على أن الطرف المشدد الثاني لجريمة التحريض على الفجور أو الدعارة بقوله أن في الأحوال المخصوصة تطبيقاً في المواد الثلاثة السابقة تكون عقوبة الجيب من ثلاث سنوات إلى سبع إذا كان من وقت نفاذ الجرم يعلم أنهم لن يفتكوا عشر سنوات ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين إدارته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ومن ذلك نرى أن المادة الرابعة التي شددت عقوبة التحريض فيها قد أوجعت التشديد إلى قيام عاملين اثنين أحدهما قيام صفة خاصة في المجنى عليه والثاني توافر صفة معينة في الجاني .

العامل الأول : صفة في المجنى عليه .

وذلك إذا كان من وجه إليه التحريض لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ، ميلادية ولقد سلف أن أشرنا إلى حكم السن بالنسبة للمجنى عليه في جريمة التحريض بالنسبة إلى الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى فإنه يحمل .

ولقد رتب المشرع على وقوع التحريض على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية أن رفع الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة بجعل عقوبة الحبس لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنين .

ويؤخذ على نص المادة الرابعة أنه لم يذكر شيئاً عن عقوبة الغرامة التي جعلها وجوبية في المادة الأولى سواء في جريمة التحريض التي يقترن بها الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة (ب) أو التي لا يقترن بها هذا الظرف . ذلك أن المادة الرابعة لم ترفع من حدى الغرامة كما رفعت من حدى عقوبة الحبس فضلاً عن أنها لم تذكر شيئاً عن عقوبة الغرامة .

إلا أنه على لا جدال فيه أنه لو تحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة بالنسبة لجريمة التحريض فإنه يحكم بالإضافة إلى عقوبة الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع سنين بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى أى الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه إلى مائتين جنيه في الإقليم المصري والتي لا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري . . . وسندنا في وجوب ذلك أن المادة

الرابعة المشار إليها خصصت للنص على عقوبة الحبس دون غيرها بمفهوم ما ورد به. تكون عقوبة الحبس، فمثلا عن أحد من ذوي العقول أن يفرض على المشرع عقوبة وجوبية بالنسبة للتعويض عن غير الملتزمين بظروف مشدد أو ذلك للتحريض المقترب بظروف مشددة أخف مع التمييز عليه في المادة الرابعة ولا يفرضها على الظروف المشددة الأخير وهو أمر ينزه الشارع عنه

العامل الثاني : صفة في الجاني

والصفة التي تقوم في الجاني في جريمة التحريض فتقلب إلى ظرف مشدد لهذه الجريمة هي ما نصت عليه المادة الرابعة من كون الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو إذا كان الجاني خادما بالأجر عنده أو عند واحد من تعاقب ذكرهم

ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معهد أو مدرسة أو أي دار من دور التربية والتخليم أو الإصلاح بل قد تكون التربية في مكان خاص ولو كانت عن طريق تلقي دروس خصوصية. ويرى أن هذا المفهوم ينصرف أيضا إلى دور تعليم الرقص المنشأة بتصريح من الدولة، كما لا يشترط أن يكون قد مضى وقت طويل على التحاق المجنى عليه بدار التربية أو اشتراكه في الدروس الخصوصية فيحقق الظرف المشدد ولو وقعت جريمة التحريض في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليه طالما أنه كان مستجرا في ذلك اللقاء أنه أصبح متى يتولون تربية المجنى عليه وظالما له فتقوى في ذهن المجنى عليه أن الجاني أصبح مثل سيولون تربيته عليه

ويطبق الظرف المشدد أيضا بالنسبة للخادم بالآجرة الذي لا يراعى

سلطة مخدومه فيوجه التحريض إلى خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية
نفس المخدم .

ونحيل بالنسبة لعقوبة جريمة التحريض المقترنة بهذا الظرف المشدد
إلى ما ذكرناه بالنسبة للعقوبة عينها المنصوص عليها في المادة الرابعة عندما
يكون المجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية بعد .

٢٧٢ — الشروع في جريمة التحريض

نصت المادة السابعة من قانون مكافحة الدعارة على أنه يعاقب على
الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في
حالة تمامها .

وفي الواقع أن نص هذه المادة وإن كان يمكن تطبيقه على بعض
الجرائم التي نصت عليها المواد السابقة عليها إلا أننا نرى استحالة تطبيقه من
الناحيتين القانونية والعملية على جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

إن جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة تتحقق إذا توافرت أركانها
بعض النظر عما إذا كانت النتيجة التي سعى إليها المحرض قد تحققت أم لم تتحقق
ذلك لأن تجريم التحريض هنا يختلف عن تجريم التحريض الذي يعتبر
صورة من صور المساهمة الجنائية أي صورة من صور الاشتراك في الجرائم
والتحريض بمفهوم المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة يكفي فيه أن
يكون كافياً بذاته للتأثير على من وجه إليه وإقناعه بارتكاب أفعال الدعارة
أو الفجور وسواء بعد ذلك أنتج هذا التأثير والإقناع أثره لدى من وجه
إليه أم لم ينتج ذلك ، فإذا أنتج ذلك أثره وقعت جريمة التحريض ، وإذا لم
يؤد ذلك إلى إنتاج أثره وقعت جريمة التحريض أيضاً مادام المحرض قد

وقع منه قول أو فعل قصد به التأثير على المجنى عليه لإرتكاب أفعال الدعارة أو الفجور لإرضاء شهوات الغير .

ومن الناحية العملية - ومع اعتبار أنه من المسلم به أن جريمة التحريض تقع سواء مارس المجنى عليه الدعارة أو الفجور أو لم يمارسها فما هو الفاصل لمعرفة ما إذا كان المجنى عليه قد اقتنع فعلا ومن ثم تكون جريمة التحريض تامة ، أو أنه لم يقتنع فلا يعتبر تصرف المحرض إلا شروعا في التحريض ... قيل بأن اقتناع المجنى عليه بارتكاب الدعارة أو الفجور يستفاد حينما تنصرف نيته أو ينقصد عزمه على مباشرتها وأنه يمكن التحقق من تلك النية وهذا العزم من تصرفاته التالية للتحريض ... إلا أنه فضلا عن أن هذا الرأي قد ربط بين جريمة التحريض والنتيجة التي يسعى المحرض إلى تحقيقها وهو أمر فرق القانون بينهما ولم يعلق جريمة التحريض على تحقق النتيجة منه - فإنه من زاوية أخرى قد لا يمكن الوصول مطلقا إلى عزم من وجه إليه التحريض وما استقر عليه في وجدانه .

ولذلك ولما كان قانون مكافحة الدعارة ينظر إلى جريمة التحريض نظرة مجردة عن شخص المجنى عليه وللاعتبارات القانونية والعملية التي سلف ذكرها فإنا نرى أن الشروع في جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أمر غير متصور وأما ما ورد بنص المادة السابعة من القانون فينصرف إلى ما عدا هذه الجريمة من جرائم أخرى نص عليها في المواد السابقة على المادة السابعة .

ثانياً: جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة

٣٧٤ — تعريف المساعدة في مفهوم نص المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة .

المساعدة في ارتكاب الجرائم صورة أيضاً من صور المساهمة في المسؤولية الجنائية في نطاق القانون الجنائي بصفة عامة ، ولذلك فقد نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي تعني مساعدة الجاني أو الجناة بأية طريقة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة ، وهي بهذا المعنى إما أن تكون سابقة على ارتكاب الجريمة وإما أن تكون معاصرة لارتكابها .

وتتطلب المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن تكون هناك جريمة أصلية معاقب عليها وأن يقدم المتهم المساعدة المطلوبة أو اللازمة وأن ينصرف قصده إلى الاشتراك في الجريمة الأصلية .

إلا أن مفهوم المساعدة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أي المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة يختلف اختلافاً كبيراً عن مفهوم المساعدة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، ذلك أن المساعدة الأخيرة تتطلب وجود أو وجوب وجود جريمة أصلية تنصرف المساعدة إليها ، أما المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة فامر قائم بذاته جرمه "للقانون دون النظر إلى قيام من تقدم إليه المساعدة بارتكاب الجريمة أو عدم قيامه بارتكابها ، تماماً مثل التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة إلا أن الجريمة تكون في الحالة الأولى جريمة تامة بينما تكون في الحالة الثانية مجرد شروع في ارتكاب الجريمة .

إلا أن المساعدة في نطاق هذين المفهومين تتفق في أنها قد تقدم بقول أو فعل وفي أنها قد تكون — في حالة ما إذا كان من قدمت إليه المساعدة قد اتوى ارتكاب الفجور أو الدعارة أو قام فعلاً بارتكابهما — سابقة أو معاصرة لفعل من قدمت إليه .

أركان جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة

الركن المادى :

٣٧٥ — يتحقق الركن المادى لجريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة بتقديم الجانى المساعدة للمجنى عليه سواء بالقول أو الفعل ، وتكون المساعدة بالقول فيما إذا أمد الجانى المجنى عليه بمعلومات أو بيانات تتضمن وسائل ارتكاب الفجور أو الدعارة كإعطائه عناوين من يمارسون الدعارة من الإناث وأسماء بعض العملاء أو القوادين أو المنازل والأماكن التى تدار للدعارة والفجور ، وتحقق المساعدة بالأفعال المادية أيضاً وهى أظهر من الصورة الأولى ويتأتى ذلك عن طريق تقديم الجانى للمجنى عليه المساعدة المادية لتمكينه من ارتكاب الدعارة أو الفجور أياً كانت صور هذه المساعدة المادية سواء أكانت فى صورة مساعدة مالية أو فى توصيله بإحدى وسائل المواصلات إلى من يرتكب معهم الدعارة أو الفجور مع عدم معرفة المجنى عليه لهم أو تقديمه لمثل هؤلاء الأشخاص وتعريفه بهم .

٣٧٦ — هل يلزم أن تكون المساعدة بفعل مادى ؟

ثار البحث منذ أمد طويل فيما إذا كان بلازم أن تتم المساعدة بصفة عامة فى نطاق مفهومها فى القانون الجنائى بنشاط مادى لإيجاب من الجانى أم أنه قد يكون لسكوت الجانى وامتناعه عن عمل معين دخل فى ارتكاب

الجريمة ومن ثم يجب تحريم هذا الامتناع من جانبه لماله من دخل في ارتكاب الجريمة .

واقعد ذهب رأى في فقه الشريعة الإسلامية إلى أن السكوت والامتناع لا يمكن اعتباره اشتراكاً في ارتكاب الجرائم إذ قطلب المساعدة نشاطاً إيجابياً من جانب المساعد بما يقتضى القول بأنه راعب في حدوث الجريمة عازم على العمل على إتمامها .

إلا أن رأياً آخر في الفقه الإسلامي اتجه اتجاهها مغايراً وأوجب التفرقة بين القادر على منع الجريمة وغير القادر على منع ارتكابها لأن سكوت القادر على منع الجريمة يعتبر منه مشاركة في ارتكابها وإعانة لمن يرتكبها على ذلك .

وكما اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في ذلك اختلف أيضاً فقهاء الفقه الحديث فقال رأى بإمكان وقوع المساعدة بالإمتناع عن منع ارتكاب الجريمة بينما ذهب رأى آخر إلى مخالفة ذلك .

وبما لا شك فيه أن كثيراً من جرائم الدعارة أو الفجور ترتكب تحت سماع وبصر كثير من أولياء الأمور وأصحاب ومديرى بعض المحلات العامة ويعلم هؤلاء ، وهؤلاء وأنه وإن كان القانون قد حرم صورة من صور امتناع الآخرين عن منع الفجور أو الدعارة وسماحهم بها إلا أنه لم يجرم صوراً أخرى عديدة من إمتناع هذه الفئة عن السماح بمثل هذه الأفعال فضلاً عن أنه لم يجرم إمتناع أولياء الأمور وسماحهم لأولادهم بارتكاب هذه الأفعال .

ولذلك نجد أن رأياً ذهب إلى وجوب تجريم هذا الامتناع عن منع الدعارة أو الفجور والسماح بارتكابها واقترح إضافة مادة جديدة إلى

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ تقضى بعقاب من « يسمح من الأزواج أو الآباء أو غيرهم من ذوى السلطة أو الولاية أو النفوذ لزوجته أو لمن هو تحت ولايته أو سلطته أو تفوذه بارتكاب الفسق أو تغاضى عن ذلك أو رضى به ، ، أو سمح لها أو له بالعمل فى أمكنة أو ظروف من شأنها أن تعرضه لارتكاب الفسق ، وكل من سمح من أصحاب المحال العامة أو الملاهى أو غيرها من المحال المطروقة أو المفتوحة للجمهور أو من مستغليها أو المسؤولين عن إدارتها أو مراقبتها بارتكاب الفسق فيها أو بالتحريض فيها على الفسق أو بالاتفاق عليه فيها أو تغاضى عن ذلك أو رضى به ، .

(رسالة الدكتور محمد نيازى حناتة فى جرائم البغاء صفحة ٣٨٤ بند

٢١١) .

ولقد أخذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بوجهة النظر القائلة بتجريم الإمتناع والسماح بارتكاب الجرائم فيما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة منه على عقاب « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، .

الركن المعنوى :

٣٧٧ — يتحقق القصد الجنائى فى جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة من انصراف قصد الجانى تحقيق النتيجة التى رعى إليها من مساعدته للمجنى عليه ، أى تمكين المجنى عليه من — ارساء الفجور أو الدعارة بمعنى ألا تكون مساعدته هذه يقصد منها تحقيق غرض آخر بعيد عن أفعال الفجور أو الدعارة حتى ولو كان على علم بأن مساعدته هذه

سوف تسهم بنصيب كبير أو قليل في ممارسة من قدمت له المساعدة للفجور أو الدعارة، ولذلك فالوسيط في تأجير المساكن الذي يتوسط لأحد القوادين أو إحدى الإناث في استئجارهما أحد المساكن لا تنطبق عليه نص المادة الأولى حتى ولو كان يعلم أن هذا المسكن سيدار للدعارة أو لارتكاب الفجور وذلك بعكس صاحب هذا المسكن أو مديره إذا كان يعلم بأن هذا المسكن يستأجر للدعارة أو الفجور الذي يطبق عليه نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة على تفصيل في ذلك كما سنذكر فيما بعد .

ويتطلب الركن المعنوي في جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة فضلا عن ذلك توافر قصد خاص هو إرضاء شهوات الغير تماماً كما ذكرنا عند الكلام عن جريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

الشروع في جريمة المساعدة على الفجور أو الدعارة :

٣٧٨ - إذا ارتكب من قدمت له المساعدة أفعال الفجور أو الدعارة كانت جريمة المساعدة تامة ، أما إذا لم يرتكب من قدمت له المساعدة أفعال الفجور أو الدعارة كانت جريمة المساعدة جريمة مشروعة في ارتكابها ومعاقب عليها أيضاً طبقاً لنص المادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وذلك بخلاف ما ارتأيناه بالنسبة لجريمة التحريض على الفجور أو الدعارة .

إثبات جريمة المساعدة :

٣٧٩ - يجري إثبات جريمة المساعدة طبقاً لوسائل الإثبات العادية المعروفة في القانون ، وغالباً ما تكون وسائل المساعدة مادية محسوسة ولها من المظاهر والظواهر ما يبنى عنها بعكس جريمة التحريض على الفجور والدعارة كما رأينا فيما سلف .

وقد تتداخل جريمة التحريض والمساعدة تداخلاً يصعب معه التمييز بينهما

إلا أن ظروف الدعوى يمكن منها استخلاص كل منهما على حدة أو استخلاصهما سويا من ظروف وملابسات هذه الدعوى. ومثال ذلك ما يتضح من حكم محكمة النقض في القضية رقم ٩٨٢ لسنة ٢٥ قضائية من أنه إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمه للآثي على الدعارة من كونها صحبتها إلى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وأنها قدمت لشخص آخر ورافقتهما إلى السيارة التي ركبها معا ليرتكب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائغا ومقبولا وتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة الأحكام للسنة السابعة العدد الأول صفحة ٩ بند ٤) .

وبين من هذا الحكم أن الواقعة تتضمن جريمة التحريض والمساعدة على ارتكاب الدعارة معا .

الظروف المشددة لجريمة المساعدة وعقوبتها

٣٨٠ — نحيل في ذلك إلى ما سبق أن تظلمنا عنه بصدد جريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة .

ثالثا جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة

٣٨١ — تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة والمساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة لفظان لمعنى واحد ، ولا يوجد فارق قانوني بينهما ، غاية ما إهناك أن جريمة المساعدة قد تتضمن في الوقت ذاته جريمة التحريض بعكس جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة فإنها لا يمكن أن تتضمن في الوقت نفسه جريمة التحريض ذلك لأن تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة

لشخص يفترض أن هذا الأخير لديه من الإستعداد الكافي لإرتكاب هذه الأفعال وكل ما هنالك أنه في حاجة إلى عون أيا كان نوعه كي يتمكن من ممارسة الفجور أو الدعارة فييسر له الجاني ويسهل له ارتكاب هذه الأمور .

٣٨٢ — بعد ذلك نجد أن أركان جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة هي بذاتها أركان جريمة المساعدة ولها نفس ظروفها المشددة وعقوباتها وطريقة إثباتها والمعاقبة على الشروع فيها ولذلك فنحيل في مجال هذه الدارسة إلى ما سبق أن بيناه .

رابعا : جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء لارتكاب الفجور أو الدعارة .

التعريف :

(١) الاستخدام

٣٨٣ — الاستخدام عقد من عقود العمل ينقذ أساسا بين إرادتين حرتين يتعهد بمقتضاه المستخدم بأن يعمل تحت إدارة صاحب العمل أو تحت إشرافه مقابل أجر ، وعقد الاستخدام على هذه الصورة يجب أن ينصب وينصرف إلى عمل مشروع لا يخالف النظام العام أو الآداب العامة وغالبا ما يكون ثابتا بالكتابة بل لقد أوجب القانون ٩١ لسنة ١٩٦٩ أن يكون هذا العقد ثابتا بالكتابة .

ولقد استعارت الاتفاقيات الدولية التي عقدت لمحاربة ومكافحة الاتجار في الأشخاص هذا التعبير من القانون العام باعتبار أن الشخص الذي يتعهد له آخر بأن يكون تحت إمرته في الاشتغال بالفجور أو الدعارة يكون بمثابة مخدم للأخير ويكون هذا الأخير بمثابة مستخدم لديه ويكون ما يربط بينهما هو عملية استخدام .

وبطبيعة الحال فإن هذا الاستخدام الذي ينقده ما بين القواد من يرتكب الدعارة أو الفجور لا يمكن أن يكون ثابتا بالكتابة لأنه أمر مخالف للقانون ومناف للآداب .

والاستخدام بهذا المعنى يستبعد صورة من صور القوادة هي صورة استغلال ولي الأمر لمن يتولى أمره ذلك أن الاستخدام يفترض أنه لا توجد علاقة أو سلطة سابقة على انعقاده فضلا عن أن استغلال ولي الأمر لمن يتولى أمره في ارتكاب الدعارة أو الفجور تعاقب عليه الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

٣٨٤ - (٢) الاستدراج

استدراج الشخص هو دفعه إلى اتجاه معين يريده المستدرج ولا ينبغي سواه منه - ويكون الاستدراج بالترغيب لا بالإكراه . ويختلف هذا المعنى الذي نقول به عما ورد من تفسير لهذه الكلمة في الأعمال التحضيرية للاتفاقية الدولية المنعقدة بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٠ والخاصة بمكافحة الاتجار في الرقيق الأبيض والتي فسرتها على أنها تعنى مصاحبة المرأة للجاني وتقبه دون حاجة منه إلى تحريض أو إكراه .

والاستدراج - في رأينا - لا يعنى ضرورة المصاحبة والتتبع وكل ما يعنيه هو السير في نفس الاتجاه الذي يريده الجاني ويتبعه فهو مصاحبة ومتابعة معنوية وليس تبعا ماديا .

ويختلف الاستدراج عن التحريض في أن الأول يريد الجاني فيه أن يسير المجنى عليه في نفس اتجاهه هو بينما التحريض ينصرف إلى التأثير في المجنى عليه لارتكاب الفجور أو الدعارة بصفة عامة ... ويختلفان أيضا في أن الجاني في الاستدراج لا بد أن يتسم عمله بأعمال القوادة ويكون والحالة

هذه قوادأ ينما الجانى فى التحريض قد لا يكون كذلك وقد لا يكون قوادأ
على الإطلاق .

ووفقا لهذا التفسير فإنه يتسع ليشمل الاستدراج من دولة إلى أخرى
حتى ولو ظل الجانى مقيما فى دولته لم يبارحها إلى الدولة التى رحل إليها
المجنى عليه بناء على هذا الاستدراج وإن كان فى نصوص القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ ما يشمل هذه الصور (المادتين ٣ و ٥) .

٣٨٥ - (٣) - الإغواء

الإغواء الشخص فى شئ ما يعنى ترغيبه فيه ومحببته إليه وتقريبه منه وفى
الوقت نفسه تحضير ذهنه لقبوله قبولاً سهلاً . وهى تتضمن نفس معنى كلمة
« إغراء » التى ورد ذكر فعلها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ .

وواقع الأمر أنه كان أمام نظر المشرع عند بحثه لمشروع القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون الجديد - كان أمام نظره الاتفاقية
الدولية الخاصة بمكافحة الإتجار فى الرقيق الأبيض لسنة ١٩١٠ ونقل عنها
بعض ماورد بها ومن بين ذلك « Detourner » وترجمة إلى العربية بكلمة
« إغواء » .

وكانت الأعمال التحضيرية لاتفاقية مكافحة الإتجار فى الرقيق الأبيض
لسنة ١٩١٠ قد عرفت هذه الكلمة بأنها انتزاع المرأة من الوسط الذى
تعيش فيه انتزاعاً غير مشروع ... ولو رجعنا إلى الترجمة العربية الحرفية
للكلمة « Detourner » لوجدنا أنها تعبر عن الإختلاس وأن الترجمة العربية
الحرفية لهذه الكلمة إذن هى « إختلاس » والاختلاس لا يقع إلا على الأشياء

وفضلاً عن ذلك يتم دون علم من المجنى عليه ودون رغبة منه وبهذا نرى أن كلمة «أغوى» بحسب التعريف الذى سبق أن عرفناها به، يختلف اختلافاً بيننا عن الترجمة الحرفية للكلمة سالفة الذكر - ولم يبق لدينا إذن سوى أن نرجع لتعريف الكلمة العربية ومعناها وما ترمى إليه من واقع ما نص عليه فى القانون .

ويتفرع عن ذلك وجوب القول بأن الاغواء يتضمن فى ثناياه التحريض غير أنه يوجد - فى رأينا - فارق كبير بينهما ذلك أن التحريض ينصرف إلى التأثير فى النفس لارتكاب الفجور أو الدعارة بصفة عامة بينما ينصرف معنى الاغواء إلى ارتكاب الفجور أو الدعارة وفقاً للاتجاه الذى يخطئه الجانى المجنى عليه والذى - أى الجانى - يكون والحالة هذه قوادراً يعمل لحساب نفسه أو غيره .

ويختلف الاغواء عن استغلال البغاء المنصوص عليه فى الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . فى أن الأول يتجه بادية ذى بديه إلى شخص قد تكون لديه معرفة سابقة بأمور الفجور أو الدعارة أو لديه معرفة بذلك إلا أنه لم يسبق له أن مارسهما بينما يكون استغلال فى الدرجة الثانية لذلك بمعنى أن الجانى فيه لا يكون بحاجة إلى ترغيب أو التأثير أو التحايل على المجنى عليه لاستغلاله إذ يكون الأخير لديه الاستعداد أصلاً لذلك بل قد يتقدم المجنى عليه هنا يعرض على الجانى المستغل ليقوم باستغلال بغائه .

وكلمة أخيرة نقولها وهى أن الذى كان ينصرف إليه تفكير مؤتمر مكافحة الاتجار فى الرقيق الأبيض عند النص على تحريم أفعال الاستخدام والاستدراج والإغواء - فى رأينا - كان شيئاً آخر غير ذلك الذى انصرف إليه تفكير المشرع المصرى بدليل أنه جاء بتقرير اللجنة التشريعية

المؤتمر عن هذا النص وإن النص المقترح يتسع لأوجه النشاط المختلفة لجرائم الاتجار بالرقيق الأبيض إذ أن نشاط الجناة يتكون من أفعال متتابعة تبدأ منذ اتفاق الجاني مع المرأة في إحدى الدول ثم يقوم بتفسيرها عبر إقليم دولة أخرى حتى ينتهي بها إلى دولة الوصول فتقع عناصر الجريمة في ثلاث دول مختلفة . وما جاء بتقرير اللجنة أيضاً بأنها أرادت باستعمالها الكلمات الثلاث ذات المدلول الممكن ادراكه بطريقة كافية ، أن تحيط بكل الظواهر المختلفة للجريمة المراد العقاب عليها . . .

ويبدو لنا أن الصورة التي كانت ماثلة أمام أعين أعضاء المؤتمر — وهو ما كان يقع فعلاً — تلك الصورة التي كانت تتمثل في اتفاق القرادين مع بعض الأشخاص على العمل معهم في أعمال مشروعة ثم يستدرجونهم بحجة هذه الأعمال إلى دول أخرى وهناك يغرونهم على ارتكاب الفجور أو الدعارة . واذلك ولكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر نرى أن ينصرف مفهوم كلمات ، استخدام واستدراج وإغواء ، وفقها لمفهومها اللغوي وفي حدود الصياغة القانونية لها .

وجدير بالذكر الإشارة إلى رأى الدكتور محمد نيازي حتاتة من أن عبارة (الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء) لا تمثل في الواقع إلا مرحلة أولى من المراحل التي توصل إلى الاتجار بالأشخاص وأنه يصدق عليها أنها ليست إلا أعمالاً تحضيرية للقوادة وأن القانون جعلها في ذاتها جريمة . . (رسالة الدكتور محمد نيازي حتاتة في جرائم البغاء صفحة ٤٠٥) .

وجدير بالإشارة أيضاً أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير المنعقدة عام ١٩٥٠ تنص على أنه « بالقدر الذي تسمح به القوانين الوطنية تعامل الأفعال التحضيرية كجرائم مستقلة كلما لزم ذلك لمنع الهروب من العقاب » .

أركان جرائم الاستخدام والاستدراج والاعواء

الركن المادى :

٣٨٦ — يتمثل الركن المادى فى جريمة الاستخدام لإرتكاب الفجور أو الدعارة فى مجرد الاتفاق بين الجانى وبين من يستخدمه واتفاق إرادتهما على ارتكاب هذه الأفعال، ومن غير المتصور أن يتم هذا الاتفاق كتابة - إلا أنه قد يكون هناك اتفاق سواء كان مكتوباً أو غير مكتوب يتضمن تعهد المجنى عليه بأداء أمر آخر مشروع بعيد عن الدعارة أو الفجور إلا أن هذا الاتفاق ينفى وراه اتفاقاً على ارتكابهما .

ولاهم بحسب وجهة النظر التى قلنا بها أن ينصرف الاتفاق إلى مباشرة الدعارة أو الفجور داخل البلاد أم خارجها .

وكذلك فقد يكون الساعى إلى عقد هذا الاتفاق هو المجنى عليه نفسه .

بوالقانون كما ذكرنا يعاقب على مجرد هذا الاتفاق ولو لم ينفذ ما اتفق عليه فعلاً أى حتى ولو لم يمارس المجنى عليه الفجور أو الدعارة .

كذلك لا عبرة بما إذا كان الجانى يهدف من وراء هذا الاستخدام الحصول على ربح معين من عدمه .

٣٨٧ — ويتمثل الركن المادى فى جريمة الاستدراج - فى رأينا - فى قيام الجانى بالتأثير على المجنى عليه والتحايل عليه لصرفه إلى السير فى

الطريق المعوج الذي يرسمه له لممارسة الفجور أو الدعارة ويوجهه الوجهة التي يبتغيها دون سواها حتى يوقعه في برائته .

والاستدراج بعكس الاستخدام يبدأ دائماً من الجاني بينما قد يسعى المجنى عليه بنفسه إلى الاستخدام .

ولا عبء بالوسائل التي يتبعها الجاني لاستدراج المجنى عليه ما دامت توصل في النهاية إلى الهدف الذي رعى إليه .

كذلك لا عبء بما إذا كان الجاني يهدف من وراء هذا الاستدراج الحصول على مقيم أم لا وما إذا كان القصد من الاستدراج — كما سبق أن ذكرنا — يهدف إلى ممارسة الفجور أو الدعارة داخل الدولة أم خارجها .

ولا يشترط لوقوع جريمة الاستدراج أن تنتهي بممارسة المجنى عليه للفجور أو الدعارة فعلاً إذ أنها جريمة مستقلة بذاتها تقع بمجرد تكامل أركانها .

٣٨٨ — وما ذكرناه عن الركن المادي لجريمة الاستدراج ينطبق تماماً بالنسبة للركن المادي لجريمة الإغواء .

للركن المعنوي :

٣٨٩ — يتحقق القصد الجنائي في جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء في انصراف قصد الجاني إلى ممارسة المجنى عليه للفجور أو الدعارة سواء في داخل البلاد أم خارجها دون نظر إلى سعي الجاني لتحقيق ربح مادي أو عدم سعيه إلى ذلك .

والمقصود بالقصد الجنائي في هذه الجرائم — قصد الجاني وليس قصد المجنى عليه — وعلى ذلك فإذا كان الإستخدام المشروع يخفى وراءه نية الجاني في استخدام المجنى عليه لممارسة الفجور أو الدعارة فإن عناصر الجريمة تتوافر بالنظر إلى قصد الجاني .

ويشترط بعد ذلك توافر قصد خاص لدى الجاني هو أن تكون نيته من ذلك متجهة إلى إشباع شهوات الغير وليس شهواته هو .

العقوبة :

٣٩٠ — يعاقب على ارتكاب جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

وتطبقا للمادة السابعة من القانون يعاقب على الشروع في هذه الجرائم بالعقوبة المقررة لها في حالة تمامها .

الظروف المشددة لجرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء

نص القانون على ثلاثة ظروف مشددة لهذه الجرائم أولها المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الأولى والثاني المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الثانية والثالث والآخر هو المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون .

٣٩١ - وبالنسبة للطرفين المشددين المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من المادة الأولى وفي المادة الرابعة فقد سبق بحثهما عند بحثنا للظروف المشددة لجريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة وأولهما رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى خمس سنوات وعقوبة الغرامة إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري وخمسة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري وذلك فيما إذا كان المجنى عليه لم يبلغ الواحد والعشرين من العمر .

أما ثانيهما فقد رفع حدى عقوبة الحبس بأن جعل الحد الأدنى ثلاث سنوات والحد الأقصى سبع سنين فضلاً عن عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى كما سبق أن ذكرنا - كل ذلك إذا كان المجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ولا يبقى بعد ذلك إلا أن نتكلم عن الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

ظرف الاكراه أو اساءة استعمال السلطة

٣٩٢ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغرى شخصاً ذكرأ كان أو أنثى يقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه .

(ب)

٣٩٣ - ومن ذلك يبين أن هذا النص ذكر الوسائل التي قد يتبعها الجاني في ارتكاب جريمته ، والتي تشدد من العقوبة ، على سبيل التثيل والبيان بمعنى أن أية وسيلة أخرى من وسائل الإكراه يتبعها الجاني لتنفيذ جريمته تندرج تحت نطاق هذا النص الذي يشدد العقوبة .

وسوف نتكلم عن كل وسيلة من هذه الوسائل مادية كانت أم أدبية وفقاً لما يلي :

الخداع

٣٩٤ - الخداع هو الإنسحاق إلى الرضاء مظنة عدم توافر سوء نية لدى الجاني ، ويتأني عن طريق ما يحاول الجاني أن يتسم به من مظاهر وظواهر وأفعال تجعل المجنى عليه ينساق إلى الرضاء بما يطلبه الجاني ويبتغيه ولولا هذا الخداع الذي وقع من الجاني لما رضى المجنى عليه بما قبله وارتضاء لنفسه .

ووسائل الخداع كثيرة ويختلف ما يقع منها من شخص إلى آخر بحسب مدى ما يتمتع به من ذكاء غير أنه يجب من زاوية أخرى أن تكون المظاهر التي انخدع بها المجنى عليه كافية بذاتها لخداع الشخص العادي الذي يقارب المجنى عليه في ظروفه من عمر وبيئة وثقافة ، أما إذا كانت هذه المظاهر من السذاجة بحيث لا يمكن أن ينخدع بها أى شخص فلا يتوافر بذلك الظروف المشدد في رأينا .

القوة

٣٩٥ - يكفي للقول بتوافر ظروف القوة في جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء لارتكاب الفجور أو الدعارة أن يكون الجاني قد

ارتكاب إحدى هذه الجرائم ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه منه .

ولا يشترط أن يستمر ظرف القوة مع استمرار الاستخدام أو في الوقت الذي يستغرقه الجاني في استدراج أو إغواء المجنى عليه بل يكفي أن يكون الجاني قد بدأ في ارتكاب جرائمه هذه باستعمال القوة .

التهديد

٢٩٦ - والتهديد إما أن يكون مادياً أو أدبياً ، والتهديد المادى لا يفترق عن ظرف القوة كثيراً؛ أما التهديد الأدبى فيتم بالقول ، كمن يهدد شخصاً يريد أن يستخدمه لارتكاب الفجور أو الدعارة بإفشاء سر من أسرارهِ التي يكون في إذاعتها ضرر بليغ له .

ولا يشترط أن تقع نتيجة التهديد على شخص المجنى عليه نفسه وكل ما هنالك أنه يشترط أن يكون التهديد موجهاً إليه سواء صراحة أو ضمناً وعلى ذلك فمن يهدد امرأة بخطف نجلها ، ومن يهدد شخصاً بإفشاء سر من أسرار أحد أصوله أو فروعه وكان يترتب على إفشاء هذا السر ضرر بليغ لهذا الشخص الآخر ، كل ذلك إذا لم ينصاعا إليه ويستخدمهما لارتكاب الفجور أو الدعارة ، فإنه يتوافر في حقه الظرف المشدد .

إساءة استعمال السلطة

٢٩٧ - إساءة استعمال السلطة المنصوص عليها في المادة الثانية بغير تلك السلطة التي أشير إليها في المادة الرابعة وإن كانت تشملها ولكن ورود كلمتي « إساءة استعمال » قبل كلمة السلطة في المادة ثنائية معنى سلطة هؤلاء الذين يكون بيدهم أمر مراقبة تنفيذ قوانين مكافحة الفجور أو الدعارة وعلى ذلك فإذا أساء أحد من هؤلاء استعمال هذه السلطة وتوصل بذلك إلى

استخدام أو استدراج أو إغراء من له سلطة عليهم لإرتكاب الفجور أو الدعارة فإن العقوبة تشدد عليه طبقاً لنص المادة الثانية .

٣٩٨ - وعلى ذلك إذا توافر في حق الجاني أى ظرف من الظروف المشددة السابق بيانها فإنه يحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الأولى وهي عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الأقليم السورى ، وبطبيعة الحال إذا وقعت إحدى هذه الجرائم على من لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية عوقب الجاني بمقتضى نص المادة الرابعة التى تشدد العقوبة عن ذلك .

خامساً : جريمة استبقاء شخص بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة :

٣٩٩ - تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه يعاقب بالعقوبة المقررة في الفقرة (ب) من المادة السابقة .

(١)

(ب) كل من استبقى بوسيلة من هذه الوسائل شخصاً ذكراً كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو للدعارة .

٤٠٠ - ومن مطالعة هذا النص يبين أن عناصر هذه الجريمة أربعة :

أولها العنصر المادى وهو عنصر الاستبقاء وثانيها أن يتم ذلك بوسيلة من

الوسائل المشار إليها في الفقرة (١) من المادة الثانية أى وسيلة من وسائل

الإكراه وثالثها أن يكون ذلك بغير رغبة من المجنى عليه: والعنصر الرابع

والأخير هو وجوب تحقق القصد الجنائى ، وسوف نتكلم عن كل عنصر

على حدة .

العنصر الأول الاستبقاء :

٤٠١ - استبقاء الشخص ذكر آكان أم أقي بمحل للفجور أو الداعة
معناه حجرة وتقيد حرية ومنعه من مغادرته .

إلا أنه يجب ألا يفهم من كلمة الاستبقاء أنه منع الشخص من مغادرة
محل الفجور أو الداعة منعاً مادياً أو مغادرة مادية ذلك أن الذي قصد
القانون تجريمه هو ما يقع على الشخص من تهديد بالإيذاء أو تخويف
بالبطش وتقيد لاستعمال الحرية فيما إذا أراد مثل هذا الشخص انذى يقع
عليه كل ذلك مغادرة محل الفجور أو الداعة وعدم الرجوع إليه إذ أنه
أزاء هذا التهديد والتخويف وتقيد الحرية يفضل فيما لو منحت له الفرصة
في مغادرة هذا المحل أن يعود إليه ثانياً خوفاً وخشية مما قد يحدث له ممن
يريد أن يستبقيه .

العنصر الثاني : وسيلة من وسائل الإكراه :

٤٠٢ - يجب - لكي تتوافر أركان جريمة الاستبقاء - أن يتم
استبقاء الشخص في محل الفجور أو الداعة بوسيلة من الوسائل المنصوص
عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية أى بالخداع أو القوة أو التهديد
أو بإساءة استعمال السلطة أو بغير ذلك من وسائل الإكراه كما جاء بنص
الفقرة الأولى .

وقد سبق أن تكلمنا عن هذه الوسائل عند بحث الطرف المشدد
المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية بالنسبة لجرائم الاستخدام
أو الاستدراج أو الإغواء ، قال ذلك نحيل .

العنصر الثالث : عدم الرغبة في البقاء :

٤٠٣ - يجب أن يبدو واضحاً جلياً عند بحث هذه الجريمة أن المجنى عليه فيها قد استبقى في محل الفجور أو الدعارة بغير رغبة منه ورغماً عنه .

ونظراً إلى أن بعض القوادين قد يظهرون رغبة المجنى عليه في البقاء سواء من واقع أوراق يستكتبونها أيام أو من واقع ظاهر الحال ويكون ذلك كله في حقيقة الأمر بغير رغبة من المجنى عليهم فيجب لذلك التمعن في مثل هذه الأوراق التي قد تظهر على شكل ديون للقوادين يدين بها المجنى عليهم لهم ويقررون بمناسبتها أنهم باقون لعمل مشروع حتى يسددوا ما عليهم من ديون ، فيجب استظهار رغبة أو عدم رغبة المجنى عليهم في البقاء في محل الفجور أو الدعارة .

العنصر الرابع : القصد الجنائي :

٤٠٤ - ويجب أخيراً لكي تتوافر أركان جريمة الاستبقاء أن ينصرف قصد الجاني فيها إلى استبقاء المجنى عليه لاستخدامه في ارتكاب الفجور أو الدعارة ، غير أنه لا يهم بعد ذلك ما إذا كان المجنى عليه قد ارتكب الفجور أو الدعارة أم لم يرتكبهما ، كما أنه لا عبرة بما إذا كان الجاني يقصد من وراء استبقاء المجنى عليه تحقيق ربح مادي أم لم يكن يقصد ذلك .

ولا شك في أن استبقاء الجاني للمجنى عليه في محل الفجور أو الدعارة لغير غرض مشروع ظاهر ؛ كيد يعتبر قرينة على أنه يستبقيه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة .

وقد يقال أنه يلزم بعد ذلك أن يتوافر لدى الجاني قصد خاص مؤداه أنه يستيقى المجنى عليه لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو .

غير أن القول بذلك على إطلاقه قد لا يستقيم مع مفهوم صراحة عبارة المادة التي تعاقب على مجرد استبقاء المجنى عليه في محل للفجور أو الدعارة بوسيلة من وسائل الإكراه وبغير رغبة من المجنى عليه . إذ أن الحكمة مما يرمى إليه هذا النص تنتفي في حالة عدم تجريم الاستبقاء في محل الفجور أو الدعارة لإرضاء شهوات الجاني نفسه إذ لو لم يعاقب النص على هذا الاستبقاء لأتيحت الفرصة لمن استبقى لإرضاء شهوات الجاني في ممارسة الدعارة أو الفجور مع الغير دون أن تمتد إلية وإلى الجاني يد القانون .

العقوبة :

٤٠٥ - يعاقب على جريمة الاستبقاء بمحل للفجور أو الدعارة بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة سورية في الأقليم السورى وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون .

الظرف المشدد في جريمة الاستبقاء :

٤٠٦ طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ إذا وقعت جريمة الاستبقاء على شخص لم يبلغ من العمر ستة عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصوله أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجر عنده أو عندهم تقدم ذكرهم أو المتولين تربيته أو ملاحظته تكون

عقوبته الحبس من ثلاث سنوات إلى سبع سنين وذلك بخلاف الغرامة المقررة وهي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه في الأقليم المصرى ولا تقل عن ألف ليرة سورية ولا تزيد عن خمسة آلاف ليرة في الأقليم السوري سبق أن أوضحنا .

سادساً : الجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة .

(١) جريمة تخريض شخص على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له .

أركان الجريمة

٤٠٧ - الركن المادى لجريمة التخريض على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة يتمثل فى قيام الجانى بالتأثير على المجنى عليه وتوجيهه وإرشاده إلى وسائل الخروج من البلاد وكيفية توصله إلى ممارسة الفجور أو الدعارة خارجها .

ويشترط أن يكون التأثير والتوجيه كافيا بذاته لإنتاج أثره فى نفس من وجه إليه التخريض .

ولاعبرة لقيام هذه الجريمة ، أن يستهدف الجانى من وراء ذلك أن يعمل المجنى عليه لحسابه هو أو لحساب غيره ، وكذلك لا عبرة بما إذا كان الجانى يقصد من وراء ذلك الحصول على ربح مادى أو لا يقصد ذلك .

وكذلك لا أهمية لتوافر أركان هذه الجريمة أن يغادر المجنى عليه البلاد أو لا يغادرها .

٤٠٨ - ويتمثل الركن المعنوى فى جريمة التخريض على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة فى انصراف قصد الجانى إلى أن يغادر

المجنى عليه البلاد وأن تكون مغادرته لها بقصد الاشتغال بالفجور أو الدعارة خارجها .

ويتطلب الأمر بعد ذلك توافر قصد خاص لدى الجاني هو انصراف نيته إلى إرضاء شهوات الغير لا شهواته هو، وعلى ذلك فمن يجرى شخصاً على مغادرة البلاد كي يكون بجواره يرضى له شهواته هو لا تتوافر في حقه أركان هذه الجريمة .

٤٠٩ — والركن المادي لجريمة تسهيل مغادرة البلاد لشخص للاشتغال بالفجور أو الدعارة يتركز في قيام الجاني بتقديم التسهيلات الممكنة إلى المجنى عليه كي يغادر البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة ، ومن ذلك أن يعاونه في الحصول على إذن بالخروج من البلاد أو إلحاقه بإحدى الفرق المسافرة للخارج ليتمكن بذلك من الاشتغال بالفجور أو الدعارة .

٤١٠ — ويشترط لتوافر القصد الجنائي لدى الجاني الذي يسهل لشخص مغادرة البلاد والاشتغال بالفجور أو الدعارة أن تنصرف نيته إلى أن يشتغل من يسهل مغادرته للبلاد بالفجور أو الدعارة وأن يكون الاشتغال بهما خارج البلاد . وعلى ذلك فمن يسهل لشخص الخروج من البلاد دون أن تنصرف نيته إلى أن يشتغل هذا الشخص بالفجور أو الدعارة اللتين يشتغل بهما فعلاً أثر مغادرته البلاد لا يتوافر في حقه القصد الجنائي لهذه الجريمة .

ويشترط توافر قصد خاص تنصرف إليه نية الجاني وهو أن يكون قد سهل للمجنى عليه مغادرة البلاد لإرتكاب الدعارة أو الفجور لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو . وعلى ذلك فمن يسهل لشخص مغادرة البلاد

لإرضاء شهواته هو فيما إذا بارحها معه أو قبله لا يتوافر في حقه الركن المعنوي للجريمة .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان الجاني يهدف من وراء ذلك إلى الحصول على ربح مادي من عدمه . أو يكون المجنى عليه قد غادر البلاد فعلاً أم لم يغادرها بعد .

٤١١ - ويشترط أخيراً لقيام جريمة التحريض على مغادرة البلاد لإرتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيلهما أن تقع الجريمة على من تقل عمره عن واحد وعشرين سنة إذا كان المجنى عليه ذكراً ، أما إذا كان المجنى عليه أنثى فإنه يكفي توافر أركان الجريمة للقول بقيامها أياً كان عمر هذه الأنثى .

العقوبة :

يعاقب على ارتكاب جريمة التحريض على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيلهما بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه في الأقليم المصري ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الأقليم السوري وذلك فضلاً عن الحكم بالمراقبة .

الظروف المشددة :

يقترن بهذه الجريمة ثلاثة ظروف تشدد من العقوبة المقررة لها أولها حالة وقوعها على شخصين فأكثر والظرف الثاني حال ارتكابها بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثمانية وهذه الوسائل هي

الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه والظرف الثالث والأخير هو ما نص عليه في المادة الرابعة من وقوع الجريمة على من لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو إذا كان الجاني من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو خادما بالأجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ولقد سبق أن أفضنا في الكلام عن الطرفين المشددين الثاني والثالث . ولا يبقى بعد ذلك سوى أن نتكلم عن الظرف المشدد الأول المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

وقوع الجريمة على أكثر من شخص واحد :

٤١٢ - إذا وقعت جريمة التحريض على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيلها على أكثر من شخص واحد كان ذلك مدمعة لتشديد العقوبة على الجاني ولذلك فقد اعتبر المشرع ذلك ظرفا موجبا للتشديد ورفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس يجعلها سبع سنين بخلاف عقوبة الغرامة المقررة .

وبدبى أنه إذا كان هناك أكثر من مجنى عليه وكانوا جميعاً أو أحدهم من فروع الجاني، أو كان الأخير من المتولين تربية المجنى عليه أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجر عنده أو عند ما تقدم ذكرهم أو كان المجنى عليهم أو أحدهم لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة ميلادية بعد . فإنه يجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة الرابعة وليست العقوبة المنصوص عليها في الفقره الثانية من المادة الثالثة ، ذلك لأن العقوبة الأولى أشد من الثانية وإن اتحد حدهما الأقصى نظراً إلى أن الحد الأدنى المنصوص

عليه في المادة الرابعة يجب ألا يقل عن ثلاث سنوات بينما الحد الأدنى للعقوبة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة لا يقل عن سنة واحدة .

ولا عبء في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لتعدد المجنى عليهم أن يكون بعضهم من الذكور والبعض الآخر من الإناث أو أن يكون جميعهم من الذكور أو من الإناث، كذلك لا عبء بما إذا كان بعض المجنى عليهم قد غادروا البلاد فعلاً وما زال البعض الآخر بداخلها أم أنهم جميعاً لم يغادروها بعد أو أن يكونوا جميعاً قد غادروا البلاد إلا أن واحداً منهم لم يشتغل في الفجور أو الدعارة أو أن يكون كلهم أو بعضهم قد مارس أفعال الفجور أو الدعارة فعلاً .

(ب) جريمة استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة .

أركان الجريمة :

٤١٣ - يتركز الركن المادي في جريمة الاستخدام لارتكاب الفجور أو الدعارة خارج البلاد في مجرد الاتفاق بين الجاني والمجنى عليه على مغادرة الأخير للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة لحساب الجاني ، وقد سبق أن ذكرنا أن من غير المتصور أن يكون هذا الاتفاق ثابتاً بالكتابة ، إلا أنه ليس هناك ما يحول دون أن يكون بينهما اتفاق مكتوب ينصب على عمل مشروع إلا أنه يخفى وراءه اتفاقاً على مغادرة البلاد بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة خارجها .

ويتوافر الركن المادي لهذه الجريمة ولو لم ينته الاستخدام إلى

ارتكاب الفجور أو الدعارة خارج البلاد بعد مغادرتها كما يتوافر أيضا حتى ولو لم يتمكن المجنى عليه من مغادرة البلاد سواء برغبته أو رغما عنه . ولا عبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء هذا الاستخدام الحصول على ربح مادي أم لا .

٤١٤ - ويتوفر الركن المادي في جريمة اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة بقيام الجاني بعمل ترتيبات تسفير المجنى عليه تم تسفيره فعلا ... غير أنه لا يشترط بعد ذلك أن يخادر الجاني والمجنى عليه البلاد سويا في صحبة واحدة إذ قد يسبق الجاني المجنى عليه في مغادرة البلاد ثم يلحق به المجنى عليه فيما بعد .

٤١٥ - ويجب لتوافر الركن المعنوي للجريمة أن ينصرف قصد الجاني إلى اشتغال المجنى عليه بالفجور أو الدعارة خارج البلاد ، وأن يكون لديه هذا القصد منذ البداية أي قبل مغادرة المجنى عليه البلاد فيما لو غادرها .

ويجب - في رأينا - فضلا عن ذلك أن يتوافر لدى الجاني قصد خاص هو انصراف نيته إلى أن يشتغل المجنى عليه بالفجور أو الدعارة خارج البلاد لأرضاء شهوات الغير لا شهواته هو .

العقوبة والظروف المشددة

٤١٦ - يعاقب على استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السوري وذلك فضلا عن المراقبة .

٤١٧ - وبالنسبة للظروف المشددة التي تقترب هذه الجريمة فإننا نحيل في ذلك على ما سبق أن ذكرنا في البند ٤١٢ من هذا الكتاب .

(ج) جريمة المساعدة المنصوص عليها في المادة الثانية :

٤١٧ - تنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن كل من حرص ذكر أليم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أتى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور والدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب

٤١٨ - ويجب بادىء ذي بدء أن نبين فعل المساعدة الذي تجرمه هذه المادة وهل المقصود بما ورد بنص هذه المادة عن المساعدة المساعدة في حد ذاتها على مغادرة شخص الجمهورية العربية المتحدة للاشتغال بالفجور أو الدعارة أم أن المقصود بذلك هو تجريم المساعدة على التحريض أو التسهيل أو الاستخدام أو الاستصحاب لمغادرة الجمهورية للاشتغال بالفجور أو الدعارة

٤١٩ قيل بأن المقصود بذلك هو مساعدة شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء (رسالة الدكتور محمد نيازي حناتة صفحة ٢٤٢ في البند ١٢٨) .

٤٢٠ - إلا أننا نرى أن التي هدف إليه المشرع من النص على ذلك هو تجريم عمل الشريك في جرائم تحريض الأشخاص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو الاستخدام أو التسهيل أو الاستصحاب :

وتستند في هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

١ - أن المفهوم من صياغة المادة الثالثة أن عبارة « وكل من ساعد على ذلك مع علمه به » معطوفة على ما قبلها من أفعال مجردة وأن المقصود بذلك هو أن المساعدة تنصب على هذه الأفعال المجرمة وليس على عبارة « مغادرة الجمهورية العربية المتحدة » .

٢ - أن المشرع كان يقصد المساعدة على مغادرة الجمهورية لأورد هذه الكلمة قبل «ر بعد كلمتي « سوله له » وليس بعد كلمتي « الاستخدام والاستصحاب » كما تقتضي الصياغة القانونية بذلك . ولذا كرر « وكل من ساعده على ذلك » بدلا من عبارة « وكل من ساعد ذلك » .

٣ - ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ حصر للأفعال المجرمة التي يقصد منها مغادرة البلاد وهي التحريض والتسهيل والاستخدام والمصاحبة وذلك بصدد المادة الثالثة ولم يرد ذكر لكلمة المساعدة باعتبار أن التسهيل يشملها وباعتبار أن ما ورد بالمادة الثالثة من المساعدة إنما ينصرف إلى هذه الأفعال المجرمة وليس إلى مغادرة البلاد .

٤ - أورد المشرع في نص المادة الثالثة بعد عبارة « وكل من ساعد على ذلك » عبارة « مع علمه بذلك » بما يقتضي القول بأن المشرع يتطلب علم من يساعد المحرض أو المسهل أو المستخدم أو المصطحب لشخص في مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة ، بأنه يساعد شخصا يهدف من وراء إتيان هذه الأفعال تفسير المجنى عليه للخارج لإرتكاب الفجور أو الدعارة .

أركان جريمة المساعدة :

الركن المادى :

٤٢١ - الركن المادى لهذه الجريمة يتركز فى قيام المساعد فى تسهيل مأمورية من يحرص شخص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو يسهله له أو من يستخدمه أو يصحبه معه لأجل ذلك .

ومن المتصور وقوع جريمة المساعدة فى تحريض شخص على مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة فى صورة شخص يشد من أزر المحرض عند تحريضه للمجنى عليه ويكون هدفه من ذلك هو تأييد المحرض وشد أزره دون اعتبار لاقتناع المجنى عليه أو عدم اقتناعه بأقوال أو أفعال المحرض .

وتقع جريمة المساعدة على تسهيل مغادرة شخص للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة عند قيام المساعدة بمساعدة من يسهل تسفير المجنى عليه خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة كأن يلزمه عند قيامه باتخاذ وإنجاز إجراءات التسفير ليوذى له بعضا منها ويكون هدفه من ذلك هو مساعدة المسهل دون أى اعتبار لديه للمجنى عليه ذاته .

وتتمثل جريمة المساعدة على استخدام شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة فى ضرورة مساعدة من يستخدم هذا الشخص فى إتمام عملية الاستخدام مثلا أو فى تقديم مثل هذا الشخص إلى من يستخدمه أو فى كتابة عقد الاستخدام فيما إذا كان ينصب على عمل مشروع ويخفى وراءه النية فى مغادرة المجنى عليه للبلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة وكان المساعد الذى حرر هذا العقد يعلم بما يخفيه هذا العقد من أغراض .

ومن المتصور وقوع جريمة المساعدة على اصطحاب شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة في حالة سفر المساعد مع المجنى عليه كتابع أو رفيق فيما إذا كان يعلم الغرض الذي من أجله غادر المجنى عليه البلاد .

الركن المعنوي :

٤٢٢ — ويجب لقيام جريمة المساعدة أن ينصرف قصد المساعد إلى مساعدة المحرض أو المسهل أو المستخدم أو المصطحب ذاته لا أن تكون نيته منصرفة إلى مساعدة المجنى عليه ، ذلك أنه إذا انصرفت نيته إلى مساعدة المجنى عليه كان في حكم المسهل نفسه ، وإن كان القانون لم يفرق بينهما في العقوبة إلا أن لذلك اعتبارات أخرى عند تقدير هذه العقوبة .

ويشترط بحسب ما نص عليه في القانون وبما يقضى به المنطق وجوب توافر علم المساعد بأن ما يأتيه إنما ينصرف إلى مساعدة الجاني في قيام الأخير بتحريره أو استخدام أو اصطحاب شخص لمغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو في تسهيل ذلك له بما يقتضى القول بوجوب علم المساعد بأن مساعدته هذه تنصرف إلى عمل غير مشروع .

على أنه لما كانت هذه الجريمة مستقلة بذاتها فإنه لم يتوافر القصد الجنائي لدى المسهل أو المستخدم أو المصطحب وتوافر علم المساعد بأن الشخص الذي سيغادر البلاد سوف يرتكب الفجور أو الدعارة وجب القول بأن جريمة المساعد تكون قد تكاملت عناصرها ويتصور ذلك في حالة ما إذا كان المستخدم أو المسهل أو المصطحب حسن النية بينما كان الشخص الذي سيغادر البلاد عازما على ارتكاب الفجور أو الدعارة خارجها .

ولا يشترط لتوافر أركان جريمة المساعدة في ارتكاب الفجور أو الدعارة مغادرة المجنى عليه البلاد وارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا إذ تقوم هذه الجريمة بمجرد توافر أركانها .

كذلك لا عبرة بما إذا كان المساعد يحصل على منعم بما يقدمه من مساعدة أم لا يحصل على ذلك .

العقوبة

٤٢٣ - إذا توافرت أركان جريمة المساعدة عوقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف ليرة في الإقليم السوري وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة تطبقا لنص المادة ١٥ من القانون .

الظروف المشددة

٤٢٤ - قد تقترن بجريمة المساعدة ظروف تشدد من العقوبة المقررة لهذه الجريمة وقد نص القانون على ثلاثة ظروف مشددة أولها إذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر وثانيها إذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية وهذه الوسائل هي الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه ، وفي حالة تحقق أحد هذين الطرفين يجوز للقاضي أن يرفع عقوبة الحبس إلى سبع سنين وذلك بخلاف الغرامة المقررة .

أما الظروف المشددة الثالث فهو ذلك المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

هذا وقد سبق لنا أن تكلمنا عن هذه الظروف جميعها فيما سلف فإلى ذلك نحيل .

سابعاً : الجريمة المتصوص عليها في المادة الخامسة

إدخال شخص أو تسهيل دخوله للجمهورية لإرتكاب الفجور أو الدعارة

تنص المادة الخامسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٧١ على أن د كل من أدخل إلى الجمهورية العربية المتحدة شخصاً أو سهل له دخولها لإرتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة إلى خمسة آلاف ليرة في الإقليم السوري .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٤٣٦ - يتوفر الركن المادى لهذه الجريمة بإتيان النشاط المادى للجانى بإدخال المجنى عليه أراضى الجمهورية العربية المتحدة أو تسهيله ذلك له ويتم ذلك بمجرد تمكنه له اجتياز حدود الجمهورية .

ولا عبء بما إذا كان دخول المجنى عليه لأراضى الجمهورية قد تم بطريق مشروع ووفقاً للأجراءات المقررة أم أن هذا الدخول قد تم بطريق غير مشروع وخلصة .

الركن المعنوى :

٤٣٧ - يتحقق القصد الجنائى في جريمة إدخال شخص إلى البلاد لإرتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيل لذلك بانصراف إنية الجانى إلى ممارسة هذا الشخص للفجور أو الدعارة بعد إدخاله البلاد .

ويشترط أن يكون هذا القصد سابقاً أو معاصراً لإدخال المجنى عليه البلاد ، أما إذا كان لاحقاً لذلك فإن القصد الجنائي لهذه الجريمة لا يتحقق عندئذ .

ولا يشترط بعد ذلك قيام المجنى عليه بممارسة الفجور أو الدعارة فعلاً كما لا يشترط أن يكون الجاني قد هدنى من هذا الإدخال الحصول على ربح مادي .

غير أنه يجب مع توافر القصد الجنائي العام لدى الجاني أن يتوافر لديه قصد خاص بأن تتجه نيته من هذا الإدخال إلى أن يمارس المجنى عليه الفجور أو الدعارة لإرضاء شهوات الغير لا لإرضاء شهواته هو .

العقوبة :

٤٢٨ — إذا ما توافرت أركان جريمة إخال شخص إلى الجمهورية العربية المتحدة لارتكاب الفجور أو الدعارة عوقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألف ليرة سورية إلى خمسة آلاف في الإقليم السوري فضلاً على وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون :

الظروف المشددة :

٤٢٩ — لم يقرن المشرع هذه الجريمة بأي ظروف مشددة مثلما فعل في جريمة تجريض شخص هلى مغادرة البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له أو إستخدامه أو أصحابه لذلك رغم تصور إمكان اقتران جريمة الإدخال بمثل هذه الظروف ، ولعل المشرع أراد بذلك تأمين رعايا

الدولة وتوفير الضمانات الكافية لعدم المساس بهم وحسباً لسمعة البلاد. غير أن إغفال ذلك يتنافى مع الاتفاقيات الدولية وما يقتضيه التكليف الدولي للمحافظة على الآداب العامة والأخلاق. وكان الأحرى بالمشروع أن ينص على عقوبات رادعة حال اقتران جريمة الإدخال بنفس الظروف المشددة للعقوبة المنصوص عليها في المادة الثالثة من نفس القانون .

ثامناً : جريمة معاونة أثنى على ممارسة الدعارة

٤٣٠ — تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هـ على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاثة سنوات :

(أ) كل من عاون أثنى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإثاق المالى .

(ب)

أركان الجريمة

٤٣١ — والركن المادى فى جريمة معاونة الأثنى على ممارسة الدعارة يتمثل فى قيام الجانى بنشاط إجرامى يؤدى إلى تسهيل ممارسة الأثنى الدعارة بمعنى تقديمه كافة التسهيلات أو بعضها التى بها تتمكن من ممارسة الدعارة .

وليس بـ لازم أن تكون معاونة الجانى وحدها هى التى مكنت الأثنى من ممارسة الدعارة فىكون أن تكون هذه المعاونة قد ساهمت بنصيب فى قيام الأثنى بممارسة الدعارة .

ولا يشترط لقيام جريمة المعاونة أن ترتكب الأثنى الدعارة فعلاً قطع

الجريمة إذا توافرت أركانها حتى ولو لم تقم الأثني بممارسة الدعارة سواء برغبتها أو رغما عنها والقول بغير ذلك يؤدي إلى وضع لا يتفق مع المنطق والمعقول - ذلك أنه من غير المعقول القول بوجوب اشتراط ممارسة الأثني للدعارة حتى تتوافر جريمة المعاونة وحيث أن يعاقب المعاون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ، بينما من يسهل ارتكاب الفجور أو الدعارة وينطبق عليه حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات وهي عقوبة أشد من الأولى لارتفاع حدها الأدنى عن الحد الأدنى لعقوبة المعاونة - وقد سبق أن رأينا أنه لا يشترط لتوافر أركان جريمة التسهيل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى ارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا ومن المسلم به أن المعاونة على ممارسة الأثني للدعارة صورة من صور تسهيل ارتكابها .

وكذلك لا عبرة بما إذا كان الجاني المعاون يهدف من وراء معاونته للأثني على ممارسة الدعارة الحصول على ربح مادي من عدمه بل إن القانون ينص على معاقبته حتى ولو كان يقوم بالإتفاق المالي على الأثني كي تمارس الدعارة .

٤٣٢ - ويتمثل الركن المعنوي في جريمة معاونة الأثني على ممارسة الدعارة في انصراف نية المعاون إلى ممارسة هذه الأثني للدعارة بمقولة أنه إذا كانت المعاونة التي يقدمها للأثني تنصرف إلى ممارسة هذه الأثني لأي عمل آخر مشروع أو غير مشروع غير ممارستها للدعارة ولسكنها استغلت هذه المعاونة في ذلك فانه لا يتوافر في حقه القصد الجنائي في هذه الجريمة .

ويجب كذلك أن يتوافر قصد خاص لدى الجاني مؤداه انصراف نيته إلى أن تقوم الآثى بممارسة الدعارة مع الغير أى ممارستها لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو ، ولكن ذلك لا يمنع من القول بإمكان وقوع الجريمة إذا ما كانت الآثى ترضى للجاني المعاون شهواته بجانب إرضائها لشهوات الغير نتيجة لمعاونته لها وانصراف نيته إلى ذلك .

العقوبة :

٤٣٣ — يعاقب الجاني الذى يعاون الآثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الإلتفاق المالى مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات فضلا عن وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة الحبس تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٥١ .

الظروف المشددة :

٤٣٤ — إذا اقترنت جريمة المعاونة بأحد الطرفين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من القانون تكون العقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات فضلا عن عقوبة المراقبة .

والظرفان المشددان المنصوص عليهما في المادة الرابعة هما حالة وقوع الجريمة على من لم تتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية وحالة ما إذا كان الجاني من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيته أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم .

تالعا : جريمة استغلال البغاء

٤٣٥ — تنص المادة السادسة من قانون مكافحة السيارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

(١)

(ب) كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره وتكون العقوبة الحبس من ستة إلى خمس سنوات إذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما في المادة الرابعة من هذا القانون .

التعريف :

٤٣٦ — استغلال بغاء الشخص معناه الحصول على ما يعود على هذا الشخص من كسب نتيجة لممارسته الفجور أو الدعارة .

غير أن استغلال البغاء ليس معناه أن يحصل المستغل على مجموع ما يعود على البغى من كسب ممارسته للفجور أو الدعارة إذ يكفي فيه أن يحصل المستغل على أى جزء مما يكسبه من ممارس الفجور أو الدعارة نتيجة لإرتكابه لهما أيا كان نسبة ذلك إلى مجموع الكسب .

معيار تمييز المستغل عن غيره :

٤٣٧ — الصورة المثلى الواضحة للشخص المستغل للبغاء هي صورة من ينظم للأشخاص الذين يمارسون الفجور أو الدعارة أمورهم الخاصة بهذه الأعمال ويحصل في مقابل ذلك على كسبهم أو على جزء منه ،

وسيان في ذلك الشخص الذي يفرض نفسه لمثل هذا التنظيم أو ذلك الشخص الذي يقوم بهذا التنظيم باتفاق مع من يمارسون الفجور أو الدعارة .

ولكن يوجد أشخاص آخرون قد يصعب بيان ما إذا كانوا من مستغلي البغاء أم غير ذلك مثال هؤلاء من يؤجرون المساكن لمرتكبي الفجور أو الدعارة ليمارسوها فيها ومن يتعاملون مع مرتكبي الفجور أو الدعارة مع علمهم بذلك وأخيراً من يقوم مرتكبو الفجور أو الدعار بإعالتهم من ذويهم .

ولو رجعنا إلى نصوص القانون لوجدنا أنه يعاقب في الفقرتين الأولى والثانية من المادة التاسعة كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك وكل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعاره سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ومن ذلك نجد أن القانون يعاقب مؤجرى مثل هذه الأماكن إذا ما قاموا بتأجيرها بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة أو حتى لمجرد علمهم بذلك غير أنه قد توجد صورة أخرى يصعب فيها التمييز للوصول إلى التكييف القانوني السليم لفعل مؤجرى مثل هذه الأماكن، تلك هي صورة اشتراط المالك أو المؤجر الحصول على إيجار خيالي لمثل هذه الأماكن يزيد كثيراً عن إيجار المثل لها ، فهل يعتبر هذا المالك أو المؤجر مستغل لبغاء الشخص ومن ثم تنطبق عليه أحكام المادة السادسة يظل مجرد مؤجر يعلم بأن المكان الذي يؤجره يدار للفجور أو الدعارة ومن ثم تنطبق عليه أحكام المادة التاسعة .

بما لا شك فيه أنه يجب التفرقة بين المؤجر الذي يؤجر مكانا لا ارتكاب
الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك بإيجار المثل وذلك الذي يؤجر مكانا
يُدار للفجور أو الدعارة بإيجار يزيد كثيراً عن إيجار المثل - فهذا الشخص
الآخر يعتبر مستغلاً لبغاء من يؤجر له أو لهم هذا المكان وتنطبق عليه
أحكام المادة السادسة وأهمية ذلك تبدو في أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس
لا تقل عن ستة أشهر بينما عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة التاسعة
يمكن أن ينزل بها القاضي إلى ثلاثة أشهر فضلاً عن أن الجريمة المنصوص
عليها في المادة السادسة يعاقب على الشروع فيها طبقاً لأحكام المادة السابعة
بينما لا يعاقب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة التاسعة،
وأخيراً فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة السادسة قد تصل فيها العقوبة
التي حددها الأدنى سنة واحدة إلى خمس سنوات إذا ما اقترن بها ظرف
مشدد من الطرفين المنصوص عليهما في المادة الرابعة بينما لا تقترن الجريمة
المنصوص عليها في المادة التاسعة أية ظروف مشددة .

وكذلك فإنه يجب اعتبار أن من يتعاملون مع من يمارسون الدعارة أو
الفجور مع علمهم بذلك ويطالبون بأجور إضافية أو أثمان خيالية من مرتكبي
الفجور أو الدعارة من المستغلين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة السادسة .

وكل ما يشترط لاعتبار مثل هؤلاء الأشخاص من المستغلين أن تكون
خدماتهم تؤدي لمرتكبي الفجور أو الدعارة بصفة دورية مستمرة وأن يكون
لأداء هذه الخدمات حلة مباشرة بممارسة الفجور أو الدعارة معنى أن تكون
هذه الخدمات لازمة لممارسة الفجور أو الدعارة .

وبالنسبة للأشخاص الذين يعولهم مرتكب الفجور أو الدعارة فإنه
يجب التفرقة بين هؤلاء الذين لهم على مرتكب الفجور أو الدعارة حق في

النفقة وبين من ليس لهم هذا الحق ، وبالنسبة للطائفة الاولى يجب أيضاً التفرقة بين القادر منهم على الكسب الشريف وغير القادر على ذلك، فغير القادر على الكسب الشريف الذي له على مرتكب الفجور أو الدعارة حق في النفقة عليه لا يمكن مساءلته على أنه مستغل لبغاء من له حق عليه، ويجب التحرز في اعتبار من له حق في النفقة ومن ليس له مثل هذا الحق، فمن المسلم به أن الزوج قادراً كان أم غير قادر ليس له حق مطلقاً على زوجته في النفقة ، أما الشخص القادر على الكسب المشروع ولو كان له حق على مرتكب الفجور أو الدعارة في النفقة فإنه إن قعد عن العمل أو لم يقعد وحصل من مرتكب الفجور أو الدعارة على بعض ما يكسبه فإنه بلا شك يعتبر مستغلاً وتجب مساءلته طبقاً لنص المادة السادسة من القانون .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٤٢٧ - يتمثل الركن المادى في جريمة استغلال بغاء الأشخاص أو فجورهم على حصول الجانى على جزء من كسب البغى أو حصوله على الكسب كله الذى يحصل عليه البغى من ممارسته لنشاطه في الفجور أو الدعارة .

ولا عبء بما إذا كان حصول الجانى المستغل على هذا المال قبل ممارسة البغى للفجور أو الدعارة أم بعد ارتكاب الشخص للفجور أو الدعارة فعلاً .

ولا عبء كذلك بما إذا كان استغلال الجانى لبغاء الشخص يخفيه عقد أو عمل مشروع كاستغلال المؤجر لبغاء الشخص حالة تأجير له مكاناً لإدارته في الفجور أو الدعارة مع عليه بذلك كما سبق أن أوضحنا أم أن هذا الاستغلال يرد على ممارسة الفجور أو الدعارة في حد ذاتها .

٤٣٩ — ويتحقق القصد الجنائي في جريمة استغلال البغاء بعلم المستغل بأن ما يحصل عليه من مال مرتكب الفجور أو الدعارة أساس موارده هو ارتكاب أفعال الفجور أو الدعارة وأنه لا ارتكاب من يستغله لهذه الأفعال لما حصل على هذا المال .

٤٤٠ — غير أن القول بذلك على إطلاقه قد لا يستقيم من منطلق التجريم إذ ليس كل من يحصل على مال من البغي يعتبر مستغلاً له حتى ولو كان يعلم بمصدر هذا المال ، لذلك لابد من توافر قصد خاص ونية محددة لدى الجاني المستغل تتمثل في انصراف نية المستغل إلى المشاركة في إيراد البغي من عمارته للفجور أو الدعارة وقصد المشاركة هذا هو ما يميز ما بين المستغل لبغاء الشخص وغيره ممن يتعاملون مع البغي دون أن تنصرف نيتهم إلى استغلاله ، واستغلال بغائه أو فجوره .

٤٤١ — هذا ولا يشترط في القانون توافر ركن الاعتیاد بالنسبة لجريمة استغلال بغاء شخص أو فجوره ذلك لأن هذه الجريمة ليست من جرائم العادة التي يستلزم المشرع فيها توافر هذا الركن ، وعلى ذلك فقد توافر أركان جريمة استغلال البغاء في حق المستغل بينما لا توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حق من استغل المستغل بغاءها لعدم توافر ركن الاعتیاد .

العقوبة :

٤٤٢ — يعاقب على استغلال بغاء شخص أو فجوره - بأية وسيلة - بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون .

وكان من الواجب أن تفرض عقوبة الغرامة على المستغل بجانب عقوبتي الحبس والمراقبة إلا أن المشرع لم يفرض هذه العقوبة ومن ثم لا يجوز الحكم بها بجانب عقوبة الحبس نظراً إلى أنها من العقوبات الأصلية التي لا يحكم بها إلا بنص خاص .

وتطبيقاً لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات يجوز للقاضي أن يحكم بمصادرة المال المضبوط مع المستغل والمتحصل من الجريمة .

الظروف المشددة

٤٤٣ - نصت المادة السادسة من القانون على ظرفين مشددين إذ اقترن أحدهما بجريمة استغلال بغاء شخص أو لجوره كان ذلك مدعاة لتشديد عقوبة الحبس ورفع حدسها الأدنى والأقصى فتكون الحبس من سنة إلى خمس سنوات .

وقد سبق أن أفضنا في بيان هذين الظرفين المشددين وأولها حالة وقوع الجريمة على من لم يتم من العمر ست عشر سنة ميلادية وثانيهما حالة وقوع الجريمة من الجاني على فروعه أو المتولي تربيته أو ملاحظتهم أو من له سلطة عليهم أو من يكون خادماً بالاجر عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

ولم ينص المشرع على حالة إقتران جريمة الاستغلال بظروف مشددة أخرى مثل الظرف المشار إليه في الفقرة (١) من المادة الثانية وهو ظرف الخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الإكراه أو مثل الظرف المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وهو حالة وقوع الجريمة على شخصين فأكثر ، وكان الأحرى به النص على ذلك .

عاشراً : جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة

نصوص القانون :

٤٤٤ — تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن « كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجودة به .

وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارسون الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو ممن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

وتنص المادة العاشرة من القانون نفسه على أنه « يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ ، ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

منهج البحث :

٤٤٥ — نظراً إلى أهمية هذه الجريمة وشيوع ارتكابها هي وجريمة ممارسة الدعارة أكثر من غيرها فقد رأينا أن نتناول دراسة عناصرها في خمسة فروع وفقاً لما يلي :

- الفرع الأول : مقارنة جريمة فتح وإدارة محال الفجور أو الدعارة
بغيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون .
- الفرع الثاني : تعريف محل العجور أو الدعارة .
- الفرع الثالث : مدى مسئولية المترددين على هذا المحل والمقيمين فيه .
- الفرع الرابع : أركان الجريمة .
- الفرع الخامس : العقوبات والظروف المشددة .

الفرع الأول

مقارنة جريمة فتح وإدارة محال الفجور أو الدعارة بغيرها من الجرائم
المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

٤٤٦ - جريمة فتح أو إدارة محل لتركب فيه أفعال الفجور أو الدعارة
هي صورة من صور استغلال الأشخاص في ممارستها للفجور أو الدعارة
وقد تكون أكل صورة من صور هذا الاستغلال ، ذلك أن المستغل
فيها لم يكتف بحصوله على المال من مرتكب هذه الأفعال أيأ كان المكان
الذي تركب فيه وأياً كانت علاقة هذا المستغل بهذا المكان بل أنه يكون
في هذه الجريمة قد قام بنفسه بإعداد المكان الذي تركب فيه والإشراف
عليه أو إدارته حتى يكون حصوله على الكسب غير المشروع مضموناً
وثابتاً .

إلا أن القول بذلك على إطلاقه قد يكون فيه خلط خاطئ . بين ما يشترطه
القانون لتوافر أركان جريمة استغلال البغاء وبين ما لا يشترطه في جريمة فتح
أو إدارة محل للفجور أو الدعارة ، لأن القانون يشترط في الجريمة
الأولى حصول المستغل على كل ما يعود على البغى من ممارسة الفجور
أو الدعارة أو على جزء منه بينما لا يشترط القانون ذلك في الجريمة الثانية وإن

كان الأمر للغالب فيها أن يكون هدف من يفتح أو يدير محلا للفجور أو الدعارة هو الحصول على المال الحرام .

٤٤٧ - كذلك فإن في فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة تسهيل لممارستها بما يقتضى القول بأنه صورة من صور تسهيل ممارسة الفجور أو الدعارة أو المساعدة على ارتكابهما .

غير أن ما قيل في البند السابق بشأن ما يعود على المسهل أو ما يعود على من يفتح المحل أو يديره للفجور أو الدعارة من كسب لا يقال هنا ذلك أنه وإن كان القانون يشترط حصول المستغل على كسب من استغلاله لبغاء الشخص أو فجوره فإنه لا يشترط ذلك بالنسبة لجريمة تسهيل ممارسة الفجور أو الدعارة أو المساعدة على ذلك .

٤٤٨ - وقد يحتلط الأمر في حالة قيام من يفتح محلا للفجور أو الدعارة باستخدام الأشخاص لارتكابهما فيه . بجريمة الاستخدام لارتكاب الفجور أو الدعارة التي ينطبق عليها نص المادة الأولى من القانون ، إلا أنه توجد فوارق كثيرة بين هاتين الجريمة أو لهما أن المشرع يعاقب في الجريمة الثانية على عمل من الأعمال التحضيرية التي ارتأى لإعتبارات سلف ذكرها تجريم هذا العمل التحضيرى كجريمة قاعة بذاتها بينما جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة تنفي عن نشاط إجرامى قام الجانى بارتكابه ، وثانيهما أنه لا يشترط في القانون أن ترتكب الدعارة أو الفجور فعلا لتوافر أركان جريمة الاستخدام بينما يتطلب القانون وجوب ارتكاب الفجور أو الدعارة فعلا بالنسبة لجريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة بل إن القانون يتطلب فوق ذلك بالنسبة لهذه الجريمة الأخيرة توافر ركن الإعتياد لقيامها ، وثالثها أن القانون يعاقب على الشروع في ارتكاب جريمة

الاستخدام بينما لا يعاقب على ذلك في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور
أو الدعارة

الفرع الثاني

تعريف محل الفجور أو الدعارة

٤٤٩ - نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أنه : يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

٤٥٠ - ويبدو واضحاً من هذا النص أن المشرع يتطلب عدة عناصر لاكتمال صورة المحل الذي يفتح أو يدار للفجور أو الدعارة وهذه العناصر أربعة هي وجود محل وأن يكون هذا المحل يستعمل في الدعارة أو الفجور المعاقب على ارتكابهما قانوناً وأن يكون ذلك ادعارة الغير أو فجوره. وآخر هذه العناصر هو وجوب ثبوت اعتياد الجاني على ذلك .

العنصر الأول : ماهية المحل

٤٥١ - المحل هو كل مكان يمكن أن يحل به شخص أو أشخاص ويكونون فيه بمنأى عن بصر الغير . أو بمعنى آخر هو كل حيز من الأرض يصلح لأن يستقبل أشخاصاً يمارسون فيه عملاً مشروعاً كان أم غير مشروع ويكونون فيه بعيداً عن أنظار الكافة .

والمحل الذي يدار للفجور أو الدعارة يكون عادة مسكناً من المساكن المؤثثة سواء في ذلك أكان بين عدة مساكن يضمها منزل واحد أم كان مسكناً منفرداً ، وقد يتكون هذا المسكن من عدة حجرات وقد يكون من حجرة واحدة فقط .

٤٥٢ - إلا أنه طبقاً للتعريف الذى ذكرناه فى البند ٤٥١ يصلح لأن يكون محلاً للفجور أو الدعارة أحد المحلات الآتية :

- (١) حجرة حارس المنزل التى يديرها لارتكاب الفجور أو الدعارة .
- (٢) دكان يستغله مالكه أو مستأجره فى ارتكاب فجور أو دعارة الغير .
- (٣) كشك بالطريق العام أو بأرض فضاء يديره صاحبه للفجور أو الدعارة . ولا عبء بما إذا كان هذا الكشك ثابتاً أم ينتقل به صاحبه من مكان إلى آخر سواء للاختفاء عن أعين رجال الضبط أم لتصيد عملاء جدد .
- (٤) عمارة لم يتم بناؤها بعد يستعمل حارسها أو أى شخص آخر أى جزء منها لارتكاب فجور أو دعارة الغير .
- (٥) مسكن معد للسكنى غير مؤثث .

- (٦) أى مكان محاط بأى سياج ولو كان غير مسقوف .
- (٧) أى ملهى متنقل (سيرك أو ما شابه ذلك) يستعمل صاحبه أو أى شخص آخر جزءاً منه ليمارس فيه الغير الدعارة أو الفجور .

العنصر الثانى : ارتكاب الفجور أو الدعارة فى المحل

٤٥٣ - يشترط طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون فتح المحل أو إدارته لارتكاب أفعال الدعارة أو الفجور المؤتمين فى القانون ، أما إذا فتح المحل أو أدير لغير ذلك من الأفعال المحلة بالآداب فلا ينطبق نص المادة الثامنة على مثل هذا المحل .

٤٥٤ - وعلى ذلك فقد أبعد القانون - من العقاب - طائفة كبيرة لإزداد لإنتشار أفرادها فى الآونة الأخيرة فى الجمهورية ، يقومون بفتح مساكنهم أو جزءاً منها أو إدارتها ليقضى فيها العشاق أوقات فراغهم فى

ارتكاب الدعارة والفجور المحرمين شرعاً والذين لم يجرمهما القانون باعتبار أن ما يرتكب ليس مما ينطبق عليه التعريف القانوني للفجور أو الدعارة اللذين يستلزمان أن يباشرا مع الناس بغير تمييز .

غير أنه إذا القانون لم يجرم الدعارة أو الفجور المحرمين اللذين لا يتوافر فيهما عنصر عدم التمييز ، وكان المنطق يقضى : - مع عدم تجريمها - عدم تجريم فعل من يعاون على ذلك بتقديم محل يرتكب فيه هذا الإثم ، فإن المنطق الذي يجب تغليبهُ هو تجريم هذا الفعل من جانب من يفتح مثل هذا المحل أو يديره لاعتبارات عدة أهمها وقاية من يرتكب الدعارة أو الفجور من الإنزلاق إلى مخاطر ارتكابهما بعد ذلك مع الناس بغير تمييز ، الأمر الذي ينشأ الواقع عن حدوثه غالباً ، ودرءاً لما تجلبهُ هذه الأفعال من مخاطر بالنسبة لأهل الجيرة لهذه المحلات وما يتعرض له أبناءهم وبناتهم من الفساد نتيجة لإحساسهم وشعورهم بما يجري ويدور حولهم ، وللتقليل بقدر الإمكان من الخيانات الزوجية التي يجد مرتكبوها من هذه المحلات مكاناً يختفون فيه عن أعين الناس ويمارسون فيه ما حرم الله .

العنصر الثالث : فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير أو فجوره

٤٥٥ - يشترط في القانون أن يكون فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير أو فجوره وليس لدعارة أو فجور من قام بفتح المحل أو إدارته، وعلى ذلك فإذا مارست أتي الدعارة في مسكنها واستقبلت فيه عملائها وروادها الذين يمارسون الفجور معها دون غيرها فإن ما ينطبق عليها هو ما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون وليس ما نص عليه في المادة الثامنة إذ لا تعتبر والحالة هذه قد فتحت أو إدارت مسكنها للدعارة بعد أن اشترط القانون في المادة الثامنة لقيام هذه الجريمة استعمال المحل لدعارة الغير أو فجوره .

غير أن ذلك لا يمنع من أن تكون مثل هذه الاتي بجانب ممارستها للدعارة في مسكنها تستقبل نسوة أخريات يمارسن الدعارة مع أشخاص آخرين أو مع من يمارس الدعارة مع صاحبة المسكن نفسها فان ثبت ذلك في حقها طبق عليها نص المادة الثامنة بعد ثبوت اعتيادها على ذلك مع تطبيق الفقرة الثالثة من المادة التاسعة أيضا ،

والمقصود بالغير في حكم هذه المادة هو غير فاتح المحل أو مديره، نفسه، ومن ثم يعتبر فروع الجاني من الغير بالنسبة له وتعتبر زوجته كذلك ولهذا فقد قضى بأن الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ (القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١ حاليا) - يؤيد ذلك أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلا للدعارة إذا ما كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(نقض جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنوية الحادية عشر العدد الثالث بند ١٨٦ صفحة ٩٥٤) .

ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان هذا الغير من الذين يساكنون الجاني ويقيمون معه بصفة دائمة أو مؤقتة أو كان بمن يجلبهم الجاني لارتكاب الفجور أو الدعارة مع الغير .

العنصر الرابع : فتح المحل للفجور أو الدعارة عادة

٤٥٧ - يجب لقيام جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يثبت أن هذا المحل اعتاد صاحبه أو مديره على فتحه أو إدارته لهذا الغرض أكثر من مرة .

ولسوف تتناول دراسة العنصر الإعتياد في جريمة فتح أو إدارة كل
الفجور أو الدعارة في عدة فروع وفقاً لما يلي :

الفرع الأول : اشتراط العادة في القانون .

الفرع الثاني : أحكام القضاء في ذلك .

الفرع الثالث : هل يوجد معيار لضبط ركن الاعتیاد ؟

الفرع الرابع : في إثبات ركن الاعتیاد .

الفرع الخامس : الفرق بين فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة
على وجه الاعتیاد والاعتیاد في ممارسة الدعارة .

الفرع الأول : اشتراط العادة في القانون

٤٥٨ — عرفت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ محل
الفجور أو الدعارة بأنه كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير
أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

ومن ذلك يبين أن القانون قد اشترط وجوب توافر ركن الإعتیاد
بالنسبة لجريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة .

وكانت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
تشرط توافر هذا الركن أيضاً لقيام الجريمة إذ كانت تنص على أنه يعتبر
محلاً للدعارة أو الفجور كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير
أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

الحكمة من هذا الاشتراط :

٤٥٩ - افترض المشرع - والتشريعات التي استلزمت توافر هذا الشرط - أن الذي يفتح أو يدير محلا للفجور أو الدعارة لأول مرة قد يندم على ما فعله ويعود إلى صوابه ولا ينزلق إلى هذا التيار مرة ثانية ، ولهذا استلزمت هذا الشرط كي يعطى فرصة لمن يريد التوبة وعدم الرجوع إلى هذا الإثم ، ومن زاوية أخرى فإن في توافر هذا الشرط ما ينبئ عن استمرار الدفع الإجرامي لدى الجاني الأمر الذي يكون لازما معه تجريم عمله هذا ومعاقبته على ما جنت يده .

هذه هي الحكمة - في رأينا - التي رأى المشرع استنادا عليها وجوب توافر ركن الإعتياد في جريمة فتح وإدارة محل للفجور أو الدعارة وممارسة للدعارة ، ولكن - لو سلمنا بأن هذه هي الحكمة التي من أجلها اشترط المشرع توافر هذا الشرط - لكان لازما على المشرع أن يشترطه أيضا بالنسبة لكافة الجرائم التي نص عليها قانون مكافحة الدعارة ، أو لما اشترط هذا الشرط كما لم يشترطه بالنسبة لهذه الجرائم ذلك لأنه إما أن تكون الحكمة في محلها ومن ثم يجب اشتراط هذا الشرط بالنسبة لكافة الجرائم وإما لا تكون كذلك ومن ثم وحسب إغفاله بالنسبة لكافة الجرائم أيضا .

الفرع الثاني

أحكام القضاء

٤٦٠ - مسايرة لما اشترطه المشرع من وجوب توافر ركن الاعتياد في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة قضت محكمة النقض ، بأن

جريمة إدارة بيت الدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(نقض جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ٣١٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة صفحة ٥٧٨ بند ٢٣) و (نقض جلسة ١٠ يناير سنة ١٩٥٦ منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ٢٧ بند ١١) .

كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن جريمة إدارة بيت للعاهرات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وأنه إذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(نقض جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٥١ الطعن رقم ١٨٧٥ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٥٧٩ بند ٣٢) .

الفرع الثالث

هل يوجد معيار لركن الاعتياد ؟

٤٦١ - لم يضع المشرع معياراً وضابطاً يمكن به معرفة ما إذا كان ركن الاعتياد متوافراً ومن ثم تقوم الجريمة أم غير متوافر وعلى ذلك تكون الجريمة غير متكاملة الأركان .

وكما لم يضع المشرع مثل هذا المعيار لم تحاول المحكمة العليا ، فيما عرض عليها من قضايا . أن تضع معياراً ينير الطريق أمام محكمة الموضوع وتستطيع بواسطته وزن ما طرح يطرح أمامها على بساطة البحث من هذه الجرائم لتستبين ما إذا كان ركن الاعتياد متوافراً أم لا وحسنا فعلت المحكمة العليا

حتى لا تربط قاضى الموضوع بمعايير جامدة لا يستطيع الخروج عليها ولا تكون محلا للاجتهاد ، وعلى ذلك فقد ترك الأمر لقاضى الموضوع يستشف توافر هذا الركن أو عدم توافره مما يعرض أمامه وما تنبئ عنه ظروف الواقعة وملابساتها وما يدلى به الشهود من أقوال قد تكون محل تقدير المحكمة وقد لا تكون كذلك .

الفرع الرابع

إثبات ركن الاعتیاد

٤٦٢ - لما كان المشرع لم يضع معيارا يقاس به ركن الاعتیاد فإنه بالتالى لم يستلزم لتبوقه طريقة معينة . وعلى ذلك فإن لقاضى الموضوع - فى سبيل البحث عن توافر هذا الركن أو عدم توافره - أن يأخذ من عناصر الإثبات المقدمة له فى الدعوى ما يطمئن إليها وأن يطرح ما عداها ولا يلتفت إليها ، كل ذلك بشرط أن تكون الأدلة التى أخذ بها فى تكوين عقيدته متكاملة متساندة بحيث تكون صالحة لأن يبنى عليها النتائج القانونية التى رتبها عليها .

تطبيقات قضائية :

٤٦٣ - د لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات فلا تثريب على المحكمة إذا هى عولت فى هذا الإثبات على شهادة الشهود .

(نقض جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ سنة جزء ٢ صفحة ٥٧٩ بند ٣٠) .

ودمتى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه أي وهي ممن يستخدمن في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به في حق المتهمه — التي ادارت مسكنها للدعارة — عناصر جريمة الاعتياد على إدارة محل للدعارة ، .

(نقض ٣ إبريل سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٩٩٨ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني بند ١٤٣ صفحة ٤٨٩) .
هذا ولا يستوجب القانون تقاضى اجر لتجريم فعل إدارة منزل للدعارة ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن لم تتحدث إستقلالاً عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة ، .

(نقض جلسة ٨ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٤٥٦ بند ١٠٢) .
وه لا يقدح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلاً للدعارة — أنه مسكن خاص للزوجية ، ما دام أن الحكم الماطعون فيه قد انتهى إلى أن المهمة أعدت هذا المسكن في الوقت ذاته لإستقبال نساء ورجال لإرتكاب الفحشاء فيه .

(نفس الحكم السابق) .

الفرع الخامس

الفرق بين الاعتياد في جريمة فتح محل أو إدارته للفجور أو الدعارة وبين الاعتياد على ممارسة الدعارة

٤٦٤ — تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على

أنه يعتبر محلاً للدعارة أو الفجور في حكم المادتين ٨ و ٩ كل مكان يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور شخصاً واحداً .

تنص الفقرة (ج) من المادة التاسعة على عقاب كل من إعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

ومن ذلك يبين أن القانون يعاقب على فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة حتى ولو كان من يمارس فيه الفجور أو الدعارة شخصاً واحداً مادام يثبت أن الجاني فتح محله أو إدارة لهذا الشخص بالذات أكثر من مرة وعلى ذلك فلم يشترط القانون للعقاب فتح محل الفجور أو الدعارة لمن يمارسونها فيه بغير تمييز بمقولة أن شخصاً واحداً يثبت أنه يتردد على هذا المحل لممارسة الفجور أو الدعارة فيه ، فإن ذلك يكفي لتوافر ركن الاعتیاد في حق الجاني دون وجوب اشتراط تردد أكثر من شخص واحد على هذا المحل لممارسة الفجور أو الدعارة بينما نجد أنه لكي يثبت ركن الإعتیاد ويتوافر بالنسبة لمن يمارس الفجور أو الدعارة يجب أن يثبت في حقه مباشرة للفجور أو الدعارة مع التام بغير تمييز تطبيقاً لتعريف الدعارة أو الفجور المؤتمين ولما نصت عليه الفقرة (ج) من المادة التاسعة من القانون .

أركان جريمة

فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة

الركن المادي

٤٦٥ - الركن المادي لجريمة فتح محل الفجور أو الدعارة يتمثل في قيام المتهم باستئجار أو تخصيص مسكن أو أي محل آخر وإعداده لممارسة الفجورة أو الدعارة فيه .

ولاعبرة بما إذا كان هذا الإعداد إعداداً كاملاً تتوفر فيه كافة سبل الراحة أم كان مجرد إعداد تتوفر فيه الأشياء اللازمة لممارسة الفجور أو الدعارة فقط أم كان خلواً من كل هذا .

أما إدارة المحل للفجور أو الدعارة فهي تعنى تشغيله والإشراف على العمل فيه .

ولا يشترط بطبيعة الحال أن يكون المدير منقطعاً لهذا العمل وحده فيكفى أن تتم إدارة المحل بإشرافه ولو كان بعيداً عنه لا يتردد عليه مطلقاً

الركن المعنوي

١٦٦ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة من انصراف نية الجاني إلى أن يمارس الغير الفجور أو الدعارة في هذا المحل .

ولاعبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء فتحه للمحل أو إدارته أن يمارس فيه الغير الفجور أو الدعارة مقابل أجر يدفعونه له أم أن يكون ذلك بغير مقابل

ولا يتحقق هذا الركن - كما سبق أن ذكرنا - إذا انصرف نية الجاني من فتحه أو إدارته للمحل إلى أن يمارس هو وحده الفجور أو الدعارة فيه أو إذا انصرف نيته إلى استقبال مرتكبي الفجور أو الدعارة المحرمين .

ركن الاعتياد

١٦٧ جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا ببنيتها - والاعتياد ركن من أركان هذه الجريمة ودون توافره لا تقوم الجريمة قائمة .

ولقد سبق أن تكلمنا عن ركن الاعتياذ - كعنصر من عناصر الجريمة -
فإلى ما سبق أن ذكرناه نحيل .

العقوبة .

٤٦٨ - يعاقب كل من فتح أو أدار محلاً للفجور أو الدعارة بالحبس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة
ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري .

وبحكم فضلا عن ذلك بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث
الموجودة به وبعقوبة المراقبة لمدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

هذا وللنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً بإغلاق المحل
أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في المحل في حكم الأشياء المحجوز
عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها
ولإثباتها في المحضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص
الآتي ذكرهم .

من فتح المحل أو أداره أو عاون في إدارته أو مالكة أو مؤجره أو
أحد المقيمين أو المشتغلين فيه . ولا يعتد برفضه إياها ، فإذا لم يوجد أحد من
هؤلاء . توكل الحراسة مؤقتاً بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى
حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوع على المحل المفلق ، فان لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها ، وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبراءة سقوط أمر الإغلاق (مادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١) .

الظروف المشددة :

٤٦٩ - تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، وإذا كان مرتكب الجريمة من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو المتولين تربيته أو بمن لهم سلطة عليه تكون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات بخلاف الغرامة المقررة .

إن تحقيق ثبوت الاعتياد على الدعارة ، وأن يكون من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعنة الثانية بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتياد إلا بقوله :

« ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من المتهم الثانية لا تزال بكرأ فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد. ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يوج قضيه بالمتهمة الثانية وإنما عمله

في جسمها إلى أن أمي، يضاف إلى ذلك ما أُلح إليه بالمحضر رقم ... إداري ذلك الذي ينبئ عن سلوك المتهم الثانية ويدين بصدق عن التبت الذي ارتوت منه ، ... وهذا الذي أورد الحكم لا ينبئ على إطلاقه عن اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة وسيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن التقى بالطعنة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك، وكان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة حتى ولو كانت ابنتها ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والذروف ، وكان الحكم بما أوردته لا يكتفي لإثبات ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة .

(نقض ١١ / ١ / ١٩٧٩ مج ٣٠ ص ٥٠) .

تطبيقات قضائية :

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود واعتراف المتهم .

وأن لإثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة هو من الموضوع الذي يستقل به القاضي ما دام يقيمه على أسباب سائغة فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٦ / ٣ / ٧ مج ٢٧ ص ٢٨٩) ...

ونصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦١ في شأن محاكمة الدعارة ، . وقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد ، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر . وإن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء معهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة اعتياده على ممارسة الفجور وحصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس وحدة مكافحة الآداب أثبت في محضره أن تحرياته قد دلته على أن المطعون ضده يمارس الفحشاء في منزله مع آخرين لقاء أجر ، فاستصدر إذفا من النيابة وانتقل إلى السكن المذكور ، وإذا اقتحمه ضبط ... يواقع المطعون ضده ، ولما سأل الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع المطعون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مراراً ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المطعون ضده أدلة سائغة مستمدة مما أثبتته رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد - فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لتوافرها أن يكون ارتكاب الفجور مقابل أجر ، يكون غير سديد .

(نقض ١٢/٥/١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٤٢٠) ...

وجرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة واستعمال عمل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل يكفي أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

(نقض ٢٢/٣/١٩٧٩ مج س ٣٠ ص ٢٨٦) .

حادى عشر : جريمة المعاونة على إدارة

محل للفجور أو الدعارة

٤٧٠ - تنص المادة الثامنة على عقاب كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة في إدارته .

٤٧١ - ومن ذلك يبين أن هذا النص قد جرم ثلاثة أفعال أولها فتح المحل وثانيها إدارته وثالثها المعاونة على إدارته بأية طريقة، بما معناه أن المشرع يعاقب على المعاونة على الإدارة ولا يعاقب على المعاونة على فتح المحل ، و الفرق بين فتح المحل وبين إدارة فالفعل الأول يعنى إعداد المحل وتجهيزه للاستقبال ينمى الفعل الثانى يعنى الإشراف على سير العمل بالمحل ومباشرة تنظيمه بصفة مستمرة ، وقد يكتفى من فتح المحل بإعدادة وتجهيزه وقد يقوم بعد ذلك أيضاً بمباشرة الإشراف عليه .

٤٧٢ - إلا أن هذا المعنى المفهوم من صراحة ما نصت عليه المادة الثامنة خرجت عليه المحاكم واعتبرت أن المشرع قصد معاقبة من يعاون على فتح المحل أو على إدارته على حد سواء ، ومن ذلك ما نصت به محكمة النقض من د أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة منزل الدعارة ، إنما عنى المعاونة في إعداد المحل واستغلاله كشروع ،

(نقض جلسة ١٠ مايو سنة ١٩٥٥ الطعن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ قضائية منشور فى مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة صفحة ٥٧٨ بند ٢٦) .

على أن هذا الاتجاه له ما يبرره على أية حال ، ذلك أنه إذا كان المشرع قد أغفل العقاب على فعل المعاونة في فتح محل للفجور أو الدعارة فإن في قواعد الاشتراك المنصوص عليها في قانون العقوبات ما يكفي لتجريم هذا الفعل ، وعلى ذلك فيجب على النيابة العامة عند اتهام شخص بالمعاونة على فتح محل للفجور أو الدعارة أن تقيد الأوراق بمواد الاشتراك بالمساعدة بجانب قيدها لمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

أركان الجريمة

الركن المادى

٤٧٣ — الركن المادى لجريمة المعاونة على (فتح) أو إدارة محل للفجور أو الدعارة يتحقق بقيام الجانى بمساعدة من يفتح المحل في إعداده وتجهيزه حتى يكون مستعداً لإستقبال الزوار .

إلا أنه يخرج عن هذا النطاق مؤجر المحل مهما بلغ علمه بقصد المستأجر وكذا من يقوم بتوريد الأثاث والأمتعة له مهما بلغ علمه من ذلك .

ويتحقق الركن المادى في جريمة المعاونة على إدارة المحل باشتراك الجانى في الإشراف على تنظيم العمل به حتى ولو تم ذلك في فترات متقطعة

ركن الاعتیاد

٤٧٤ — ولما كانت جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة لا تتكامل أركانها إلا بثبوت إعتیاد الجانى على ذلك ، فإن جريمة المعاونة على فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة لا تثبت أيضاً إلا بثبوت إعتیاد الجانى على المعاونة في فتح المحل أو إدارته .

(٤٦ — جرائم آداب)

القصد الجنائي

٤٧٥ - ويجب أخيراً أن تنصرف نية الجنائي المعاون إلى أن معاونته هذه تنصرف إلى فتح المحل أو تشغيله لفجور ودعارة الغير ، وعلى ذلك فزجر المحل أو مورد الأثاث والامتعة له لا يعتبر أيهما قد عاون في فتح المحل أو إدارته حتى ولو ظل ثانيهما يورد الأثاث والامتعة لهذا المحل ، ذلك لأن نية كليهما لم تنصرف إلى تشغيل المحل للفجور أو الدعارة وإنما كان هدف أولهما تأجير محله وكان مقصد ثانيهما بيع الأثاث والامتعة .

العقوبة والظروف المشددة

٤٧٦ - يعاقب على ارتكاب جريمة المعاونة على فتح محل الفجور أو الدعارة أو إدارته بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين وبغرامة من مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن ألف ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري فضلاً عن عقوبة المراقبة وإغلاق المحل ومصادرة الامتعة والأثاث الموجودة فيه .

ولقد سبق أن تكلمنا عن العقوبة والظروف المشددة الخاصة بجريمة فتح أو إدارة محل الفجور أو الدعارة وهي نفس العقوبة المنصوص عليها لجريمة المعاونة ، ويقترن بها نفس الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية في ذلك نحيلى .

ثاني عشر : جريمة تأجير أو تقديم محل للفجور أو الدعارة

٤٧٧ - تنص الفقرة (١) من المادة التاسعة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهًا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثمائة ألف ليرة في الإقليم السوري أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٧٨ - يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجاني بتأجير المنزل أو المكان إلى من سيقوم بإدارته للفجور أو الدعارة أو مباشرتهما فيه ، ولا يكفي أن يقوم الجاني بتحرير عقد الإيجار أو الاتفاق على تأجير المنزل أو المكان ، بل يشترط أن يتم شغل المكان فعلاً ذلك أن القانون لا يعاقب على المشروع فى هذه الجريمة .

كذلك يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة إذا ما قدم الجاني منزلاً

أو مكانا أيدار للفجور أو للدعارة أو لسكنى شخص أو آخر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة وذلك مهما كانت الصلة القائمة بين الجاني ومن يقدم له هذا المنزل أو المكان وسواء أ كان ذلك بمقابل أو بدون مقابل .

الركن المعنوى

٤٧٩ — ويتمثل الركن المعنوى لهذه الجريمة في علم الجاني بأن هذا المنزل أو المكان يقوم مستأجره أو من قدم إليه بإدارته للفجور أو الدعارة أو في علمه بأن من قام باستئجار المحل أو من قدم إليه يقوم بممارسة الفجور أو الدعارة فيه سواء بمفرده أو باستحضاره آخرين لنفس الغرض .

وتفريعا على ذلك فإنه لا يشترط أن يتأتى هذا العلم عند قيام الجاني بتأجير المحل أو تقديمه ، إذ يصح أن يتأتى علمه هذا بعد قيامه بذلك أو من ثم تجب مساءلته فيما لو قعد - مع علمه هذا - عن إبلاغ السلطات المختصة أو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المستأجر أو من قدم له المحل من إدارته للفجور أو الدعارة أو ممارستها فيه ، أو بطرده بالوسائل القانونية المؤدية إلى ذلك .

والمقصود بالعلم هنا هو العلم المجرد عن قصد آخر - كقصد الاستغلال بغاء من يستأجر المحل أو استخدامه لارتكاب الفجور أو الدعارة - ذلك أنه لو ثبت أن الجاني مع علمه هذا قصد استغلال بغاء المستأجر أو فجوره أو أقصد مساعدته ومعاونته على ذلك فإنه تنطبق عليه مواد القانون التي تنفق والتكييف القانونى السليم لهذه الأفعال والتي تعاقب بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة التاسعة .

ركن الاعتیاد

٤٨٠ — ويشترط أخيراً لعقاب الجاني في هذه الجريمة أن يتوافر في حقه ركن الاعتیاد الذي تطلبه القانون . بمعنى أن يثبت أنه اعتاد على تأجير أو تقديم المحال التي تدار للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك أو تأجيرها وتقديمها لكل شخص أو أشخاص يمارسون فيها الفجور أو الدعارة .

ولقد سبق أن أفضنا في الكلام عن ركن الاعتیاد فيما سبق فإلى ذلك نحيل .

العقوبة

٤٨١ — يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيتها في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بأحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس . ويحكم بإغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ الإغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

٤٨٢ — هذا وللنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً بإغلاق المحل أو المنزل المدار للدعارة أو الفجور .

وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكلف بالحراسة بغير أجر من الأشخاص الآتي ذكرهم :

من فتح المحل أو أداره أو عاون في إدارته أو ماله أو مؤجره أو أحد المقيمين أو المشتغلين فيه ، ولا يعتد برفضه إياها . فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء توكل الحراسة مؤقتا بأجر إلى من ترى الشرطة أنه أهل لذلك إلى حين حضور أحدهم وتسليمها إليه .

ويكلف الحارس على المضبوطات بحراسة الاختتام الموضوعة على المحل المفلق فإن لم توجد مضبوطات كلف بالحراسة على الاختتام أحد المذكورين بالفقرة السابقة وبالطريقة ذاتها ، وفي جميع الأحوال السابقة تفصل المحكمة في الدعوى العمومية على وجه الاستعجال في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع ويترتب على صدور الحكم منها بالبرء سقوط أمر الإغلاق .

ثالث عشر : الجريمة المنصوص عليها في النقرة الثانية

من المادة التاسعة

تسهيل الفجور أو الدعارة في المحلات المفروشة أو المفتوحة للجمهور .

٤٨٣ - تنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبول أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

ماهية المنازل أو الغرف المفروشة .

٤٨٤ - يقصد بالمنازل المفروشة المشار إليها في هذا النص الفنادق أيا كانت درجتها السياحية (والبنسيورات) أيا كان عدد غرفها ، ويندرج تحت هذا النص الأماكن المفروشة التي تخصصها بعض الهيئات أو الجماعات لسكنى أعضائها المقربين أو غيرهم :

٢٨٥ — ويقصد بالغرف المفروشة تلك التي تؤجر منفردة ولو كانت يدخل خاص لا تتصل بالمسكن أو تلك التي تكون ضمن غرف أحد المساكن وسواء أكانت تقطن هذا المسكن عائلة أو فرد أو يقطن كل غرفة من غرف المسكن فرد من الأفراد .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٨٦ — يتحقق الركن المادى فى هذه الجريمة بمجرد قبول الجانى لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله المفروش أو بالغرفة المفروشة وذلك دون أى تدخل إيجابى من جانبه لتسهيل ارتكابهم للفجور أو الدعارة ، ذلك أنه لو قام الجانى بأى نشاط إيجابى من جانبه لتسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة لأنطبق عليه نص المادة الأولى من القانون وهى تقضى بعقوبة أشد من تلك المنصوص عليها بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة فضلا عن أن هذه الفقرة الأخيرة تتطلب لإكمال أركانها توافر ركن الاعتياد . ونعتقد أن هذا هو مراد المشرع من هذا النص .

٤٨٧ — وعلى ذلك فيكفى — فى رأينا — لانطباق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة بمجرد قبول مالك أو مدير المنزل أو الغرفة المفروشة لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بهذا المكان ، ويمكن إثبات هذا القبول أو نفيه عن طريق عليه مما سيقدم عليه هؤلاء الأشخاص سواء كان هذا العلم قد جاء قبل دخول هؤلاء الأشخاص المحل أم بعد دخولهم له ، أما ما ورد بصياغة الفقرة من تعبير قد يفهم منه أن المشرع يتطلب لانطباق نص هذه الفقرة قيام الجانى بالتسهيل فلا يمكن تفسيره إلا على أن مجرد

قبول الجاني لارتكاب هؤلاء الأشخاص الفجور أو الدعارة بمحله يعتبر في حد ذاته تسهلا لارتكابهم هذه الأفعال .

٤٨٨ — ومع هذا المفهوم وهذا التحليل نجد أن حكم النقض الصادر بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ في الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٢٨ قضائية لا يستقيم مع واقع هذا التفسير ، وكان حكم النقض هذا قد قضى بأن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة أو من ساعده على ذلك أو سهر له بصيغة عامة تفيد بثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أن يدير منزلا مفروشا أو غرفا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور والدعارة » - وهذا التخصيص بعد التعميم لإبتداء يفيد أن مراد الشارع إستثناء من ورد ذكره في النص الخاص من الحكم العام .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة التاسعة العدد الثالث صفحة ١٠٩٠ بند ١٦٤) .

٤٨٩ — ومن ذلك كله يبين أن المشرع لم يقصد بكلمة « سهل » الواردة بنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة « التسهيل » بمعناه القانوني الواردة بنص المادة الأولى من القانون وإنما اعتبر أن مجرد قبول الجاني لأشخاص يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله المفروش أو بغرفته المفروشة عملا يجب تجريمه باعتباره تسهلا لهم في ارتكاب هذه الأفعال وإن كان ذلك دون أي تدخل إيجابي منه ، ولو قيل بغير ذلك لكان هناك تناقض واضح بين

التسهيل المنصوص عليه في المادة الأولى وذلك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة إذ تقضى المادة الأولى بعقوبة أشد من المنصوص عليها في المادة التاسعة والمادة الأخيرة تتطلب توافر ركن الإعتياد لأنطباقها فضلاً عن ذلك .

٤٩٠ — ويتمثل الركن المادى في جريمة سباح من يملك محلاً مفتوحاً للجمهور لأشخاص يحرضون على الفجور أو الدعارة في مجرد سباح الجاني لمثل هؤلاء الأشخاص بالتواطؤ في محله لتتحرىض على الفجور أو الدعارة وذلك دون وقوع أى نشاط إيجابى من جانب صاحب أو مدير هذا المحل العام .

ولا عبء بما إذا كان الجاني في الجريمتين السابقتين يتقاضى أجراً عن ذلك أم لا ، إلا أنه إذا كان في الجريمة الأولى يتقاضى أجراً أزيد من المقرر فإنه يعتبر مستغلاً لبغاء الشخص أو فجوره .

الركن المعنوى

٤٩١ — ويتحقق القصد الجنائى العام في حق الجاني في الجريمتين السابقتين في علم مالك أو مدير المنزل أو الغرف المفروشة بأن هؤلاء الأشخاص الذين قبلهم بمحله يرتكبون الفجور أو الدعارة وبأن الأشخاص الذين سمح بتواجدهم في محله العام المفتوح للجمهور يحرضون على الفجور أو الدعارة .

ويلزم أيضاً توافر قصد خاص لدى الجاني مؤداه إنصراف نيته إلى أن قبوله لمن يرتكبون الفجور أو الدعارة بمنزله أو غرفه المفروشة إنما ليرتكبون ذلك لإرضاء شهوات الغير لا شهواته هو وأن من يتواجدون بمحله العام المفتوح للجمهور يحرضون على ارتكاب الفجور أو الدعارة لا لإرضاء شهواته هو وإنما لإرضاء شهوات الغير .

ركن الاعتیاد

٤٩٢ - ويلزم أخيراً لاكتمال عناصر هاتين الجريمتين توافر ركن الاعتیاد في حق الجاني وبدون توافر هذا الركن تكون الجريمة غير مكتملة الأركان .

ويجب أن يبين في الحكم بالإدانة توافر ركن الاعتیاد ببيان وافياً لاغموض فيه حتى تستطيع المحكمة العليا مراقبة صحة توافر هذا الركن ولذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان ما أورده الحكم للاستدلال به على قيام ركن العادة - في الجريمة التي نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في فقرتها الثانية - هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المسكونة لعنصر الإعتیاد ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى بحيث تستطيع محكمة النقض إقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا القول ببياناً للركن المذكور بما يعيب الحكم ويوجب نقضه للقصور في بيان الواقعة .

(حكم النقض السابق) .

العقوبة :

٤٩٣ - يعاقب الجاني في الجريمتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنياً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصرى ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السورى أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس فيما لو حكم عليه بها .

ويحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وينفذ حكم الغلق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزاً بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ .

وللنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة أن تصدر أمراً باغلاق المنزل أو الغرفة أو المحل وتعتبر الأمتعة والأثاث المضبوط في حكم الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل في الدعوى نهائياً وتسلم بعد جردها وإثباتها في محضر إلى حارس يكاف بالحراسة بغير أجر .

رابع عشر : جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة

٤٩٤ - تنص النقرة الثالثة من المادة التاسعة على عقاب كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

- . وبين من هذا النص أن المشرع يعاقب المرأة والرجل على حد سواء إذا اعتادا ممارسة الفجور أو الدعارة .

فالرجل إذا ثبت أنه يرتكب الفجور مع الإناث بغير تمييز وأنه لاعتاد على ذلك وجب ضبطه وتقديمه للمحاكمة .

أركان الجريمة :

الركن المادى

٤٩٥ - يتمثل الركن المادى في جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة في قيام الرجل بممارسة الفجور أو في قيام الأتى بممارسة الدعارة .

وقد سبق أن ذكرنا أن الفجور أو الدعارة المجرمين قانوناً يقتضيان الممارسة مع الناس بغير تمييز ودون أى اعتبارات عاطفية أو ماشايها وأن عدم التمييز فى مباشرتها هو العنصر المميز لتجريمها قانوناً ، وعلى ذلك .

فلا يتحقق الركن المادى إذا ما مارس رجل الفجور مع امرأة دون غيرها وكذلك لا يتحقق الركن المادى إذا ما مارست امرأة الدعارة مع رجل دون سواه حتى ولو كانت تتقاضى منه أجراً عن ذلك .

ولا عبرة بما إذا كانت المرأة متزوجة من عدمه والمرأة المتزوجة إذا ما مارست الدعارة مع الناس بغير تمييز فلا يحق لزوجها التمسك بعدم موافقته على إقامة الدعوى العمومية ذلك لأنها لا تخضع عن جريمة الزنا وإنما تخضع عن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة .

الركن المعنوى

يتحقق الركن المعنوى فى جريمة ممارسة الفجور أو الدعارة فى ارتكاب الجانى للفجور أو الدعارة وهو يعلم بانعدام الرابطة الشرعية بينه وبين من يرتكب معه الفجور أو الدعارة وبأنه يرتكب هذا الفعل عن إرادة حرة .

ولا شك فى أن مباشرة الدعارة أو الفجور مع الناس بغير تمييز يفيد حتما العلم بانعدام الرابطة الشرعية . إلا أنه قد يحدث أن تمارس أنثى الدعارة مع خايل لها ثم تمارسها مع طليقها الذى تعتقد أنها ما زالت فى عصمته مع أنه قام بطلاقها دون علم منها فلا يمكن والحالة هذه القول بأنها مارست الدعارة معها ذلك أنها فى المرة الثانية لم يتوافر فى حقها القصد الجنائى .

ولا يتطلب الأمر هنا توافر أى قصد خاص كقصد إرضاء شهوات الغير فالمرأة التى تمارس الدعارة مع الناس بغير تمييز وبقصد إرضاء شهواتها هى تكون قد مارست الدعارة المحرمة تطبيقاً للقانون إذ لا يتطلب الأمر

وجود قصد خاص بارتضاء شهوات الغير كما يتطلب ذلك في بعض جرائم القانون نفسه على نحو ما أسلفنا .

ولا عبرة بما إذا كانت المرأة والرجل يتقاضى أحدهما أجر مقابل ممارسة الفجور أو الدعارة مع الآخرين إذ يكفي لقيام هذه الجريمة ممارسة الرجل أو المرأة للفجور أو الدعارة مع الناس بغير تمييز وإن كان تقاضى الأجر يفيد في غالب الأحيان عنصر عدم التمييز .

ركن الاعتياد

٤٩٦ — ويجب أخيراً لقيام جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة توافر ركن الاعتياد في حق الجاني .

ويتحقق ركن الاعتياد بارتكاب الفجور أو الدعارة أكثر من مرة سواء في ذلك اختلف مسرح الجريمة أو لم يختلف ولكن بشرط ألا يتم ذلك في زمن واحد إذ يجب عدم الخلط بين تكرار الأفعال والاعتياد على ارتكابها وهو الأمر الذى تناولته المحكمة العليا في أكثر من حكم بها .

ولا عبرة — في رأينا — بطول المدة التى تمر بين كل فعل وآخر أو قصرها بشرط ألا تكون هذه المدة من الطول بحيث يمكن القول بأن الجاني قد عزم على التوبة وأنه كان عازم على عدم الرجوع إلى هذا الفعل وإن عودته إليه إنما كانت تحت تأثير الحاجة أو بدافع عاطفى وهذه كلها أمور تستطيع المحكمة أن تصل إليها من واقع ظروف الدعوى وملابساتها وتقدير كل حالة وفق هذه الظروف والملابسات .

وعلى ذلك فليس — في رأينا في — مرور ثلاث سنوات على ارتكاب

الفعل الأول مانع من تحريك الدعوى العمومية بمقولة سقوط هذا الفعل بمضى المدة المقررة قانونا ، ذلك لأن القول بذلك لا يكون إلا في مجال وجود جريمة تسقط بمضى الثلاث سنوات أما الفعل الأول الذى باجتماعه إلى فعل آخر يكون ركن الاعتياذ والذى نحن بصدد بحثه فإنه فعل لم يجرمه القانون لحكمة اقتضاها المشرع هى منح فرصة ارتكاب هذا الفعل لعدم العودة إلى ارتكابه ثانية فإذا ما عاد إلى ارتكابه اتفنى المبرر الذى اقتضى هذه الحكمة .

تطبيقات قضائية :

٤٩٧ — « إن معاشرة رجل لامرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز » .

(نقض جلسة ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض فى ٢٥ عاما صفحة ٥٧٩ بند ٣١ الجزء الثانى) .

٤٧٩ — « ومتى كان الحكم لاذوان المتهممة بأنها عاوت زوجها الذى كان متهما معها فى إدارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصا ارتكب الفحشاء معها فى منزل زوجها المنهم الأول الذى يديره للدعارة كما أثبت عليها اعتياذ بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والتردد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهممة نظير أجر قدره ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية » .

(نقض جلسة ٤ مايو سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في ٢٥ عاما صفحة ٥٧٩ بند ٢٩ جزء ثان) .

٤٩٩ — وإن « جريمة إدارة منزل للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها » .

(نقض جلسة ٩٠ يناير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة أحكام النقض السنة السابعة العدد الأول صفحة ٢٧ بند ١١) .

٥٠٠ — وأنه « متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه وهي ممن يستخدم من في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ » .

(منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثاني صفحة ٥٨٩ بند ١٤٣) .

٥٠١ — « ولا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الاعتياد وبين ما انتهى إليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعنة بغاء المتهمه الثانية ، وهي جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن » .

(نقض جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٧٧٣ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثاني صفحة ٦٤٤ بند ٤٤) .

العقوبة :

٥٠٢ - يعاقب الجاني الذي يرتكب الفجور أو الدعارة على وجه الاعتياد بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس فيما لو حكم عليه بها تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ كما يجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه منها ، ويكون ذلك وجوبيا في حالة العود غير أنه لا يجوز إبقاؤه في الإصلاحية أكثر من ثلاث سنوات .

٥٠٣ - هذا وعند ضبط الجاني يجوز إرساله إلى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه من هذا المرض .

خامس عشر: الجريمة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة :

٥٠٤ - تنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو محل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه في الإقليم المصري وعلى ألفي ليرة في الإقليم السوري .

وتتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى ربعمائة جنيه في الإقليم المصري ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة في الإقليم السوري إذا كان الفاعل من الأشخاص المذكورين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية .

وبحكم بإغلاق المحل لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ويكون الإغلاق نهائيا في حالة العود .

٥٠٥ - ويبين من هذا النص أنه يجرم عمل مستغل أو مدير المحل إذا هدف من وراء استخدامه للأشخاص الذين يمارسون الفجور أو الدعارة إلى تسهيل ذلك لهم أو إلى ترويج النشاط التجاري لديه باستغلال وجود هؤلاء الأشخاص بالمحل .

أركان الجريمة

الركن المادى :

٥٠٦ - ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجانى باستخدام الأشخاص المعروف عنهم ارتكاب الفجور أو الدعارة ، وسواء فى ذلك كان الاستخدام ثابتاً فى عقد مكتوب أم بناء على إتفاق شفوى ، وسواء فى ذلك أيضاً كان هذا الاستخدام سابقاً على انصراف نية مستغل المحل أو مديره فى تشغيل هؤلاء الأشخاص لتسهيل الفجور أو الدعارة لهم أو فى استغلالهم لترويج نشاطة التجارى أم لاحقاً على ذلك .

والاستخدام بقصد تسهيل الفجور أو الدعارة هؤلاء الأشخاص يجب أن يتجرد من أى مظهر لنشاط مادى إيجابى قد يقوم به المستغل للمحل أو مديره وإلا اندرج هذا التسهيل والاستخدام تحت نطاق مدلول نص المادة الأولى من القانون وهى تعاقب بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة .

كذلك فإن استخدام هؤلاء الأشخاص بقصد ترويج النشاط التجارى غير الاستخدام المقصود به استغلال بغاء الشخص أو فجوره المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون والمادة الأخيرة تعاقب بعقوبة أشد العقوبة من المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة .

ولا عبء بنوع العمل الذى يقوم به هؤلاء الأشخاص بالمحل فسيان أن يكون من أعمال الإدارة أو عمل يدوى أو ميكانيكى أو عمل يتعلق بأداء فن من الفنون . كذلك لا عبء بما إذا كان هؤلاء الأشخاص الذين يستخدمهم مستغل المحل أو مديره يرتكبون الفجور أو الدعارة بنفس المحل أم لأنهم يرتكبونها فى مكان آخر .

الركن المعنوى :

٥٠٧ - ويتحقق الركن المعنوى لهذه الجريمة بانصراف نية صاحب المحل أو مديره إلى إتاحة الفرصة لهؤلاء الأشخاص كي يتصلوا بعملائهم أو بتصيدهم لارتكاب الفجور أو الدعارة معهم ، أو بانصراف نية الجانى إلى ترويج نشاطه التجارى نتيجة تشغيله لهؤلاء الأشخاص المعروف عنهم الاشتغال بأعمال الفجور أو الدعارة .

العقوبة :

٥٠٨ - يعاقب الجانى فى هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه فى الإقليم المصرى وعلى ألفى ليرة فى الإقليم السورى وذلك فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وذلك تطبيقا لنص المادة ١٥ من القانون .

ويحكم أيضاً على الجانى باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور .
هذا وللنيابة العامة بمجرد ضبط الواقعة إن تصدر أمراً باغلاق المحل، وتعتبر الامتعة والاثاث المضبوط فى حكم الاشياء المحجوز عليها إدارياً بمجرد ضبطها حتى يفصل نهائياً وتسلم بعد جردها وإثباتها فى محضر إلى حارس مكلف بالحراسة بغير أجر .

الظرف المشدد

٥٠٩ - إذا اقترن بهذه الجريمة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة من القانون الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة وهو قيام صفة فى الجانى شددت عقوبتى الحبس والغرامة فتكون

عقوبة الحبس من سنتين إلى أربع سنوات والغرامة من مائتي جنيه إلى أربعمائة جنيه في الإقليم المصري، ومن ألفي ليرة إلى أربعة آلاف ليرة سورية في الإقليم السوري وذلك فضلاً عن عقوبة المراقبة تطبيقاً لنص المادة ١٥ من القانون .

والصفة قد تكون للجاني وتكون مبررة لتشديد العقوبة على النحو السالف هي حالة كون الجاني من أصول من يمارس الفجور أو الدعارة أو كونه من المتولين تربيته أو بمن له سلطة عليه .

هذا ويكون الحكم بخلق المحل نهائياً في حالة العود .

سادس عشر : جريمة الاشتغال أو الاقامة في محل للفجور أو الدعارة :

٥١٠ - تنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

أركان الجريمة

الركن المادي :

٥١١ - يتحقق الركن المادي لهذه الجريمة بقيام الجاني بالاشتغال في الخدمة في محل الفجور أو الدعارة سواء في ذلك أكان عمله به مقابل أجر أم بدون أجر، وسواء أكان يعمل خادماً أو مريضاً أو سائقاً أو ما شابه ذلك من الأعمال التي تتصل اتصالاً مباشراً بمحل الفجور أو الدعارة أو بالمقيمين فيه .

إلا أنه يجب أن يكون لعمل الجاني صفة الدوام والاستمرار بمقولة

أن الشخص الذى يتردد على محل للفجور أو الدعارة مرة أو مرتين كل أسبوع لخدمة المقيمين فيه لا يمكن اعتباره ممن يشتغلون في هذا المحل ، كذلك الشخص الذى يتردد على هذا المحل ولو يرمي لإحضار لوازم المقيمين فيه وينصرف إثر ذلك لا يمكن القول بأنه ممن يشتغلون في هذا المحل .

٥١٢ - ويتحقق الركن المادى لهذه الجريمة أيضا بالنسبة لم يقيم بمحل الفجور أو الدعارة بإقامة الجانى إقامة دائمة بهذا المحل ، إلا أن ذلك لا يعنى ضرورة تواجده ليل نهار في هذا المحل ، ولا يعنى أيضا ضرورة تواجده أثناء ممارسة الفجور أو الدعارة ، وينطبق النص أيضا حتى ولو كانت إقامة الجانى تنقطع في بعض الفترات في سفر أو ترحال أو في إقامة عند آخرين .

ويجب التفرقة بين من تكون إقامته بمحل الفجور أو الدعارة إقامة اضطرارية وبين من لا يكون كذلك ، فالشخص الذى يكون مدير المحل أو صاحبه ملزما بالإتفاق عليه وأعالته ويكون هو بدوره غير قادر على الكسب إما اصفر سنه أو لكبره أو لإصابته بمرض يقعه عن العمل لا يمكن مساءلته عن إقامته بهذا المحل تطبيقا لنص المادة ١٣ من القانون ، أما الشخص الذى يقيم بالمحل ولا تربطه صلة عائلية بمدير المحل أو مستغله أو تربطه مثل هذه الصلة به إلا أنه يكون قادراً على الكسب فإنه يكون مسئولاً عن إقامته بهذا المحل إذا كان يعلم بارتكاب الفجور أو الدعارة فيه .

الركن المعنوى

٥١٣ - يتحقق القصد الجنائى في هذه الجريمة بعلم الجانى بأن المحل الذى يشتغل أو يقيم فيه يدار للفجور أو الدعارة إلا أنه يجب أن تكون هذه الإقامة أو الاشتغال بهذا المحل متأنياً عن إرادة حرة غير مشوبة بأى نوع من أنواع الإكراه مادياً كان أو أدبياً .

ركن الاعتداء

٥١٤ - يلزم بعد ذلك للقول بمستولييه المشتغل أو المقيم بمحل الفجور أو الدعارة ثبوت اعتياده على الاشتغال أو الإقامة بأكثر من محل واحد يدار للفجور أو الدعارة ، إلا أن هذا القول في غير محله ولا سند له من القانون ذلك لأنه يكفى في القانون لثبوت هذه الجريمة ثبوت اعتياد هذا الشخص على الإقامة أو الاشتغال في محل واحد يدار للفجور أو الدعارة بعله ، كل ذلك بشرط أن تكون إقامة الجاني بالمحل أو اشتغاله فيه معاصراً لفترة يمكن معها اعتبار هذا المحل من المحلات التي تدار للدعارة أو الفجور وفقاً لمفهوم المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

غير أن ثبوت اعتياد الجاني الإقامة أو الاشتغال بالمحلات التي تدار للفجور أو الدعارة يستدعى القول بتوافر ركن الاعتياد قبله من باب أولى.

المقوبة :

٥١٥ - يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بعقوبة الحبس التي لا تزيد على سنة واحدة .

خاتمة

٥١٦ — لم يبق من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ سوى تلك الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من هذا القانون وهي جريمة من يعلن بأية طريقة من طرق الإعلان عن دعوى تتضمن إغراء بالفجور أو 'دعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك ، ونظراً لما يوجد بين هذه الجريمة والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ عقوبات والتي سنفرد لها مبحثاً خاصاً هو المبحث العاشر من الباب الأول الخاص بالمطبوعات والأشياء الفاضحة ، فقد رأينا أن نرجى بحث هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لحين دراسة هذا المبحث .

المبحث الثاني

التحريض علنا على الفسق

نص المادة :

٥١٧ - تنص المادة ٢٦٩ مكرر عقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ والمنشور بالوقائع الرسمية بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ والمستبدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرص المارة على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها ويستتبع الحكم بالأداة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

النص القديم :

٥١٨ - وهذا النص المضاف لقانون العقوبات هو بديل لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ عقوبات والتي كانت تعاقب كل من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرص المارين على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة ، والعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ هي عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز جنيها مصريا أو الحبس الذي لا يزيد على أسبوع واحد .

سبب إلغاء النص القديم ووضع النص الجديد :

٥١٩ — كان من نتيجة إزدیاد عدد المحرضين للمارة على الفسق في الطرق والأماكن العامة أن أصبح من الضروري صوغاً للأخلاق والآداب العامة إضافة هذا النص الذي يعاقب على ارتكاب جريمة التحريض على الفسق بالإشارات أو الأقوال في مكان أو طريق عام لأول مرة بالحبس مدة لا تزيد على شهر فإذا ما عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من النوع في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى عوقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها وذلك فضلاً عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادي

٥٢٠ — التحريض على الفسق هو الدعوة إلى ارتكابه سواء مع المحرض أو مع غيره ، ولم يقتصر المشرع على تحريم التحريض على انفجور أو الدعارة المؤتمين في هذه المادة بل ذكر كلمة « الفسق » ، فعبّر بذلك عن تحريم التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة سواء في ذلك المؤتمين قانوناً أو المحرمين شرعاً ، وعلى ذلك فدعوة امرأة أو فتاة تسير بالطريق أيا كانت صفتها إلى ارتكاب الفسق أمر مندرج تحت نطاق المادة ٢٦٩ مكرر عقوبات وكذلك الحال بالنسبة لدعوة رجل يسير بالطريق إلى ارتكاب الفسق حتى ولو كانت الداعية إلى ذلك ليست من البغايا وإنما فعلت ذلك لأول مرة لإرضاء شهواتها .

ولا تقع الجريمة إلا بقول أو إشارة . أما إذا وقع تحريض على الفسق بأى وسيلة أخرى كإعلانات أو صور أو ما شابه ذلك فإن نص المادة ٢٦٩ مكرر عقوبات لا ينطبق في هذه الحالة .

والتحريض على الفسق بالقول يجب أن تستشف الدعوة إليه من واقع مدلول عبارات الداعى المحرض أيا كانت الألفاظ التى تخفى وراءها معنى التحريض . كل ذلك فى إطار التقاليد والقواعد الأخلاقية التى يعيشها المجتمع الشرقى ، وكل هذه أمور يفصل فيها قاضى الموضوع بما يجده فى ظروف الدعوى وملابساتها .

٥٢١ — وكذلك الحال بالنسبة لوقوع الجريمة بالإشارات يجب أن تستخلص حقيقة ومدلول هذه الإشارات فى نطاق إطار التقاليد والقواعد المنظمة للأخلاق فى المجتمع الذى نعيش فيه .

وليس بلازم أن يكون التحريض على الفسق بالإشارة باليد إذ تقع الإشارة بأى جزء من أجزاء الجسم أيضا إذا كانت تدل على دعوة من المحرض لارتكاب الفسق .

٥٢٢ — ولا يشترط أن تكون الأقوال أو الإشارات التى تصدر عن المحرض مؤدية بذاتها إلى إقناع من وجهت إليه للانسحاق إلى شخص المحرض أو من يعمل لحسابه إذ يكفى فيها أن تتضمن الدعوة إلى ارتكاب الفسق بغض النظر عما تحدته من تأثير فى نفس من وجهت إليه .

ولا عبرة بما إذا كان من توجه إليه هذه الأقوال أو الإشارات ، قابل لها راضى عنها أم أنه تأذى بها ، من سماعها أو فعلها .

الركن الثاني : وقوع الجريمة في طريق عام أو مكان مطروق :

٥٢٤ - ويجب لإنتطاق النص أن تصدر الأقوال أو الإشارات التي تتضمن الدعوة إلى الفسق في طريق عام أو مكان مطروق .

وعلى ذلك فيكفي أن تقع الجريمة في طريق عام للقول بتوافرها حتى ولو كان لا يرتاده وقت وقوع الجريمة أحد على الإطلاق سوى الجاني والمجنى عليه ، أو كان يرتاده آخرون ولكن أحداً منهم لم يسمع أو يرى الأقوال أو الإشارات التي صدرت عن المحرض .

واتساع الطريق أو طوله أو شهرته أو عدم شهرته ليس شرطاً واجباً لإعتباره من الطرق العمومية في مفهوم هذا النص ، وعلى ذلك تقع الجريمة حتى ولو صدرت الأقوال أو الإشارات من المحرض في أرض خلوية يحترقها بحر يفضى إلى طريق عام .

وتقع الجريمة أيضاً إذا صدرت الأقوال أو الإشارات من المحرض في طريق صحراوي أو طريق زراعي يوصل بين مدينتين حتى ولو كان يرتاده قلة من المارة الراجلين .

٢٤٥ - والمكان المطروق هو كل مكان يتواجد فيه عدد من الناس في أي وقت من الأوقات أو يتوقع تواجدهم فيه في أي وقت من الأوقات ، وعلى ذلك فتقع الجريمة في محل عمومي لا يوجد فيه وقت وقوعها سوى الجاني والمجنى عليه ما دام أنه كان متوقفاً أن يحضر أي شخص إلى هذا المحل ويدخله وقت وقوع الجريمة - ذلك لأن النص لم يشترط أن يسمع عبارات أو إشارات التحريض أو يشاهدها شخص آخر بخلاف المجنى عليه حتى ولو كان موجوداً وقت صدورها ، بل كل ما اشترطه هو صدور هذه

الاقوال أو الإشارات في طريق عام أو مكان مطروق .

وكما تقع الجريمة في المحلات العمومية المفتوحة للجمهور لتقديم
المأكولات أو المشروبات تقع في المحلات التجارية أو الصناعية أو الملاهي
أو المعارض أو معاهد الرقص وما شابه ذلك . وفي أى محل أو مكان، أو
جزء من الأرض بطرقه الكافة في أى وقت من الأوقات أو يتوقع أن
يتواجد فيه في أى وقت من الأوقات .

غير أنه لا يشترط أن يكون هذا المكان المطروق مفتوحاً لكافة الناس
إذ تقع الجريمة أيضاً في المتديبات الخاصة المقصور الدخول فيها على أعضائها
فحسب ، ذلك أن اشتراط الطريق العام أو المكان المطروق ليس مقصوداً
به أن يكون مطروقاً من عامة الناس بغير تمييز ،

وتقع الجريمة أيضاً في وسائل المواصلات أياً كان نوعها وأياً كانت
المسافة التي تقطعها أو عدد ركابها .

٥٢٦ - وقد قضت محكمة النقض بأنه ، إذا كان الثابت من الحكم
أن ما يصدر عن المتهم من قولها لأحد المارة في الطريق العام (الليلة دى
لطيفة تعال نخصيها سوى) لم يجهر به ولم تقله بقصد الإذاعة أو على سبيل
النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعتها المقررة ، وإنما قصدت أن تقتصد
من قانس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الجدد ، فإن هذا الفعل
لا يتوافر به العلافية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ،
ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا
الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١
(المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١) ولا يبقى بعد ذلك محلاً
للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٥ عقوبات (والتي

أصبحت المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات بمقتضى القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ (والتي تنص على عقاب كل من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العامة أو أمام منزله وهو يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال ،

(نقض جلسة ١ يوليو سنة ١٩٥٤ منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما الجزء الثاني صفحة ٥٧٦) .

الركن المعنوي

٥٢٧ — ويتحقق القصد الجنائي لدى الجاني بانصراف نيته إلى دعوة المجنى عليه لارتكاب الفسق .

ولا عبرة بما إذا كان الجاني يدعو لارتكاب الفسق معه أو مع غيره ، ولا عبرة بما إذا كان يهدف من وراء ارتكاب الفسق إلى الحصول على كسب عادي أم لمجرد إرضاء شهواته أو شهوات الغير .

العقوبة :

٥٢٨ — يعاقب على هذه الجريمة إذا ارتكبت لأول مرة بعقوبة الحبس في المخالفات وهي الحبس من أربعة وعشرين ساعة إلى سبعة أيام دون توقيع أية عقوبات أخرى ،

العودة في جريمة التحريض على الفسق :

٥٢٩ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مكرراً عقوبات على أنه : إذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً ، ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم

عليه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة . .

والعبرة في احتساب مبدأ السنة هو بتاريخ الحكم النهائي في الجريمة الأولى ، وفي احتساب نهاية السنة في تاريخ وقوع الجريمة الثانية .

وعلى ذلك إذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة التحريض على الفسق بأقوال أو إشارات في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائيا في الجريمة الأولى تكون عقوبته الحبس والغرامة وحبوبتين معا والحبس تكون مدته من يوم إلى ستة أشهر وغرامة إلى خمسين جيبيا فضلا عن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس .

ويشترط بطبيعة الحال أن يكون الحكم النهائي في الجريمة الأولى بالإدانة حتى ولو كان ق. صدر على الجاني حكم ابتدائي بالبراءة وألغى استئنافا وقضى فيه بالإدانة ، أما إذا كان الحكم الابتدائي بالإدانة ثم قضى فيه استئنافا بالبراءة فلا عبرة بالحكم الابتدائي القاضى بالإدانة لإنتطاق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات .

المبحث الثالث

التعرض للآفات بحالة تخدش الحياء

نص المادة :

٥٣٠ - تنص المادة ٣٠٦ مكررا (١) عقوبات المضافة بالقانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ والمستبدلة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :
" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من تعرض لآتي على وجه يخدش حياءها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق ، ،

المذكرة الإيضاحية

٥٣١ - جاء في المذكرة الإيضاحية عن هذه المادة المضافة أنه قد
" دأب بعض فاسدى الخلق على معاكسة الفتيات والسيدات وغيرهن في الطرق والأمكنة العامة حتى أصبحت هذه المعاكسة عادة ولونا من ألوان التسلية لهم ، وترجع هذه الظاهرة إلى تحلل من معايير الأخلاق ، ،

" ونظرا لأن النصوص الحالية الواردة في قانون العقوبات قد لا تنطبق على أنواع معينة من المضايقات التي تقع من هؤلاء الفاسدين على غيرهم فقد
رؤى إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم ٣٠٦ مكرر لعقاب كل من تعرض لآتي بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق على وجه يخدش الحياء ، ،

" وقد اقتبس نص المادة ٣٠٦ مكررا بما ورد بالمادة ٣٢٠ من مشروع
لجنة تعديل قانون العقوبات ، ،

ومن الجديهي أن تطبيق نص المادة على فعل معين لا يمنع من تطبيق مواد أخرى على نفس الفعل إذا توافرت أركان الجرائم المنصوص عليها في تلك المواد ، كما أنه لا يشترط لإمكان رفع الدعوى العمومية في الجريمة إذن أو شكوى من المجنى عليها بأية صورة من الصور .

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادى

٥٣٢ - التعرض يفيد التصدى ، وقد يكون تعرضاً مادياً أو تعرضاً معنوياً ، والتعرض المادى ليس يعنى التعرض لجسم المجنى عليه ذاته بل قد يقع التعرض المادى والجانى بعيد عن المجنى عليه ، كمن يشاهد أثنى تمر على الطوار فيفتح لها باب سيارته الواقفة بالطريق .

والتعرض الذى يحدث بالقول قد يتضمن فى ألفاظه أساليب المدح والاطراء إلا أنه لما يتضمنه من عنصر المفاجأة للمجنى عليها يتوافر به الركن المادى للجريمة ، ذلك أنه لا عبرة بما يقال ويلقى على مسامع الأثنى إذ لم تجرم هذه الأقوال لذاتها ولكن لما تركه من أثر سيء فى نفس الإناث على وجه العموم لأنه يلحق من شخص لا تربطه بهن أية رابطة فتأذى به اسماعهن لما فيه من تصد لهن وتقول عليهن سواء بالمدح أو الذم .

وعلى ذلك فإذا لقت العبارات التى يتفوه بها الجانى لدى أثنى بذاتها قبولاً حطناً لما تحمله هذه العبارات من معانى المدح والثناء فإن الركن المادى لهذه الجريمة يتحقق رغم ذلك نظراً إلى أن القانون يحرم هذا التصدى دون نظر لما يتركه فى نفس امرأة معينة وإنما يتركه فى نفس الإناث عموماً من أثر سيء يتأذى به شعورهن العام وتقديرهن هذه الأمور جميعها من اختصاص

قاضي الموضوع يفصل فيها مستهديا بالقواعد العامة المنظمة للأخلاق في المجتمع والعرف السائد . فإذا تعرض رجل لآثي في الطريق العام طالبا منها الزواج فإن ذلك يتوافق به الركن المادي للجريمة ولا يرد على ذلك بأن طلب الزواج في حد ذاته أمر مرغوب من الإثاث عموما ولا تتأذى به أسماعن بل على النقيض من ذلك يستحسنه . ذلك لأن العرف السائد لم يجرى على أن تطلب يد الفتاة في الطريق العام أو الأماكن المظلمة دون سابق معرفة أو تعارف .

٥٣٣ — وكما يقع التعرض للآثي بالقول يقع بالفعل أيضا سواء بإشارات توجه إليها أو بحركات تقصد بها وتغل بالحياء العام للإثاث عموما . وتقدير مدى إخلال هذه الأفعال بالحياء العام أمر يفصل فيه قاضي الموضوع من ثنايا ظروف كل دعوى وملابساتها والمكان الذي وقع فيها .

٥٣٤ — والأمر المميز لجريمة التعرض للآثي على وجه يخدش حياءها هو عنصر المفاجأة التي يقع من الجاني لها ، وعلى ذلك فمن يسير مع امرأة يعرفها وأثناء سيرهما يوجه لها عبارات قد تخدش حياءها لا يتوافق في حقه الركن المادي لهذه الجريمة لأنها راضية عن قوله هذا ، أو لأنها غير راضية ولكنها بحكم صلتها به تقبله منه أو لأنه لم يعتمد بتوجيه هذه العبارات لها خدش الحياء العام ، بل لأنه لم يفاجئ المجنى عليها به ، وكان عليها أن تتوقع وهو سائر معها أن تصدر منه من الأقوال والعبارات ما يعن له ، إلا أن هذا الشخص ذاته لو صدر منه فعل موجه لهذه الآثي بذاتها ولكنه يتضمن في الوقت نفسه عناصر جريمة الفعل العتي الفاضح اعتبر مرتكبا لهذه الجريمة الأخيرة وليس لجريمة التعرض للآثي على وجه يخدش حياءها .

الركن الثانى : وقوع الجريمة فى طريق عام أو مكان مطروق

٥٣٥ - يجب لتوافر أركان هذه الجريمة أن تصدر الأقوال أو الأفعال التى تخدش حياة الأتى فى طريق عام أو مكان مطروق .

وقد سبق أن تكلمنا عن الطرق العامة والأماكن المطروقة فى البندين ٢٢٥ و ٢٢٦ وقلنا أنه يكفى للقول بوقوع الجريمة أن تقع فى طريق عام ولو كان لا يرتاده وقت وقوعها أحد على الإطلاق سوى الجانى والمجنى عليه ، أو إذا كانت يرتاده فى ذلك الوقت بعض الأفراد ولكن أحداً منهم لم تصل إلى أذنه هذه الأقوال أو لم تقع تحت بصره هذه الأفعال .

وذكرنا أنه لا عبء باتساع الطريق أو طوله أو شهرته أو عدم شهرته وأن الجريمة تقع فى أرض خلوية يخترقها يمر يفضى إلى طريق عام ، وأنها تقع كذلك فى طريق صحراوى أو طريق زراعى يوصل بين مدينتين .

وقلنا أن المكان المطروق هو كل مكان يتواجد فيه عدد من الناس فى أى وقت من الأوقات أو يتوقع وجودهم فيه ، وأنه بناء على ذلك تقع الجريمة فى محل عمومى لم يتواجد بداخله وقت وقوعها من الرواد سوى الجانى والمجنى عليه ، وأنها كما تقع فى المحلات العمومية التى يرتادها الرواد للجلوس فيها تقع فى المحلات التجارية والصناعية والملاهى والمعارض ومعاهد الرقص أو وسائل المواصلات ، ولا يشترط أن يكون المكان المطروق مباح الدخول فيه للناس كافة إذ تقع الجريمة أيضاً فى النوادى التى يقتصر الدخول فيها على أعضائها حسب .

الركن : الثالث القصد الجنائي

٥٣٦ — يتوافر القصد الجنائي لدى الجاني بتعمده صدور القول منه أو الفعل عنه ، وعلى ذلك فبمجرد صدور أقوال أو أفعال من الجاني يوجهها للمجنى عليها وتخدش حياة ما في طريق عام أو مكان مطروق يعتبر أنه قد تعمد وقوع هذه الجريمة منه أيا كان الدافع الذي دفعه إلى ذكر هذه الأقوال أو صدور هذه الأفعال حتى ولو لم يكن جادا في التعرف على المجنى عليها والوصول إليها .

المبحث الرابع

جريمة الزنا

نصوص القانون :

٥٣٩ - المادة ٢٧٣ عقوبات ، لا تجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٧٧ لا تسمع دعواه عليها .

المادة ٢٧٤ عقوبات ، المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت .

المادة ٢٧٥ عقوبات ، ويعاقب أيضا الزاني بتلك المرأة بنفس العقوبة .
المادة ٢٧٦ عقوبات ، الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصوص للحريم .

المادة ٢٧٧ عقوبات ، كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور .

منهج البحث :

٥٤٠ - سوف تتناول دراسة جريمة الزنا في ستة فروع على

الوجه التالي :

- الفرع الأول : الفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة .
 الفرع الثاني : جريمة زنا الزوج .
 الفرع الثالث : جريمة زنا الزوجة .
 الفرع الرابع : أدلة جريمة الزنا .
 الفرع الخامس : الشريك في جريمة الزنا .
 الفرع السادس : حق الزوج أو الزوجة في وقف تنفيذ العقوبة

الفرع الأول

الفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة

٥٤١ - لو أننا استعرضنا النصوص التي تعاقب على جريمة الزنا في التشريع العربي لوجدنا أن المشرع قد فرق بين زنا الزوج وزنا الزوجة من عدة وجوه وقسّى فيها على المرأة دون الرجل قسرة لا مبرر للتفرقة فيها بينهما لجريمة زنا الزوجة كما تمس الاعتبار السامية المقدسة التي تقوم عليها المجتمعات مساساً خطيراً فإن جريمة زنا الزوج لها نفس الأثر من حيث إخلالها بهذه الاعتبار السامية ، وليس هناك عل الإطلاق ما يبرر هذه التفرقة التي لا موجب لها .

ولقد فرق القانون العربي (قانون العقوبات) بين جريمة زنا الزوج وجريمة زنا الزوجة من عدة وجوه أولها : أن الزوجة تعاقب إذا زنت في أي مكان سواء في منزل الزوجية أو في مكان آخر بينما لا يعاقب القانون الزوج إلا إذا ثبت زناه في منزل الزوجية . وثانيها : أن الزوجة إذا زنت تعاقب بالحبس لمدة قد تصل إلى سنتين بينما إذا زنى الزوج فالحد الأقصى للعقوبة التي توقع عليه لا يمكن أن تزيد على ستة شهور ، وثالثها : أن الزوج

يمكنه إذا ما زنت زوجته وحكم عليها أن يوقف تنفيذ العقوبة في أى وقت يشاء بينما لا تملك الزوجة التى يزنى زوجها هذا الحق ، ورابعها أن الزوج الذى يفاجئ زوجته وهى تزنى مع آخر ويقتلها سويا يعاقب بالحبس فقط لقيام هذا العذر (المادة ٢٣٧ عقوبات) بينما لا تتمتع الزوجة التى تقتل زوجها ومن يزنى بها إذا ضبطتهما متلبسين بذلك ، بهذا التخفيف مع قيام هذا العذر بها .

الفرع الثانى

جريمة زنا الزوج

٥٤٢ - أركان جريمة زنا الزوج أربعة إذا توافرت وقعت الجريمة وهى :

- (١) وقوع الاتصال الجنسى غير المشروع ... (٢) والزوجة قائمة...
- (٣) وذلك ق منزل الزوجية ... (٤) ويتوافر القصد الجنائى .

الركن الأول : الاتصال الجنسى غير المشروع

٥٢٣ - يتحقق الركن المادى لجريمة زنا الزوج بحصول الاتصال الجنسى غير المشروع بين الزوج وأية امرأة أخرى سواء أكانت متزوجة أو مطلقة أو كانت من البغايا ، وسواء فى ذلك أكان اتصال الزوج بها لاتصالا جنسيا مقابل أجر أم بدوه ، ويستوى أن تكون الأتى التى اتصل بها الزوج صغيرة فى السن أم بلغت سن اليأس ، أو أن تكون امرأة عاقر أم ليس بها مانع من موانع الحمل ، وكل ما يشترط أن يتم الاتصال الجنسى بين الزوج والمرأة فعلا ، أما إذا ثبت أنه يبلغ ذلك وإنما اقتصر على ملامسة المرأة أو ارتكاب أى فعل معها من أفعال الفسق دون حدوث اتصال جنسى فلا تقوم للجريمة قائمة .

٥٤٤ - ولذلك قضى بأن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلاً، وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع فعلاً هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع، والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء إلا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها، وإذن فالحكم الذى يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوافر الدليل القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلاً يكون مخطئاً واجبا نقضه .

(نقض جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة صفة ٧١٦ فند ٦) ،

الركن الثانى : قيام الزوجية

٥٤٥ - ويشترط للقول بقيام الجريمة أن تكون الزوجية قائمة بين الزوج الزانى وزوجته سواء في ذلك أكانت الزوجية قائمة فعلاً أم حكماً، والزوجية القائمة فعلاً هي تلك التى يكون الزوجان فيها في معيشة واحدة مستمرة ولو انقطعت لبعض الفترات، ولو كان الزوج يقضى بعض أيامه بعيداً في مقر عمله، والزوجية القائمة حكماً تكون في فترة الطلاق الرسمى أو الطلاق البائن بينونة صغرى وقبل انقضاء مدة العدة وتكون كذلك في الفترة بين عقد القران والدخول الفعلى .

وعلى ذلك فلا تقع جريمة الزنا إذا ارتكبها الزوج قبل الزواج أى قبل تحرير عقد الزواج في فترة الخطبة حتى ولو بانث آثار هذه الجريمة بعد دخول الزوج الجانى على زوجته كما لو حملت شريكته في الزنا .

ويجب أن يكون الزواج قائم بين الزوج وزوجته زواجا قانونيا معترفا به فالزواج العرفي لا يمنح للزوجة الحق في إقامة دعوى الزنى إذا ما زنى زوجها ، وكذلك يجب أن يكون هذا الزواج صحيحا في القانون فإن كان باطلا أو فاسدا فلا عقاب على الزوج الزانى إذا اتصل اتصالا جنسيا غير مشروع .

الركن الثالث : وفوق الجريمة في منزل الزوجية

٥٤٦ - تشترط المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات لعقاب الزوج إذا زنى أن تكون جريمته قد وقعت في منزل الزوجية .

ومنزل الزوجية - في رأينا - هو المنزل الذى تقيم فيه الزوجة مع زوجها فعلا حتى ولو غابت عنه فترة من الزمن ، ويعتبر بيت الطاعة بطبيعة الحال منزلا للزوجة ، أما ما دون ذلك من الأماكن التى قد يستأجرها الزوج لأى عرض من الأغراض وسواء أكان غرضا مشروعاً أو غير مشروع فإن مثل هذا المكان لا يعتبر منزلا للزوجية .

٥٤٧ - والمحكمة النقض حكمت فى هذا الصدد قضت فيه بأن الزوجة أن قساكن زوجها حيثما سكن ، ولها من تلقاء نفسها أن تدخل أى مسكن يتخذ ، كما للزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فانه يعتبر فى حكم المادة ٢٧٧ عقوبات منزلا للزوجية أى مسكن يتخذ الزوج ولو لم تسكن الزوجة مقيمة به فعلا ، وإذن فإذا زنى الزوج فى مثل هذا المسكن فانه يحق عليه العقاب ، إذ الحكمة التى تواخاها الشارع ، وهى حياة الزوجة الشرعية من الإهانة المحتملة التى تلحقها بخيانة زوجها إياها فى منزل الزوجية ، تكون متوافرة فى هذه الحالة .

(نقض جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ١١٩ سنة ١٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة صفحة ٧١٧ بند ١٠) .

رأينا الخاص في هذا الحكم :

٥٤٨ ونحن نتفق مع محكمة النقض في أن مثل هذا المسكن يعتبر منزلا الزوجية فيما إذا طلب الزوج من زوجته الإقامة فيه حتى ولو أعادها بعد ذلك إلى المسكن الأصلي ، أما إذا كانت الزوجة لم تدخل هذا المسكن مطلقا ولم يذكر لها زوجها شيئا عنه فلا يعد هذا المسكن منزلا للزوجية ، إلا أننا نختلف مع محكمة النقض فيما اتهمت إليه من أن أى مسكن يتخذه الزوج غير المسكن الذى يسكن فيه زوجته يعتبر منزلا للزوجية ، ونختلف معها أيضا فيما ذكرته من أن الحكمة التى توخاها الشارع من عقاب الزوج إذا زنى هى حماية الزوجة الشرعية من الإهانة التى تلحقها بخيانة زوجها إياها ، وذلك لأن الحكمة من عقاب الزوج إذا زنى - فى رأى القانون - غير تلك الحكمة من عقاب الزوجة إذا زنت ، فالزوجة إذا زنت فى منزل الزوجية أو فى أى مكان آخر تكون قد أهدرت الرابطة الزوجية المقدسة والاعتبارات السامية التى تقوم عليها هذه الرابطة بينما إذا زنى فلا يعاقب إلا إذا ارتكب هذه الجريمة بمنزل الزوجية ، والحكمة فى ذلك - فى نظر القانون - أن الزوج حينما يزنى فى منزل الزوجية يكون قد ألحق بزوجته الشرعية إهانة بالغة لاتصاله جنسيا اتصالا غير مشروع فى فراش الزوجية الذى يعاشر نفس زوجته الشرعية معاشرة الأزواج عليه ، وعلى ذلك فقد فرق القانون بين زنى الزوج على فراش الزوجية وبين زناه فى أى مكان آخر ولو كان يملكه أو يستأجره ما دام لا يعاشر زوجته الشرعية فيه ، فهو فى الحالة الأولى زان فى نظر القانون ، بينما هو غير ذلك فى الحالة الثانية فى نظر

القانون أيضاً للحكمة التي نرى أن المشرع ارتآها وهي ما يلحق الزوجة الشرعية من إهانة بالغة إذا ما زنى الزوج على فراشها .

وبناء على ذلك نرى أن الزوج الذي يتصل جنسياً بامرأة غير زوجته في أى مكان آخر غير المسكن الذي يعاش فيه زوجته لا يكون زانياً ولا تجوز مساءلته طبقاً لنصر المادة ٢٧٧ عقوبات - إلا أننا نرى من زاوية أخرى أنه قد آن الأوان لمساواة الرجل والمرأة في هذا الصدد وأنه يجب أن يتساوى الرجل والمرأة في المسؤولية الجنائية إذا ما ارتكبا جريمة الزنا ذلك لأن الحكمة التي يجب أن يتوخاها المشرع في العقاب على هذه الجريمة واحدة في الحالين ، وهي حماية الرابطة الزوجية من الإهانة التي تلحقها إذا ما ارتكب أحد طرفيها جريمة الزنا في أى مكان من الأمكنة ، ومن ثم فيجب تعديل نص المادة ٢٧٧ عقوبات بإغفال اشتراط ارتكاب الجريمة في منزل الزوجية لتكون متوافرة الأركان ، فضلاً عن تشديد العقوبة على الزوج الزاني لتسكون هي وعقوبة الزوجة الزانية سواء بسواء إذ لا يوجد أى مبرر للتفرقة بينهما في هذا المضمار كما سبق أن ذكرنا .

الركن الرابع - القصد الجنائي :

٥٤٩ ويتحقق القصد الجنائي في حق الزوج الجاني باتصاله الجنسي غير المشروع من أية امرأة كانت وهو عالم بأنه متزوج وحالة كونه يأنى هذا الفعل بإرادة حرة ، ولا شك في أن الزوج - بخلاف الزوجة في بعض الأحوال - يعلم دائماً بحقيقة حالته الاجتماعية من حيث الزواج ، وكذلك فإن الزوج - بخلاف الزوجة - فيما يكره على الزنا بمقولة أنه يندر أن يجبر الزوج على الاتصال جنسياً لاتصالاً غير مشروع بامرأة أخرى

بينما يكون العكس صحيحاً في بعض الأحوال ، وعلى أية حال فهذه كلها أمور يستطيع أن يصل إليها قاضى الموضوع من واقع ظروف الدعوى وملابساتها .

العقوبة :

٥٥٠ - يعاقب الزوج الزانى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وقد سبق أن ذكرنا أن التفرقة في مدة العقوبة بين الزوج والزوجة أمر لا مبرر له ومن ثم يجب تعديل نص المادة ٢٧٧ عقوبات وعقاب الزوج بنفس العقوبة المقررة للزوجة تطبيقاً لنص المادة ٢٧٤ .

وإذا صدر حكم نهائى على الزوج فلا يحق للزوجة أن تتقدم طالبة وقف تنفيذ الحكم كما هو الحال بالنسبة للزوج الذى يحكم على زوجته في جريمة زنا بالحبس وينفذ عليها هذا الحكم فعلاً فيتقدم لوقف تنفيذ الحكم فيتوقف فوراً طبقاً للقانون ، وهذه تفرقة لا مبرر لها أيضاً .

الفرع الثالث

جريمة زنا الزوجة

أركان الجريمة

٥٥١ - لا تخرج أركان جريمة زنا الزوجة عن أركان جريمة زنا الزوج فيما عدا ما اشترطه القانون بالنسبة للجريمة الأخيرة من ارتكابها في مسكن الزوجية بعكس جريمة زنا الزوجة التى تقع لو ارتكبت في أى مكان سواء في ذلك منزل الزوجية أو أى مكان آخر .

إلا أنه فيما يتعلق بالقصد الجنائى لدى الزوجة الزانية نجد أنه قد يحدث

أن تتصل هذه الزوجة اتصالاً جنسياً غير مشروع وهي تعتقد أنها ليست في عصمة زوجها ، كما إذا كانت تعتقد أنها طلقت طلاقاً بائناً أو أن عدتها قد انتهت في حين أن الأمر غير ذلك . ولا عقاب بطبيعة الحال على الزوجة التي يتسلل إليها رجل ليلاً أثناء نومها فتسلم له نفسها اعتقاداً منها أنه زوجها وذلك لعدم توافر القصد الجنائي لديها وعليها هي أن تثبت عدم توافر هذا القصد بأن تثبت حسن نيتها وبأنها لم تكن تعلم أنه شخص آخر خلاف زوجها .

تحريك الدعوى

٥٥٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ، » .

ومن ذلك يبين أنه لا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى العمومية في جريمة زنا الزوج وزنا الزوجة إلا بناء على شكوى من المجنى عليه أي الزوج أو الزوجة بحسب الأحوال .

ويجب أن تصدر هذه الشكوى من الزوج أو الزوجة أو من وكيل خاص عن أيهما ولا يغني عن ذلك التوكيل العام ، ويجب أن يكون التوكيل الخاص عن واقعة الزنا لاحقاً لحدوثها وليس سابقاً على ارتكاب الجريمة .

والشكوى قد تكون شفهية أو كتابية إلا أنه يجب ألا تكون معقدة

على شرط ولا تقبل شكوى الزوج أو الزوجة في جريمة الزنا إذا انقضت مدة ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بوقوع جريمة الزنا (المادة ٣ لإجراءات الفقرة الثانية) .

وتطبيقا لنص المادة ٢٧٣ عقوبات لا يجوز للزوج الذي سبق أن ثبت زناه في منزل الزوجية أن يتقدم بشكوى ضد زوجته التي تزنى بعد ذلك ، إلا أن العكس غير صحيح ذلك أنه إذا ثبت زنا الزوجة ثم زنا زوجها في منزل الزوجية بعد ذلك فيحق لها رغم سابقة ثبوت زناها أن تشكو زوجها وتطلب تحريك الدعوى العمومية قبله .

وقبل تقديم الشكوى تكون النيابة العامة ممنوعة من رفع الدعوى العمومية ومن اتخاذ أى إجراءات فيها حتى ولو ضبط الزوج أو الزوجة متلبسين بجريمة الزنا وذلك لما أجريته الزنا من طبيعة خاصة تقتضى الحذر من اتخاذ أى إجراء فيها قد يكشف عنها قبل أن يتخذ الزوج قراره بشأنها .

ويجوز للزوج المجنى عليه أن يتنازل عن الشكوى في أى وقت من الأوقات ويتنازله عنها يتحتم توقف إجراءات التحقيق وإجراءات رفع الدعوى العمومية أو المحاكمة بل إنه يحق للزوج وحده دون الزوجة أن يوقف تنفيذ العقوبة حتى بعد صدور حكم نهائي بوشرت لإجراءات تنفيذه (المادة ٢٧٤ عقوبات) .

وإذا توفي الزوج بعد تقديمه بالشكوى ينتقل حقه في التنازل عنها إلى أولاده من الزوج الجاني ولا يهم أن يتنازل عنها حتى ولو رفض الباقون وطلبوا السير في الإجراءات .

تطبيقات قضائية :

٥٥٣ - « إن المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ من قانون العقوبات إذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة دعوى إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى » .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ١) .

٥٥٤ - « وإذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يقيم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه » .

(نقض جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ الطعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٢) .

٥٥٥ - « وإن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لما فيها من إخلال بواجبات الزوج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تتأذى بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وعائلته فقد رأى الشارع في سبيل رعاية هذه المصلحة أن يوجب رضا الزوج عن رفع الدعوى العمومية بها ، وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل كان من المتعين عدم التوسع فيه وقصره على الحالة الوارد بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الدعاوى العمومية في جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء في الحدود

المرسومة له أى فيما عدا البلاغ وتقديمه والتنازل عنه ، وإذن فتى قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة لتحقيق الابتدائى ونسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى إلا إذا كان مدعياً بحق مدنى .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٣) .

٥٥٦ - و د إن التنازل الذى يسعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقتراضه والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من إقامة الدليل على حصوله ، والتنازل إن كان صريحا أى صرحت به عبارات تعيده ذات ألفاظها ، فإن القاضى يكون مقيدا به ولا يجوز له أن يحمله معنى تنبؤ عنه الألفاظ ، أما إن كان ضمنيا ، أى استفاداً من عبارات لا تدل عايه بذاتها أو من تصرفات معززة لمن نسب صدورها إليه كان للقاضى أن يقول بقيامة أو بعدم قيامه على ضوء ما يستخلصه من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومتى انتهى إلى نتيجة فى شأنه فلا تجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التى أقام عليها النتيجة لا تؤدى إليها على مقتضى أصول المنطق .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٤) .

٥٥٧ - و د متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقاً للأوضاع التى يتطلبها القانون فى جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها

وإذا فادانه الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيايبا. والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام.

(نقض جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٦ بند ٥) .

الفرع الرابع

أدلة الزنا

٥٥٨ - نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على أن د الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

٥٥٩ - ويجب بادية ذي بدء أن تذكر أن هذه الأدلة التي أوردتها المشرع في هذا النص إنما عني بها الشريك في جريمة الزنا، أما بالنسبة للزوج أو الزوجة فطرق الإثبات بالنسبة إليهما هي الطرق العادية المتبعة في جميع الجرائم.

تطبيقات قضائية

٥٦٠ - د إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات القديم (٢٧٦ من القانون الحالي) إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك

الزوجة بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك القواعد العامة بحيث إذا إقتنع القاضي من أى دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها . .

(نقض جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٣ طعن رقم ٦٨٠ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٧ بند ١٣) .

٥٦١ — ودان المادة ٢٧٦ عقوبات لم تقصد بالمتهم بالزنا في قولها وإن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة ، فهو وحده الذي رأى الشارع أن يخصه بالأدلة المهيئة المذكورة بحيث لا تجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة . .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ طعن ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٨ بد ١٤) .

٥٦٢ — ودان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا تقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا ، وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المهيئة - كالتلبس أو المكاتيب - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت زنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصفاً على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا

(١٩ - جرائم الاداب)

إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يودى إلى النتيجة التى وصل إليها، ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد من مود إليه .

(نفس الحكم السابق)

التلبس فى جريمة الزنا

٥٦٣ - لا يشترط فى التلبس كدليل من أدلة الزنا أن يشاهد الجاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه بمرهه بسيرة بل يكفي لقيام التلبس المقصود فى دعوى الزنا باعتباره أحد أدلتها - أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا فى أن الجريمة قد ارتكبت فعلا .

تطبيقات قضائية

٥٦٤ - « إن القانون إنما أراد بحالة التلبس التى أشار إليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات الحالى) أن يشاهد الشريك والزوجة المزني بها فى ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا ، فتى بين الحكم الوقائع التى استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا فى جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ،

تخصصا إذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع . .

(نقض جلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ الطعن رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٨ بند ١٦) .

٥٦٥ - ولا يشترط في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه ببرهنة يسيرة بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت فعلا ، فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف العاشرة ليلا ولما قرح الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى فاستمهلها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فاعتذر فعاتت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مختفيا تحت المبرير وكان خالعا حذاءه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلالية النوم فاتخذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبسا بجريمة الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك ، على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا . .

(نقض جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٥١ سنة ٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٨ بند ١٧) .

٥٦٦ - و. إن المادة ٢٧٦ عقوبات إذا نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كما عرفت المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، وإذن فلا يشترط فيه أن يكون قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضي مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط أوضاع معينة ، فلا يجب أن يكون بمحاضر محررها مأمورو الضبطية القضائية في وقتها بل يجوز للقاضي أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه ، وذلك لأن الغرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧١ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التي يخول فيها لمأموري الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق بما تقتضاه - لكي يكون عملهم صحيحاً أن يحرموه ويثبتوه في وقته ، أما المادة الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد في إثبات الزنا على المتهم به إلا على ما كان من الأدلة مريحاً ومدلوله قريباً من ذات الفعل إن لم يكن معاصراً له ، لا على إمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٩ بند ١٨) .

٥٦٧ - وأنه لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل . بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا ارتكبت فعلاً .

(نقض جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٢٦٢ سنة ٢٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ٧١٩ بند ١٩) .

٥٦٩ - وإن القانون لا يجيز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا فإن المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برويتهم لإياد في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

(نقض جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١١٢٤ سنة ٥ قضائية) .
« وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة (القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل) إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها ، فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص الفرنسي - وليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه - وإذن فيجوز إثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرقبة ولو لم يكن قد قبض على المتهم ، ثم إنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكاب الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن الزنا قد وقع ، فإذا شهد شاهد بأنه دخل على المتهم وشريكها فجأة في منزل المتهم فإذا هما بغير سراويل وقد وضعت ملبسهما الداخلية بعضها بجوار بعض ، وحاول الشريك الهرب عندما أصر الشاهد على ضبطه ثم توسلت الزوجة إليه أن يصفح عنها وتعهدت له بالتوبة فتأثر بذلك وأخلى سبيلهما واستخلصت المحكمة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استخلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه ، » .

(نقض جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ في الطعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ قضائية

منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٩ بند ٢١) .

الاعتراف

٥٧٠ - والدليل الثاني الذى أوردته المادة ٢٧٦ عقوبات كدليل من أدلة الإثبات على شريك الزوجة هو الاعتراف، أى اعترافه هو لا اعترافه أحد غيره .

والاعتراف هو إقرار المتهم على نفسه بارتكابه جريمة الزنا مع الزوجة ولا شك فى أن الاعتراف هو سيد الأدلة فى هذه الدعوى وغيرها من الدعوى ولذلك فقد نصت المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : يسأل المتهم عما إذا كان معترفا بارتكاب الفعل المستند إليه ، فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع شهود ، وإلا فتسمع شهادة شهود الإثبات .

شروط الاعتراف المنتج لأثره :

٥٧١ - ويشترط فى الاعتراف أن يكون من المتهم على نفسه ، أما اعتراف أى شخص آخر على نفسه وعلى غيره فلا يعتد به إلا على المقر به ، أما قوله على غيره فلا يزيد عن مجرد استدلال يقبل المناقشة .

ويشترط أيضا فى الاعتراف الذى ينتج أثره أن يكون صريحا فلا يستشف الاعتراف من مجرد أقوال قد تجرى على لسان المتهم ولا يمكن اعتبارها إلا سوء دفاع منه عن نفسه .

ويشترط أيضا أن ينصب الاعتراف على الواقعة المسندة إلى المتهم

وهي ارتكابه جريمة الزنا لا على ما أحاط بهذه الجريمة من ظروف أو ملائسات . -

ويشترط أخيراً أن يصدر الاعتراف عن إرادة حرة يتمتع صاحبها بالأهلية الكاملة ، والعبرة بتمتع الماعترف بكامل أهليته هي بوقت صدور الاعتراف منه وليس بوقت ارتكابه الجريمة ، كذلك فإن الاعتراف الذي يجيء نتيجة إكراه يقع على المتهم الزاني لا يعتد به ولا يصح التعويل عليه .

نوعا الاعتراف :

٥٧٣ - والشريك في جريمة الزنا يصدر اعترافه بارتكابه هذه الجريمة إما أمام المحكمة أو أمام سلطة من سلطات التحقيق وإما أمام أحد رجال الضبط القضائي أو رجال السلطة العامة أو أمام أحد الشهود ، فإذا صدر منه الاعتراف أمام المحكمة أو سلطة من سلطات التحقيق القضائي كان اعترافه إقراراً قضائياً لأنه صدر منه أمام مجلس القضاء سواء في ذلك أمام القضاء الجالس أم القضاء الواقف ، والاعتراف القضائي هو بحق سيد الأدلة ويجب التعويل عليه والأخذ به إذا ما توافرت شروطه وكانت له ضماناته .

أما إذا كان الاعتراف الصادر من المتهم بالزنا قد صدر منه أمام أحد رجال الضبط القضائي أو رجال السلطة العامة أو أمام أحد الشهود فإنه يسمى اعترافاً غير قضائي لأنه صدر عن المتهم خارج مجلس القضاء وهذا الإقرار يقبل المناقشة وتكون حجته في الاقتناع متوقفة على ما للمحضر من حجته قوه أو ما لشهادة الشاهد من قيمة . وكل هذا متروك تقديره القاضي

الموضوع يفصل فيه مستهديا بظروف الدعوى وما أحاط بها من ملائسات سواء أكان ذلك عند ضبطها أو عقب ذلك .

٥٧٣ - وأخيراً فيجب التنويه بأن اعتراف الزوجة الزانية لا ينهض دليلاً على الشريك الزانى بها .

المكاتيب والأوراق المكتوبة من الشريك الزانى :

٥٧٤ - ويقصد بالمكاتيب تلك الأوراق والرسائل التى يتبادلها الشريك الزانى مع الزوجة أو تلك التى ترسلها له الزوجة ، ولا يشترط أن تكون هذه الأوراق (المكاتيب) موقعة منه أو من كليهما كما لا يشترط أن تكون متبادلة بينهما بالمعنى المفهوم إذ يكفى أن يكون الشريك الزانى هو الذى يرسل هذه المكاتيب وحده إلى الزوجة دون أن تقوم الأخيرة بالرد عليه ، إلا أنه إذا كانت الزوجة هى التى ترسل الشريك الزانى دون أن يرد الأخير على مكاتباتها له فإن هذه المكاتبات الصادرة من الزوجة لا تكون حجة عليه .

ولا عبرة أيضاً بما إذا كانت هذه المكاتيب فى صورة خطابات بمعناها المتعارف عليه أو مجرد عبارات مخط فى قصاصة من الورق .

٥٧٥ - أما الأوراق الأخرى المكتوبة من الشريك الزانى والتى تكون حجة عليه طبقاً لما هو وارد فى نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات فالمقصود بها أية أوراق قد تصدر عن الشريك الزانى سواء فى صورة مذكرات يحتفظ بها لنفسه أو فى صورة رسائل وخطابات يرسلها لآى شخص من أصدقاء أو معارفه وكل ما يشترط فى هذه الأوراق لتكون حجة عليه أن تكون مكتوبة منه حتى ولو لم يكن عليها توقيع بمعى أن

تكون بخطه هو لا بخط أحد آخر خلافه . وعلى ذلك فإذا كانت هذه الأوراق مكتوبة بالآلة الكاتبة أو بآية وسيلة أخرى من الوسائل الميكانيكية فلا تعتبر من الأوراق المكتوبة منه إلا إذا كان عليها توقيع كإقرار لصدورها عنه .

الصور الفوتوغرافية

٥٧٦ - باستعراضنا للأدلة التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات والتي تكون حجة على الشريك الزاني نجد أن هذه الأدلة قد وردت على سبيل الحصر وليس على سبيل التمثيل أو البيان . وعلى ذلك فلا يجوز الأخذ بدليل آخر لإثبات جريمة زنا الشريك من غير تلك الأدلة .

ولقد أثير بحث حول ما إذا كانت الصور الفوتوغرافية التي تجمع بين الشريك الزاني والزوجة الزانية تعتبر من الأدلة التي يؤخذ بها لإثبات جريمة الشريك الزاني أم لا ، ولا شك في أنه أمام صراحة نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات لا يمكن الأخذ بأي دليل آخر لإثبات جريمة زنا الشريك من غير تلك الأدلة التي حددتها المادة المذكورة حصرا ، ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجود الزوجة ورجل آخر غير زوجها في صورة واحدة تجمعهما ليس فيه ما يفيد أنهما قد ارتكبا جريمة الزنا حتى يؤخذ بهذه الصورة كدليل عليهما ، ولا يجب القول بأنهما يرتكبان جريمة الزنا ذلك لأنه فضلا عما سبق ذكره من أنه أمام صراحة نص المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات لا تسمح بالأخذ بمثل هذه الصورة كدليل على جريمة زنا ، الشريك فإن حيل التصوير قد تقدمت تقدما كبيرا بحيث يمكن أن يقال أن الجمع بين رجل وامرأة في صورة واحدة أصبح أمرا ميسورا حتى ولو كانت هذه

المرأة لم تشاهد هذا الرجل مطلقا ولم تسمع عنه ولم تقف معه أمام آلة التصوير مطلقا .

٥٧٧ — ولذلك نجد أن لمحكمة النقض حكما قديما صدر بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ذكرت فيه أنه ، لا يمكن أن تصلح الصور الفوتوغرافية ليستفاد منها دليل لإرتكاب جريمة الزنا ، لأن القانون تشدد بحق — كما تشددت الشريعة الغراء وغيرها من الشرائع — في أدلة الزنا ، فلم يقبل من الحجج سوى القبض على المتهم متلبسا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى منه ، ولا يمكن قياس الصور الفوتوغرافية على المكاتيب والأوراق لأن المشترط في هذه المكاتيب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطعن رقم ٢٢٤٠ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٢ بند ١٠)

تطبيقات قضائية :

٥٧٨ — وإن المكاتيب التي أوردتها المادة ٢٧١ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(نقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٩ بند ٢٢) .

٥٧٩ — و ، إن كان القانون إذ جعل المكاتيب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما إستوجب هو ثبوت صدورها منه ، وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي إستندت في إثبات الزنا على المتهم إلى مسردات مكاتيب بينه وبين المتهمة ولو كانت غير موقعة منه مادام قد ثبت صدورها عنه ، .

(نقض جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ١٨١٩ سنة ١٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٩ بند ٢٣) .

٥٨٠ - و إذا إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للكاتبات فإن هشرتهما وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليهما من تكاليف إحصاية الأسرة في كيانها وسمعتها . ذلك يخول كل منهما مالا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من عشيره وهذا يسمح له عند الاقتضاء أن يتقصى ما عساه يساوره من ظنون أو شكوك لينفيه فيها باله ، أو ليتثبت منه فيقر فيه ما يرتبه ، وإذن فإذا كانت الزوجة قد حامت حولها عند زوجها شبهات قوية فانه يكون له أن يستولى - ولو خلسة - على ما يعتقد بوجوده من رسائل العشق في حقيبتها الموجودة في بيته وتحت بصره ثم أن يستشهد بها عليها إذا رأى محاكتها جنائيا لإخلالها بعقد الزواج .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١١ قضائية نفس المرجع السابق صفحة ٧١٩ بند ٢٤) .

٥٨١ - و إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فإن هذا السكوت يسقط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية إذ هو يعتبر متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانوناً في إثبات التهمة المستندة إليه ، .

(نقض جلسة ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٢٠ بند ٢٥) .

٥٨٢ — هذا دومتى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى الرسالة التي استندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها، فأنها تكون قد استندت إلى ماله أصل ثابت في الأوراق ويكون النعى على الحكم بالقصور لايجل له .

(نقض جلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٦ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الثالث صفحة ١٢٣٤ بند ٣٤٢) .

الوجود في منزل مسلم في محل مخصص للحریم

٥٨٣ — الدليل الرابع والآخر الذي يمكن الأخذ به لإثبات جريمة زنا الشريك هو وجوده في منزل مسلم في محل مخصص للحریم، وعلى ذلك لا يؤخذ بهذا الدليل إذا كان الزوج المجنى عليه من غير المسلمين سواء أكان الجاني مسلماً أم غير مسلم .

٥٨٤ — والمقصود بمنزل المسلم هو منزل الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته ملاحظاً لعادات المسلمين في منع كل غير ذي ارحم المحرم من الدخول إلى المحل المخصص للحریم، وعلى ذلك فإذا كانت الزوجة غاضبي مع زوجها ومقيمة في منزل خاص لايساكنها فيه زوجها ولا يتردد ولا ينفق عليها فيه، فأنها تكون إذن بمعزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله، وإذا ما تواجد أجنبي عنها في هذا المنزل فإن ذلك لا يكون دليلاً على ارتكابه جريمة

الزنا معها لأن ذلك لا يستوفي ما تشترطه المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، ولا يجوز التوسع في تفسير ما أراده المشرع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بجعل منزل المسلمة في حكم منزل المسلم .

٥٨٥ - والمكان المخصص للحريم - في رأينا - يختلف من حيث شموله للمسكن جميعه أو عدم شموله ذلك - بما إذا كانت الزوجة بمفردها بهذا المسكن وقت وجود الأجنبي عنها به أو عدم تواجدها بمفردها .

فالمنزل كله يكون مخصصاً للحريم في حكم المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذا كانت الزوجة بمفردها فيه ولا يوجد أحد معها سوى الشريك الزاني، ويكون المنزل كذلك أيضاً إذا كان به أولاد الزوجة الذين لم يبلغوا سن التمييز بعد ، وعلى ذلك فوجود الزوجة بمفردها بالمنزل ومعها الجاني بحجرة الإستقبال وباب المنزل مغلق عليهما يعتبر ذلك وجوداً لأجنبي في منزل مسلم وفي مكان مخصص للحريم ، وعلى الزوجة والشريك أن ينفيا القرينة المستمدة من تواجدهما الأجنبي بالمنزل فإن لم يستطيعا اعتبار ذلك دليلاً من الأدلة المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وكان حجة في الإثبات على الشريك الزاني .

تطبيقات قضائية

٥٨٦ - إن وجود رجل أجنبي في دورة المياه من الشقة سكن شخص مسلم متزوج ووجدت زوجة هذا الأخير في الشقة وعدم وجود ثالث معهما وعدم المبرر لوجود هذا الشخص ، يكفي لتكوين القرينة القانونية المقررة في المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) وهي وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ قضائية منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٤ بند ١٦)

٥٨٧ — وإن القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات (المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكوين حجة على الشريك في الزنا ، ومن هذه الأدلة وجود المتهم في المحل المخصص للحريم ، فإذا توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا منه فعلا ، وعلى الأخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف بل اكتفى بالنكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

(نقض جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٢٠ بند ٢٦)

٥٨٨ — وإن القانون صريح في عدم وجود المتهم بالزنا في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات عليه ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم لدى الزوجة بمنزله أو أفرادها في مخدعها ومن سائر الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى أنه لا بد مني بها في المنزل ، فإن القول من جانب المتهم بتعاور العادات في هذا الصدد لا يكون في الواقع المناقشة في تقدير الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التحدى به لدى محكمة النقض .

(نقض جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٢٠ بند ٢٧) .

الفرع الخامس

جريمة زنا الشريك

٥٨٩ - الشريك في جريمة الزنا يكون رجلا أو امرأة ، وكلاهما قد يكون متزوجا وقد يكون خاليا من الزواج .

والرجل الزانى المتزوج اما أنه يزنى بامرأة متزوجة أو أنه يزنى بامرأة خالية .

٥٩٠ - فاذا زنى الرجل المتزوج فى منزل الزوجية بامرأة خالية ولم تقيم زوجته دعوى الزنا عليه فلا ترفع الدعوى العمومية قبله ولا عقاب عليه أما أن شكته زوجته وطلبت رفع الدعوى العمومية قبله يأنه يعاقب وفقا للتفصيل الذى سبق ذكره بحثنا لجريمة زنا الزوج .

٥٩١ - واذا زنى الرجل المتزوج فى منزل الزوجية بامرأة متزوجة وطلبت زوجته رفع الدعوى العمومية قبله ، وفى الوقت نفسه طلب زوج المرأة المتزوجة التى زنى بها الزوج الأول رفع الدعوى العمومية قبلها فإن هذا الزوج الذى زنى بالمرأة المتزوجة فى منزل الزوجية يعاقب وفقا لنص المادة ٢٧٥ عقوبات وايس وفقا لنص المادة ٢٧٧ عقوبات والمادة الأولى عقوبتها أشد من الثانية - والزوج الذى يعاقب هنا بوصفه شريكا فى جريمة زنا الزوجية الزانية لا بوصفه فاعلا أصليا فى جريمة زنا الزوج ، وينطبق نفس الوضع أيضا فيما لو لم تطلب زوجته رفع الدعوى العمومية قبله بينما طلب زوج المرأة المتزوجة الزانية رفعها ضدّها .

أما أن لم يطلب زوج الزوجة الزانية بالزوج الزانى إقامة الدعوى قبل

زوجته ، بينما طلبت زوجة الزوج الزانى فى منزل الزوجية إقامة الدعوى
ضده فإنه يعاقب وفقا لنص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات .

٥٩٢ — وإذا زنى الزوج بعيداً عن منزل الزوجية بامرأة متزوجة
وطلب زوجها إقامة الدعوى العمومية فإن الزوج الزانى يعاقب وفقا لنص
المادة ١٧٥) عقوبات باعتباره شريكا فى جريمة زنا الزوجية .

٥٩٣ — ويجب التنويه بأن المرأة المتزوجة إذا زنت مع متزوج وفى
منزله ولم تطلب زوجته إقامة الدعوى العمومية ضده فإنه يحق لزوج الزوجة
الزانية طلب إقامة الدعوى العمومية قبلها كما سبق أن ذكرنا .

كذلك يجب التنويه بأنه إذا طلبت الزوجة تقديم زوجها الزانى بامرأة
متزوجة وفى منزله إلى المحاكمة فإن زوج المرأة المتزوجة الزانية يكون من
حقه طلب عدم تحريك الدعوى قبل زوجته الزانية وعلى ذلك فلا يعاقب
سوى الزوج الزانى وحده الذى زنى على فراش الزوجية .

٥٩٤ — كما يجب التنويه أيضا بأن المرأة التى تكون مع الزوج الزانى
تعد شريكة له فى جريمته طبقا لقواعد الاشتراك العامة وتعاقب معه فى جريمة
الزنا عملا بالمواد ٢٧٧ و ٤٠ و ٤١ عقوبات - والمقصود بهذه المرأة هى
المرأة الخالية - أما المتزوجة فقد سلف أن ينال أحكامها .

تطبيقات قضائية

٥٩٥ — إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة
الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن
يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولو بتهمة أنه دخل
منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، .

(ققض جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١٥ سنة ٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عامًا صفحة ٧١٧ بند ١١) .

٥٩٦ - و « إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويعد الثانى شريكا وهو الزانى بها ، فإذا انمحت جريمة الزوجة و زالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك فان التلازم الذهنى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة ، وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام كما أن العدل المطلق لا يستسيغ إبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع عورها بالسبب للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل الأصلى بل الواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الأصلى والشريك فى الجنسية والتشريع و "قضاء مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع فيه للتجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات ، فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية عما جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائى على الشريك المصرى وجب حتما أن يستفيد هذا الرجل من ذلك العفو » .

(ققض جلسة ١٠ إبريل سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ١٠٧٣ سنة ٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧١٧ بند ١٢) .

أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه، ولا يشترط توافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شهد في ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الجريمة في حق الزوجية وشريكها (الطاعن) من ضبطهما بملابسهما الداخلية في حجرة - واحدة بالفندق في وقت متأخر من الليل ومن أقوال المجنى عليه الذي أستاذته الزوجة في المبيت عند أختها فأذن لها بذلك ، ومن تقرير مصلحة الطب الشرعى بوجود حيوانات منوية بملاءة السرير ، وكانت الوقائع التي استخلصت منها المحكمة وقوع فعل الزنا من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(تقض ١٩ / ٥ | ١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٤٤٧) .

من المقرر أنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، كما أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ، ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم في القانون ، فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجريمة ذاتها مع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله مدى تعرض الحكم الصادر في الجلسة رقم ٣٣٦٧ آداب القاهره لواقعة الزنا

موضوع الدعوى الماثلة ، وما قد يترتب عليه - إن صح نفيه لها - من تغيير وجه الرأى فى هذه الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن وللمحكوم عليها الأخرى - ولو لم تقر بالطعن بالنقض - طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها وحسن سير العدالة .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٧٦ مج س ٢٧ ص ٣٦٣) ...

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التى كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فاذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا فى حالة تمام الزنا - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن ومادلت عليه معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكات جريمة فيه إلى الطاعن ودال تدليلاً سائفاً على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلتها فى عناصر اطمئنانها ويكون الحكم بادانته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقاً وصحيح القانون وتنازل الزوج - بغرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التى لم تتم لا أثر له وما نص الطاعن بشقيه غير سديد .

(نقض ٤ / ٦١ / ١٩٧٩ مج س ٣٠ ص ٦٣٠) .

الفرع السادس

حق الزوج أو الزوجة في وقف تنفيذ العقوبة

٥٩٧ — تنص المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات على أن « المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ،
لكن لزوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت » .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذ توفي الشاكي ، فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه أن يتنازل على الشكوى وتنقضي الدعوى » .

٥٩٨ — ويبين مما تقدم أن المشرع قد أعطى للزوج الحق في وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على الزوجة الزانية حتى بعد صدور حكم نهائي وبالبده في تنفيذ العقوبة فعلا .

ويلاحظ أن القانون منح هذا الحق للزوج وحده بينما منعه عن الزوجة التي يحكم على زوجها الزاني بالعقوبة وتباشر إجراءات تنفيذها في حقه ولا شك أن التفرقة بين الزوج والزوجة في هذا الصدد أمر لا مبرر له على الإطلاق .

٥٩٩ — ويلاحظ أيضا أن الحق في وقف تنفيذ العقوبة على الزوجة مقرر للزوج وحده دون سواء وبوفاته لا ينتقل هذا الحق لأحد غيره .

٦٠٠ - أما هذا الذى نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من انتقال حق الزوج فى التنازل عن الشكوى إلى أولاده فى حاله وفاته فينصب على الدعوى العمومية قبل صدور حكم نهائى فيها وعلى ذلك فلاولاد الزوج الشاكي المتوفى أو لأحدهم أن يتنازلوا عن الشكوى ضد أمهم فى أى وقت وقبل صدور حكم نهائى فيها ، فلم أن يتنازلوا عن الشكوى حتى بعد صدور حكم ابتدائى يدين أمهم .

وقد جاء فى تقرير لجنة الإجراءات بمجلس الشيوخ عن هذه الفقرة ، أن وفاة الشاكي بعد رفع الدعوى لا تأثير لها على سيرها ، ولكن اللجنة رأت إستثناء جريمة الزنا ، وتقرير وجوب انتقال حق الشاكي فى التنازل عن الشكوى إلى كل من أولاد الزوج المشكوم منه ، لأنه قد روعى أن صدور الحكم يمس الأولاد كما كان يمس الزوج ، وقد يهمهم منع صدوره كما كان يهمه . .

المبحث الخامس

جريمة الوقاع – أو اغتصاب الآتى

نص المادة :

٦٠١ – تنص المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات على أن (من واقع آتى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة) .

فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تريبتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة . .

أركان الجريمة :

الركن المادى : الوقاع

٦٠٢ – الوقاع أو الجماع هو لبلاج الرجل عضو الذكر فى فرج الآتى ، والجماع لا يقع إلا بين رجل وامرأة ، وعلى ذلك فما بين يقع رجل وآخر من أفعال الفجور ، وما يقع بين آتى وأخرى من أفعال الفسق لا يعتبر جماعا بالمعنى المعروف به قانونا .

والاغتصاب هو انجماع غير المشروع الذى تجبر الآتى عليه ، والاغتصاب بهذا المفهوم لا يقع إلا من رجل على امرأة ، أما إذا كرهت آتى رجلا على مواقعتها فلا تعتبر أنها إغتصبته وإنما تكون قد هتكت عرضه .

والاغتصاب لا يكون إلا بإتيان الآتى فى فرجها ، أما واقعة الآتى

في دبرها فلا يعد اغتصابا وإنما هتك عرض . ولا يكون إلا بإيلاج عضو تذكير الرجل، أما إيلاج مادون ذلك في فرج المرأة فلا يعد اغتصابا وإنما من قبيل هتك العرض .

ولا يتحقق الركن المادي إذا اجتمع رجل بامرأة كرهاً عنها وكان اجتماعه بها مشروعا، فالزوج الذي يواقع زوجته رغما عنها لا يعد اغتصابا لها ذلك أن له أن يوافقها بحكم عقد الزواج ولو رفضت ذلك وقاومت تمتنع عن تسليم نفسها له ، إلا أن ذلك مناطه أن يكون بينهما عقد زواج صحيح لا بطلان فيه ولا فساد .

كذلك لا يتحقق الركن المادي إذا ما واقع رجل زوجته التي طلقها طلاقا رجعيا وكانت موافقة لها في فترة العدة ، إذ تعتبر هذه الموافقة مراجعة لها .

٦٠٣ - ولا يعد اغتصابا موافقة الرجل لامرأة رغما عنها وبينهما عقد زواج عرفي يحكم علاقتهما ببعضهما . وذلك لأن عقد الزواج العرفي يرتب للزوج حقوق الزوج قبل زوجته وإن كان لا يثبت حقها في الميراث .

٦٠٤ - ويشترط لتوافر الركن المادي أن يكون الجاني قادراً على الانتصاب وعلى ذلك فالغلام الذي لم يبلغ سن الحلم لا يمكن أن يعد اغتصابا لاستحالة وقوع إيلاج منه .

الركن الثاني : عدم رضا الأنثى

٦٠٥ - ويتأتى عدم رضا الأنثى إذا كانت معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة ، أو إذا كان رضاؤها نتيجة لمكر أو خديعة أو قهراً فيه الجاني فأصبح رضاؤها مشروباً بالغش والتدليس .

وتكون الآتى معدومة الإرادة أو فاقدة القدرة على المقاومة إذا وقع عليها من الجاني إكراه سواء أكان إكراها ماديا أو أدبيا فكلاهما يفقد الآتى رضاهما .

٦٠٦ - ويجب للقول بانعدام الرضا أن يكون الإكراه منصبا على شخص الآتى بمقولة أن ما يتخذه الجاني من وسائل القوة للوصول إلى المجنى عليها في المكان الذي توجد فيه لا يتحقق به عنصر القوة إلا إذا واصل الجاني استغلال هذه القوة لإرغام الآتى على الاستسلام له ، ويجب فضلا عن ذلك أن يكون لاستعمال هذه القوة أثر في استسلام الآتى . أما إذا ثبت أن استسلام الآتى جاء بمحض رغبتها وأنها سواء استعمل الجاني القوة أو لم يستعملها كانت ستستسلم له فلا يمكن القول بتحقيق ركن القوة .

٦٠٧ - وكما أن الإكراه المادى الواقع على الآتى يعدمها إرادتها ويفيد تحقق ركن عدم الرضاء ، فإن الإكراه الأدبى له نفس الأثر ما دام يثبت من ظروف الدعوى وملايساتها أنه لولا وقوع هذا الإكراه الأدبى لما سلمت الآتى نفسها للجاني .

٦٠٨ - ولا شك في أن تنويم الآتى تنويما مغنطيسيا ثم إغتصابها أثناء ذلك يتحقق به ركن عدم الرضاء ، ذلك لأن التنويم المغنطيسى يفقد الآتى شعورها بلا نزاع .

٦٠٩ - ونرى أن انسياق المرأة - التى تعتقد باتصال بعض الدجالين والمشعوذين بالجان - وراء تلبية طلبات هؤلاء الأشخاص واستسلامها لهم بعد أن يكونوا قد هياؤا الجو المناسب لذلك باظلام المكان وإطلاق البخور وذكر بعض العبارات - نرى أن انسياقها هذا ليس مرده إرادة خرة بل إرادة

مشوبة بالمسكر والخديعة والغش ويحقق في حق هؤلاء الأشخاص ركن انعدام الرضا .

تطبيقات قضائية ١

٦١٠ - وتنطبق المادة ٢٦٧ عقوبات على حالة دخول رجل في سرير امرأة بكيفية تجعلها تظن أنه زوجها ، .

و محكمة جنابات مصر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٠ بند ١ ، .

٦١١ - ومتى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما توصل إلى واقعة المجنى عليها بالخديعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فانها إذا كانت قد سكنت تحت هذا المعنى فلا تأثير لذلك على أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ عقوبات .

(نقض جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٥١ منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية العدد الثالث صفحة ١٠٨٩) .

٦١٢ - وتنطبق هذه المادة على المسيحي الأرثوذكسي الذي لا تبيح له شريعته الزواج باثنتين فادعى كذبا أن زوجته متوفاة وتوصل بذلك إلى التزوج على يد قسيس بفتاة عمرها اثنتا عشرة سنة وعاشرها معاشرة الأزواج ، .

(محكمة جنابات أسيوط جلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٠ بند ٢) .

٦١٣ - وإذا واقع شخص مسيحي امرأة بأن خدعها وأفهمها أنه غالي الأزواج ولكن كان في عصمته زوجة أخرى ، ودينهما يحرم تعدد الزوجات ، بأن أخضر لها شخصا لانتحل صفة القسيس وعقد له عليها

عقدا فاسدا موهما إياها أنه عقد شرعى صحيح فهذا يعتبر واقعة أثى بغير رضاها والإكراه أدبى مبنى على الخداع .

(محكمة جنايات بنى سويف فى ٣ فبراير سنة ١٩٣١ منشور بالمرجع السابق صفحة ٥٣٣ بند ١٨) .

٦١٤ - . والمرأة المطلقة طلاقا غير رجعى ، ولم تعلم بطلاقها . وتعتمد زوجها لإخفاء أمر طلاقها عليها ثم واقعها فيعتبر هذا إكراها أدبيا وتكون الحادثة واقعة أثى بغير رضاها . اللهم إلا إذا ثبت للمحكمة أنها لو كانت علمت بطلاقها لما امتنعت عن قبول واقعها ،

٦١٥ - . وإذا كان الحكم - فى جريمة الوقاع - قد دال على الإكراه بأدلة سائغة فى قوله (أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعيها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته إلا أنه تمكن بقوته العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه فى جبهتها عند مقاومتها له) فإن هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بجهة المجنى عليها وأن بنیان المتهم الجسمى فوق المتوسط وأنه يمكنه واقعة المجنى عليها بغير رضاها بقوته العضلية . أما ماورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمية فعلية فى درء المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفى أن المجنى عليها استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح ، وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوافق به ركن الإكراه وعدم الرضا فى جريمة الوقاع .

(نقض جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٨٣ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام للسنة العاشرة العدد الأول صفحة ٤٧ بند ١٣)

٦١٦ — وعدم الرضا المنصوص عليه في هذه المادة كما يتحقق بوقوع الإكراه المادي على المجنى عليها فإنه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عليها من شأنه أن يحرمها حرية الاختيار في الرضا وعدمه سواء كان هذا المؤثر آتيا من قبل الجاني كالتهديد والإسكار والتنويم المغناطيسي وما أشبه أم كان ناشئا عن حالة قائمة بالمجنى عليها كحالة النوم أو الإغماء وما أشبهه.

٦١٧ — هذا وليس من الضروري لقيام الجريمة أن يكون الإكراه مستمرا وقت الوقاع . بل يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الإكراه سواء كان ماديا أو معنويا ، بطريقة كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها ، فإذا فقدت الأثرى قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة ، فالأركان القانونية المكونة للجريمة تكون متوافرة .

الركن الثالث : القصد الجنائي .

يتوفر القصد الجنائي لدى الجاني بعلمه بأنه يواقع أثرى وبأنه يواقعها بغير رضائها ، ومن غير شك أن مجرد واقعة الأثرى يعنى العلم بالواقعة ، وأن وقوع الإكراه من الجاني يعنى العلم بانعدام رضا الأثرى . غير أنه من الجائز القول بعدم توافر القصد الجنائي رغم استعمال القوة وذلك فيما إذا كان الجاني مع استعماله القوة وبممانعة المجنى عليها ومقاومتها — يعتقد أنها كانت غير جادة في هذه الممانعة وهذا التمتع وأنها كانت مدفوعة إلى ذلك تحت تأثير عوامل أخرى ، غير أن مثل هذه الحالة يندر وجودها أو حدوثها وتستطيع محكمة الموضوع أن تصل إليها فيما لو أثارها المتهم أمامها .

ولذا ما توافر القصد الجنائي فلا عبرة بالبائع الذي دفع الجاني إلى ارتكاب فعلته سواء أكان هدفه من ذلك هو إرضاء شهوته أو الانتقام من المجنى عليها أو أسرتها أو التشهير بها .

الشروع في جريمة الاغتصاب :

٦١٨ - إذا تمكن الجاني من إيلاج عضو الذكر في فرج الأتقى بغير رضائها كانت الجريمة تامة ، أما إذا كان قد بدأ في تنفيذ جريمته باستعماله القوة مع المجنى عليها ومحاولته اغتصابها غير أنه لم يتمكن من إيلاج عضو الذكر في فرجها سواء لمقاومتها له مقاومة لم يستطع معها التغلب على المجنى عليها ، أو لاستغاثة المجنى عليها وقدم أشخاص لنجدها ، أو لغير ذلك من الأسباب التي تجعل الجاني يعدل عن إتمام جريمته عدولا اضطراريا لادخل لإرادته فيه - كانت جريمة الاغتصاب مشروعا فيها .

٦١٩ - على أنه قد يصعب التفرقة في تكييف فعل المتهم وما إذا كان شروعا في ارتكاب جريمة اغتصاب أم ارتكاب جريمة هتك عرض ، إلا أن الفصل في ذلك هو بوزن الأفعال التي يأتيا الجاني وتمحيصها لبيان ما إذا كانت تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب أم أنها لا تؤدي إلى ذلك ، فإن كانت تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب ، كانت هذه الأفعال شروعا في ارتكاب هذه الجريمة . أما أن كانت غير ذلك كانت الجريمة هتك عرض إذا توافرت أركانها .

تطبيقات قضائية

٦٢٠ - لا يعد شروعا في وقاع طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها لإدخالها زراعة القطن ، .

(نقض جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٣٠

جند ٣) .

٦٢١ - وعلى عكس ذلك ، فإن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها ، وإمساكه برجلها - ذلك يصح في القانون عدمه شرعاً في وقائع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأن هذه الأفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

(نقض جلسة ١١ يناير سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ٢٥٩ سنة ١٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١٢٢٣ بند ٢) .

٦٢٢ - ودمتي كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تلبس فيص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها يحاول مواقعتها فقاومه واستغاثت ، نخرج بحري ، ، فهذه الواقعة يصح في القانون عدمها شرعاً في وقائع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، إذ أن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك المقصد .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٤٩ الطعن رقم ١٥٨٠ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٢٢٣ بند ٣) .

٦٢٣ . و إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معهما بالسيارة بقصد مواقعتها ثم إنطلقا بها وسط المزارع التي تقع على جانبي الطريق حتى إذا ما اطمأنا إلى أنهما قد صارا بيا من أعين الرقباء وأن المجنى عليها قد صارت في متناول أيديهما ، شرعا في اغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضائها عن ذلك ، ودون أن يؤديا لها الأجر الذي عرضاه عليها في أول الأمر أو الذي طلبته هي - على حد قولهما - معتمدين في ذلك على المدرس الذي كان يحمله أحدهما والذي

لأستعمله في تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستغيث حتى سمع استغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها ، أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقتل على أحدهما وأصاب الآخر ، فإن ما انتهى إليه الحكم من توافق أركان جريمة الشروع في اغتصاب المجنى عليها التي دان المتهمين بها لمستناداً إلى الأسباب السائفة التي أوردها - يكون قد أصاب صحيح القانون ، .

(نقض جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٦١ الطعن رقم ١٩٧٣ سنة ٣٠ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الأول صفحة ١٥٦ بند ٢٥) .

العقوبة :

٦٢٤ - يعاقب الجاني الذي يواقع أنثى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال الشاقة المؤقتة .

الظروف المشددة :

٦٢٥ - وإذا كان الجاني من أصول المجنى عليها أو المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٦٢٦ - والمقصود بأصول المجنى عليها من تناسلت منهم تناسلاً حقيقياً سواء أكان تناسلاً شرعياً أم غير شرعي .

أما المتولون تربية المجنى عليها أو ملاحظتها فهم كل من وكل لإلهم أمر ملاحظتها والإشراف عليها أيا كان السبب في ذلك .

ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معهد أو مدرسة أو أى دار من دور التربية والتعليم أو الإصلاح إذ قد تكون التربية في مكان خاص ، ولو كانت عن طريق تلقى دروس خصوصية . وقد سبق أن ذكرنا عند بحثنا لجرائم الدعارة أن هذا المفهوم ينصرف أيضا إلى دور تعليم الرقص ... هذا ولا يشترط أن يكون قد مضى وقت طويل على التحاق المجنى عليها بدار التربية أو اشتراكها في الدروس الخصوصية ، فيتحقق الظرف المشدد ولو وقعت الجريمة في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليها طالما أنه كان مستغفرا في ذهن الجاني أنه أصبح ممن يتولون تربية المجنى عليها ، وطالما استقر في ذهن المجنى عليها أن الجاني أصبح ممن سيتولون تربيته .

وينطبق الظرف المشدد أيضا بالنسبة للخادم بالأجرة الذى يرتكب جريمة الاغتصاب مع خادمة تكون هى الأخرى مشغولة برعاية نفس الخدم .

تطبيقات قضائية

٦٢٧ - « تنطبق عبارة الخادم بالأجرة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ عقوبات على كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا ، ويكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة ، ومعنى هذا أنه لا يصح اعتبار كل شخص يشتغل بالأجرة خادما للمجنى عليها إلا إذا كان هذا الشخص يتصل بالمجنى عليها اتصالا دائما يسهل له ارتكاب الجريمة أو من الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزلها والذين يخدمون في هذا التقرب إليها بسبب الخدمات المأجورة التى يقومون بها فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تيسر

لغيرهم، وعلى ذلك فخادم المقهى الذى يقتصب إبنة صاحب المقهى يقع تحت حكم المادة ٢٦٧ عقوبات .

(نقض جلسة ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٠ بند ٦) .

٦٢٨ - و لا يعتبر خادما بالأجرة فى حكم المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات العامل أو الأجير الذى يشتغل بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة لأن حالته لا تمكنه من الاتصال بالمجنى عليها اتصالا يسهل عليه ارتكاب الجريمة ، ولأن مثل هذا الشخص لا تضع المجنى عليها ثقتها فيه ولا تأمن جانبه .

(محكمة جنايات أسيوط جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٢ بند ١٥) .

... استقر القضاء على أن ركن القوة فى جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المنهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القسوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر فى المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها من المقاومة والمحكمة أن أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، ومتى ثبت الحكم أخذا بأقوال المجنى عليها التى اطمأنت إليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها منه مغادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بمواقعتها ، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ مج ٣٠ ص ٥٣٩) .

... جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاهلة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجننى عليها وحملها على مواجهة الجانى لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ مج س ٣٠ ص ٥٣٩) ...

المبحث السادس

جريمة هتك العرض

نصوص القانون :

٦٢٩ - المادة ٦٢٨ عقوبات : « كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى سبع سنين . »

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا اجتمع الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . »

المادة ١٦٩ عقوبات « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما ثماني عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس ، وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . »

منهج البحث

٦٣٠ - سوف نتناول دراسة الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٦٢٨ و ٢٦٩ من قانون العقوبات باعتبار أن أساس الفعل المجرم هو ما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ عقوبات والذي يعاقب على ارتكابه جريمة هتك العرض بعقوبة الجُنْحَة - ثم نتطرق بعد ذلك إلى دراسة الشروع

في جريمة هتك العرض وبعد ذلك تناول بالدراسة الظروف المشددة التي تقترن بجريمة هتك العرض فتقلبها من جناحة إلى جناية وذلك وفقا لما يلي:

- الفرع الأول : جريمة هتك العرض .
- الفرع اثنان : الظروف المشددة .
- الفرع الثالث : الشروع في جريمة هتك العرض .

الفرع الأول

جريمة هتك العرض

٦٣١ — تتميز جريمة هتك العرض عن جريمة الاغتصاب في أن الأولى تقع على الرجل والمرأة سواء بسواء بينما لا بد أن يكون المجنى عليه في جريمة الاغتصاب أنثى ، وفي أن جريمة الاغتصاب لا تكون تامة إلا بإبلاج عضو الذكر في فرج الأنثى أما هتك العرض فيكفي فيه ملامسة عورة شخص أو الكشف عنها كما يندرج تحت مدلوله اللواط وإتيان الأنثى من دبرها .

٦٣٢ — ويتميز هتك العرض عن الفعل المخل بالحياء في أن الأول لا بد وأن يقع على جسم شخص آخر بينما يشمل الفعل الفاضح كافة الأفعال التي قد تقع على الآخرين أو على الجاني نفسه .

٦٣٣ — ولقد تعرضت محكمة النقض إلى بيان ما يميز هتك العرض عن الفعل الفاضح في حكمها الصادر بجملة ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ في الطعن رقم ٨٩٤ سنة ٢١ قضائية والتي ذكرت فيه أن كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هتك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذي يندش في المرء حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل فاضح .

فاذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهياً
للنوم سمعت طرقة على باب غرفتها فأعتقدت أن الطارق زوجها ففتحت
الباب فوجدت المتهم داخل الغرفة . ثم لما حاولت طرده وضع يده على فخا
واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير فاستغاثت
فركلها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أدانته في جنابة هتك العرض بالقوة —
فانه يكون سليماً لتوافر أركان هذه الجريمة في حقه .
(منشور بمجموعة القواعد صفحة ١١٨٧ بند ٢) .

٦٣٤ — وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف هتك العرض بأنه كل فعل
مغل بالحياء يستعمل إلى جسم المجنى عليه وعوداته ويخدش عاطفة
الحياء عنده .

أركان الجريمة :

أولاً : الركن المادى

٦٣٥ — يتحقق الركن المادى فى جريمة هتك العرض بقيام الجانى
بالكشف عن عورة المجنى عليه أو ملامستها .

والمرجع فى اعتبار ما يعتبر من جسم الإنسان عورة وما لا يعد كذلك
لأنما يكون العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية التى يعيش فيها
المجنى عليه .

ولا يشترط فى القانون لثقول بوقوع جريمة هتك عرض أن تم
ملامسة الجانى لعورة المجنى عليه ذاتها إذ يكفى لتوافر الركن المادى ملامستها
وعليها من الملابس أو غيرها ما عليها إذ يكفى لتهتك العرض الكشف عن
العورة أو ملامستها أو الأمرين معا من باب أولى .

ويقع هناك العرض أيضاً حتى ولو تمت الملامسة أو الكشف عن العورة على من لا يصون عرضه ، وعلى ذلك الكشف عن عورة عاهرة بعد من قبيل هناك العرض إذا حصل بغير رضاها .

٦٣٦ — وفي بيان ما يعتبر عورة وما لا يعد كذلك نورد التطبيقات القضائية الآتية التي يستشف منها مذهب المحكمة العليا في اعتبار ما يعد عورة من جسم الإنسان وما لا يعد كذلك .

٦٣٧ — ، إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مخدومته كرها عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة هناك العرض ولو لم يقع من الجاني أى كشف للملابسه أو ملابس المجنى عليها ، .

(نقض جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ١٦١٢ سنة ٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ١٨٧ بند ٣) .

٦٣٨ - و إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أخل بحياته العرضى إذ كشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرص كل إنسان على صونها وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير إرادة المجنى عليه بتمزيق اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة هناك عرض تامة ولو لم تصاحب هذا العمل أية ملامسة مخلة بالحياء .

(نقض جلسته ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ الطعن رقم ٦ سنة ٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٥) ،

٦٣٩ — و د كل مساس بما في جسم المجنى عليه بما يعبر عنه بالعورات يعتبر في نظر القانون هناكاً للعرض .

فمن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمها إليه يكون مرتكباً لجناية هناك العرض . لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها

ويعتبر منه جزءا هو لا ريب داخل في حكم العورات ، وفي هذا ما يكفي لإدخال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم هتك العرض لأنه يترتب عليه الإخلال بحياء المجنى عليه العرضي .

(نقض جلسة ٤ يناير سنة ١٩٣٢ الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٦) .

٦٤٠ — و د إن كل مساس بما في جسم المجنى عليها من عورات يعد هتك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضي .

وئدى المرأة هو من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها فامساكها بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هتك عرض .

(نقض جلسة ٣ يوفية سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٧٨ بند ٧) .

٦٤١ — و د ملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها تعتبر هتك عرض ولو كان عنينا لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة .

(نقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٨)

٦٤١ — و د إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في فخذا فهذا الفعل المخل بالحياء إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر عورة من عوراتها هو هتك عرض بالقوة .

(نقض جلسة ١١ مايو سنة ١٩٣٦ الطعن رقم ١٤٤٢ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٧ بند ٩) .

٦٤٣ — و د إن الفخذ من المرأة عورة فلسه وقرصه على سبيل المغازلة بعد هتك عرض، .

(تقضى جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٦٣ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٨٨ بند ١٠) .

٦٤٤ — و د يعتبر هتكاً للعرض لمس موضع العفة من امرأة أو "فسق في صبي أو صديقة" .

(قاضي الإحالة بأسبوط جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٤٠ بند ٣٧) .

٦٤٥ — و د يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرض على صيرتها وحجبها عن الأنظار، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش، كاحداث إحتكاك أو إيلاج يترك أثراً، .

(تقضى جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٢٧ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول، صفحة ٢٧ بند ٧) .

٦٤٦ — و د إن تمزيق لباس المجنى عليها الذي كان يسترها وكشف جزء من جسمها هو من العورات، على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل يتوافر به جناية هتك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها من جرائم أخرى، .

(تقضى جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٠ الطعن ١٩٠٨ لسنة ١٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الحادية عشر العدد الأول صفحة ٢٨٦ بند ٥٦) .

٦٤٧ — و د يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أى

فعل مخن بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا على جسم المجنى عليه - ووضع الاصبع في دبر المجنى عليه هو تماس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك في إخلاله بحياته العرضى :

(نقض جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٥٠٣ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٧٤٧ بند ١٤٤) .

٦٤٨ — هذا ، ويعتبر هتكاً للعرض إمساك شخص بـغلام ورفع ملابسه ليصق آخر في دبره ولو لمجرد الانتقام ، .

(محكمة جنابات طنطا جلسة ٩ مارس سنة ١٩٢٥ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٣٨ بند ٢٧) .

الركن المعنوى

٦٤٩ — يتحقق القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض بانصراف نية الجانى إلى خدش حياء المجنى عليه وبتمعده ذلك، وعلى ذلك فإذا كان مارقع من الجانى على المجنى عليه قد وقع عرضا بغير قصد فلا جريمة ولا عقاب بالتالى ، ومثال ذلك أن يتواجد كثيرون بسيارة عامة ويتزاحمون للنزول منها وأثناء ذلك يمزق أحدهم ملابس آخر نتيجة لهذا التزاحم فيكشف عورة من عوراته . ومثال ذلك أيضا أن يتشاجر اثنان وأثناء تماسكهما تتمزق ملابس أحدهما فتكشف عن عورة من عوراته ، أو تلامس يد أحدهما عورة من عورات الآخر .

٦٥٠ - ذلك لأن كشف العورة في مثل هذه الحالات أو ملامستها لم يقع نتيجة لانصراف نية محدثها في إحداثها ، وإنما الكشف عن العورة أو ملامستها قد وقع عرضا .

٦٥١ - وإذا ما توافر القصد الجنائي لدى الجاني لتعمده كشف عورة المجنى عليه أو ملامستها فإن ذلك يكفي للقول بتوافر القصد الجنائي لديه ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث والدوافع التي دفعته إلى إتيان هذا الفعل سواء في ذلك أكان مدفوعا بشهوة بهيمية أو حبا في الانتقام من المجنى عليه والتشهير به .

تطبيقات قضائية

٦٥٢ - د القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بثبوت نية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها ، ولا عبرة بالباعث على ارتكابها سواء أكان إرضاء لشهوة أو حب الانتقام أو غير ذلك .

(نقض جلسة ١٢ مارس ١٩٣١ منشور بمهاد المراجع صفحة ٥٤٠
بند ٣٨) .

٦٥٣ - و إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مغل بالحياء العرضي لمن وقع عليه ، ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر ، وإذن فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بانعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته إرضاء لشهوة جسمانية وإنما فعلها بباعث بعيد عن ذلك .

(نقض جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٨٨ بند ١٢) .

٦٥٤ و د إن جريمة هتك العرض تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادى المسكون لها وهو عالم بأنه نخل بالحياء العرضى لمن وقع عليه ،
نقض جلسة ٧ أبريل سنة ١٩٥٢ منشور بمجموعة الأحكام السنة
الثالثة العدد الثالث صفحة ٧٨٨)

٦٥٥ و د إذا كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض ، .

(نقض جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ١٢٣٢ منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ١٧٤ بند ٥٥) .

٦٥٦ — و د القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة ، سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم بقصد الإتيان ، .

(نقض جلسة ٢٧ يونية سنة ١٩٦١ الطعن ٥٠٣ سنة ٢١ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثانى صفحة ٧٤٧ بند ١٤٤) .

العقوبة :

٦٥٧ — يعاقب على جريمة هتك العرض غير المقررة بظرف من الظروف المشددة والتي تقع على مجنى عليه عمره ما بين السابعة والثامنة عشرة بعقوبة الحبس فى الجنحة أى الحبس الذى يصل إلى ثلاث سنوات .

الفرع الثاني

الشروع في جريمة هتك العرض

الآراء التي قيلت بشأنه :

٦٥٨ - ذهب رأى إلى أن جريمة هتك العرض لا يتصور الشروع فيها، وأن الفعل في ذاته إما أن يعتبر هتك عرض أو لا يعتبر كذلك . وأن القانون قد سوى بين الجريمة التامة والشروع وجعل حكمها واحداً لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة من الفعل التام ، فتنى شرع إنسان في هتك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هتك العرض بتمامها ، إذ ليس للجريمة درجات يتميز منها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام وهذا هو الغرض الذي رمى إليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الأحوال ، ومع هذا ففي الأحوال التي يتصور فيها إمكان التمييز بين الشروع والفعل التام لا يكون التمييز فائدة لأن الشارع قد وضع للحالتين عقوبة واحدة وينتج عن ذلك أن عدول الجاني عن إتمام جريمة هتك عرض شرع فيها لا يمحو جريمته ولا يرفع عنها العقاب (الأستاذ المرحوم أحمد أمين - القسم الخاص صفحة ٤٥٣) .

٦٥٩ - بينما ذهبت آراء كثير من الشراح إلى أن الشروع في جريمة هتك العرض أمر متصور ، وأنه لا يصح القول بعدم إمكان حدوث الشروع في هتك العرض من مجرد التسوية في العقوبة بينهما ، وذلك فضلاً عن أن المشرع المصري قد أفصح عن مذهبه في النظرية العامة في الشروع والذي لا يستلزم فيه إلا أن يكون الجاني قد ارتكب فعلاً وإن لم يدخل في الركن المادى للجريمة فإنه يؤدي إليه حالا ومباشرة .

(الدكتور محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٤٨ صفحة ٢٤٩ بند ٢٥٧) .

مذهب محكمة النقض في ذلك :

٦٦٠ — عبرت المحكمة العليا عن رأيها في هذا الخلاف بقولها ، أن الرأي القائل بأنه ليس لجريمة هتك العرض حالة شروع تميزه عن الفعل التام لا سند له في القانون المصرى ، بل هو يخالف قواعد العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جنابة هتك العرض ولا يمكن أن يستنتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع فيه طبقا للقانون لأن هذه التسوية في العقوبة لا تنفي قيام حالة الشروع مستقلة عن الفعل التام ، فإذا أمسك المتهم المجنى عليه بالقوة وحاول نزع ملابسه للكشف عن عورته والاعتداء على عرضه وهدده وضربه فصار يقاوم حتى مرقى ملابسه وقد تمكن من إلقائه على الأرض ثم حضر على استغاثة شخص آخر فتركه المتهم وولى الأدبار . فإن هذه الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض طبقا لأحكام الشروع العامة ووجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال غير منافية للأداب العامة في ذاتها .

(نقض جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٣٨)

رأينا الخاص :

٦٦١ — ونرى أن تفرق في جريمة هتك العرض بين الجريمة عندما لا يقترن بها أى ظرف مشدد وتغال جنحة وبين الجريمة عندما يقترن بها أى ظرف مشدد وتكون جنابة ، فهى في الحالة الأولى - في رأينا - لا يتصور

الشروع فيها وهي في الحالة الثانية يمكن تصور الشروع فيها . ذلك لأن الذي ينبيء عن حالة الشروع في جريمة هتك العرض والتي تفصح عن قصد الجاني الذي يؤدي مباشرة وفورا إلى وقوع الجريمة التامة . هي تلك الأفعال التي تنقسم بالقوة أو العنف أو التهديد التي يرتكبها الجاني للوصول إلى هدفه ، وما لم تقع من الجاني مثل هذه الأفعال فإن جريمته لا بد وأن تكون جريمة تامة . لأنها إن لم يسبقها هذه الأفعال فإنها تحدث بغتة أو مباشرة فتكون جريمة هتك عرض تامة ، أما إن اقترفت بهذه الجريمة أفعال يرتكبها الجاني مقدما (مثل القرة أو الإكراه أو التهديد) والتي تحول الجريمة من جنحة إلى جناية فإنه يمكن تمييز الشروع في الجريمة عن الجريمة التامة بالفصل بين هذه الأفعال وفعل هتك العرض في حد ذاته .

ويؤيدنا في هذا الرأي ما نستشفه من أحكام القضاء ومن ذلك حكم محكمة المنيا الجزئية الذي ذكرت فيه أن الشروع في جريمة هتك العرض يقع بمجرد استعمال القوة مع المجنى عليه مع وضوح النية في استعمالها دون الوصول إلى ارتكاب فعل هتك العرض .

(صدر بمجلسه ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ منشور بهاد المراجع صفحة ٥٣٨ .
بند ٢٤) .

ومن ذلك أيضا ما ذكرته محكمة النقض من أنه ، إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض وفقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للآداب وأنه إذا صارح شخص إنسانا بنيته في هتك عرضه وأقام على الأرض ليعبث بعرضه ولم يتل من غرضه بسبب استغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى عليه بالقرة .

(تقضى جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٥ قضائية
مشور بمجموعة القواعد صفحة ١١٨٨ بند ١٦ وبند ١٧)

غير أن هذا الذى تقول به يؤدى بنا إلى وضع آخر ليستقيم الأمر
سلمنا به - ذلك أنه إذا كان الشروع فى جريمة هتك العرض لا يتصور
إلا إذا اقترن بهذه الجريمة ظرف القوة والإكراه والتهديد فإن الشروع
فى هذه الجريمة لا يتصور إذا اقترن بها ظرف صغر سن المجنى عليه
أو ظرف صفة الجاني التى تشدد من العقوبة - وهو قول حق
فى رأينا .

وعلى ذلك فالشروع فى جريمة هتك العرض لا يتصور فى رأينا -
فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ عقوبات وهى التى تكون الجريمة
فيها جنحة أو جناية لإقترانها بظرف صغر سن المجنى عليه أو لصفة
الجاني . وأنه على النقيض من ذلك فإن الشروع فى جريمة هتك العرض
متصور وقوعه فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ عقوبات .

الترع الثالث

الظروف المشددة فى جريمة هتك العرض

٦٦٢ - سبق أن ذكرنا أننا نرى أن ندرس جريمة هتك العرض
باعتبار أنها جريمة قائمة بذاتها لها أركانها المقررة قانوناً . وأننا بعد ذلك
ندرسها حالة إقتران ظروف مشددة بها تقلبها من جنحة إلى جناية - وعلى
هذا النهج مررنا .

إلا أنه يلاحظ أن الأحكام توافرت وآراء الفقهاء والشرائح جرت
على اعتبار أن القوة أو التهديد ركن من أركان جنحة هتك العرض .

وإذا رجعنا إلى تعريف الجريمة بصفة عامة لنستبين منه عناصرها وأركانها لوجدنا أن الجريمة هي الفعل الخارجى الذى يصدر عن إنسان ويجرمه القانون ويقرر له عقوبة ، ومن ذلك نرى أن الجريمة لها عناصر أو أركان ثلاثة، أولها محل المسؤولية وهو من يصدر عنه العمل وثانيها الركن المادى أى النشاط الإجرامى، وثالثها الركن المعنوى أى القصد الجنائى لدى الجانى ، أما ما دون ذلك من ظروف تتعلق بشخص المجرم فتكون ظروف شخصية ، أو تتعلق بذات الفعل المكون للجريمة فتكون ظروف مادية (أو عينية) فإن هذه الظروف جميعها تقتضى تغير وصف الجريمة وإخضاعها لنص آخر من فصوص القانون غير ذلك النص الذى كان يحكمها حالة عدم إقران هذه الظروف بها ... بل قد يودى الأمر إلى رفع عقوبة الجناة إلى عقوبة الجناية ، وعندئذ لا يكون أثر هذه الظروف مقصوراً على تغير وصف الجريمة وإنما يمتد أثرها إلى تغير نوعها فيقلبها من جنحة إلى جناية .

ومن ذلك يبين أن القوة أو الإكراه أو التهديد ليست ركناً من أركان جريمة هتك العرض بل إنها ظرف عيني مشدد يقلب جنحة هتك العرض إلى جناية إذا اقترن بها .

وعلى أية حال فإن إعتبار القوة فى هتك العرض ركناً من أركان هذه الجريمة، أو اعتبارها ظرفاً عينياً مشدداً، لا يبرهن هذه التفرقة أهمية قصوى من حيث تعرف أحكام الفاعلين عند تعدد أو أحكام عقاب الشركاء ، ذلك لأن القرعة باعتبارها ظرفاً عينياً مشدداً يلحق بذات الفعل المكون للجريمة فإن فى توافره ينطبق على جميع الفاعلين وكافة الشركاء. إذا تعددوا لأنه ليس ظرفاً شخصياً يتعلق بشخص كل مجرم على حدة كظرف صفة الجانى وعلاقته بالمجنى عليه .

منهج البحث :

٦٦٣ - تناول دراسة الظروف المشددة لجريمة هتك العرض في أربعة تقريعات على النحو التالي :

- التفريع الأول : القوة أو التهديد .
- التفريع الثاني : سن المجنى عليه .
- التفريع الثالث : صفة الجاني .
- التفريع الرابع : عقوبة جناية هتك العرض .

التفريع الأول

القوة أو التهديد

القوة :

٦٦٤ - يكفي للقول بتوافر ظرف القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني قد ارتكب الجريمة ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه منه . ولا يشترط أن يستمر ظرف القوة مع استمرار ارتكاب فعل هتك العرض ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدأ في ارتكاب جريمته لاستعمال القوة .

ويشترط للقول بتوافر ظرف القوة أن تكون منصبة على شخص المجنى عليه بمقولة أن ما يتخذه الجاني من وسائل القوة للوصول إلى المجنى عليه

في المكان الذي يوجد فيه لا يتحقق به ظرف القوة إلا إذا واصل الجاني استعمالها لإرغام المجنى عليه على الإستسلام له .

٦٦٥ - وليست القوة المشار إليها في جنابة هتك العرض كظرف مشدد لهذه الجريمة هي ذلك منشأط المادى الذى يقوم به الجانى لإرغام المجنى عليه للاستسلام له فحسب - بل المقصود بالقوة في هذا الصدد كل سلب لإرادة المجنى عليه وكل شل لحركة مقاومته ، وعلى ذلك فان تنويم المجنى عليه تنويما مغنطيسيا ثم هتك عرضه إثر ذلك يتحقق ظرف القوة لأن في تنويم المجنى عليه تنويما مغنطيسيا شلا لحركته وسلبا لإداته .

التهديد :

٦٦٦ - والتهديد إما أن يكون ماديا أو أدبيا ، والتهديد المادى لا يفترق عن ظرف القوة كثيرا ، أما التهديد الأدبى فيتم بالقول ، كمن يهدد شخصا بإفشاء سر من أسرارہ التى يكون في إذاعتها ضرر بليغ له .

ولا يشترط أن تقع نتيجة التهديد على شخص المجنى عليه نفسه وكل ما هنالك أنه يشترط أن يكون التهديد موجها إليه سواء صراحة أو ضمنا ، وعلى ذلك فمن يهدد امرأة بخطف نجلها ، ومن يهدد شخصا بإفشاء سر من أسرار أحد أصوله أو فروعه وكان يترتب على إفشاء هذا السر ضرر بليغ لهذا الأصل أو الفرع يتحقق في حق الجانى المهدد ظرف التهديد فيما لو ارتكب جريمة هتك العرض نتيجة لذلك .

٦٦٧ - ولا شك في أن قيام الجاني بهتك عرض ذكر أو أُنثى أثناء نومهما يتحقق به ظرف القوة في جريمة هتك العرض ذلك لأن الجاني يكون قد ارتكب جريمته والمجنى عليه مسلوب الإرادة .

تطبيقات قضائية

٦٦٨ - وإن جريمة هتك العرض إذا وقعت على شخص قائم تعتبر بالقوة لأن النوم معدوم لرضائه خصوصاً إذا ظهر منه عند تيقظه ما يدل على عدم الرضا .

(محكمة جنايات أسوان جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٠٥) .

٦٦٩ - و د يعد هتك عرض بالقوة دخول رجل في سرير امرأة بظروف تجعلها تظنه زوجها .

(محكمة جنايات مصر جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٠٥) .

٦٧٠ - و د يكفي لإعتبار الإكراه متوافراً في جريمة هتك العرض أن تثبت المحكمة أن المتهم ارتكب هذه الجريمة بدون رضا المجنى عليها سواء باستعمال القوة المادية أو بطريق الحيلة والمباغلة ، وتقدير ذلك موكل لأمر القضاة ونظرم ، فتتوفر الجريمة في حق حكيم للمركز الذي انتهز فرصة وجود امرأة تحت مراقبته بكردون الناحية وفاجأها بأن مس سوءتها بقضيبه ولما امتنعت ضربها على رأسها .

(تقض جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢) .

٦٧١ - و د إن ألفاظ المادة ٢٦٨ عقوبات تطابق المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات الفرنسي، وقد جاء بشرح جارسون على هذا القانون الأخير .

صفحة ٨٥٤ فقرة ١١٤ أن القانون لم يعرف القوة فلأحكام القضائية !
أن تفعل ذلك ، ولذا أمكنها أن تعتبر الإكراه الأدبي واستعمال الخداع
البسيط مثل استعمال القوة المادية ، ويمكن أن يقال أن جريمة هتك العرض
تتكون كلما ارتكب فعل يخالف للحياة ضد إرادة المجنى عليه وبدون
رضائه وقد أجمعت الآن محاكم فرنسا على ذلك ، وحالة النوم الطبيعي سالبة
للإرادة فالفسق بشخص نائم يعتبر هتك عرض بالقوة ، .

(نقض جلسة ٢٨ فبراير ١٩١٤ منشور بمعاد المراجع صفحة ٥٣٧ بند ٢٤)

٦٧٢ - و دأته وإن كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية
هتك العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بغير
رضامن المجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل
القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليه فيعده الإرادة ويفقد
المقاومة أو بمجرد مباغتته المجنى عليه أو باتهازه فرصة فقدانه شعوره
واختياره ، وإما لجنون أو عاهة في العقل أو انحبوبة ناشئة عن عقاير مخدرة
أو لأي سبب آخر كالاستغراق في النوم . فان سكوت المجنى عليه وتغاضيه
عن أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن
أن يتصور معه عدم رضائه بها مهما كان الباعث الذي دعاه إلى السكوت
وحداه به إلى التغاضي ما دام هو لم يكن في ذلك إلا راضياً مختاراً .

(نقض جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ منشور

بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١١٨ بند ١٨) .

٦٧٣ - ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن تكون
قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا من المجنى
عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباغتة

فمن ثبوت أن المجنى عليها قد اتخذت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهر ، فإن هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة .

(نقض جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤١ في الطعن رقم ١٩٦٠ سنة ١١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ١٩) .

٦٧٤ - و د لا يشترط قانوناً في جنابة هتك العرض بالقرة استعمال القوة المسادية ، بل يكفي إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضي للمجنى عليه وبدون رضائه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تناسل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يعبت فيه بيده فهذا كاف لإثبات توافر ركن القوة .

(نقض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ في الطعن رقم ٢٤٦٦ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢١) .

٦٧٥ - و د إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليه كأن يكون بناء على خداع أو مباغطة فإذا اتخذ المجنى عليه بمظهر الجاني وأفعاله فانساق إلى الرضا بوقوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فإن هذا لا يصح معه القول بوجود الرضا بل يتحقق به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة ، .

(نقض جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٦٤ سنة ١٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٢) .

٦٧٦ - و د إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ضريخة في أن هتك العرض الذي يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة

أو التهديد . وقد توأصع القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة عامة كلما كان الفعل المسكون للجريمة قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد بالفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكور من شأنها التأثير في المجنى عليه بهدم مقارمته أو إرادته أو بإعدامها بالمباغثة أو إتهاز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو الغيبوبة أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لشعوره واختياره ولم يبد منه أية مقاومة واستنكار فانه لا يصح بحال تشبيهه هذا بالإكراه أو التهديد المعدم للرضا . وذلك لما ينطوي فيه من الرضاء بجميع مظاهره وكامل معالته .

(نقض جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٣) .

٦٧٧ - و . يكفي قانوناً لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يتحقق باتيان الفعل مباغثة ، فاذا كان الحكم بعد أن تعرض للأدلة القائمة في الدعوى قد قال : إن مباغثة المجنى عليه ووضع المتهم لإصبعه في دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر بعدم الرضاء وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً ، فقله هذا صحيح .

(نقض جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٤٠١ سنة ١٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٤) .

٦٧٨ - و . يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المسكون للجريمة ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلا الحالين يتحقق باتيان الفعل أثناء نوم المجنى عليه ، فتي كان الحكم

الذى أدان المتهم بهذه الجريمة قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهي نائمة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه من فتحة لباسها وأخذ يحكه في فرجها من الخارج حتى أمني . فاستغاثت بوالدتها التي كانت تنام بجوارها - فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دانه فيها .

(نقض جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٢٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٥) .

٦٧٩ - و متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى في قوله إنه بينما كانت المجنى عليها تسير في صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيف من الشبان، وتقابل الفريقان وكان المتهم في عازاة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه فإنه يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي أدان المتهم فيها من وقوع الفعل المادى المكون للجريمة مع العلم بهمايته، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه . .

(نقض جلسة ١ مايو سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٤١٨ سنة ٢٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٢٦) .

٦٨٠ - و متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها بالطريق وضغط آليتها بيده فإن جناية هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغطة المجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمته .

(نقض جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٠ بند ٣٠) .

٦٨١ - و إذا كانت محكمة الموضوع - في حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى - قد استظهرت ركن القوة في جريمة هتك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها ، إن ركن القوة المنصوص عليه في المادة ٣٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى المتهم الأول (الطاعن) مما ثبت من أقوال المجنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاضى التحقيق . وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن المتهم الأول أتى فعلته الشنعاء معها بغته الأمر الذى أثار اشمئزازها واستنكارها فى أول مرة ودفعها لصنع المتهم المذكور فى ثا فى مرة ، فإن ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفى للرد على ما أثاره الطاعن من اقتفاء ركن استعمال القوة ، لأن المجنى عليها سكنت عندما وقع عليها الفعل فى المرة الأولى بما يدل على رضاها به .

(نقض جلسة ١٥ يونيو ١٩٥٣ فى الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٠ بند ٣٠) .

٦٨٢ - و إن هتك العرض إذا بدىء فى تنفيذه بالقوة فصادف من ركن القوة يكون منتفيا فيه . لأن عدم إمكان تجزئة الواقعة المسكونة له لارتكابها فى ظروف وملابسات واحدة بل فى وقت واحد وتنفيذاً لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضياً بجزء منها وراضياً بجزء آخر . كما أن العبرة فى هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل على تقدير أنها معدمة للرضا : فإذا ما تحقق الرضا ولم يكن للقوة أى أثر فى تحققه فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ .

(نقض جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ١١٩٠ بند ٣٤) .

٦٨٣ - و د متى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بالمظاهر التي اتخذها المتهم والتي أدخل بها في روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذي استطال إلى موضع العفة منها وحدث حياها فإن هذا مما تتحقق به جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل في أعمال طبيب المستشفى بغير حق، (نقض جلسة ٢٧ يولية سنة ١٩٦٠ في الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٣٠ قضائية)

٦٨٤ - وكذلك فإن د واقعة هتك العرض تكون واحدة ولو تعددت الأفعال المسكوة لها . فلا يصح إذن أن ترصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذي فيه مصلحة للتهم . فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباحة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصلًا بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها ، إلا إذا كانت قد وقعت علنا في محل مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في الظرف يجعل منها جنحة فعل قاضح علني معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(نقض جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ الطعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٨٩ بند ٣٥) .

٦٨٥ - و د للبحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادي والأدبي على المجنى عليها في جريمة هتك العرض .

(نقض جلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٧ الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٦ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٦) .

٦٧٦ — و إذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجرime هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء المجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه. (تقض جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ الطعن رقم ٥٢١ سنة ٢١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٧) .

التفريع الثاني

سن المجنى عليه

٦٨٧ — تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات ، إذا كان عمر من وقعت عليه جناية هتك العرض لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة يجوز الوصول بمدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة.

٦٨٨ — وتطبيقاً لنص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات إذا وقعت جريمة هتك العرض على مجنى عليه بدون قوة أو تهديد وكان عمر المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كان ذلك مدعاة لتشديد العقاب وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، بمقولة أن وقوع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على من لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ما يوجب رفع العقوبة لاقتران هذا الظرف المتشدد بها .

٦٨٩ — وعلى ذلك فتكون الظروف المشددة التي تتعلق بسن المجنى عليه والتي تستدعي تشديد العقوبة هي :

١ - حالة وقوع جريمة هتك العرض مصحوبة بالقوة أو التهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة .

٢ - حالة وقوع جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٩٠ - ويعنينا في هذا المجال أن نشير إلى أن القانون أعفى من العقاب الجاني الذي يهتك عمر مجنى عليه بلغ الثامنة عشرة من عمره بغير قوة أو تهديد باعتبار أن من يبلغ الثامنة عشرة من عمره ويقع عليه هتك عرض بغير قوة أو تهديد ويكون راضيا عن ذلك فانه بعد أن يكون قد بلغ هذا العمر ويقبل ما يقع عليه من أفعال هتك العرض بهذه الصورة لا تجوز مساءلة الجاني عن فعل ارتضاه مجنى عليه بلغ من التمييز ما بلغه وهذا أمر غريب في القانون ذلك لأن المشرع بذلك يكون قد ائتمن الشخص على عرضه إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره بينما لم يأتمنه على ماله الذي يرثه إذ يظل قاصراً في ذلك حتى يبلغ سن الرشد أي سن الواحد والعشرين عاماً ، وحبذا لو رفع المشرع من الثمانية عشرة سنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ ل يبدو الأمر متوازناً في إئتمان الشخص على عرضه مع إئتمانه على ماله والأمر الأول أولى بالرعاية والمحافظة .

٦٩١ - والعبرة في احتساب سن المجنى عليه هي بوقت ارتكاب الجريمة لا بوقت المحاكمة بطبيعة الحال ، ولا يقبل من الجاني الادعاء بجهله بسن المجنى عليه ، والقانون يفترض أن المتهم وقت ارتكاب الجريمة على علم بسن المجنى عليه الحقيقية ، وذلك ما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفي معها هذا الافتراض ، وتقدير مثل هذه الظروف مرجعه إلى محكمة الموضوع .

تطبيقات قضائية

٦٩٢ — وإن السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يعول عليها في هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجهله هذه السن إلا إذا اعتذر من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيا على ما يسوغه من الأدلة .

(نقض جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٩١ بند ٣٨) .

٦٩٣ — وأن العبرة في السن في جريمة هتك العرض هي بالسن الحقيقية للمجنى عليه ولو كانت مخالفة لما قدره الجاني أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أى سبب آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتج معها هذا الافتراض .

(نقض جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٣٩) .

٦٩٤ — و مادامت المحكمة قد اقتنعت من الدليل الفني أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة في القانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها

قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقيم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(نقض جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ١٢٧٨ سنة ١٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤٠) .

٦٩٥ — و إذا كان المتهم بهتك عرض صبية تقل سنها عن ثمان عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعي فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التي قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعي ، ولما لم يتم ذلك قضت في الدعوى بإدائته على أساس أنه هو الذي عمل على تعطيل الفصل في الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب - فان حكماً يكون قاصراً إذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثر في تكوين الجريمة المسندة إلى المتهم .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٣١ سنة ٧٢ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤١) .

التفريع الثالث

صفة الجاني

٦٩٦ — تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات إذا كان مرتكب جناية هتك العرض ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات ويكون الجاني كذلك إذا كان من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم - إذا كان الجاني في جناية هتك العرض من هؤلاء الأشخاص يجوز رفع العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة .

٦٩٧ — كذلك نصت المادة ٢٦٩ عقوبات في فقرتها الثانية على أن الجاني إذا كان ممن نصت عليهم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ عقوبات فإن عقوبة الحبس تتغير بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، بمقولة أن هذا الظرف يقلب الجريمة من جنحة إلى جناية .

٦٩٨ — وعلى ذلك فالصفة التي تقوم في الجاني وتشد من العقوبة بالنسبة للمادة ٢٦٨ عقوبات أو تقلب الواقعة من جنحة إلى جناية في المادة ٢٦٩ عقوبات هي كون الجاني من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو إذا كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم .

٦٩٩ — ولا يشترط في مفهوم هذا النص أن تكون التربية في معبد أو مدرسة أو أى دار من دور التربية أو التعليم أو الإصلاح ، بل قد تكون التربية في مكان خاص ولو كانت عن طريق تلقى

دروس خصوصية ، وسبق أن ذكرها أننا نرى أن هذا المفهوم ينصرف أيضاً إلى دور تعليم الرقص .

ولا يشترط أن يكون قد مضى وقت طويل على التحاق المجنى عليه بدار التربية أو اشتراكه في الدروس الخصوصية إذ يتحقق الظرف المشدد ولو وقعت الجريمة في أول لقاء بين الجاني والمجنى عليه طالما أنه كان مستقراً في ذهن الجاني أنه أصبح ممن يتولون تربية المجنى عليه . وطالما استقر في ذهن المجنى عليه أن الجاني أصبح ممن سيتولون تربيته والإشراف عليه .

وينطبق الظرف المشدد أيضاً بالنسبة للخادم الذي يهتك عرض خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدم .

تطبيقات قضائية :

٧٠٠ - إن مجرد كون المتهم بجريمة هتك العرض من المتولين تربية المجنى عليه يكفي لتشديد العقاب ، ولا يشترط أن تكون التربية في مدرسة أو دار تعليم عامة فيسكنى أن تكون في مكان خاص عن طريق دروس خاصة .

(نقض جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٧٤٨ سنة ١٨ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١١٩٩ بند ٤٢) .

٧٠١ - ولا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم . بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء

دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيراً .

(نقض جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٣ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩١ بند ٤٣) .

٧٠٢ — إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات تنص على تغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ أى إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالآجرة الذي لا يراعى سلطة مخدومه فيقارف جريمته على خادم يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المخدوم وحمايته .

(نقض جلسته ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٨٨١ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٢ بند ٤٤) .

٧٠٣ — إنه لما كانت الصلة عند تشديد العقوبة في جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادماً عنده فيكفى أن يبين المحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدوم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(نقض جلسة ١١ مارس سنة ١٩٤٠ الطعن ٥٥٢ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١١٩٢ بند ٤٥)

العقوبة :

٧٠٤ - إذا ارتكبت جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة عوقب الجانى بالحبس.

وإذا وقعت نفس الجريمة بغير قوة أو تهديد على مجنى عليه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة عوقب الجانى بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا وقعت نفس الجريمة بغير قوة أو تهديد وكان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو خادما بالأجرة عنده أو عند أحد من تقدم ذكرهم كانت العقوبة الأشغال المؤقتة .

٧٠٥ -- أما إذا وقعت جريمة هتك العرض بالقوة أو بالتهديد على مجنى عليه يزيد من العمر عن ست عشرة سنة كانت العقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع سنوات، وإذا وقعت نفس الجريمة بالقوة أو بالتهديد على من لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة كانت العقوبة الأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى خمسة عشر عاما ، وكذلك الحال إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه أو خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

٧٠٦ - وإذا اقترن بجريمة هتك العرض المصحوبة بالقوة أو بالتهديد طرفى سن المجنى عليه وصفة الجانى المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ عقوبات فتسكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

من المقرر أن هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - لما كان

ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ يستدل على ثبوت ارتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث واطراح ماورد بالتقرير الطبي الشرعى من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبررا اطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا يبنى بذاته حصول احتكاك خارجى بالصورة التى رواها المجنى عليه فإن هذا الذى خلاص إايه الحكم السانغ وكان الحل قضائه ويتفق وصحيح القانون .

(نقض ١٢ يناير ١٩٧٥ مج س ٢٦ ص ٢٧) ..

لما كان الحكم برر قضاءه ببراءة المظعون ضدها من تهمة هتك العرض بقوله ، إن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخادمة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نفاقتها الداخلية والخارجية مما لا يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعى بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة هتك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادى الذى يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرس على صونها وحجبها عن الانظار ولو لم تقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرمتها والتى هى جزء داخل فى خلقه الإنسان وكيانه الفطرى وكان ثابت من الحكم أن المظعون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرح والإلين حروقا متقيحة نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا

(م - ٢٣ جرائم الآداب)

الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياة العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض .

(نقض ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ مج س ٢٦ ص ٢٢١)

إذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية تبيح فى حدود معينة الكشف عن العورة بما ينأى عن التأنيب المعاقب عليه قانونا ، إلا أنه متى كان كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى عليه فإن ذلك يعد تعديا منافيا للآداب ويعتبر فى القانون هتك للعرض قصد الشارع العقاب عليه حماية للصناعة الأدبية التى تصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياة العرضى لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها فىصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من قيام المطعون مندها على نفاقة المجنى عليها الداخلية أن الاعتداء على عورتها بالصورة التى أوردتها لا يعد من قبيل هتك العرض فإنه فضلا عن ترديه فى الخطأ فى تطبيق القانون يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ مج س ٢٧ ص ٢٢١) .

يكفى لتوافر ركن القوة فى هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه . وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه على المجنى عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات التى

أطمأن إليها والتقرير الطبي الشرعى أن المتهم أمسك بالمجنى عليها عنوة وطرحها وخلع عنها سروالها وكشف عن موضع العفة فيها ووضع أصبعه فيه فأحدث بها سجيحات بالفخذ الأيمن وجرحاً سطحياً بالفرج فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة هتك العرض بأركانها بما فيها ركن القوة . ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكتفى للدلالة على قيامه .

(نقض ١٧ / ١ / ١٩٧٧ ج س ٢٨ ص ١٠٤)

من المقرر أنه يكتفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجانى بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعدم العورات التى يحرس على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخلى فى خلقه كل إنسان وكيانه الفطرى ، وأنه لا يشترط قانوناً لتوافر جريمة هتك العرض أن اترك الفعل أثراً فى جسم المجنى عليه .

(نقض ١٧ / ١ / ١٩٧٧ ج س ٢٨ ص ١٠٤)

إن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته يخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بالمجنى عليه كأحداث احتكاك أو إبلاج يترك أثراً وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقي شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه فى دبر المجنى عليه فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ ج س ٢٨ ص ٤١١)

المبحث السابع

الأفعال الفاضحة

نصوص القانون :

- المادة ٢٧٨ . د كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أو بخرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .
- المادة ٢٧٩ . د يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

منهج البحث:

- تناول دراسة الأفعال الفاضحة المنصوص عليها في مادتى قانون العقوبات المذكورة وفقا لما يلى :

الفرع الأول : ماهية الأفعال الفاضحة

الفرع الثانى : الفعل الفاضح العلنى

الفرع الثالث : الفعل الفاضح غير العلنى

الفرع الأول ماهية الأفعال الفاضحة

تعريفها :

٧٠٩ - عرفت محكمة النقض الفعل الفاضح بأنه : الفعل العمد المخل بالحياء الذي يחדش من المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا ... ،
(تقض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٧
بند ٩) .

الغرض من تجريمها :

٧١٠ - الحكمة من تجريم الأفعال الفاضحة بصفة عامة هي حماية الناس من أن تقع أبصارهم على أفعال منافية للأداب والسلوك العام المتعارف عليه ولا عبرة بعد ذلك بما إذا كان هذا الفعل في حد ذاته معاقبا عليه من عدمه وعلى ذلك فمن يحتضن زوجته بالطريق العام أو يباشرها به يكون فعله هذا مخلا وفاضحا ومعاقب عليه رغم أن ما أتاه الزوج مع زوجته أمر مشروع ومن حقه أن يأتيه ، إلا أن في إتيانه له في طريق عام أو مكان عام أمر معاقب عليه قانوناً لما في ذلك من خدش للحياء العام .

الفرق بين الفعل الفاضح وهتك العرض :

٧١١ - أوضحت محكمة النقض في أكثر من حكم لها الفارق بين جريمة هتك العرض والفعل الفاضح بأن قالت : إن الفارق بين جريمتي هتك

العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده في مجرد مادة الفعل ولا في جسامته. ولا في العنصر المعنوي وهو العمد، ولا في كون الفعل بطبيعته واضح الإخلال بالحياء، وإنما يقوم الفارق بين الجريمتين على أساس ما إذا كان الفعل الذي وقع يחדش عاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بعورته. تلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي لا يدخر أى يرمى وسعافى. صونها من الأفعال التي تسمها مهما قل الفعل أو جل، فإن كان الفعل كذلك اعتبر هتك عرض وإلا فهو فعل قاضح، وبناء على هذا يكون من قبيل هتك العرض كل فعل عمدى يخل بالحياء يستطيل إلى جسم المرء وعوراته ويחדش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، أما الفعل العمد المخل بالحياء والذي يחדش في المجنى عليه حياء العين والأذن ليس إلا، فهو فعل قاضح .

(ققض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٣٩٥

بند ٢٧) .

٧١٢ — إلا أننا نزيد على ذلك بأنه بما يعتبر فعلاً مخلًا بالحياء أيضاً كل فعل يعتبر في حد ذاته من أفعال هتك العرض ويقع على مجنى عليه يبلغ من العمر أكثر من ثمانية عشر عاماً ويكون وقوع هذا الفعل عليه برضاء منه في طريق عام أو مكان عام، ذلك لأن هذا الفعل يخرج عن مجال تطبيق المادة ٢٦٩ فقرة أولى عقوبات، فإذا وقع في طريق عام أو مكان عام فإنه بلا شك يחדش حياء العين والأذن لدى لكافة، هذا الحياء الذي يحرص المشرع على حمايته وصيائه .

الفرق بين الفعل الفاضح والإغتصاب:

٧١٣ — لاشك في أنه لا وجه للفرقة بين الفعل الفاضح والإغتصاب كجريمة تامة لأن الفارق بينهما واسع شاسع لا يحتاج إلى بيان أو تبيان، إنما تبدو أهمية التفرقة فيما لو كانت جريمة الإغتصاب غير تامة أى جريمة

مشروع في ارتكابها، وأهمية ذلك تنحصر في تكييف النشاط الإجرامي للجاني للبحث في مدى مساءلته ومدى تطبيق نصوص القانون عليه، ولا يصح القول بأن الفارق بين هذا وذلك يبدو في تميز الفعل الفاضح باشتراط ركن العلانية اتوافره، ذلك لأن من الأفعال الفاضحة ما جرمها المشرع دون اشتراط لتوافر ركن العلانية فيها وذلك يبدو واضحا مما نصت عليه المادة ٢٧٩ عقوبات .

غير أنه يمكن التفرقة بين الفعل الفاضح بصفة عامة وبين الشروع في جريمة الإغتصاب بأن الفعل الأخير لابد وأن يؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب جريمة الإغتصاب ويكون هذا هو مقصد وهدف الجاني من ارتكابه في حين لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للفعل الأول

الفرق بين الفعل الفاضح والتعرض لأتقى على وجه يخلش حياته :

٧١٤ - و يبدو الفرق بين جريمة الفعل الفاضح وجريمة التعرض لأتقى على وجه يخلش حياته المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (١) وضحا جليا أيضا من عدة وجوه أولها : أن الجريمة الأولى لا تقع إلا بفعل بينما جريمة التعرض لأتقى تقع بالقول أو الفعل . وثانيها : أن الفعل في الجريمة الأولى لابد أن يقع على جسم إنسان سواء في ذلك الجاني نفسه أو المجنى عليه . بينما يكفي أن يستبين من القول أو الفعل في الجريمة الثانية أنه يخلش حياته الأتقى ولو وقع فعل التعرض لها بعيدا عنها دون أن يقع على جسمها أو ثالثها : أن الفعل الفاضح إذا وقع على مجنى عليه فإنه كما يقع على ذكر يقع على أنثى بينما فعل التعرض المنصوص عليه في المادة ٣٠٦ مكررا (١) لابد أن يقع على أنثى ورابعها أن الفعل الفاضح كما يلزم أن يتوافر معه ركن العلانية طبقا لنص المادة ٢٧٨ عقوبات يمكن ألا يتوافر معه هذا الركن طبقا لنص المادة ٢٧٩ عقوبات بينما التعرض لأتقى على وجه يخلش حياته يجب للعقاب على أن يقع في طريق عام أو مكان مطروق

الفرع الثاني

الفعل الفاضح العلني

أركان الجريمة

الركن الأول : للفعل المادى المخل بالحياة :

٧١٦ - يتحقق الركن المادى فى جريمة الفعل الفاضح العلنى بإتيان الجانى لآى فعل يكرن من شأنه خدش حياة الغير ، وعلى ذلك يتطلب الأمر لوقوع هذه الجريمة أن يصدر من الجانى أى فعل مادى يكرن فيه إخلال بحياة الغير ، ومن ذلك أن صدور أقوال مهما كان قدر بداهتها لا يتحقق به الركن المادى لهذه الجريمة ، وكذلك فإن إصدار الجانى لمحررات أو مصورات مهما بلغ من إخلالها بالحياة واثارتها كما لحرمة الآداب لا يتحقق به الركن المادى لهذه الجريمة التى تتطلب أن يصدر من المتهم فعل يكون فيه إخلال بالحياة العام .

ولا يشترط بعد ذلك أن يقع هذا الفعل المخل بالحياة على جسم الغير أو على جسم الجانى نفسه ، كما لا يشترط أيضاً أن يكون النشاط المادى عبارة عن حركة أو إشارة ، ويكفى فى مدلول الحركة كل إثارة جنسية فاضحة يأتها الجانى نفسه بنفسه .

٧١٧ - وتطبيقاً لكل ما تقدم قضت محكمة النقض بأنه يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة وقوع فعل مادى يخدش فى المرء حياة العين أو الأذن ، أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والفحش فلا تعتبر

إلا سبا ، وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما تعرفوا أنكم ظراف تحبوا نروح أى سينما ، جريمة فعل فاضح مخل بالحياء فإنه يكون قد أخطأ . والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

(نقض جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٥٣ الطعن رقم ٤٤٠ سنة ٢٣ قضائية منشور في مجموعة القواعد في خمسة وعشرين عاما صفحة ٨٩٩ بند ١) .

٧١٨ - ويعتبر فعلا مخلًا بالحياء قيام المرأة الراقصة في محل عمومي بالرقص الخليع وتعرض الراقصة نفسها للأنظار بدون مقتض بما تأتيه من الحركات البدنية التي تثير فكرة التمازج الجنسي ، ولو عند بعض الحاضرين ، كترقيص البطن بشكل خاص مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم .

(نقض جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٦ بند ٨) .

٧٩ - هذا ويجب أن تقدر الأفعال لاعتبارها من قبيل الأفعال المخلة بالآداب أو أنها غير ذلك ، وفقا للوسط والبيئة التي صدر هذا الفعل فيها ولمدى تأثير عاطفة الحياء لدى أهل هذه البيئة والوسط بمثل هذه الأفعال .

٧٢٠ - هذا ويجب التنويه بأنه إذا حرضت امرأة بالطريق العام المارة على الفسق والفجور بحركات أو إشارات مخلة بالحياء اعتبر عملها هذا فعلا قاضحا وتوافرت أركان جريمة الفعل العلى الفاضح قبلها .

الركن الثاني : العلانية :

٧٢١ - يجب لتوافر أركان جريمة الفعل العلى الفاضح أن يرتكب

هذا الفعل مع توافر شرط العلانية في ارتكابه ، على أنه لا يشترط لتوافر هذا الشرط أن تتم مشاهدة فعل الجاني فعلا . بل يكفي أن يثبت أن مشاهدة فعله كانت محتملة حتى ولو لم يشاهد الفعل أحداً على الإطلاق .

وعلى ذلك فيتوافر هذا الشرط حتى ولو ارتكب الجاني الفعل في طريق مظلم لم يكن يمر به أحد وقت وقوع هذا الفعل ، كذلك يتحقق توافر هذا الشرط حتى ولو ارتكب الفعل في محل عمومي لم يكن به ساعة وقوعه أحد على الإطلاق .

كذلك يتوافر ركن العلانية إذا ارتكب الفعل في مكان خصوصي إلا أن هذا المكان يحط نظر البعض في ذلك الوقت ، كذلك يتحقق هذا الركن إذا ارتكب الفعل داخل مكان خصوصي وكان يمكن مشاهدته وقت وقوعه من مكان خصوصي آخر .

تطبيقات قضائية :

٧٢٢ - د قرر الشارع أن علانية الفعل الفاضح توجد في حالتين :

الأولى : أن يرتكب الفعل في محل عمومي .

والثانية : أن تكون في محل خصوصي لكن بحالة يمكن للعموم مشاهدته . والسجن يعتبر ملاحقا بالمحلات العمومية . ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقترن بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما إذا كان ذلك الفعل حصل علانية من عدمه وقد توسعوا واعتبروا أن الفعل يحصل علنا إذا ارتكب في محل أمام جملة أشخاص حضروه عرضا - جارو جزء ١ صفحة ١٨١ - فوجود جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجعله علنيا ، ولا فرق بين أن يكون الموجودون مستيقظين أو نائمين وقتها . ما دام أنه كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه .

(قاضى الإحالة بجلسة ١٦ إبريل سنة ١٩٠٨ منشور بعماد المراجع
٥٦٦ بند ٤) .

٧٢٣ - و د تستلزم العلانية رؤية الناس للفعل ، ومجرد احتمال
الرؤية أو السماع يكفى للدلالة على العلانية فى الفعل الفاضح ، إذا أمكن
سماع الحركات التى تدل عليه ، .

(تقضى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة
٥٦٦ بند ٧) .

الركن الثالث : القصد الجنائى :

٧٢٤ - يلزم لتوافر أركان جريمة الفعل الفاضح العلنى توافر القصد
الجنائى لدى الجانى ، ويكفى لذلك أن يعتمد الجانى تعريض نفسه للأنظار
فى حالة منافية للآداب ، حتى ولو كان قد اتخذ من الحيلة ما اتخذ ، كلبجونه
لارتكاب فعله إلى جهة خلاء مظلمة ، مادام كان عليه أن يتوقع أن أحداً
قد يشاهده فيها .

٧٢٥ - وكانت محكمة النقض الفرنسية تعتبر أولاً أن جريمة الفعل
الفاضح العلنى من الجرائم المقصودة ، ثم عدلت وقررت - وقرر معها
الشراح - أن القصد الجنائى ليس من الأركان المسكوكة لهذه الجريمة وأن
الغرض من المادة هو حماية الآداب ومحاربة الرذيلة سواء أ حصلت عن عمد
أو كانت نتيجة عدم الحيلة وعدم التبصر ، فمجرد الإعمال يكفى لتطبيق
المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات .

(محكمة الأقصر جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ منشور بعماد المراجع
صفحة ٥٦٦ بند ٦) .

ولذلك نجد أن نفس المحكمة - محكمة الأقصر - تقضى بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المسكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني ، فلا يعنى من العقاب من أقام الدليل على أنه ما كان يعتقد أنه لا يرى وهو على هذه الحالة ، وبكفى أن يكون هناك إهمال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانب الجاني .

(محكمة الأقصر الجزئية جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٦ بند ٥) .

٧٢٦ - إلا أننا نجد أن محكمة النقض المصرية لا تأخذ بوجهة النظر هذه فتقضى بأن الفعل الفاضح هو الفعل العمد المخل بالحياة الذي يتخذه من المجنى عليه حياة العين والإذن .

(نقض جلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ منشور بعماد المراجع صفحة ٥٦٧ بند ٩) .

كما تقضى محكمة النقض أيضاً بأنه يكفي قانوناً لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة أن يكون المتهم عالماً بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياة ، فمن يدخل دكان حلاقة ويبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتدر الأتظار بحالته المنافية للحياة . يتوافر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة :

(نقض جلسة ٣ مايو سنة ١٩٤٣ الطعن رقم ٨٥٧ سنة ١٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٩٩ بند ٢) .

ومن ذلك يبين أن محكمة النقض المصرية لا تسير وجهة النظر القائلة بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المسكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني .

لما كانت المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات تنص على أن كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة . أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه . وكان يبين من هذا النص أن الجريمة لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة :

الأول : فعل مادي يندش في المرء حياء العين أو الأذن ، سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجاني على نفسه .

الثاني : العلانية . ولا يشترط لتوافرها أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن يكون المشاهدة محتملة .

الثالث : القصد الجنائي ، وهو تعمد الجاني لإتيان الفعل . ولما كانت مداعبة الطاعن لسيدة بالطريق العام واحتضانه لها من الخلف ، مما أثار شعور المارة حسبا استظهره الحكم المطعون فيه ، ينطوي في ذاته على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلا فاضحا يندش الحياء على النحو المتقدم .

(تقض ١٩٧٥/١٢/٣٩ مج س ٢٦ ص ٨٩٢ .)

المقوبة :

٧٢٧ — يعاقب الجاني في جريمة الفعل الفاضح العلني بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه . وعلى ذلك فلا يجوز الجمع بين عقوبتي الحبس والغرامة .

الفرع الثالث

جريمة الفعل الفاضح غير العلني

نص المادة :

٧٢٨ — تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

أركان الجريمة :

٧٢٩ — ويجب لقيام هذه الجريمة أن تتوافر لها ثلاثة أركان هي :

- ١ — فعل مادي مغل بالحياء .
- ٢ — يقع بدون رضا المجنى عليها .
- ٣ — وأن يتم ذلك من الجاني عن علم وإرادة .

الركن الأول : فعل مادي مغل بالحياء :

٧٣٠ — تختلف هذه الجريمة عن جريمة الفعل الفاضح العلني في أن المجنى عليه فيها لا بد أن يكون امرأة بعكس الجريمة الثانية التي قد تقع على ذكر أو أنثى بل قد تقع على الجاني نفسه كما سبق أن ذكرنا .

٧٣١ — والمقصود بكلمة امرأة المذكورة في النص هو أن تقع الجريمة على أية امرأة سواء في ذلك أكانت بالغة أو غير بالغة ، وكل ما يشترط أن تكون غير البالغة في حالة إمكانها من تمييز وإدراك كنه الفعل الذي ارتكب معها .

٧٣٢ - ويتوفر الركن المادى لهذه الجريمة متى صدر من المتهم إشارة أو حركة أو عمل مادى مما يعتبر مخالفا للآداب ووافعا على المجنى عليها مباشرة ولا يصل إلى حد يمكن اعتباره معه هتكا للعرض وذلك على التفصيل الذى سبق ذكره عن بحث الركن المادى لجريمة الفعل الفاضح العلنى .

هذا ويجب التنويه بأن العمل الذى يرتكب مع المرأة لانطباق نص هذه المادة يجب أن يكون عملا ماديا . ولذلك قضى بأنه إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمرا منافيا للآداب فلا ينطبق عليه نص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات لعدم حصول فعل مادى مغل بالحياء وإنما تنطبق عليه المادة ٣٩٤ عقوبات لأن عمل المتهم سب فى غير علانية .

(محكمة أسوان جلسة ١٠ مارس سنة ١٩١٣ منشور بعماد المراجع

صفحة ٥٦٨ بند ٣) .

الركن الثانى : انعدام الرضاء :

٧٣٣ - يتطلب الأمر لانطباق هذا النص أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل المخل بالحياء مع الأثى بغير رضائها .

وركن انعدام الرضاء وإن لم ينص عليه صراحة فى صلب المادة إلا أن ما ورد بالأعمال التحضيرية عن هذا النص من أنه أريد به حماية المرأة وصيانة كرامتها مما قد يقع على جسمها أو يحضرتها من أمور مخلة بالحياء ، يستشف منه أن هذا النص يتطلب لانطباقه أن يكون الفعل الفاضح قد وقع على المرأة بغير رضائها ، وذلك فضلا عن أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عدت الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية

عنها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص، ومن بين هذه الجرائم هذه الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات ، ولا يتطلب الأمر في توقف رفع الدعوى العمومية على شكوى إلا إذا كانت الجريمة التي يتوقف الأمر في رفع دعواها العمومية على شكوى قد ارتكبت بدون رضا المجنى عليه .

٧٣٤ - ولذلك نجد أن محكمة النقض تشترط توافر ركن انعدام الرضا لدى المجنى عليها فنقول أنه : يشترط لتوافر جريمة الفصل الفاضح غير العلى المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضا المجنى عليها - حماية لشعورها وصيانة لكرامتها بما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور غيلة بالحياة على الرغم منها .

(تقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ٧٢٦ سنة ٢٩ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الثالث صفحة ٨٣٤ بند ١٧٨) ،

٧٣٥ - هذا ومسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضائها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات - مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله . . . إن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة ، فضلا عن أنها سمحت له برضائها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته . . . ومن قاحية أخرى فإن المحكمة تستخلص رضا المجنى عليها من قولها بحضور جمع الاستدلالات

أن زوجها قد لفق الواقعة للايقاع بالمتهم . أى أنها كانت راضية عن الفعل الذى قام به المتهم، وذلك حتى إقوقع به لى يستفيد زوجها حسب الخطة التى يرى إليها فإن ما أثبتته الحكم ينطوى على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معاملة .

(نقض جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ نفس الحكم السابق)

الركن الثالث : القصد الجنائى

٧٣٦ - ويشترط لاكتمال عناصر الجريمة توافر القصد الجنائى لدى الجانى - ويتوافر هذا القصد متى ارتكب الجانى الفعل الفاضح عن إرادة وعلم بأنه منخل بالحياة ، ولاعبرة بطبيعة الحال للبائع الذى يكون قد دفع المتهم لارتكاب جريمته . وعلى ذلك إذا وقع الفعل الفاضح من الجانى عرضا ودون أن يقصده فلا جريمة ولا عقاب .

٧٣٧ - وقد قضى بأنه د يشترط فى جريمة الفعل الفاضح مع أنثى أن يكون مقصوداً به الإخلال بالحياة العام ، فليس ذراع سيدة أثناء سيرها فى الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها إخلالا بالحياة ، وقد يكون حصوله عرضا ومن غير قصد ، فإذا صدر حكم بالإدانة ولم يبين الواقعة أو القرينة التى استنتج منها وقوع الفعل بقصد الإخلال بالحياة كان ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه ،

(نقض جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ منشور بعماد المراجع صفحة

٥٦٨ بند ٦) .

العقوبة

٧٣٨ - يعاقب الجانى الذى يرتكب فعلا فاضحا مع أنثى ولو فى غير علانية بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا .

(٢٤ - جرائم الاداب)

المبحث الثامن

الطعن في الأعراض

النص القانوني

٧٤٩ - المادة ٣٠٨ عقوبات د إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٢٠٣ و ٢٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٧ وكانت قبل تعديلها تغفل كلمة « الإهانة » ، والمادة ١٧٩ ،

المذكرة الإيضاحية

٧٥٠ - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة قبل تعديلها أن التشريع الخاص يعتبر (الطعن في الأعراض) ظلما مشددا للقذف والسب .

وقد كانت كلمة (الأعراض) مترجمة في النص الفرنسي بعبارة معناها (شرف العائلات) فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة مثارا لبعض

الشكوك في مدلول المعنى المقصود كما كانت ماثرا لتأويلات مختلفة والواقع أنه إذا كان معنى العرض اصطلاحاً لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة (شرف العائلات) تتضمن فضلاً عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى .

لذلك رقى توحيداً للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعدل عبارة (طعنا في الأعراض) في النص العربي بعبارة (طعنا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات) وقد أريد بإضافة كلمة (الأفراد) حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلاً لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة (أو خدشاً لسمعة العائلات) حماية العائلات بما يخلش سمعتها ولو كان موجهاً إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلاً بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعى في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والإساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة . وقد نقل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له . وقد جمعت هذه المادة في نص واحد حكيمين منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشدد شاملاً لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

وللأسباب عينها التي تدير النص الجديد المادة ٣٠٧ روى أنه إذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب

أن لا يقل الحد الأدنى للحبس عن ستة شهور والغرامة عن نصف الحد الأقصى . .

نص قانوني آخر .

٧٥١ - المادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات د كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ .

وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على إسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ .

وإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذى ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

٧٥٢ - وسوف تقتصر في دراستنا لمبحث الطعن في الأعراض على على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ عقوبات وتلك المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ مكرراً عقوبات ولن نعرض لجرائم العيب أو القذف أو السب إلا بالقدر الذى يتطلبه أمر بحث الجريمتين سالفى الذكر .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ عقوبات

جريمة الطعن في الأعراض

معنى الطعن في أعراض العائلات :

٧٥٣ — عرفت محكمة النقض الطعن في أعراض العائلات ، بأنه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أى يبذلن مواضع عفتهن بذلا محرما شرعا ، أو يأتين أمورآدون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للآداب مخالفة ثم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المقوت ، فكل قذف أو سب متضمنا طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سباً فيه طعن في الأعراض .

(تقض جلسة ١٦ يناير ١٩٢٣ الطعن رقم ٨٦٣ سنة ٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٤٢ بند ١٢٤) .

٧٥٤ — والواقع أن تعريف محكمة النقض هذا قد جمع أقوى بالنسبة لتعريف الطعن في أعراض العائلات . إلا أننا نضيف عليه أنه يكون أيضا حالة رمى الرجال أو الأولاد بما يفيد أنهم يفرطون في أعراضهن أو أنهم يخالفون قواعد الآداب وأنهم على استعداد للتفريط في أعراضهم .

معنى الطعن في عرض الأفراد :

٧٥٥ — ولا يخرج معنى الطعن في عرض فرد ذكر كان أو أنثى عما

سبق تعريف الطعن في أعراض العائلات به ولكن الفارق بينهما أن الطعن في عرض فرد من الأفراد يجب أن يكون تعريضا به في ذاته أى منصبا على شخص بعينه ، بخلاف الطعن في أعراض العائلات فإنه سيان أن يكون موجها لشخص معين من العائلة أم غير معين منها .

معنى خدش سمعة العائلات :

٧٥٦ — وبمختلف خدش سمعة العائلات عن الطعن في أعراض ، العائلات بأن المعنى الأخير ينصرف إلى الطعن في كل ما يتعلق بالغرض بينما ينصرف المعنى الأول إلى كل ما يتصل بالشرف أو الكرامة .

أركان الجريمة

الركن الأول : الركن المادى .

٧٥٧ — يتحقق الركن المادى لجريمة الطعن في الأعراض بإسناد الجانى للمجنى عليه أو للعائلة المجنى عليها أمراً مفاده أنه أو أنها يفرض في عرضه أو أنه مستعد لذلك أو بإسناد لفظ أو الفاظ إليه تفيد معنى التفريط في العرض أو الاستعداد لذلك أو تفيد قسرة المجنى عليه على مثل هذه الأمور التى يرتكبها أفراد أسرته أو شخصا معيناً منهم بالذات .

٧٥٨ — ولا يشترط في القانون أن يتم الطعن في الأعراض بحضور المجنى عليه أو المجنى عليهم ولكن ذلك مشروط بأن يكون الطاعن في الأعراض قد سمى المجنى عليه وعينه تعييناً كافياً نافياً للجهالة .

٧٥٩ — وتقع جريمة الطعن في الأعراض بالمعيب أو الإهانة أو

القذف أو السب إذا تم ذلك بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

العيب :

٧٥٩ - والعيب يعنى المساس بشخص المجنى عليه تصريحاً أو تلميحاً من قريب أو بعيد ، ويتحقق العيب بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل .

الإهانة :

٧٦٠ - ويقصد بالإهانة كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحقاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو اقتراء .

القذف :

٧٦١ - والقذف هو إسناد واقعة معينة إلى شخص معين تستوجب لو صحت عقاب هذا الشخص المعين أو احتقاره لدى أهل وطنه .

السب :

٧٦٢ - والسب هو كل قول أو فعل يصدر عن شخص معين ويخدش شرف شخص آخر واعتباره بأى وجه من الوجوه .

تطبيقات قضائية :

٧٦٣ - إن وجود الشخص المقصود بالسب وقت حصول السب

ليس ضروريا وعلى العكس أن إسناد شيء لشخص في غيبته هو على العموم أكثر خبثاً وأكبر خطراً .

(نقض جلسة أول فبراير سنة ١٩١٣ منشور بمعاد المراجع صفحة ٦٤ .
بند ٥) .

٧٦٤ - وإن نعت المتهم امرأة بأنها شرموطة يتضمن طعناً في عرضها .
(نقض جلسة ٢٠ إبريل سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ١١٣٠ سنة ١٢ قضائية
منشور بمجموعه القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧١٢ بند ١١٧) .

٧٦٥ - وإن عبارة « طعنا في الأعراض » التي كانت واردة في المادة
٣٦٩ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١
قد استبدلت بها في المادة ٣٢٧ من القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٢٧
عبارة « طعنا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات » ، وقد أريد
بإضافة كلمة « الأفراد » ، على ما هو واضح في المذكرة الإيضاحية لمشروع
هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة والرجل على السواء . فاقول
بأن المادة ٣٠٨ عقوبات لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير
صحيح .

(نقض جلسة ٧ مايو سنة ١٩٠٤ الطعن رقم ١٠١٥ سنة ١٤ قضائية
منشور بمجموعه القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٧٤٢ بند ١٢٨) .

الركن الثاني : ركن العلانية :

٧٦٦ - تتطلب المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات أن يرتكب العيب
أو الإهانة أو القذف أو السب الذي يتضمن طعناً في عرض الأفراد أو

خدشاً لسمعة العائلات ، بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

٧٦٧ - والطرق التي أشارت إليها المادة ١٧١ من قانون العقوبات هي القول أو الصياح الذي يجهر به علناً أو الفعل أو الإيحاء الذي يصدر علناً أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو الرموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل أو أية وسيلة أخرى من طرق التمثيل ، وذكرت المادة أن القول أو الصياح يعتبر علنياً إذا حصل جهر به أو ترديد بإحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو أية طريقة أخرى .

وذكرت المادة ١٧١ عقوبات أيضاً بأن الفعل أو الإيحاء يكون علنياً إذا وقع في محل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

ونصت المادة ١٧١ عقوبات على أن الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان .

وسائل العلانية :

٧٦٨ - وعلى ذلك تكون وسائل العلانية هي :

١ - القول . . .

٢ - الفعل ...

٣ - الإيماء ...

٤ - الرسم ...

٥ - الكتابة ...

القول

٧٦٩ - القول، هو كل ما يصدر عن الشخص نطقاً أياً كان طول العبارة أو قصرها وأياً كان أسلوب النطق به فسيان أن يكون ثراً أو رجلاً أو شعراً وأياً كانت اللغة التي ينطق بها هذا القول .

والقول كوسيلة من وسائل العلانية تطبيقاً لنص المادة ١٧١ عقوبات يمكن أن يتم في محفل عام أو في طريق عام ، ويمكن أن يكون أيضاً في محفل خاص ولكن يمكن سماعه من مكان عام ، ويمكن أخيراً أن يذاع بوسيلة من الوسائل الميكانيكية وأن يردد بها أو بواسطة اللاسلكي .

غير أنه يجب التنويه بأن المشرع لم يعدد الطرق التي يمكن أن يصدر بها القول على سبيل المحصر، وإنما ذكرها على سبيل البيان والتثيل إذ ذكر في المادة ١٧١ عقوبات بعد أن عد هذه الوسائل عبارة أو أية طريقة أخرى . .

الفعل أو الإيماء

٧٧٠ - والفعل هو كل حركة أو إشارة يعبر بها الجاني عن مقصده ومثال ذلك من يسأل عن ارتكب فاحشة أو منسكراً فيشير إلى شخص أو

يؤمىء قاحينه ويعنى بذلك انه هو الذى ارتكب الفاحشة أو المنكر .
ويكون الفعل أو الإيحاء علنيا إذا وقع فى محفل عام أو مكان مطروق
أو مكان خاص يمكن مشاهدته من مكان عام .

الرسم

٧٧١ - والرسم فى مفهوم المادة ١٧١ عقوبات هو تعبير خطى يصدر
عن الجانى ويعبر فيه عن فكرته الإجرامية تعبيرا يستطيع الكافة أو
بعضهم معرفة مضمونه بمجرد الاطلاع عليه .

والرسم أيضا هو تصوير لحالة من الحالات تصويرا فوتوغرافيا ، ولقد
تقدم فن التصوير هذا حتى أصبح من السهل لجميع عدة أشخاص فى أية
أوضاع حتى ولو لم يسبق لهؤلاء الأشخاص أن اجتمعوا على هذه
الصورة .

والرسم على هذه الصورة يتوافر به دكن العلانية إذا ما قام الجانى
بتوزيعه أو عرضه على الجمهور أو بيعه أو عرضه للبيع .

الكتابة

٧٧٢ - الكتابة هى تعبير قولى خطى أيا كان الأسلوب الذى تخط
به وأيا كانت اللغة التى تسطر بها .

وتعتبر الكتابة علنية فى مفهوم المادة ١٧١ من قانون العقوبات إذا
وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن
يراهها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا بيعت
أو عرضت للبيع فى أى مكان .

تطبيقات قضائية :

٧٧٣ - يعتبر محلا عموميا ساحة منزل يسكنه فاس كثيرون فيكون السب فيها معاقب عليه بالمادة ٣٠٦ ع .

(نقض جلسة ٢٦ يوايه سنة ١٩١٣ منشور بهما المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٦) .

٧٧٤ - وإذا وردت ألفاظ في مذكرات كتابية قدمت في دعوى فإنها تكون السب العلني المعاقب عليه بالمادة ٣٠٦ ع .

(نقض جلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ منشور بهما المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٨) .

٧٧٥ - وإن المنزل محل خصوصي . ولكن مع ذلك يعتبر السب الواقع من شخص من فوق سطح المنزل سباً علنيا متى كان مسموعا لمن يمر بالشارع وبذلك يكون ركن العلانية متوفرا رغم تواجد الجاني في محل خصوصي . لأنه في هذه الحالة يعتبر كأنه حصل في محل عمومي ملحق به .

وعدم وجود المجنى عليه وقت السب لا يمنع من قيام الجريمة متى توفرت أركانها بشرط أن يعين المجنى عليه تعيينا كافيا ،

(محكمة كفر الزيات جلسة ١ يولية سنة ١٩١٨ منشور بهما المراجع صفحة ٦٤٠ بند ٩)

٧٧٦ - وشرط العلانية يتوفر إذا كتبت ألفاظ السب أو الشتم في تذاكر بريد ، لأنه مفروض أن عمال البريد يطلعون على هذه التذاكر .

(محكمة تامور بيلجيكا جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ منشور بهما المراجع صفحة ٦٤١ بند ٢٠) .

٧٧٧ - وإن العبارات التي تخدش الناموس والاعتبار تكون موجهة من شخص لآخر في إقذار رسمى ، هي بلا شك مما يقع تحت نص المادة ٣٠٦ ع لتوفر العلائقية فيها . ومن الخطأ القول بأن هذه العبارات لا تفيد معنى السب المعاقب عليه كجريمة لدخولها في حدود المطاعنات التي تحصل بين الخصوم أثناء النزاع على حق . لأن المادة ٣٠٩ عقوبات تستلزم للاعفاء من العقاب على السب كجريمة . قيام دعوى بالفعل بين المفترى والمجنى عليه وأن يحصل الاقتراء أثناء المرافعة أمام المحكمة شفها أو تحريريا .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ منشور بعماد المراجع صفحة ٦٤٣ بند ٣١) .

٧٧٨ - والعلائية في جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يشترط لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارات القذف والسب على عدد من الناس ، بغير تمييز ، وانتواء المتهم إذاعة ما هو مكتوب ولا يجب أن يكون التوزيع بالغا حداً معيناً ، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلاً ، سواء أكان ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور مادام ذلك لم يكن إلا بفعل المتهم أو كان نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان بجهلها . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالأدلة أن المذكرة التي يحاكم من أجلها المتهم (وهو محام) لما حوته من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة الكتابية من ثلاث نسخ بقيت إحداها بدوسيه المحامي عن المتهم وسلبت الثانية لمحامي المدعين بالحق المدني وقدمت الثالثة لهيئة المحكمة لتدفع ملف القضية . فهذا يدل على أن المذكرة قد اطلع عليها المحامي عن المقذوف في حقه وهيئة المحكمة وكاتب الجلسة أيضاً بحكم وظيفته . والمتهم

بوصفه محاميا - كما ذكر المحكم - لم يكن يجهل تداول المذكرة بين الموظفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للايداع الذي يستدعى بالضرورة اطلاعهم عليها . وبهذا كله تتوافر العلانية في جريمة القذف والسب كما عرفها القانون لتداول المذكرة بين محامى المقذوف في حقه وهيئة المحكمة وغيرهم ممن تقتضى طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولشبهت قصد الاذاعة لدى المتهم ووقوع الاذاعة بفعله .

(نقض جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ الطعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ٧٣١ بند ٤٣) .

٧٧٩ - وإن العلانية فى القذف لا تحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الاذاعة ، وأن يكون ذلك عن قصد المتهم ، فإن حصلت الاذاعة من غير أن يكون المتهم قد قصدھا فلا يجوز مؤاخذته .

وإذن فإذا كان المتهم (وهو موظف فى شركة) قد شكّا أحد زملائه إلى مجلس الشركة ، وكتب على غلاف الشكوى المرسلة منه إلى المدير كلتى « سرى وشخصى » ثم أمام المحكمة تمسك بأنه ما كان يقصد إذاعة ما حوته الشكوى من العبارات التى عدتها المحكمة قذفا فى حق المشكوب دلاله ما كتبه على غلافها ، ولكن أدانته المحكمة فى جريمة القذف علنا دون أن تتحدث عما تمسك به فى دفاعه ، فإنها تكون قد قصرت فى بيان الأسباب التى بنت عليها حكمها .

(نقض جلسة ١ ديسمبر سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٨٦٨ سنة ١١ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٢ بند ٤٤) .

٧٨٠ - وإن القانون لا يوجب للعقاب على القذف والسب أن يقع أيهما في حضرة المجنى عليه ، بل أن اشتراط توافر العلانية في جريمة القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضع على أن العلة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهه شخص المجنى عليه بما يؤلمه ويتأذى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضار به المجنى عليه من جراء سماع الكافة عنه ما يشينه في شرفه واعتباره . وهذه العلة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم المجنى عليه بما رمى به .

(تقض جلسة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ الطعن رقم ١٣٨٨ سنة ٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٢ بند ٤٥) .

٧٨١ - وإن قانون العقوبات بنصه في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرسم وغير ذلك من طرق التمثيل تعتبر علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان لم يشترط أن يكون التوزيع أو البيع بالغا حداً معيناً بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع بالغا ما بلغ متى كان مقترفاً بنية الإذاعة التي يستوى في ثبوتها أن يكون عن طريق تعدد ما وزع أو يبيع أو عن طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم .

(تقض جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٣٥٧ سنة ١٠ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٣ بند ٥٤) .

٧٨٢ - ومتى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بالفاظ السباب ليسمها من كان في الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية في جريمة السب طبقاً للمادة ١٧١ عقوبات .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ الطعن رقم ١٠٥٩ سنة ١٠ قضاية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٣ بند ٥٥) .

٧٨٣ - ومتى كانت المتهمة قد جهرت بالفاظ السب في شرفة إمسكنها المطلة على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلانية تكون متوافرة .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ قضاية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٤ بند ٥٩) .

٧٨٤ - ومتى كان المتهم قد جهر بالفاظ السب من نافذة غرفة مطلة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فإنه بهذا تتحقق العلانية وتكون الواقعة جنحة .

(نقض جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الطعن رقم ١٠٤٧ سنة ١٠ قضاية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٤ بند ٦١) .

٧٨٥ - وإذا كان من وقائع القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الملي للكشف على المدعية بالحق المدعى الوارد فيه بأنها مصابة بارتخاء خلقى فى غشاء البكارة ناشئ عن ضعف طبيعي فى الأنسجة مما يجعل لإيلاج عضو الذكر ممكنا من غير إحداث تمزق ولا يمكن طبيا البت فيما إذا كان قد سبق لأحد مباشرتها . وذلك بطريقة توزيع صور من هذا التقرير على عدة أشخاص بقصد التشهير بالمدعية ، إذا كان ذلك . وكان كل ما ذكرته محكمة الموضوع عن هذه الواقعة هو ، أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر للتقرير كما تتطلبه المادة ١٧١ عقوبات ، هو أن تبين المقدمات التى رتب عليها هذه النتيجة ؛ فى حين أن الدفاع لم يقل صراحة بعدم حصول توزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان ثمة توزيع

فإن ما وزع هو تقرير الطبيب، فإن هذا منها يكون قصورا في بيان الأسباب التي أقيم عليها الحكم، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة في مدى توزيع التقرير وفي الغرض من توزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد النشر وبنية الإذاعة كن ركن العلانية متوافرا وكانت دعوى المدعية صحيحة ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به إزالة بكاره المدعية ولا مقطوع فيه بسبق اقتراشها، إذ الإسناد في القذف يتحقق أيضا بالصيغة التشكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الروح عقيدة أو ظنا أو احتمالا أو وهما، ولو عاجلا. في صحة الواقعة أو الوقائع المدعاة.

(نقض جلسته ٣ أبريل سنة ١٩٤٤، لعل من رقم ١١٨ سنة ١٤ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٣٥ بند ٧١).

٧٨٦ - والعلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات لا تتوافر إلا إذا وقعت ألفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته أو بالمصادفة وسلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما. وهو لا يكون كذلك إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهما على كثرة عددهم.

(نقض جلسته ١٩ مارس سنة ١٩٥٦، ص ٣٦٧ بند ١٠٨ منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول.)

٧٨٧ - وجهر المتهم بفعل القذف في حانوت السكر. - وهو من

(٢٥ - جرائم الآداب)

أرباب الحرف الذين يفتحون أبواب محالهم للجمهور ويترددون عليه بغير تمييز ، فضلا عن اتصال هذا المحل بالطريق العمومي - وترديد المتهم ذلك في مكتب عمله (وهو ناظر مدرسة) في حضور شاهدي الإثبات - الغريبين عن مخالطيه في عمله مما يسبغ عليه صفة المكان المطروق ، هو مما تتحقق به العلانية كما هي معرفة به في القانون .

(تقض جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ منشور بمجموعة الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٩٠ بند ١١٢) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

٧٨٨ - يتحقق القصد الجنائي لدى الجاني في تعمد صدور القول أو الفعل أو الإيحاء أو الرسم أو الكتابة الذي يتضمن الطعن في الأعراض عن علم وإرادة .

تطبيقات قضائية :

٧٨٩ - إن قول المتهم للجنى عليه « يا معرض ، تتضمن الطعن في العرض وجهر المتهم بهذا اللفظ الخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان ثملا ، مادام هو لم يكن فاقد الشعور والاختيار في عمله ، ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٢ عقوبات .

تقض جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ٢٩٧ سنة ١٥ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ طاما صفحة ٧٤٣ بند ١٢٩) .

٧٩٠ - وإن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون عبارته متضمنة طعنا في عرض النساء أو خدشها لسمعة العائلة. فتي كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى المجنى عليه تتضمن في ذاتها طعنا من هذا القبيل فلا يعيبه أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى المجنى عليه كان الطعن في عرض أو خدش سمعة عائلته .

(نقض جلسة ١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الطعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٥ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٤٣ بند ١٢٠) .

٧٩١ - والقصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، فما دامت العبارات الثابتة بالحكم هي مما يخفش الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٧٤٣ بند ١٣١) .

٧٩٢ - ولا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف أو احتقاره ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أي معتقداً صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقذعة .

ومتى تحقق القصد في جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض في مسألة سلامة النية إلا في حدود ما يكون الطعن موجهاً إلى موطئ عتومي

أو من في حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدني كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة القذف ، وفي كل هذا ما يمكن رفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(نقض جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ الطعن رقم ١٣٦٣ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة العاشرة العدد الأول صفحة ٢٤٨ بند ٧٨) .

٧٩٣ - والقصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر متى كانت العبارات التي وجهها المتهم إلى المجنى عليها شائعة تمسها في سمعتها وتستلزم عقابها ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال ، طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائغة .

(نقض جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ الطعن رقم ٣٢١ سنة ٣١ قضائية منشور بمجموعه الأحكام السنة الثانية عشرة العدد الثاني صفحة ٥٩٠ بند ١١٢) .

في تحريك الدعوى العمومية

٧٩٤ - نصت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في عدة جرائم أشار إلى موادها هذا النص ومن بينها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وعلى ذلك لا يجوز أن ترفع الدعوى العمومية في جريمة الطعن في الأعراض إلا بناء على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص ، ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية . .

وينقضى المحق في الشكوى بوقاة المجنى عليه ، أما إذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا يؤثر ذلك على سير الدعوى .

وللمجنى عليه تطبيقا للمادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية أن يتنازل عن الشكوى في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

٧٩٥ — وتطبيقا لما تقدم قضى بأن جرائم السب من الجرائم التى لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(نقض جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٥ منشور بمجموعة أحكام النقض العدد الرابع السنة السادسة صفحة ١٣٤) .

العقوبة :

٧٩٦ — يعاقب الجانى الذى يرتكب جريمة الطعن فى الاعراض بالحبس والغرامة ، ما فى الحدود المبينة فى المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون العقوبات .

الظرف المشدد :

٧٩٧ — إذا تمت جريمة الطعن فى الاعراض بواسطة النشر فى إحدى المطبوعات كان ذلك مدعاة لتشديد العقوبة ، ولذلك نصت المادة ٣٠٨ عقوبات على أن الغرامة يجب ألا تقل فى هذه الحالة عن نصف الحد الأقصى وألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور .

الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة

من المادة ٣٠٨ مكرر عقوبات

جريمة الطعن في الأعراض بواسطة التليفون

٨٠٢ — تعاقب المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات في فقرتها الثالثة الطعن في عرض الأفراد أو خدش سمعة العائلات إذا ارتكب هذا الفعل بطريق التليفون .

ولاشك أن هذا النص الذي يعد استثناء عما يتطلبه المشرع في مثل هذه الجرائم من وجوب توافر ركن العلانية — اقتضى إضافته إلى قانون العقوبات ما ظهر في الآونة الأخيرة من كثرة المعاكسات التليفونية وما تتضمنه من طعن في عرض الأفراد أو العائلات .

ولا يتطلب الأمر في قيام هذه الجريمة سوى توافر الركن المادي والقصد الجنائي لدى الجاني دون توافر شرط العلانية . وقد سبق الكلام على كلا الركنين عند بحث المادة ٣٠٨ عقوبات .

ويلاحظ أن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات لا تقع إلا بالأقوال فقط نظرا إلى أن جهاز التليفون لا ينقل سواها .

ويعاقب الجاني الذي يرتكب هذه الجريمة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ .

المبحث التاسع

انتهاك حرمة الآداب

تقديم

٨٠٠ - الآداب لفظ يعنى ذلك السلوك الطيب الذى يجب أن يتحلى به الخلق جميعاً بما ينبثق من وحي ضمائرهم وفطرتهم .

والآداب العامة بهذا المفهوم تنسج لتشمل كافة أوجه السلوك الشخصى للإنسان والجماعات على وجه سواء وتنسج أيضاً لتشمل أوجه نشاطهم المختلفة من معاملات وتعامل وروابط وما إلى ذلك .

إلا أن للآداب العامة معنى آخر ضيقاً يترادف مع عبارة حسن الأخلاق ويرتبط بالعلاقات الجنسية وجودا وعدما .

وإذا ما سائرنا هذا المفهوم الضيق لعبارة الآداب العامة فائنا نجد أن كل أمر مناف لحسن الأخلاق وكل فعل فيه تشويه لأصول الروابط الجنسية هو فى الوقت نفسه يتضمن إنتهاكاً لحرمة الآداب وذلك يعنى أن كافة الجرائم التى تكلمنا عنها فى هذا الكتاب حتى الآن يعتبر ارتكابها إنتهاكاً لحرمة الآداب ، ذلك لأن كافة الأمور الفاحشة وكافة الأمور الجارحة للآداب وكافة الرذائل التى تخذش الحياء العام كلها تعنى إنتهاك حرمة الآداب .

٨٠١ - ولما كنا قد تكلمنا فيما سبق عن بعض هذه الجرائم -
وكنا قد أفردنا للمطبوعات والأشياء الفاضحة ولأحكام الرقابة على المصنفات
الفنية مبحثين خاصين ، فلا يبقى لدينا لندرسه في هذا المبحث سوى الجريمة
المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ عقوبات والجريمة
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ عقوبات .

الجهر بأغاني أو صياح أو خطب مخالفة للآداب

٨٠٢ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ من قانون العقوبات على
أنه وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك
صياح أو خطب مخالفة للآداب

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادي

٨٠٣ - ويتحقق هذا الركن بالجهر بأغان مخالفة للآداب ، والجهر
يتضمن في مدلوله الإذاعة أى إذاعتها علنا بحيث يستطيع أن يسمعها من
يكون قريبا من الجاني .

ويشترط أن تكون هذه الأغاني مخالفة للآداب ، أى منافية لقواعد
الآداب المتعارف عليها بين الناس بمقولة أن تكون من الأغاني الخليعة التي
تتضمن معنى إثارة الجنس أو حرض الناس على الفجور والمجون .

ولاعبره بكيفية إلقاء هذه الأغاني ، وسيان كانت عباراتها عريية أو بلغة
أجنبية وسيان أيضا أن تكون كلماتها فحيرة أو أنها تستغرق وقتا طويلا
في إلقائها .

وبتوفر الركن المادى لهذه الجريمة أيضا بما يصدر عن الجاني من صياح أو خطب تتضمن نفس المعاني السابقة .

الركن الثانى : ركن العلانية

٨٠٤ - ويشترط أن يتم الجهر بالأغاني أو الصياح أو الخطب بوسيلة من وسائل العلانية .

وفى تفصيل ذلك نحيل إلى ما سبق أن ذكرناه بخصوص ركن العلانية فى جريمة الطعن فى الأعراض .

الركن الثالث : القصد الجنائى

٨٠٥ - ويتوفر القصد الجنائى لدى الجاني بصدور الأغاني أو الصياح أو الخطب المناهية للآداب عن علم وإرادة ، وفى تفصيل ذلك أيضا نحيل إلى ما سلف أن ذكرناه بخصوص هذا الركن عند الحديث عنه بمناسبة جريمة الطعن فى الأعراض .

العقوبة :

٨٠٦ - يعاقب الجانى مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن خمسمائة جنيه . أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٨٠٧ - وإذا عاد الجانى إلى ارتكاب هذه الجريمة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا ، والحبس هنا يمكن أن يصل إلى أربع سنين تطبيقا لنص المادة ٥٠ من قانون العقوبات .

المبحث العاشر

المطبوعات والأشياء الفاضحة

٨١٤ - كانت المادة ١٧٨ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على دكل من اقلك بواسطه لحدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها .

ثم صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وعدل هذا النص فأصبحت المادة ١٧٨ عقوبات تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ٣٠ جنيتها ولا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الاتجار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسوما يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية الآداب العامة .

ثم جاء القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ورفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة إلى مبلغ خمسمائة جنيه .

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو تقل عمداً بنفسه أو بغيره شيئاً مما تقدم للغرض المذكور وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الاتجار ولو في غير علانية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالمجان وفي أي

صورة من الصور وكل من وزعه أو سلبه للتوزيع بأية وسيلة وكذلك كل من قدمه سراً ولو بالمجان بقصد إفساد الأخلاق .

وكل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه كذلك صياح أو خطب مخالفة للأداب ، وكل من أغرى علانية على الفجور أو نشر علاقات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون .

كذلك أضيفت مادة أخرى في نفس القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ هي المادة ١٧٨ مكرراً والتي تنص على أنه إذا ارتكب الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقبون بصفتهم فاعلين أصليين ، الطابعون والعارضون والموزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب الجناح المنصوص عليها في المادة السابقة متى هتكت بطريق الصحافة ، .

٨١٥ - وكنا قد أمرنا عند بحثنا لجرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في المبحث الأول من هذا الباب إلى أننا سوف نرجو بحث الجريمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون إلى أن يحين الوقت لبحث جريمة المطبوعات والأشياء الفاضحة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات ،

والمستقراً للمادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يجد أنها تنص على أن كل من أعلن بأية طريقة من طرق الإعلان دعوة تتضمن إغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار إلى ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه في الاقليم المصرى وعلى ألف ليرة في الاقليم السورى أو باحدى هاتين العقوبتين .

٨١٦ — وبمقارنة المادة ١٧٨ عقوبات بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ نجد أن المادة الأولى تتضمن تحريم هذا الذى سعت المادة الثانية إلى تجريمه وذلك فى الفقرة الثالثة منها ، بل إن المادة الأولى أوسع مدى من حيث التجريم من المادة الثانية ، ولذلك فسوف تقتصر فى دراستنا لهذا المبحث على الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ عقوبات وتلك المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ مكرراً عقوبات .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ عقوبات

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادى

٨١٧ - يتحقق الركن المادى لجريمة المطبوعات والأشياء الفاضحة
بتحقق أحد الأمور الآتية :

(١) صناعة المطبوعات أو المخطوطات أو الإعلانات أو الصور
المحفورة أو المنقوشة أو الرسوم اليدوية أو الفوتوغرافية أو الإشارات
الرمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة .

والصناعة تشمل الابداع لأول مرة أى صناعة وصياغة الفكرة بعد ابتداعها لأول مرة .

والصناعة تشمل أيضا التقليد والنقل عن آخر أو تعديله أو تغييره .

(٢) حيازة المطبوعات أو المخطوطات أو الإعلانات أو الصور المحفورة أو المنقوشة أو الرسوم اليدوية أو الفوتوغرافية أو الإشارات الرمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة .

والحيازة هنا قد تكون بصفة التملك أو بصفة عارضة ، ويشترط أن تكون الحيازة بقصد الاجاز أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو مجرد العرض .

(٣) إستيراد الأشياء السابق ذكرها بأية وسيلة من الخارج وسواء عن طريق السلطات الجمركية أو عن طريق التهريب - وقد تدخل هذه المطبوعات أو الأشياء الفاضحة عن طريق الجمارك تحت أسماء وأنواع أخرى ذلك أنه لايجوز منح إذن استيراد لهذه الأشياء بطبيعة الحال .

(٤) تصدير الأشياء . سالفه الذكر إلى الخارج بأية وسيلة من الوسائل .

(٥) نقل الأشياء . سالفه الذكر من أى مكان إلى آخر .

(٦) الإعلان عن الأشياء سالفه الذكر بأية وسيلة من وسائل الإعلان وسواء فى ذلك أكان يهدف المعلن من وراء ذلك إلى الحصول ربح مادي من عدمه .

(٧) عرض هذه الأشياء تحت نظر الجمهور .

(٨) بيع أو تأجير هذه الأشياء . ويكفى أيضاً مجرد عرضها للبيع أو تأجيرها

(٩) تقديم هذه الأشياء ولو بالمجان لآخرين .

(١٠) توزيع هذه الأشياء أو تسليمها للتوزيع .

(١١) تقديم هذه الأشياء إلى آخرين سرّاً بقصد إفساد الأخلاق ولو كان ذلك بالمجان .

(١٢) الإغراء علانية على الفجور أو نشر إعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها .

٧٢٠ — إلا أن هذه الصور العديدة للمطبوعات والأشياء الفاضحة لم يوردها المشرع على سبيل الحصر إذ أنه عقب هذا البيان بعبارة (أو غير ذلك من الأشياء أو الصور العامة إذا كانت منافية للآداب العامة) .

الركن الثاني : المناهضة للآداب العامة

٨٢١ — ويشترط للعقاب على هذه الأفعال السابق ذكرها والتي يتكون منها الركن المادى للجريمة أن تكون منافية للآداب العامة وحسن الأخلاق ويرجع في اعتبار ما ينافي الآداب العامة أو لا ينافيها إلى قواعد الآداب المتعارف عليها بين الناس بصفة عامة وما يجب أن يتخلى به الخلق من قيم ومثل عليا .

الركن الثالث : القصد الجنائى

٨٢٢ — يتحقق القصد الجنائى لدى الجانى يارتكابه لفعل من الأفعال التى يتكون منها الركن المادى والسابق بيانها عن علم وإرادة ، علم بأن النشاط المادى الذى يأتيه مناف للآداب العامة، وإرادة حرة غير مشوبة بما يفسدها.

تطبيقات قضائية :

٨٢٣ — إن د الكذب التى تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنسين وما يحدثه ذلك من اللذة كالأقايصير الموضوعة لبيان ما تفعله العاهرات

في التفريط في أعراضهن وكيف يعرضن سلعهن وكيف يتلذذن بالرجال ، ويتلذذ الرجال بهن هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق لما فيه الإغراء بالمهر خروجا على عاطفة الحياء وهدما لقواعد الآداب العامة المصطلح عيها والتي تقضى بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرا وأن تكتم أخباره ، ولا يجدى في هذا الصدد القول بأن الأخلاق تطورت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب لا ينافي الآداب العامة استناداً على ما يجرى في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون .

(نقض جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الطعن رقم ٢٤٨١ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد في خمسة وعشرين عاما صفحة ٢٩٢ بند ١) .

٨٢٤ — وإذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علنا بعرضه للبيع كتباً تتضمن فسقا وعبارات فاحشة قد دفع التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وإنه إنما يشتري الكتب من بائعها دون أن يعرف محتوياتها ، فأدائه المحكمة بناء على أن الكتب التي يتجر فيها هي بمختلف اللغات الأجنبية والمفروض أنه قبل أن يقتني شيئاً منها يظليها إما بنفسه وإما بواسطة غيره ليعرف إن كانت مما تروج سوقة كما أنه لا يستطيع تقدير ثمنها إلا بعد إلمامة بقيمتها ، وإن علمه بمحتويات الكتب التي بمحله من مقتضى عمله ليتيسر له إرشاد عملائه إلى موضع نوع ما يريدون إقتنائه ، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون في عرض كتب مخلة بالآداب للبيع ولذلك لا بد أن يلم بموضوعات الكتب التي تعرض عليه لشرائها وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكاتبة مما من شأنه أن

يسترعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقتضى فحصها للاطمئنان إلى محتوياتها ، هذا فضلا عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور خلية ثم عن موضوعاتها ولا شك في أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تمزقها ، فهذا الذي ساقته المحكمة في حكمها من أدلة كاف لإثبات علم المتهم بمحتويات الكتب التي عرضها للبيع ولقيام الركن الأدبي للجريمة التي أدين بها .

(نقض جلسة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ الطعن رقم ٤ سنة ٢٠ قضائية منشور المرجع السابق صفحة ٢٩٢ بند) .

..... لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للأداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دأقت المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة لإجرائه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(نقض ١٢/٦/١٩٧٧ بج س ٢٨ ص ٨٤٦) .

العقوبة :

٨٢٥ - يعاقب على ارتكاب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرين جنيا إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن مصادرة المضبوطات .

المود :

٨٢٦ - وإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة ثانية وطبقا لأحكام

المادة ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة الحبس إلى أربع سنوات والغرامة من عشرين جنياً إلى مائة جنياً معاً فضلاً عن عقوبة المصادرة أيضاً .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ مكرراً

٨٠٧ - تنص المادة ١٧٨ مكرراً عقوبات على أن الجرائم السابقة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات إذا ارتكبت عن طريق الصحف يكون رؤساء التحرير والناشرون مسئولين كفادلين أصليين بمجرد النشر .

وفي جميع الأحوال التي يكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقبون بصفتهم فاعلين أصليين الطابعون والعارضون واللوزعون .

ويجوز معاقبة المستوردين والمصدرين والوسطاء بصفتهم فاعلين أصليين إذا ساهموا عمداً في ارتكاب هذه الجرائم وذلك متى وقعت بطريق الصحافة .

وتكون عقوبة هؤلاء جميعاً هي نفس العقوبة المقررة لمرتكب هذه الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من قانون العقوبات .

وتطبق في حق هؤلاء جميعاً أيضاً أحكام العود المنصوص عليها في المواد ٤٩ و ٥٠ والفقرة الأخيرة من ١٧٨ من قانون العقوبات .

المبحث الحادى عشر

أحكام الرقابة على المصنفات الننية

القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٥

لتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس
السحرى والافان والمسرقيات والمنولوجات والاسطوانات
واشرطة التسجيل الصوتى

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومى .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تخضع للرقابة الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى

والمسرحيات والمنلوحات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الأدب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القوي :

(أولا) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

(ثانيا) تسجيل للمسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .

(ثالثا) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات البانفوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .

(رابعا) تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو يماثلها فى مكان عام .

(خاميسا) إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنلوحات أو ما يماثلها .
(سادسا) بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .

(سابعاً) تصدير المصنفات الميمنة فى الفقرات السابقة : إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها فى مصر .

مادة ٣ — يشمل الترخيص الوارد فى البند أولا من المادة الثانية الترخيص بتسجيل ما تضمنته سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة وفى البندين ثانيا الترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل ، وفى البند ثالثا الترخيص بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

مادة ٤ - (أ) يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول .
(ب) يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبث في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويعتبر الترخيص منوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة .

وتسرى الأحكام السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة ولا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

مادة ٥ - يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى العرض أو التأدية أو الإذاعة ، ويجوز السلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التى يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة إلى التصدير ولا يسرى إلا بالنسبة للدولة أو الدول المبينة فيه .

مادة ٦ - يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة في المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل . ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما وإلا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة .

مادة ٧ - لا يجوز للرخص له :

(أولا) إجراء أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

(ثانيا) استعمال ما قررت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به في الدعاية له . -

مادة ٨ - يجب على المرخص له :

(أولاً) أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر من المصنف المرخص به .

(ثانياً) أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥مم إذا زاد وزنها على ١٠ ك . ج أو مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

(ثالثاً) أن يطبع على لوحات الفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها .

(رابعاً) أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الاسطوانة على الاسطوانة نفسها .

(خامساً) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الأشرطة السينائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق إصداره في أي وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ - تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ - تعفى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التي تقدم عنها طلبات الترخيص من :

(١) الجهات الحكومية .

(ب) المجالس البلدية ومجالس المديریات .

(ج) المؤسسات العامة .

مادة ١٢ - يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من :

(١) مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يندبه لذلك رئيساً

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس إدارة الفتوى
والتشريع المختصة أعضاء
(٣) رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة ..

مادة ١٣ - يرفع التظلم إلى اللجنة مبيناً فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب مرصى عليه مشفوعاً بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإيصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذي يحدد بقرار يصدره وزير الإرشاد القومي . ويرد هذا المبلغ إذا صدر قرار اللجنة بالمرافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز أن يحصر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محامياً في ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعي من تشاء من موظفي السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم في موضوع التظلم أو أن تكلف خبيراً بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه في هذه الحالة أن يودع مبلغاً تحدد اللجنة بحزيرة مصلحة الاستعلامات بصفة تأمين لاتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره .

مادة ١٤ - يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ - يعاقب كل من صور شريطاً سينمائياً بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص وفي هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من وزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذى يعرض به .

مادة ١٦ - يعاقب كل من خالف أحكام العقوبات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً من المادة الثانية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة ويعاقب بالعقوبة ذاتها مدير المكان العام الذى سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

مادة ١٧ - يجوز في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين الحكم بخلق المكان تعام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد إثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع بالطريق الإدارى مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى فى هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية

الواقع في دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف
وبفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ — يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو
القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصريا ويترتب على
الحكم بالإدانة في مخالفة أحكام المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

مادة ١٩ — يصدر وزير الإرشاد القومي قرارا بتعيين الموظفين المختصين
 بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي كما
 لهم الحق في دخول الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

مادة ٢٠ — تفصل السلطة القائمة على الرقابة في طلبات الترخيص أو تجديد
 الترخيص التي تقدم إليها مصنعات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص
 بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ
نفاذه . ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنعات أو تأديتها أو إذاعتها
 أو عرضها للبيع أو بيعها ما لم تصدر السلطة القائمة على الرقابة قرارا يحرم
 ذلك بالنسبة لها وفي هذه الحالة يجب أن يوقف العرض أو التأدية أو
الإذاعة أو البيع فوراً إلى أن يبت في طلب الترخيص .

مادة ٢١ — يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير
 الإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

. صدر بديوان الرئاسة في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ (٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥)

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥

أخذاً بما يجرى عليه العمل في جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية . ونظراً لما لها من أثر كبير في نفوس المشاهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفني لبعض الأغاني والمنولوجات والأفلام السينمائية والأسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى ولقصور الأحكام القانونية التي أوردتها لائحة التياترات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ وعدم كفايتها للاحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ، ورغبة من وزارة الإرشاد القومي في رفع المستوى الفني للمصنفات التي تخضع الرقابة وفي تمكين السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة ، فقد رأت الوزارة استصدار القانون المرافق وهو يقوم على المبادئ التالية :

(أولاً) تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

(ثانياً) عدم تدخل الرقيب في مرحلة إعداد المصنف إلا في الحالات التي يتكلف فيها هذا الإعداد مصاريف باهظة قد تضيق على طالب الترخيص إذا ما رفضت الرقابة إخراجه إلى الجمهور .

(ثالثاً) حلول بعض تراخيص محل البعض الآخر في الحالات التي يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

(رابعاً) تحديد مدة للفصل في طلبات منح الترخيص أو تجديده وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص منوحيّاً أو مجدداً إذا لم تعترض فيها الرقابة على ذلك .

(خامساً) تحديد مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال في مدة معقولة بالمصنّعات المرخص بها .

(سادساً) جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك .

(سابعاً) جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استئنافية .

(ثامناً) وضع مواعيد قصيرة للفصل في الدعاوى والمعارضات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ووضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .

وتقرر المادة الأولى منه مبدأ الرقابة نفسه والغاية منها ونحدد على سبيل التمثيل المصنّعات الخاضعة للرقابة .

والأغراض المقصودة من الرقابة هي المحافظة على الأمن والنظام العام وحماية الآداب العامة ومصالح الدولة العليا .

وأثر الأمن والنظام العام والآداب معروف ، أما ما قصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول .

كما تحدد المادة الثانية من القانون الحالات التي يجب الحصول فيها على ترخيص سابق من وزارة الإرشاد القومي .

وتنص الفقرة الأولى منها على تصوير الأشرطة السينمائية بقصد

الاستغلال بقصد تحقيق الربح من عرض الشريط السينمائي على الجمهور. ويخرج من حكم هذه الفقرة الأفلام التي يصورها الأفراد أو السياح أو الأفلام الثقافية وما يماثل ذلك من أشرطة سينمائية لا يقصد من تصويرها الاستغلال .

وتنص الفقرة الثانية على تسجيل الأغاني والمنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال ، ويقصد بالتسجيل الصوتي بأي وسيلة من الوسائل كما أن معيار الخضوع للرقابة هو قصد الاستغلال وبذلك يخرج من نطاق هذه الفقرة التسجيل الذي لا يقصد به ذلك .

وتنص الفقرة الثالثة على عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحري أو ما يماثلها في مكان عام . والرقابة في هذه الحالة أوسع من الرقابة المنصوص عليها في الفقرات السابقة ، إذ أن في خروج المصنف الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والإعداد إلى حين العرض ما يجعله أكثر خطراً إذا ما تضمن أي مخالفة للآداب العامة أو النظام العام .

ولذلك يجب الحصول على ترخيص بالعرض ما دام سيتم في مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أم لم يقصد منه ذلك ويخرج من نطاق هذه الفقرة العرض الذي يتم في الأماكن الخاصة كالمنازل .

وتنص الفقرة الرابعة على تأدية الأغاني أو المنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها في مكان عام والتأدية تشمل الغناء أو الإلقاء أو التمثيل حسب الأحوال أو ما يماثل ذلك من أعمال تستتبع إيصال الصنف إلى سمع الجمهور أو بصره في مكان عام .

ويخرج من نطاق هذه الفقرة التأدية التي تتم في الحفلات التي تقام

في الأماكن الخاصة كالأفراح التي تقام في المنازل .

وتنص الفقرة الخامسة على إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها ، ويقصد بالإذاعة عن طريق اللاسلكي أو عن طريق إدارة اسطوانات تتضمن المصنف الخاضع للرقابة عن طريق ميكروفون أو الغناء المباشر في ميكروفون سواء كان ذلك في مكان عام أو في مكان خاص ما دامت الإذاعة ستصل إلى الجمهور ، ولا يوجد تعارض بين حكم هذه الفقرة وأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ والخاص بمكبرات الصوت إذ أن الترخيص الذي يصدر من المحافظة أو المديرية بناء على أحكام هذا القانون هو الترخيص باستعمال أو تركيب مكبرات الصوت لأغراض محددة أما الترخيص بالإذاعة بناء على أحكام القانون المرافق فهو ترخيص موضوعي يتضمن الترخيص بموضوع الإذاعة نفسها ويجب الحصول مع ذلك على ترخيص باستعمال المكبر طبقاً لأحكام القانون الخاص باستعمال مكبرات الصوت .

وتنص الفقرة السادسة من هذه المادة على بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو يماثلها أو عرضها للبيع ويخضع لهذه الفقرة الأغاني والمنولوجات والمسرحيات وما يماثل ذلك إذا ما تم إعدادها وتحضيرها وإخراجها في صورة مصنفات مسجلة دون الحصول على ترخيص بما تتضمنه سواء أتم هذا الإعداد في مصر ولم يرخص بتسجيله أم أعد في الخارج واستورد ليبيعه في مصر .

ولما كانت من بين الأعراض التي إهدى إليها القانون حماية سمعة البلاد ومصلحتها العليا فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على وجوب الحصول على ترخيص عند تصدير أي من المصنفات المذكورة في الفقرات

السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر ولا تفرقة هنا بين مصنف وآخر، فسواء قصد بتصويره الاستغلال في الخارج أم قصد بذلك الاستعمال الشخصى أو غرض آخر، ففي كل هذه الحالات يخضع المصنف للرقابة عند تصديره .

وقد تبين أن، سترتب على تنفيذ المادة الثانية من القانون أن تزودج الترخيصات أو تعدد دون موجب لذلك في بعض الحالات فقضت المادة الثالثة بأن يتضمن الترخيص الصادر عن تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال - الترخيص كذلك بتسجيل ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة كالأغاني مثلاً وسواء كان التسجيل بغرض الإذاعة للمصنف المسجل أثناء عرض الفيلم أم كان بغرض استغلاله بطريقة أخرى فإن الترخيص بالتصوير يتضمنه .

وتقضى الفقرة الثانية بأن الترخيص بتسجيل أى من المصنفات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية يشمل على الترخيص بتأدية أو إذاعة المصنف المرخص بتسجيله كما يتضمن الترخيص ببيع المصنف المسجل ويبرر ذلك أن الترخيص بالتسجيل يقصد به إستغلال المصنف المسجل بعد ذلك. ويقصد بهذه الفقرة أنه يجوز للمغنى أن يؤدى الأغنية المرخص بتسجيلها مثلاً في مكان عام أو أن يذيعها باللاسلكى أو أن تذاع من إستطوانة على الجمهور أو تباع هذه الأسطوانة للجمهور .

وتنص الفقرة الثالثة على أن الترخيص بالعرض المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية يتضمن الترخيص كذلك بتأدية أو إذاعة ما يتضمنه المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة فيجوز للمغنى بناء على هذه

الفقرة. أن يؤدي الأغاني والمنولوجات التي يتضمنها الفيلم إذا ما رخص بمرضه في مكان عام أو أن يذاع الفيلم نفسه أو ما يتضمنه من الأغاني والمنولوجات أو ما يماثلها عن طريق اللاسلكي أو عن طريق مكبر الصوت إذا ما رخص باستعماله .

وواضح أن أحكام المادة السابقة لا تحتاج لتريتها إلى قرار من السلطة القائمة على الرقابة بل ترتب بحكم القانون .

وتنص المادة الرابعة على أن يطلب الترخيص بخطاب مسجل يعلم الوصول وأنه يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تقديم الطلب وعلى اعتبار الترخيص منوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة ، كما تنص على أن تسرى الأحكام على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة .

ونظرا لما قد يشور من نزاع على الملكية الأدبية أو الفنية أو حق استغلال المصنف المرخص به مما قد تقجم فيه السلطة القائمة على الرقابة أو يستند في جسامته على الترخيص الصادر منها مع أن المقصود بهذا الترخيص مجرد السماح بعمليات معينة لمصنفات محدودة دون بحث في مدى الحقوق التي تتعلق بها فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه لا يترتب على منح الترخيص أي مساس بحقوق ذوي الشأن المتعلقه بالمصنف المرخص به .

وقد وضعت هذه المادة بحيث توفق بين حق طالب الترخيص في استصداره ومعرفة قرار الرقابة بالرفض في مدة معقولة وبين حق الدولة في الرقابة وضرورة منح الموظفين المختصين فسحة من الوقت تسمح لهم بإداء

واجباتهم خصوصا إذا لوحظ تعدد المصنفات التي تخضع للرقابة وتعدد بالعمليات التي تراقب بناء على أحكام هذا القانون .

ونظرا للتطور السريع للحوادث ولتغير الظروف التي قد يصدر فيها الترخيص بحيث يعتبر مخالفا للآداب العامة والنظام العام ما لم يكن كذلك من قبل فقد حددت المادة الخامسة من القانون مدة سريان الترخيص فحددت مدة سنة لسريان الترخيص بالتصوير أو التسجيل من تاريخ صدوره وبحقق هذا التحديد غرضا آخر للمرخص له على سرعة القيام بالتصوير أو التسجيل .

كما نصت على سريان الترخيص بالعرض أو التأديبة أو الإذاعة لمدة عشر سنوات من تاريخ صدوره ، كما أجازت للسلطة القائمة على الرقابة أن : أن تحدد الجهات التي يعمل بها فيه . وعلى سريان الترخيص بالتصدير لمدة شهر من تاريخ صدوره ، ولا يسرى هذا الترخيص إلا بالنسبة للدولة أو للدول الميمنة فيه وذلك لأن ما يتلاءم مع عادات وطروف دولة ما قد لا يتلاءم مع عادات وظروف دولة أخرى بحيث يسىء إلى مصلحة البلاد تصدير المصنف إلى غير الدولة أو الدول التي سمح بالتصدير إليها .

وتنص المادة السادسة على أحقية أصحاب الشأن في التقدم بطلب لتجديد الترخيص ، كما حددت مدة خمسة عشر يوما يجب فيها على السلطة القائمة على الرقابة أن تبث في هذا الطلب ، كما نصت على أن الترخيص يعتبر مجددا إذا مضت المدة السابقة دون أن تعترض على التجديد .

ويحدد الترخيص في هذه الحالة بموافقة السلطة القائمة على الرقابة على التجديد لمدة مساوية للمدة الأصلية التي يسرى فيها . وقد قصرت المواعيد

في هذه الحالة لسبق عرض المصنف على السلطة القائمة على الرقابة عند الترخيص به لأول مرة ؛

ونصت المادة السابقة على عدة واجبات على المرخص له وقد قصد بهذه الواجبات تسهيل عمل الموظفين المختصين بالتفتيش عن المصنفات غير المرخص بها من جهة وكفالة العلانية للترخيص من جهة أخرى .

وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه يجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع أنواع الإعلانات المطبوعة أو المصورة أو المذاعة أو غيرها .

وتقضى الفقرة الثانية بوجوب طبع ترخيص يعرض الأشرطة السينمائية على شريط لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ ملليمتر والتي يزيد وزنها عن عشرة ك . ج . أو عن مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

كذلك أوجبت الفقرة الثالثة على المرخص له أن يطبع على اللوحات الزجاجية للفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها ، كما أوجبت الفقرة رابعا عليه أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الأسطوانة على الأسطوانة نفسها . ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات تتم على نفقة المرخص له .

وأوجبت الفقرة الخامسة عرض الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

كذلك نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى منها على ألا يجوز للمرخص

له إجراء أى تعديل أو تحريف أو حذف أو إضافة فى المصنف المرخص به ، ويجب تبعا لذلك أن يتم إجراء التصوير أو التسجيل أو العرض أو التآدية أو الإذاعة أو البيع أو التصدير بالحالة التى وافقت عليها السلطة القائمة على الرقابة .

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم حراز استعمال الأجزاء أو الصور التى استبعدتها الرقابة فى الدعاية للمصنف المرخص به . ويرد حكم هذه الفقرة أن نفس الأغراض التى حذفت من أجلها هذه الأجزاء أو الصور وهى عدم عرضها أو إذاعتها أو إخراجها إلى الجمهور بوجه عام يتعارض معها السماح بإجراء ذلك عن طريق الدعاية علاوة على ما فى هذا العمل من تضليل للجمهور إذ أن المصنف المرخص به لا يتضمن هذه الأجزاء أو الصور ، وكذلك نخضع أنواع الاستعمال الأخرى لها للرقابة لأحكام هذا القانون ويجب الحصول على ترخيص بها ، وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع وسائل الإعلان والترغيب التى يمكن أن تستعمل فيها هذه الأجزاء .

ولما كان الترخيص يصدر بعد أن تتأكد الرقابة من أن الشروط التى يتطلبها هذا القانون أو القرارات المنفذة له توافرت ، وأن المصنف المرخص به لا يخالف الآداب العامة أو النظام العام لا يتعارض مع صالح الدولة العليا أو يعتبر الترخيص منحاً أو محذراً إذا مضت المدد المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٦ من القانون ، ولما كانت هذه الرقابة للمصنف لا تعدو تقدير الظروف القائمة مثلاً وقت منح الترخيص وقد تتغير هذه الظروف بحيث يصبح المصنف مخالفاً للنظام العام أو الآداب ويفقد كل أو بعض الشروط التى يتطلبها القانون أو القرارات المنفذة له أو أن يخالف المرخص له أحكام المادتين السابقتين التى تفرض عليه واجبات معينة ، لذلك نصت

المادة التاسعة على جواز سحب الترخيص السابق لإصداره في أى وقت بقرار مسبب إذا طرأت ظروف جديدة تدعو - كما أجاز للرقابة أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل في المصنف المرخص به .

ورنى ألا تحصل رسوم في هذه الحالة نظراً لأنه لم يقدم طلب للترخيص بالمصنف من ذوى الشأن كما أن سحب الترخيص نفسه كان للصالح العام ويحسن أن تتحمل الخزنة ما قد يستحق من رسوم على إعادة الترخيص .

وتنص المادة العاشرة على فرض رسوم على ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون كما رخصت في عجزها لوزير الإرشاد القومي الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد أن يصدر قراراً يبين فيه مقدار الرسوم التي تدفع لفحص المصنف أو لمنح الترخيص أو لتجديده .

ونظراً لأن بعض الجهات الحكومية كالمصالح العامة والوزارات والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات العامة كالجوامع قد تعد حفلات أو تشترك فيها، وقد تستدعى هذه الحفلات لإجراء شئ، مما يخضع للرقابة دون أن تقصد تحقيق الربح من ذلك ولأن الرغبة في أحكام الرقابة قد اقتضت أن تشمل الرقابة مثل هذه المصنفات رأى تسهلاً لها أن تعفى الطلبات المقدمة منها من الرسوم . م (١١) .

وتنص المادة (١٢) على جواز التظلم من قرارات السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تفصل تشكيلة خاصة يكفل تمثيل هذه السلطة ومجلس البحوث رقابة السينمائيين ويقدم التظلم إلى اللجنة مبيناً فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم والمستندات المؤيدة لوجهة نظر التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه

كما أوصت أن يكون المطلب مصحوباً بما يدل على دفع مبلغ بصفة تأمين ترك لوزير الإرشاد القوي أن يحدده بقرار منه وذلك حتى لا تقدم إلى اللجنة إلا الطلبات الجديدة وأوجبت المادة ١٤ أن تفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها .

كما أجاز للمتظلم حضور اجتماعات اللجنة أو إنيابة أحد في ذلك أو تقديم مذكرات مكتوبة لها ، ونص على أن من حق اللجنة أن تستدعي من تشاء من موظفي الرقابة لمناقشته في موضوع القرار المتظلم منه وأن تكلف خبيراً بوضع تقرير على نفقة المتظلم . كما أوجبت عليه في هذه الحالة أن يردع مبلغاً تحدده اللجنة بصفة تأمين أتعاب الخبير بخزينة مصلحة الاستعلامات .

وتختص اللجنة بتحديد قيمة أتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتكون نهائية وتبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب موصل عليه .

ويرد مبلغ التأمين في التظلم إذا وافقت اللجنة على جميع طلبات المتظلم .

وتنص المادة (١٥) على عقاب كل من صور شريطاً سينمائياً بقصد الاستغلال بدون ترخيص - بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض مصنفاً بالمخالفة لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام للذي عرضت أو أديت أو أذيعت فيه ويقصد بالأمكنة العامة

المحلات العامة ودور السينما والمسارح والملاهي وغيرها من الأماكن التي
يسمح بدخول الجمهور فيها .

كذلك نصت المادة (١٦) على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا
ورابعا وخامسا وسادسا من المادة اثنا عشر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها
ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز مصادرة
موضوع المخالفة ويعاقب بنفس العقوبة مدير المكان العام الذي سجلت أو
أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

كما نصت المادة (١٧) على جواز الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل
عن أسبوع ولا تزيد عن شهر في الأحوال المنصوص عليها في المادتين
السابقتين ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب
المخالفة .

ويحوز دائما عند إثبات هذه المخالفة وقت التصوير أو التسجيل أو
العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع مع ضبط موضوع المخالفة ووضعه
في حوز مغلقة يختم بالشمع الأحمر بعد تحرير المحضر اللازم ويوقع على
المحضر من قام بإجراء ذلك . ويجب أن ترفع الدعوى الجنائية في هذه الحالة
إلى محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المحل العام في مدى أسبوع على
الأكثر من تاريخ الوقف وتفصل المحكمة في هذه الدعوى في مدى شهر على
الأكثر من تاريخ رفعها إليها .

وتنص المادة (١٨) على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون
يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا وباعتبار الترخيص كأن

لم يكن في حالة الإداة في مخالفة أحكام المادة الثامنة .

وتنص المادة (١٩) من القانون على تفويض وزير الإرشاد القومي في إصدار قرار بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون كما منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية وأباح لهم دخول المحال العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

وتنص المادة (٢٠) على حكم وقى أريد به مواجهة الزيادة الضخمة في طلبات الترخيص أو تجديد التراخيص الناشئة عن تنفيذ هذا القانون ، فحددت مدة ستة أشهر للسلطة القائمة على التنفيذ للفصل في طلبات الترخيص عن مصنفات لم تكن تخضع أصلا للرقابة أو طلبات تجديد الترخيص عن المصنفات المرخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون ، كما أجازت في نفس الوقت القيام بالعملية الواجب استصدار الترخيص أو تجديده عنها مالم تحرم الرقابة ذلك. وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن الامتناع فوراً عن القيام بهذه العمليات .

وتنص المادة (٢١) على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وتقضى المادة الأخيرة بأن على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . ولوزير الإرشاد القومي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتتشرف وزارة الإرشاد القومي بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

الفرع الأول

المصنفات الخاضعة للرقابة

٨٢٨ - تطبيقاً لنص المادة الأولى من القانون تخضع للرقابة كافة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والمسرحيات والمنولوجات والأشرطة الصوتية والأسطوانات أو ما يماثلها .

والأشرطة السينمائية تخضع للرقابة سواء عند تصويرها أو عرضها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها .

تطبيقاً لنص المادة الثالثة يخضع للرقابة ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات وتأدية وإذاعة المسرحيات والأغاني والمنولوجات وما يماثلها وتأدية وإذاعة لوحات الفانوس السحري .

وتخضع الرقابة أيضاً ما يماثل هذه المصنفات المذكورة جميعها .

الفرع الثاني

في الترخيص ونظمه وأحكامه

٨٢٩ - يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم وصول ، وعلى ذلك لا يجوز تقديم المصنف باليد أو إرساله بأية وسيلة أخرى خلاف تلك الوسيلة المنصوص عليها في القانون .

ويرفق طالب الترخيص بطلبه نسخة من المصنف المطلوب صدور الترخيص به .

ويجب البت في طلب الترخيص في خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب إلى السلطة المختصة وهي إدارة الرقابة . وإذا مرت هذه المدة دون أن يصدر قرار بشأن هذا الطلب يعتبر المصنف مجازا بحكم القانون .

وما يسرى على طلب الترخيص المقدم عن مصنف لأول مرة يسرى أيضا على طلبات تعديل المصنف مادام خاضعا للرقابة .

مدة سريان الترخيص :

٨٣٠ - يسرى الترخيص بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل لمدة سنة واحدة من تاريخ صدور هذا الترخيص ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى عرض المصنف أو تأديته وإذاعته ولمدة شهر بالنسبة لتصديره .

وهذا ويجوز أن تشترط الرقابة على المرخص له في طلب الترخيص ألا يعمل به إلا في جهات محددة ويعتبر العمل بهذا الترخيص عندئذ في جهات أخرى مخالفة لنص المادة الخامسة من القانون . كما يجوز لها أن تحد في طلب الترخيص الدولة التي يسمح بتصديره إليها دون الدول الأخرى .

على أنه يجوز للمرخص له أن يتقدم بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى بشرط أن يتقدم بطلبه هذا قبل انتهاء المدة التي تبيح له استعمال الترخيص بثلاثين يوما على الأقل ، وفي هذه الحالة يجب على الرقابة أن تفصل في هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما ، وإذا لم تفصل في طلب التجديد خلال هذه المدة اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى بقوة القانون ولنفس المدة المبنية في المادة الخامسة (المادة ٦ من القانون) .

واجبات المرخص له :

٨٣١ - (١) يجب على المرخص له ألا يقوم بإجراء أى تعديل أو

نحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف بعد صدور التصريح باستعماله .
(٢) ولا يجوز للمرخص له استعمال الأجزاء التي قررت الرقابة استبعادها من المصنف المرخص ، في الدعاية لهذا المصنف .

(٣) ويجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الإعلانات التي تصدر عن المصنف .

(٤) ويجب على المرخص له أيضا أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص وأن يعرض هذا الشريط قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

(٥) ويجب على المرخص له أن يطبع على لوحات الفانوس السحرى رقم وتاريخ الترخيص في مكان ظاهر منها .

(٦) ويجب على المرخص له أخيرا أن يطبع على الاسطوانة رقم وتاريخ الترخيص بتسجيلها .

٨٣٢ — هذا ويجوز للرقابة أن تسحب الترخيص في أى وقت إذا ما طرأت ظروف جديدة تستلزم ذلك إلا أنه يجب عليها أن تصدر قرارها بالسحب مسبقا .

والرقابة إذا ما سحبت الترخيص أن تسلم المصنف إلى المرخص له وتسمح له باستعماله بعد أن نستبعد منه ما تراه :

التظلم من قرارات الرقابة:

٨٣٣ — يجوز التظلم من القرارات الصادرة من الرقابة إما برفض منح الترخيص أو برفض تجديده أو بسحبه أو تعديله أو حذف جزء منه أو تغييره .

٨٣٤ - وينظر التظلم أمام لجنة مشكلة من مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من ينتدبه لذلك (رئيساً) ومندوب من مجلس الدولة ينتدبه لذلك رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة ورئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة (أعضاء) .

ويجب على اللجنة أن تفصل في هذا التظلم خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية .

الفرع الثالث

في جرائم المصنفات الفنية

أركان الجريمة :

الركن الأول : الركن المادى

٨٣٥ - يتحقق الركن المادى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة عشرة من القانون بقيام الجانى بتصوير شريط سينمائي أو بعرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى . ويتحقق الركن المادى أيضاً لهذه الجريمة بقيام الجانى بتوزيع هذا المصنف أو استجاره للعرض أو بالسباح بعرضه فى مكان عام .

(١) تصوير شريط سينمائي بقصد الاستغلال :

ويتحقق ذلك بقيام الجانى بأخذ مناظر متكاملة بالوسائل الميكانيكية المعروفة ، ولا عبء بما إذا كانت هذه المناظر تكون فى مجموعها موضوعاً

معينا أو أنها عبارة عن مقتطفات من بعض مناظر أو مواضيع معينة ، ولا عبرة أيضا بما تهدف إليه هذه المناظر فيستوى أن تكون مخالفة للآداب أو لا تكون كذلك ، غير أنه يشترط أن يكون الجاني بتصويره للأشرطة السينمائية هذه يبغي من ورائها الحصول على كسب مادي ، فيخرج عن ذلك إذن الشخص الهاوى الذى يلتقط بعض المناظر ويصورها لإشباع هوايته .

(٢) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى :

ويتحقق ذلك بقيام الجاني بعرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى بغير ترخيص ولا عبرة بما إذا كان الجاني يهدف من وراء عرضه الحصول على كسب مادي أم ، لا إذ لم يشترط القانون في الفقرة الثانية من المادة ١٥ ما اشترطه في الفقرة الأولى منها بخصوص تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

غير أنه يجب التفرقة بين من يقوم بعرض هذه الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى على الناس بغير تمييز وهذا الذى يعرضها فى منزله أو أى مكان خاص آخر على غدد محدود من الناس .

(٣) توزيع المصنف :

ويقصد بالتوزيع ترويج المصنف ونشره بحيث يصل إلى الكثافة وقد يكون الموزع هو المنتج للمصنف فى الوقت نفسه وقد يكون شخصا غيره .

(٤) مستأجر المصنف :

وهو من يستأجر المصنف لفرقه على الناحى أو إذاعته عليهم وقد

يهدف من وراء ذلك إلى الحصول على كسب مادي ، وقد يكون هذا الشخص هو مدير المكان الذي يعرض فيه المصنف في الوقت نفسه .

القصد الجنائي :

٨٢٦ — يتحقق القصد الجنائي لدى الجاني باتيانته للنشاط المادي للجريمة في صورة من الصور السالفة عن علم وإرادة .

ويلاحظ أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة تستلزم توافر قصد خاص لدى الجاني وهو أن يكون هدفه من وراء تصوير الأشرطة السينمائية الحصول على كسب مادي ، أما ما عدا ذلك من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة فلا تستلزم هذا القصد الخاص .

العقوبة :

٨٣٧ — يعاقب على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة . كما يجوز الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

هذا ويجب وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع بالطرق الإدارية في حالة استعمال المصنف بدون ترخيص وبعد إثبات الجريمة في محضر خاص ، على أنه يجب رفع الأمر إلى محكمة المواد الجزئية في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إصدار القرار بالإيقاف .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦

٨٣٨ - نصت المادة السادسة عشرة من القانون على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا وسادسا من المادة الثاقية يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر . وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة .

ويعاقب أيضا بنفس العقوبة مدير المكان العام الذي سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

الباب الثاني

١ - الرهان خفية على سباق الخيل

٢ - القمار

٣ - القشرد

٤ - التسول

المبحث الأول .

الرهان خفية على سباق الخيل ورمى الحمام

وغيرهما من أنواع الألعاب .

مادة ١ - (معدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧) .

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المدة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاث مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه .

(أ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى في أى جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرهما من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أم بالوكالة .

(ب) كل من استعمل نوعا من أنواع الرهان المشار إليه في أية جهة وبأية صورة سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أو مستديمة أو جعل نفسه وسيطا في هذه المراهبات .

(ج) كل من أخفى أو ساعد على إخفاء النقود أو الأوراق أو الأحوال المستعملة في الرهان المتقيد ذكره .

وفي حالة العود يجوز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المقررة بشرط عدم تجاوز مثل هذا الحد - وفي جميع الأحوال تضبط

النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها للجانب
الحكرمة .

مادة ٢ — (معدلة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧) .

يعاقب بهذه العقوبات نفسها كل صاحب محل عام أو مدير له يسمح
بمحصول مراهنات في محله مخالفة لأحكام هذا القانون ويجوز للقاضي أن
يحكم بإغلاق المحل لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز ستة أشهر وفي
حالة العود في مدى ثلاث سنوات يحكم القاضي بإغلاق المحل نهائيا .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تقل
عن عشرة جنيهات، ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين
من راهن على نوع من الألعاب المذكورة مع أحد الأشخاص المنصوص
عليهم في المادة الأولى من هذا القانون ،

مادة ٣ — (ملغاة بإلغاء المحاكم المختلطة) .

مادة ٤ — يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن والجمعيات
والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال الرياضة لإجراء الرهان
المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى إذن خاص وبحسب
الشروط المبينة بعد .

وفي حالة الحصول على إذن لايجرى حكم المادة الأولى على أى رهان
يقدم أو يعطى أو يتلقى بالشروط المبينة فيه .

مادة ٥ — يمنح الإذن الخاص المنوه عنه بالمادة السابقة بقرار من

وزير الداخلية وله الحرية في أن يعطى هذا الإذن أو أن يرفضه كما له أن يجعله قاصراً على الرهان المتبادل أو أن يحدد مدته ويجوز أيضاً أن ينص في القرار على تخصيص جزء معين من الأرباح الناتجة على استغلاله لصرفه على تربية الخيول إذا كانت هذه الأرباح ناتجة من سباق الخيل أو لصرفه على ترقية تعليم الرياضة أو في الأعمال الخيرية المحلية أو في أعمال الاسعاف أو الأعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه في هذه الشئون كلها معاً وذلك طبقاً للقواعد والشروط المبينة في القرار الذي يصدر بالإذن :

ويحدد في هذا القرار المكان أو الجهة التي يجب أن تجري فيها المراهنة ولا تتمدها وينص فيه على جميع الإجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والخداع .

مادة ٦ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويجرى العمل به بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعليه أيضاً إصدار قرار بجميع الأحكام اللازمة لذلك للتنفيذ .

الحكمة من تحريم الرهان خفية :

٨٣٩ — لا شك أن المراهنات الخفية التي تتم خارج حلقة السباق يترقب عليها ضياع جانب كبير مما تدره حلقة السباق من أموال تدخل الخزانة العامة على شكل ضرائب ورسوم أو تضاف إلى حصيلة الأعمال الخيرية ، فضلاً عن ذلك فإنها تقلل بلا جدال من دخل إدارات السباق .

ولا شك أيضاً في أن كثير من يتلقون المراهنات يعملون من جانبيهم - ضامناً للربح والكسب غير المشروع - على التلاعب في السباق وأشواطه

لمصالحهم سواء بالاتفاق مع (الجوكى) أو بغير ذلك من الوسائل ، وهذا
التلاعب يضير جمهور المتراهنين داخل حلقة السباق .

أسباب الإبقاء على المراهنات على السباق:

إنه وإن كان اهتمام المشرع بتجريم المراهنات خفية على سباق الخيل
جديراً بالتقدير فإن التفكير فى إلغاء السباق فى حد ذاته هو أجدر
بالاهتمام والتقدير . ذلك لأن المشرع قد نحا نحواً شرعياً وقانونياً سليماً
بتجريمه لكافة أنواع القمار ، ولا شك فى أن المراهنات على سباق الخيل
نوع من أنواع القمار ، وأنه إذا كان من أسباب تحريم القمار هو أن الحظ
يكون له المرتبة الأولى قبل مهارة اللاعب فإن هذا الذى يقال له هو أولى
بوصف المراهنات على سباق الخيل به إذ أن اللاعب فى شتى أنواع القمار
عدا الرهان على السباق ، يكون له دخل ولو يسير فى نتيجة اللعب . بينما
المتراهن على السباق لا يكون له أى دخل تسيير دقة السباق إذ يكون ذلك
فقط للحظ ولأشخاص آخرين من بينهم (الجوكية) وللخيول نفسها .

٨٤٠ — والملاحظ عادة أن المتراهن يعتمد فى اختياره للحصان الذى
يتراهن عليه ، على ما تنشره الجرائد من ترشيحات وعلى ما قد يستبين له
عند حضوره للتمريعات والتدريبات التى تجرى قبل السباق وما قد يصل إلى
عليه من تاريخ الحصان ووزنه وعمره وإسم مدربه وما إلى ذلك . وهذا
كله ليس فيه ما يدعو إلى القول بأن المتراهن قد أبدى مهارة معينة ليكون
الفوز من نصيبه .

٨٤١ — ولا يصح القول بأن فى الإبقاء على سباق الخيل حفظ

للعناصر الأصلية من الخيول ، إذ يمكن المحافظة على هذه العناصر بوسائل أخرى ، ولتسا في الإدارات العسكرية التي تحتفظ ببعض أنواع الخيول ببعض الأعمال والمهام بواسطة - خير حافظ .

٨٤٢ - وقد يقال أيضاً بأن السباق يدر دخلاً للخزاة العامة وأنه من الأوفق لذلك الإبقاء عليه ، إلا أن هذا القبول مردود عليه أن ما يدخل الخزاة العامة من السباق شيء لا يذكر فضلاً - وهو الآم - أن الخزاة العامة ليست في حاجة إلى إضافة دخل يتأتى عن طريق غير مشروع ومحرم من كافة الأديان السماوية إلى جانب مواردها المشروعة .

أنواع المراهبات على السباق

٨٤٣ - لسباق الخيل أنواع متعددة يتم الرهان عليها ، ومنها المراهبات العادية وهذه تنقسم إلى نوعين أحدهما يسمى الرهان على الحصان السابق (الراج) والثاني يسمى الرهان على الحصان اللاحق ، ومنها أيضاً المراهبات الثنائية أي المراهنة على حصانين في شوط واحد ، ومنها المراهبات المزدوجة ويتم فيها الرهان على حصانين في أكثر من شرط واحد .

٨٤٤ - هذا وتقوم المراهبات الخفية أساساً على الثقة بين المتراهن (العميل) ومتلقى الدهان أي ال Poek maker ، وهذا أيضاً من أخطار الدهان خفية على سباق الخيل ذلك أن هذه الثقة من مثل هؤلاء الأشخاص غالباً ما تكون في غير محلها .

أركان جريمة الرهان خفية

الركن الأول : الركن المادى

٨٤٥ — يتحقق الركن المادى لجريمة الرهان خفية باتيان الجانى النشاط المادى لهذه الجريمة بإحدى الصور التى عددها المشرع فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ وهذه الصور هى :

١ — عرض الرهان :

وعرض الرهان هو الترغيب فيه والدعوة إليه مع طلب من "عارض" للعروض عليه باللعب على نوع معين من أنواع السباق محدد بالذات .

غير أنه لا يشترط أن يقترن طلب الرهان بالترغيب فيه والدعوة إليه ذلك أن المتراهن قد يكون لديه الاستعداد للرهان سلفاً بل قد يسعى بنفسه كي يعرض عليه العارض صورة معينة من الرهان ليلعب عليها ، وسيان أن يكون العارض هو متلقى الرهان فى الوقت نفسه أو يكون مجرد وسيط لهذا الأخير .

٢ — إعطاء الرهان :

وهى صورة العميل المتراهن الذى يلجأ لمنظم الرهان الخفية أو لوسيط من وسطائه وقد يتم إعطاء الرهان من قبل المتراهن بمعرفة وسيط له .

٣ — تلقى الرهان :

وتلقى الرهان معناه قبوله والمعنى بهذه الصورة هو منظم الرهان والمشرى

عليه وهو ما يسمى بالـ Pock Maker ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكون متلقى الرهان شخصاً آخر غير منظمته كان يكون وسيط له .

(٤) استعمال الرهان .

استعمال الرهان أى ممارسته وهو وصف ينطبق على العارض والمعطى والمتلقى في نفس الوقت .

(٥) إخفاء النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الرهان أو المساعدة على ذلك .

(٦) سماح صاحب محل عام أو مديره بحصول المراهنات الخفية بمحله .

(٧) الرهان مع العارض أو المعطى أو المتلقى .

ويعاقب المتراهن مع أحدهم هؤلاء بصفته فاعلاً أصلياً في نفس الجريمة .
الركن الثانى : القصد الجنائى .

٨٤٦ — يتوفر القصد الجنائى لدى الجنائى في هذه الجرائم بإتيانه للنشاط الإجرامى عن علم وإرادة غير مشوبة بأى نوع من أنواع الفساد ، وعلى ذلك فإذا كان المتراهن يعتقد أن مراهنته وإن كان قد تلقاها شخص بعيد عن إدارة السباق — تتم عن طريق إدارة السباق طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون ، وكانت ظروف الحال تؤيد هذا الاعتقاد فإن القصد الجنائى لا يتوفر قبله بطبيعة الحال .

كذلك فإن المتهم بإخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان أو المتهم بالمساعدة على ذلك إذا كانا لا يعلمان مصدر هذه النقود أو سبب وجود هذه الأوراق أو الأدوات وكان إخفائهما لهذه الأشياء لسبب آخر قام في اعتقادهما فإن القصد الجنائى لا يتوافر في جفهما .

العقوبة :

٨٤٧ — يعاقب عارض أو معطى أو متلق أو مستعمل المراهنات الخفية أو الوسيط فيها، أو مخفى النقود أو الأوراق أو الأدوات المستعملة في الرهان الخفية أو من يساعده على إخفاء هذه الأشياء ، يعاقب أى من هؤلاء بالحبس مدة لا تقل عن ستة وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وفي حالة العود إلى ذلك يجوز أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى لهذه العقوبة على ألا تتجاوز العقوبة هدف الحد الأقصى لكل من عقوبتي الحبس والغرامة .

هذا ويحكم على الجاني -فضلا عن ذلك - سواء في أول مرة أو في حالة العود بمصادرة النقود والأوراق والأدوات المستعملة في الجريمة .

٨٤٨ — ويحكم بنفس العقوبات على مدير المحل أو صاحبه الذى يسمح بحصول مراهنات خفية في محله وفضلا عن هذه العقوبات يجوز أن يحكم أيضا بإغلاق محله لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تتجاوز ستة شهور وذلك في أول مرة ، أما في حالة العود فيحكم وجوبا بإغلاق المحل نهائيا .

٨٤٩ — هنا ويعاقب من يراهن خفية مع أحد الأشخاص المتصوِّص عليهم في المادة الأولى من القانون بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بالعقوبتين معا .

المبحث الثاني

محل القمار

نصوص القانون :

٨٥٠ - المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥
كل من أعد مكانا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه يعاقب هو
وصيارف المحل المذكور بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه وتضبط
جميع النقود والأمتعة في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة ويحكم
بصادرتها .

٨٥١ - وتنص المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة على أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاوله
أية لعبة من الألعاب ذات الخضر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها
قرار من وزير الداخلية وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات
والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

وتنص المادة ٣٤ من نفس القانون على أنه يعاقب على مخالفة المادة ١٩
بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بصادرة الأدوات والنقود
وغیرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

٨٥٢ - وتطبيقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ باعتبار بعض ألعاب القمار من

الالعب التي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والملاهي وتنص المادة الأولى من هذا القرار على أنه تعتبر الالعب المبيته فيما بعد من ألعاب القمار التي لا يجوز مزاولتها في المحال العامة والملاهي :

البكاراه - السكه الجديدة (الشيمان دى فير) - اللانسكينة - الواحد والثلاثين - الأربعين - الفرعون - البوكر العادى البوكر الأمريكانى المكشوف - الهاربكىرى - الزوكوف - الأسانسير - البيبكا - البوكر بالظهر (بوكر دايس) - الروليت - لعب الكورة (بول) - ماكينة الخيول الصغيرة - الكونكان بأنواعه العادى والضرب والفيدو والرفيدو والدوتل توت والبولة والجاشيت والبي بي سى والكونكان الأمريكانى المعروف باسم الدومينو الأمريكانى بالورق - رامى - الحين رامى - السيف - السبعة ونصف - البريما - البرغوثة (شيش ييش) - الكانستا - الكانستونيا - البينا كل - الكولون - الكبه - الترسنا البرسكولا - سكوبا - البستيا - الايكارتيه - الماوس - البزيك - البصرة - البشكة - الكومى - الشايب - الهارب - الطمبول - البنجو .

وكذلك تعتبر من ألعاب القمار الالعب التي تتفرع من الالعب سالفة الذكر والمشابهة لها .

أركان الجريمة

المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ عقوبات

الركن الأول : الركن المادى

٨٥٣ - يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة بقيام الجانى بإعداد المحل للعب القمار فيه أو تهيأته لذلك ، وفى نظرنا أن إعداد المحل يعنى شيئاً آخر غير تهيأته ، فالإعداد يعنى أن المحل لم يكن معداً أصلاً لاستقبال أحد وأن الجانى قام بتجهيز ومده بالإمكانات اللازمة للعب القمار فيه ، أما تهيئة المحل فتعنى أن هذا المحل كان جاهزاً لاستقبال الأشخاص فيه ولكنه لم يكن مهيأً للعب القمار به فقام الجانى بتهيأته لهذا الغرض ، ولا يوجد اختلاف كبير بالنسبة لهذين المعنيين سوى أن القصد الجنائى فى أولهما يسبق وجود المكان بينما يتوافر القصد الجنائى لدى الجانى فى ثانيهما بعد وجود المكان .

الركن الثانى : القصد الجنائى

٨٥٤ - يكفى لتحقيق القصد الجنائى لدى الجانى فى هذه الجريمة أن يرتكب نشاطه الإجرامى عن علم وإرادة ، ولا يشترط - فى رأينا - وتمشياً مع نص المادة وجوب توافر قصد خاص كإذ هبت كثير من المحاكم الجزئية مؤداه انصراف نية الجانى إلى الحصول على كسب مادى من وراء إعداد المحل أو تهيأته للعب القمار فيه ، ويؤيدنا فى هذا الذى نقول به أنه جاء

بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل لنص المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أنه، رؤى تلافيا لمضار ألعاب القمار التي تفاقم خطرها على الأموال والأمر وضع عقوبة مغلظة لارتكاب فعل مما حظرته المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات عسى أن يساعد تشديد العقاب على منع هذه الآفة، وهذا يدل دلالة واضحة أنه لا عبرة بالباعث هل ارتكاب هذه الجريمة فسواء في ذلك أكان الباعث هو الحصول على كسب مادي أو المجاملة أو أي باعث آخر .

هل يشترط توافر العمومية لقيام الجريمة ؟

٨٥٥ - لا شك في أن جلوس أفراد عائلة واحدة للعب القمار أو تواجد عسنة أصدقائه للعب أمر غير معاقب عليه إذا ما تم ذلك في مكان خاص .

ولا شك أيضا في أن قيام الجاني بإعداد المحل الخاص أو تهيأته ادخول الناس جميعا بغير تمييز للعبة القمار فيه أمر معاقب عليه .

ولكن الأمر يدق عندما يسمح شخص لبعض من أصدقائه بلعب القمار في محله الخاص فيدعو هؤلاء أصدقاء لهم لا تربطهم بصاحب المحل الخاص أية رابطة ، فهل ينطبق نص المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات على هذا الشخص صاحب المحل الخاص باعتبار أنه أعد المكان أو هيأه للعب القمار فيه ؟

مما لا نزاع فيه أن المسكن الخاص يعتبر أنه أعد للعب القمار أو هيأ لذلك إذا توافر فيه شرطان أساسيان :

أولهما : أن يكون قد أعد كيه أو بعضه للعب القمار

ولا يشترط أن يكون هذا الإعداد أو هذه التهيئة سابقة على اللعب بوقت طويل إذ يكفي أن يكون قد هيا لذلك قبل اللعب مباشرة .

وثانيهما : أن يكون مباحا دخول الجمهور فيه للعب .

إلا أنه يجب التحرز في تفسير هذا الشرط ويجب ألا يفهم منه أن يكون الجاني قد أعلن عنه أو سمح لكل شخص دون أية رابطة بينهما سواء مباشرة أو غير مباشرة بالدخول فيه ، إذ يكفي أن يستبين من ظروف الواقعة أن من اللاعبين من لا تربطه بالجاني أية رابطة لقيام الجريمة كأن يكون هذا الشخص صديق لصديق الجاني ، أو أنه تكرر دخوله المنزل رغم عدم وجود سابق تعارف بينهما قبل دخوله أول مرة إلى غير ذلك من القواعد .

تطبيقات قضائية :

٨٥٦ — إنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلون للعب في الأوقات التي يحددونها فيما بينهم ولو كان تخصيصه لغرض آخر كقهى أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يجنى أية فائدة مادية من وراء اللعب .

(قدس بطلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٤ الطعن رقم ١٧٧ سنة ١٤ قضائية

منشور بمجموعة القواعد صفحة ٩٧٥ بند ١) .

٨٥٧ — وإن قانون العقوبات إذا نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلاً لألعاب القمار ومن تولى أعمال الصيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك في إدارة المحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء في ذلك صياقة المحل ومديروه ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يعاونهم من موظفين ومروسين وخدم .

(نفس الحكم السابق) .

٨٥٨ — وما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا للعب القمار ، وما دام المتهم معترفاً بإدارته للنادي ، فهو مسئول ولو كان غيره هو رئيس النادي .

(نقض جلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد صفحة ٩٧٥ بند ٢) .

٨٥٩ — ومتى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة البصرة ، قمار على أساس أن مهارة اللاعبين في الربح إنما تجيء في المحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ ، وذكرت الاعتبارات التي اعتمدت عليها في ذلك ، فهذا حسبها ليكون حكمها سليماً ،

(نقض جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٦٢٢ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٧٥ بند ٥) ،

ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم توافر جريئة إعداد منزل لألعاب القمار

تأسيساً على أن المنزل لم يكن مفتوحاً للجمهور بغير تمييز وأن جميع من ضبطوا فيه هم من أقاربه وأصدقائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات — المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل مفتوحاً للعب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء بغير قيد أو شرط ، فإن هذا الدفاع الذي تمسك به الطاعن هو دفاع جوهري يبنى عليه — إن صح — تغيير وجه الرأى فى الدعوى وإذا كان الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع لإيراد له ورداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٥/٢/١٩٧٦ مج ١٧ ص ٢١٢) ...

ولما كان البين فى محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الدفاع عن المتهمين قرر أن المتهمين تربطهم ببعض صلة القرابة كما تربط بعضهم الآخر صلة الصداقة ، وقدم حافظة مستندات تأييداً لدفاعه — كما أن البين من مدونات الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ردد هذا الدفاع وأشار إلى أن المتهمين قدموا حافظة مستندات طويت على خطاب مرسل من المتهم الثانى (الطاعن) إلى المتهم الرابع يتضمن أشواقه لبعض المتهمين ، وكذلك على صورة رسالة للمتهم الثانى أثناء إقامته بباريس إلى والدته ثم خلاص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الأول ومعاقبتهما طبقاً لأحكام المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات إستناداً إلى ضبطهم وباقي المتهمين فى السكن يلعبون القمار ، وفى اعترافهم جميعاً فى محضر الشرطة ، وأنه لا تربطهم ببعض صلة صداقة أو سابق معرفة باستثناء المتهم الأخير . ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٧ سنة ١٩٥٥

أن يكون المحل مفتوحاً للألعاب القمار معداً ليدخل فيه من يشاء من الناس
بغير قيد أو شرط - وكان الحكم المطعون فيه النفى عن تمحيض
المستندات والخطابات المقدمة ولم يتحدث عنها ، مع ما قد يكون لها من
دلالة على صحة دفاع الطاعن ، ولو أنه عني بيجتها وتمحيض الدفاع
المؤسس عليها لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون
مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه ، والإحالة بالنسبة إلى الطاعن
والمحكوم عليه الآخر لوحده الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك بغير
حاجة إلى بحث سائر وجه الطعن ...

(نقض ١٩٧٦/٣/٢٢ مج ٢٧ ص ٣٤٤) ...

ولا يقدح فى تحقيق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ من قانون
العقوبات المدةلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ إدعاء الطاعن أنه لم يكن قد
أعد المكان خصيصاً للألعاب القمار وإنما كان قد أعد مسكناً خاصاً له
ولعائلته ، وذلك لأنه لا يشترط فى العقاب على تلك الجريمة أن
يكون المحل قد أعد خصيصاً للألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصيل
من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب بل يكفى أن يكون مفتوحاً للاعبين
يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى ولو كان
مخصصاً لغرض آخر .

(نقض ١٩٧٧/١١/٧ مج ٢٨ ص ٩٣١) ...

وأن ما يقرره الطاعن من أن الضابط وجد باب مسكنه مغلقاً عند
حضوره للتفتيش - على فرض صحته - ليس من شأنه أن يرفع عن ذلك
المسكن صفة تردد الناس عليه بغير تمييز للعب القمار وهو إما أثبتته المحاكم
بالأدلة السائفة التى اطمأنت إليها المحكمة .

(نقض ١٩٧٧/١١/٧ مج ٢٧ ص ٩٣١) ...

العقوبة :

٨٦٠ — يعاقب الجاني في هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تزيد عن ألف جنيه فضلا عن مصادرة جميع النقود والأمتعة .

٨٦١ — ويجب ألا يصادر من الأمتعة والأدوات في المحل إلا تلك التي استعملت أو استخدمت في اللعب وتلك التي وجدت في الغرفة التي تم اللعب فيها فحسب .

الجريمة المنصوص عليها في المادة

١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦

٨٦٢ — لا يشترط لقيام هذه الجريمة سوى أن يتم لعب القمار في المحل العام بعلم من صاحب هذا المحل أو مديره أو المشرف عليه . ولا عبء بعد ذلك بما إذا كان يهدف من وراء ذلك إلى كسب مادي أو إلى ترويج النشاط التجاري أو الصناعي في محله أو لأي غرض آخر .

تطبيقات قضائية :

٨٦٣ — دلائله لما كان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار أنها من ألعاب القمار وكان يجب قانونا في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولا للحظ أكثر منه للهاراة . فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فرق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط السالف ذكره ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعينا تقضه .

(نقض جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٦ الطعن رقم ٤٠٧ سنة ١٦ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ١٠١٣ بند ١٩) .

٨٦٤ - و د إن المادة ١٩ من قانون المحال العمومية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية أن يترك أحداً يلعب القمار على اختلاف أنواعه كلعب ، البكاراه ، ولعبة ، السكة الحديد ، إلى آخره . وما شابه ذلك من أنواع اللعب . وإذا كانت لعبة ، الكرمي طير ، ليست مما سماه النص فإنه يجب العقاب عليها باعتبارها من ألعاب القمار أن تكون مثل الألعاب المسماة من ناحية أن الربح فيها يكون إموكولا لحظ اللاعبين أكثر منه لمهاراتهم كما هو مفهوم معنى كلمة القمار . فإذا كان الحكم الذي عاقب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفيتها وأن للحظ فيها النصيب الأوفر ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(نقض جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٢١ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٠١٤ بند ٢١)

٨٦٥ - و د وإذا كان الحكم الذي عاقب المتهم على سماحة للعب القمار في مقهاه لم يقل إلا أن ضابط المباحث دخل المقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة ، السيف ، دون أن يبين أن هذه اللعبة من القمار التي يرجع الكسب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى مهارتهم فهذا قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(نقض جلسة ٣ يناير سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٢٢٤٢ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ١٠١٤ بند ٢٢) ،

٨٦٦ - و د إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٦ منه على أن ، يكون مستقل المحل العموى ومديره ومباشر أعماله

مستولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون ، إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد عدم المسؤولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من إثبات العكس ، وإذن فإذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السباح بلعب القمار في مقهاه بمقولة أن وقت ارتكابها كان مريضا ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وتقول كلمتها فيه ، فإن لم تفعل وأسست قضاءها باداعته على مجرد المسؤولية المقترضة فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه .

(نقض ٧ يونيو ١٩٥٥ في الطعن ٢٩٤ سنة ٢٥ قضائية) .

العقوبة :

٨٦٧ — يعاقب الجاني الذي يرتكب هذه الجريمة بالحبس وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه وبمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة وبإغلاق المحل لمدة لا تتجاوز شهرين وإذا كان المتهم سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين في جريمة من نفس النوع وجب إغلاق المحل لمدة ثلاث شهور .

المبحث الثالث

التشرد

نصوص المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المتعلقة بالتشرد
والمعدل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠

مادة ١ — يعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن
له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة
حين لا يجد عملاً .

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاظم أعمال وألعاب القمار
والشعوذة والعرافة وما يماثلها .

مادة ٢ — يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة
لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنوات .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

مادة ٣ — يجوز للقاضي بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها
في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكماً غير قابل للطعن بإنذار
المتشرد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

فإذا عاد المحكوم عليه إلى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية
وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٤ - لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة .

٨٦٨ - وبما هو جدير بالإشارة أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأحداث المشردين نصت مادته الأولى على أن الحدث الذي لم يبلغ سنه ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة يعتبر متشرداً في عدة حالات أوردتها المادة الأولى ، وذلك رغم أن المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على ألا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ لاحقاً في صدوره على القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإنه يتعلق بهذه الجزئية فيكون هو الواجب التطبيق، ومن ثم يكون الشرط الخاص بمن يطبق عليهم القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من الرجال والمنصوص عليه في هذا القانون ملغياً ويكون هذا القانون غير واجب التطبيق على من هم دون الثامنة عشرة من عمرهم إذ ينظم أحكام تشردهم قانون خاص هو القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ .

تعريف التشرد :

٨٦٩ - عرفت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المتشرد بأنه من لا تكون له وسيلة مشروعة للتعيش وأنه لا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملاً .

٨٧٠ - وعرفته محكمة النقض بأنه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق .

٨٧١ — ويمكن تعريف التشرد بأنه حالة فعلية ظاهرة يبين منها أن المتشرد قد قعد عن العمل واستمر الكسل والتبطل .

الفرق بين التشرد والإشتباه :

٨٧٢ — التشرد حالة مادية يقررها الإنذار تقريراً محتوياً لاقتراع الشخص من الواقع الذى لا خيار لحفظه النظام فيه، أما الإشتباه فهو صفة ينشأ الإنذار فى نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظه النظام ، وعلة التشرد هى مخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون وهى فى ذاتها ضليلة لا خطر فيها على الأمن العام ، أما علة الإشتباه فهى خطر المشتبه فيه على الأمن العام .

(نقض جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الطعن ٦٦٥ سنة ٣ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاماً صفحة ٩٨٩ بند ١) .

٨٧٣ — والإشتباه صفة خلقية تشعر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أن له نفساً ميالة للجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص بمجرد وجوده فى إحدى حالات الإشتباه الواردة فى القانون - هذا بخلاف التشرد الذى هو فعل ماضى يقع من الشخص ويوجب على اليوليس إنذاره للكشف عن متابعته ولذلك فقد جدد القانون أمر السقوط لإنذار التشرد ، أما إنذار الإشتباه فقد أباد القانون عدم توقيته .

(نقض جلسة ١٨ إبريل سنة ١٩٣٨ الطعن رقم ١٢٨٥ سنة ٨ قضائية منشوراً بالمرجع السابق صفحة ٩٨٩ بند ٢) .

٨٧٤ — والتشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاول وسيلة مشروعة للعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة فى حين أن الإشتباه صفة تلحق

بالشخص وينشئها مسلكه الإجرامى ، وكلا من الخالين متميز عن الآخر فإن مبحث الأول التعطل ، ومبحث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل .

(نقض جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٨ الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٢٨ قضائية منشور بمجموعة الأحكام الستة التاسعة العدد الثالث صفحة ١١٣٠ بند ٢٧٤) .

الفارق بين الوسائل المشروعة للتعيش وغيرها :

٨٧٥ — بين القانون على سبيل المثال ما يعتبر من الوسائل غير المشروعة للتعايش ومنها تعاطى أعمال ألعاب القمار والشعوذة والعرافة .

وذكر القانون أن من له حرفة أو صناعة لا يعتبر متشرداً حين لا يجد عملاً

٨٧٦ — ولا شك فى أن الوسيلة تكون غير مشروعة للتعيش إذا كان فى ممارستها مخالفة للقانون أو لمبادئ الأخلاق المتعارف عليها بين عموم الناس ، ويترك الفصل فى بيان ما إذا كانت الوسيلة مشروعة أو غير مشروعة لقاضى الموضوع تحت مراقبة محكمة النقض .

٨٧٧ — وقد قضت محكمة النقض بأن ترويض القروود يعتبر وسيلة مشروعة للتعيش وأنها ليس استجداء مستورا ولا هى من قبيل الشعوذة ، (نقض جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٣٤ قضائية منشور بمجموعة القواعد فى ٢٥ عاما صفحة ٩٩٠ بند ٥ .

تشرد الإناث :

٨٧٨ — نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على أن أحكام التشرد لا تسرى على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة

٧٧٩ — والسبب في أن المشرع استثنى النساء من تطبيق أحكام التشرد إلا إذا اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش يرجع إلى أن التشور معناه القعود عن العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لا كتهاب الرزق وهذا المعنى لا يتحقق بالنسبة إلى الإناث لأنهن، ولو كن كبيرات صحيحات الأبدان، لسن مطالبات بالتكسب والسعي إذ قفقتن تلزم بعولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون. ولا يفض من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد لا تسرى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش. فإن هذا لا يرد به إلزام النساء. قانونا بما ألزم به الرجال، لا من جهة وجوب السعي أو العمل مما ينتسب به صاحبه إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة بجائزته تكفى حاجته وتكفى الناس شر تبطله، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرتزقن من الجريمة ويتخذنها وسيلة للتعيش فأولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من إنذار ومراقبة وحبس، لا لأنهن هيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى الإناث كافة، بل لأنهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقه أو التحريض على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الأمن والنظام حتما. وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمرا لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هي مجرد استعانة من جانب الأتقى فاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على إرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل واستراثها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال فهي صورة منكرة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقبا عليه لذاته ولا باعتباره قعودا عن العمل والسعي، ولذلك فلا يمكن بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشرد.

(نقض جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ الطعن رقم ٤٤٤ سنة ١٧ قضائية منشور بمجموعة القواعد في خمسة وعشرون عاما صفحة ٩٩٤ بند ٢٩) .

٨٨٠ — ولذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد أدان امرأة بالتشرد اعتماداً على ما قاله من ضبطها مع رجل في حالة مريبة بمنزل يدار للدعارة السرية وتسليمها ياتصال الرجل بها في ذلك اليوم فقط بتأثير صاحبة المنزل ، وكان الاستفادة من الحكم أن هذه المرأة تعمل في معاشها على مساعدة مالية يسبها لها أخوها ومطلقها شهرياً ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ إذ الواقعة المذكورة لاعتقاب عليها .

(نقض جلسة ٨ يوفية سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ٣٣٩ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٩٤ بند ٢٧) .

٨٨١ — كما قضت المحكمة العليا بأنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تفيد أن تكون الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى عما عدده النص ، فإنه لا تصح إدانته المتهم بالتشرد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلاً معيناً في منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

(نقض جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الطعن رقم ١٩٠٥ سنة ١٨ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٩٩٤ بند ٢٨) .

٨٨٢ — ومتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد بحالة تشرد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش فقضى ابتدائياً بوضعه تحت مراقبة البرليس لمدة ستة أشهر تطبيقاً للمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩

من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بانذاره بأن يمالك سلوكا مستقيما - فإن المحكمة يحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء فانذار المتهم بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، إلا أن صيغة الإنذار كما جاءت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ويكون من المتعين تصحيح هذا .

٨٨٢ - والمستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ، فاذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارقتها وإذن فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم في حالة تشرد وادعتها بهذه الجريمة لمجرد احتراقها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجبته نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم .

(نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٥٦ الطعن رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ قضائية منشور بمجموعة الأحكام السنة السابعة العدد الأول صفحة ١١ بند ٥) .

القصد الجنائي :

٨٨٣ - يتوفر القصد الجنائي لدى الجاني في جريمة التشرد بانصراف نيته إلى التبطن وإستمرار الكسل ، ولذلك نجد أن القانون نص على أن من له صناعة أو حرفة لا يعد متشرداً حين لا يجد عملا ، وعلى ذلك فمن يكون

له صناعة أو حرفة ويوجد أمامه أبواب العمل والرزق مفتوحة ولكنه يقعد عن ذلك بعد متشرداً طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

العقوبة :

٨٨٤ — يعاقب الجاني في جريمة التشرد بوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات ، ويجوز للقاضي بدلاً من توقيع هذه العقوبة إقذار المتشرد بأن يغير من أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد ، وهذا الإقذار غير قابل للطعن .

بأييد حالة التشرد :

٨٨٥ — إذا عاد المحكوم عليه في جريمة التشرد إلى حالة التشرد ثانية في خلال ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عليه نهائياً فإنه يحكم عليه وجوبياً بالوضع تحت مراقبة الشرطة من ستة أشهر إلى خمس سنوات

العود للتشرد :

٨٨٦ — إذا عاد المتشرد السابق توقيع عقوبة مراقبة الشرطة عليه لحالة التشرد في خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم الأول فإنه يحكم عليه بالحبس وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات .

المبحث الرابع

التسول

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن تحريم التسول

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين كل شخص صحيح البنية ذكر أو كان أو أثنى يبلغ عمره خمس عشرة سنة أو أكثر وجد متسولا في الطريق العام أو في المحال أو الأماكن العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً كل شخص غير صحيح البنية وجد في الظروف المبينة في المادة السابقة متسولا في مدينة أو قرية نظم لها ملاجئ وكان التحاقه بها ممكناً .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور كل متسول في الظروف المبينة في المادة الأولى يتصنع الإصابة بجروح أو عاهات أو يستعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور .

مادة ٤ - يعاقب بالعقوبة المبينة في المادة السابقة كل شخص يدخل بدون إذن في منزل أو محل ملحق به بغرض التسول .

مادة ٥ - يعاقب بنفس العقوبة كل متسول وجدت معه أشياء تزيد قيمتها على مائتي قرش ولا يستطيع إثبات مصدرها .

مادة ٦ — يعاقب بنفس العقوبة :

(أ) كل من أغرى الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة على التسول .

(ب) كل من استخدم صغيراً فى هذه السن أو سلمه لآخر بغرض التسول ، وإذا كان المتهم ولياً أو وصياً على الصغير أو مكلفاً بملاحظته تكون العقوبة الحبس من ثلاث شهور إلى ستة شهور .

مادة ٧ — فى حالة العود تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون الحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٨ — فى جميع الأحوال التى يحكم فيها على المتسول غير صحيح البنية فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون يأمر القاضى بإدخاله فى الملجأ بعد تنفيذ العقوبة .

مادة ٩ — يجوز للبوليس والنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمراً بحبسه احتياطياً ولا يكون هذا الأمر قافداً المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل ما لم نحصل النيابة فى أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضى الجزئى بامتدادها طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات . (المادة ١٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية) .

وكل حكم يصدر طبقاً لنصوص هذا القانون يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف .

مادة ١٠ - يعين وزير الداخلية بقرار منه المدن والقرى المهارة إليها في المادة الثانية ويقرر شروط الالتحاق بهذه الملاجىء والخروج منها .

مادة ١١ - تلقى الفقرة (رابعا) من المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات الأهل والفقرتان (رابعا وخامسا) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشبهين .

مادة ١٢ - على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

٨٩٠ - ويلاحظ أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين قد نصت مادته الأولى على أنه يعتبر حدثا متشرداً كل من لم يبلغ من العمر ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة إذا وجد في حالة من الحالات التي عرّفتها المادة وأولها حالة التسول ، ونظراً إلى أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ لاحق على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ فإن القانون الأخير لا ينطبق حيثئذ إلا على من بلغ الثامنة عشرة من عمره لأن من هم دون ذلك ينطبق عليهم قانون الأحداث المشردين .

قرار بتعيين المدن والقرى

المنظم لها ملاجئ لتحريم التسول

صادر في ١٧/١/١٩٣٤

وزير الداخلية :

بعد الإطلاع على المادة الثانية والعاشر من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ القاضي بتحريم التسول .

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

قرر ما هو آت

١ — تخصص الملاجئ المبينة بعد للمدن والقرى الآتية :

(١) ملجأ بالقاهرة . القاهرة - الجيزة - سقارة - بني حسن - الروضة
أسيوط - البلينا - العراة المدفونة - نجع حمادى - قنا - دندره - الأقصر
الكرنك - اسنا - أدفو - كوم امبو - أسون .

(٢) ملجأ بمدينة طنطا : طنطا ودسوق

(٣) ملجأ بمدينة الإسكندرية : الإسكندرية .

(٤) ملجأ بمدينة المنصورة : المنصورة - بورسعيد - الإسماعيلية —

السويس .

٢ - في الجهات النائية عن مقر الملاحيء المشار إليها في المادة السابقة يصير ترحيل الأشخاص إلى الملجأ الذي تخصص لهم على مصاريف الحكومة
٣ = يلغى القرار الوزاري الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ المشار إليه أعلاه .

تطبيقات قضائية

٨٩٠ - إن الشارع لم يقصد من قوله « كل شخص صحيح البنية » في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسول إلا من يكون عنده ما يقتات منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل متسول عنده قوة يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الأخرى التي نصت عليها .

(نقض جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ الطعن رقم ٣٨٧ سنة ١٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد في ٢٥ عاما صفحة ٣٧٨ بند ١)

٨٩١ - وإن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسرأ له سبيل العيش سواء من طريق عمله هو أو من أى طريق آخر ، فن ضبطت متسولة في الطريق العام، وكان لها من يعولها وينفق عليها ، يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بنيتها غير سليمة .

(نقض جلسة ٢٦ إبريل سنة ١٩٤٩ الطعن رقم ٤٧٤ سنة ١٩ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٣٨٧ بند ٢ .

٨٩٢ - وإن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنة خمسة

عشر سنة فأكثر يوجد متسولا في الطريق العام أو المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء ، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول في الطرق والمحال العمومية سواء أكان هذا التسول ظاهرا أو مستترا فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولا ما قد يتذرع به من الأعمال الكف عطف الجمهور ومنى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب ، لذلك يتعين على قاضي الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصود لذاتها وإنما تخول وراءها غرضا آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للاستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح فإذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون تقودا في البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الآخرون في المياه وينتشلونها لأنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم في محضر الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون فهذا النقض في بيان الوقائع يعيب الحكم . ولا يحصى مع هذا النقض أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص في البحر لالتقاط النقود هو من قبيل المهاراة ونوع من الرياضة وليس تسولا لأن هذا القول لا ينفي إمكان اتخاذ هذا العمل ستارا للتسول .

(تقض جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٤ قضائية منشور بالمرجع السابق صفحة ٢٧٨) .

— ٨٨٨ وإن المناذاة بوفاة النبل وتقبل المناذى ما يقدمه له الأهل بسبب هذه المناذاة لا يعتبر تسريلا .

(تقض جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ الطعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ قضائية منشور بالمرجع صفحة ٣٧٨ بند ٤) .

تطبيقات قضائية

في جرائم البغاء والدعارة

أولا - في التحريض على البغاء

. دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناولت صور التحريض على تسهيل البغاء وبالنسبة للذكر والآنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السابعة بعد هذا التعميم على الآنثى التي تمارس الدعارة والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالى بشتى سبله سواء كان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه أن الطاعنة سمحت لمنهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتحريم شتى صور المساعدة ومن ثم فإن الحكم إذا عمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ في القانون وتأويله إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

(نقض جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٣ ، ص ٤ ص ٣٤٨)

ثانيا - في استغلال البغاء والفجور

• نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، كل من أستغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره ، وهذا النص هو بذاته النص الذي تتضمنه المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملقى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التي كانت تعاقب بالحبس ، كل من يعول في معيشتة كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة ، وبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون استغلالا مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . وإذا كان ورود عبارة التعويل في المعيشة على كسب المرأة ، بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملغاة قد ترتب عليه جعل النص قاصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشتة كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة ومن ثم فقد أبدلت بعبارة ، كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشتة كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة ، فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة . ومن ثم فقد أبدلت بعبارة ، كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره ، لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كن فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذي دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغى

عما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لاتعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل الدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية — وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة فان ما ينهيه الطاعن على الحكم بمقولة التناقض في التسبيب أو الخطأ في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(نقض جلسة ١٢/٧/١٩٦٤) ش ١٤ ص ٧٨٧

ثالثاً — في إدارة محل للدعارة

. تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، . والأماكن المفروشة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة . ولها قوع من الاستمرار .

(نقض ٢٣/٤/١٩٦٣) ش ١٤ ص ٣٤٨

. لا يقدح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلاً للدعارة أنه مسكن خاص للزوجية ما دام أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى

أن المتهمة أعدت هذا المسكن في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه .

(ققض ٨/٥/١٩٦١) ش ١٢ ص ٥٤٦

. توافق ثبوت ركن الاعتياد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائغا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الضاهد من سبق تزده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره في ذلك سليما . ولا تثريب على المحكمة أن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التي اطمئنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياد يكون في غير محله .

(ققض ١١/١/١٩٦٥) ص ١٦ ص ٥٠

. لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعنه الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معاً في حالة تنى ، بذاتها على وقوع هذه الجريمة واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده عدة مرات لارتكاب الفحشاء معها . فلا تثريب على المحكمة أن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

(ققض ٣/٦/١٩٦٣) ص ١٤ ص ٤٨٠

. المعاونه التي عناها الشارع في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ في مادته

الثامنة لا تتحقق إلا بالإشتراك الفعلي في تهيئة المحل المهد للدعارة بقصد استغلاله .

(ققض ١٩٦٤/٤/٦) ص ١٥ ص ١٠

. تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا فإذا كانت واقعة الدعوى كما أنبتها الحكم المطعون فيه أن كل ما توفر على الطاعنة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعنة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الأولى لمواصلة الطاعنة الثانية ، وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر بالفعل . على ما يقوله الحكم عندما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعنة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل من تأتى الدعارة في مسرح واحد للاثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعنة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتياد في حقها مضافا إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعنة الأولى صاحبة المنزل . وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعنة عما اسند إليها .

(ققض ١٩٦٢/٥/٧) ص ١٣ ص ٤٣٧

تطبيقات قضائية

في جريمة الزنا

. المحكمة التي تغياها الشارع من غل بد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى ان ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه بما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(تقض ١٥/٢/١٩٦٥) س ١٦ ص ١٢٤

. لما كانت جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنين بهما - مستقلين في أركانها وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(الحكم السابق) .

. كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن عليه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(تقض جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢ س ١٢ ص ٥١٠)

• من المقرر أن المادة ٢٨٦ عقوبات إنما تسكمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا ، أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أى دليل أو قرينه بارتكابها الجريمة فله التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

« الحكم السابق »

• الصحيح في القانون أن الصورة الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محرر من المتهم نفسه .

« الحكم السابق »

• لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واعلمانت إلى قدرتهم على التمييز ومتى كانت المحكمة قد ركزت إلى أقوال ابنتي المجنى عليها اللتين سمعتما على سبيل الاستدلال لبوع سن كل منهما ثمانى سنوات وذلك في حضور الطاعن الذى لم يدفع أمامها بأنهما لاتستطيعان التمييز فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

« نقص جلسة ١٦/١١/١٩٦٤ ، س ١٥ ص ٦٧٩ »

تطبيقات قضائية

في جريمة الفعل الفاضح

. يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح غير العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات أن تتم بغير رضا المجنى عليها - حماية اشعورها وصيانة لكرامتها بما قد يقع على جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها .

د نقض جلسة ١١/٢/١٩٥٩، س ١٠ ص ٨٣٤

. مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضاها - في جريمة المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلانهاياً، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ... فإذا استند الحكم في براءة المتهم إلى قوله : ... أن الثابت من وقائع الدعوى أن ركن انعدام رضا المجنى عليها غير متوافر ، ذلك أن الظاهر للمتهم هو أن المجنى عليها راضية عن الواقعة فضلاً عن أنها سمحت له برضاها الدخول لمسكنها والجلوس بصحبته ... ومن ناحية أخرى فإن المحكمة تستخلص برضا المجنى عليها من قولها بمحض جمع الاستدلالات أن زوجها قد لفق الواقعة للإيقاع بالمتهم ، أي أنها كانت راضية عن الفعل الذي قام به المتهم وذلك حتى توقع به لكي يستفيد زوجها حسب الخطة التي كان يرمى إليها ... فإن ما أثبتته المحكمة ينطوي على رضا المجنى عليها بجميع مظاهره وكامل معالته . (الحكم السابق) .

. ملاحقة المتهم للمجنى عليها بالطريق العام وقرصه ذراعها - على ما استظهره الحكم المطعون فيه - تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني المنصوص عليه في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات لإتيان المتهم علانية فعلاً فاضحاً يخدش الحياء . (الحكم السابق) .

تطبيقات قضائية

في جريمة هتك العرض

الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بوقوع أى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراتهِ ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية .

نقض جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ ص ١٤ ص ٥٨

من المقرر أن الفعل المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها ، بل يكفى لو فر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والاختلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم غير هذا الطريق .

نقض جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ ش ١٤ ص ٢٥٤

جريمة هتك العرض جريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالامرین جميعا ، ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشفه كان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها كما لا يؤثر فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تجلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .

نقض جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ ص ١٣ ص ١٤٥

من المقرر أن ركن القوة والتهديد فى جريمة هتك العرض وركن الاكراه فى جريمة اغتصاب التندات والشروع فيها بالتهديد - يتحقق بكافة صور

انعدام الرضاء لدى المجنى عليه، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات لارتكاب الجريمة فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح .

(نقض جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٣) من ١٤ ص ٦٣٩

القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي ترخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجاني بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليها أو ذويها ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(نقض جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٥) من ١٦ ص ٩٢٥

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هتك العرض صغيراً لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة . وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن يميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضاء في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لانعدام التمييز والإرادة . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالي أربع سنوات إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب بما يتعين معه نقضه .

(نقض جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤) من ١٥ ص ٣١٨

إن أفعال هتك العرض التي تسبق فعل الواقعة والتي يرتكبها الجاني بنشاط إجرامي واحد بهدف الواقعة التي تتم في نفس المكان والزمان ، هذه الأفعال تعتبر جزءا لا يتجزأ من النتيجة الأخيرة التي انتهت إليها وتنطوي فيها لأن فعل الواقعة لا يتأتى إلا إذا باشره الجاني مقترنا بتلك الأفعال بحكم الطبيعة البشرية ، وتكون الواقعة في هذه الحالات فعلا واحدا يكون جريمة واحدة وهي جريمة الواقعة ويعتبر التعدد فيها ظاهريا ومجرد أداة للنشاط الإجرامي وهذا هو التعدد الصوري .

(المحكمة العليا التيبية جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧١ - المجلة ص ٨ ع ص ٦٣)

إن الركن المادي في جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل يستطيل إلى ما بعد عورة في جسم المجنى عليه ، أو يستطيل إلى أي جزء آخر لا يعد عورة ، إلا أنه يخل على نحو جسم بماطفة الحياء العرض لديه نظرا لمبلغ ما يصاحب الفعل من فحش .

ويتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض بعلم الجاني أن ارتكابه للفعل المسكون للجريمة يخل بالحياء العرض لمن وقع عليه .

(المحكمة العليا التيبية - جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧١ المرجع السابق - ص ١٢٤)

فهرس

صفحة	بند	الموضوع
٣	• • • • •	الإهداء
٥	• • • • •	مقدمة الطبعة الثانية
٧	• • • • •	مقدمة الطبعة الأولى
٩		باب تمهيدى
		الفصل الأول
		المبحث الأول
١١	• • •	تعريف الفجور والدعارة وماهيتها
		المبحث الثانى
١٤	• • • • •	أسباب تحريم وتجريم البغاء
		المبحث الثالث
١٦	• • • • •	أسباب إلغاء البغاء
		الفصل الثانى
١٨	• • •	التطور التشريعى لقوانين مكافحة الدعارة
٢٠	• • •	المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١
٢٥	• • • • •	نصوص إقانون مكافحة الدعارة
		الفصل الثالث
٣٢	• • • • •	الجهود الدولية لمكافحة الدعارة
		الاتفاقية الدولية بشأن إلغاء الاتجار فى الأشخاص
٣٣	• • • • •	واستغلال دعارة الغير
		الفصل الرابع
٤٥		الجهات الحكومية المختصة بمكافحة الدعارة واختصاصاتها

الموضوع	بند	صفحة
إختصاصات مكاتب حماية الآداب	• • •	٤٨
القسم العام		
منهج الدراسة	• • • • •	١٩
المبحث الأول		
التحريرات		٥٠
المسوغ القانوني للتفتيش	• • • • •	٥٠
شروط الاذن بالتفتيش	• • • • •	٥٠
مصدر التحريات والمراقبة	• • • • •	٥٢
(١) مرشد صرى	• • • • •	٥٢
(٢) بلاغ	• • • • •	٥٢
المراقبة	• • • • •	٥٢
تطبيقات قضائية	• • • • •	٥٣
محضر التحريات	• • • • •	٥٧
ما يجب أن يشتمل عليه	• • • • •	٥٧
رقابة النيابة والقضاء على مدى جدية التحريات	• • • • •	٥٩
عدم اشتراط التحقيق المفتوح	• • • • •	٦٠
جواز منع الإذن بعد تحقيق مفتوح	• • • • •	٦٠
تطبيقات قضائية	• • • • •	٦٠
المبحث الثاني		
إذن التفتيش		
منهج البحث	• • • • •	٦٣
الفرع الأول : الغرض من إذن التفتيش	• • • • •	٦٤
حرية الأشخاص وحرمة المساكن	• • • • •	٦٤

الموضوع	بند	صفحة
تغليب الصالح العام	٤٤	٦٤
الغرض من إذن التفتيش	٤٦	٦٤
الفرع الثاني : فيمن له إصدار الإذن	٤٩	٦٦
اختصاص وكيل النيابة الكلية	٥٠	٦٧
تقديم الطلب إلى رئيس النيابة	٥١	٦٧
حالة ندب وكيل النيابة الكلية لنيابة جزئية	٥٥	٦٨
الفرع الثالث : فيمن يصدر الاذن له		
جواز استعانة مأمور الضبط القضائي بأعوانه	٦٨	٧٣
لا يشترط أن يكون معاون مأمور الضبط		
من المرؤسين	٧٠	٧٤
حالة الجمع في الاذن بين الماذون المسمى		
ومن يندبه	٧١	٧٤
عدم اشتراط اثبات ندب المأمور من		
مأمور آخر بالكتابة	٧٢	٧٥
الفرع الرابع : مدة الاذن وامتداده		
اشتراط تنفيذ الاذن في مدة محددة	٧٣	٧٥
حكم النقض الصادر بتأريخ		
١٩٢٧/١٢/٢٧ ونقذه	٧٤	٧٥
إستصواب إثبات ساعة صدور الاذن	٧٦	٧٦
مريان قواعد المرافعات في احتساب		
مدة الاذن	٧٧	٧٦
الخطأ في ذكر الساعة بالتحديد	٨٠	٧٨
إمتداد الاذن	٨٤	٧٩

الموضوع	بند	صفحة
وجوب التأكد لاستمرار النشاط الاجرامى	٨٨	٨٠
مذهب محكمة النقض فى ذلك	٨٩	٨٠
مضمون الاذن وبياناته	٩٠	٨١
الخطأ فى ذكر بيانات الاذن	٩١	٨١
الخطأ فى اسم المأذون بتفتيشه	٩٢	٨٢
الخطأ فى تاريخ أو ساعة ووقت صدور الاذن	٩٨	٨٣
حالة النص فى الاذن على ضبط وتفتيش		
من يتواجد مع المتهم	١٠٠	٨٤
حالة فقد الاذن	١٠٤	٨٦
إثبات إذن التفتيش	١٠٥	٨٦
بطلان الاذن الشفوى ما لم يكن له أصل		
مكتوب	١٠٦	٨٦
الاذن بالتليفون	١١٢	٨٨

المبحث الثالث

تنفيذ إذن التفتيش

أولاً : عدم تجاوز صدور الاذن	١١٤	٩٠
ثانياً : كيفية تنفيذ الاذن	١٢٦	٩٥
حضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش	١٣٣	٩٧
فى وجوب تواجد المتهم أثناء التفتيش أو من ينوبه		
أو شاهدين	١٣٦	٩٨
مذهب محكمة النقض فى ذلك	١٣٩	٩٩
رأينا الخاص والاعتبارات التى تستند عليها	١٤٠	١٠٠
تفتيش الأثني	١٤٥	١٠٢

الموضوع	بنف	صفحة
عدم جواز نذب الزوج لتفتيش زوجته . . .	١٢٩	١٠٣
المبحث الرابع		
التلبس فى الجرائم المخلة بالآداب		
منهج البحث	١٥٢	١٠٥
الفرع الأول : ماهية التلبس وخصائمه . . .		
ماهيته	١٥٣	١٠٦
خصائص التلبس	١٥٥	١٠٧
حالات التلبس وردت على سبيل الخصر	١٥٦	١٠٧
التلبس حالة تلازم الجريمة . . .	١٥٧	١٠٧
الفرع الثانى : حالات التلبس		
الحالة الأولى	١٦٣	١٠٩
الحالة الثانية	١٦٤	١٠٩
الحالة الثالثة	١٦٥	١١٠
الحالة الرابعة	١٦٦	١١٠
الحالة الخامسة	١٦٧	١١٠
الفرع الثالث : آثار التلبس	١٧١	١١٢
الفرع الرابع : صور تتوافر فيها حالة التلبس . .	١٨٠	١١٥
الفرع الخامس : صور لا تتوافر فيها حالة التلبس .	١٩٧	١٢٢
الفرع السادس : التخلل الاضطرابى والتخلل الاختيارى		١٢٥
أولاً : صور لوقائع يعتبر التخلل فيها اضطرابيا .	٢١٥	١٢٩
ثانياً : صور لوقائع يعتبر التخلل فيها اختياريا .	٢١٧	١٣٠
المبحث الخامس		
محضر الضبط		

الموضوع	بند	صفحة
ما يجب أن يشتمل عليه	٢٣٨	١٣٩
جواز تحرير المحضر بمعرفة شخص آخر	٢٣٩	١٣٩
عدم تحرير محضر الضبط لا يترتب عليه البطلان	٢٤٣	١٤٠
المبحث السادس		
التحقيق		
ما يشتمل عليه محضر التحقيق	٢٤٨	١٤٢
إجراء عضوية النيابة تحقيقا في غير دائرة اختصاصه	٢٥٣	١٤٤
حضور مدافع عن المتهم أثناء التحقيق	٢٥٨	١٥٤
المبحث السابع		
التحرير		
في إثبات الإحراز	٢٦٠	١٤٦
القصد من التحرير هو تنظيم العمل والمحافظة على		
الدليل العام لإضعاف قوته في الأثاث	٢٦٣	١٤٦
المبحث الثامن		
المعاينة		
		١٤٨
المبحث التاسع		
القرارات		
		١٤٩
المبحث العاشر		
التحليل		
		١٥١
المبحث الحادى عشر		
الدفع في الجرائم المخلة الآداب		
تطبيقات قضائية	٢٨٣	١٥٢
حكم النقض الخاص بالإذن بمراقبة التليفونات	٢٩٦	١٥٦

الموضوع	بند	صفحة
أسباب طعن النيابة بالنقص	٢٩٧	١٦٠
المبحث الثاني عشر		
التصرف في الأوراق		١٦٢
القسم الخاص		
تقديم		١٦٥
الباب الأول		
منهج الدراسة		١٦٧
المبحث الأول		
جرائم الدعارة		
الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١		
أولا : جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور		١٦٨
تعريف التحريض بصفة عامة	٣٦٥	١٦٨
تعريف التحريض على الفجور أو الدعارة	٣٦٧	١٦٩
أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور		
أولا : الركن المادى	٣٦٨	١٧١
ثانيا : الركن المعنوى	٣٦٩	١٧٢
في إثبات جريمة التحريض	٣٧٠	١٧٢
العقوبة	٣٧١	١٧٣
الظروف المشددة لجريمة التحريض		
(أ) الظروف المشددة المنصوص عليه في الفقرة		
(ب) من المادة الأولى	٣٧٢	١٧٣

المرزوع	بند	صفحة
(ب) الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة الرابعة		١٧٤
العامل التشديد : صفة المحنى عليه . . .		١٧٥
العامل الثانى للتشديد : صفة فى الجانى . . .		١٧٦
الشروع فى جريمة التعريض . . .		١٧٧
ثانياً : جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور أو الدعارة		
تعريف المساعدة فى مفهوم نص المادة الأولى		
من القانون	٣٧٤	١٧٩
أركان جريمة المساعدة على ارتكاب الفجور		
أو الدعارة		
الركن المادى	٣٧٥	١٨٠
هل يلزم أن تكون المساعدة بفعل مادى . . .	٣٧٦	١٨٠
الوكن المعنوى	٣٧٧	١٨٢
الشروع فى جريمة المساعدة على الفجور		
أو الدعارة	٣٧٨	١٨٣
إثبات جريمة المساعدة	٣٧٩	١٨٣
الظروف المشددة لجريمة المساعدة وعقوبتها . .	٣٨٠	١٨٤
ثالثاً : جريمة تسهيل ارتكاب الفجور أو الدعارة . .	٣٨١	١٨٤
رابعاً : جرائم الاستخدام أو الاستدراج أو الإغواء		
لارتكاب الفجور أو الفجور الدعارة . . .		١٨٥
التعاريف :		
(١) الاستخدام	٣٨٣	١٨٥
(٢) الاستدراج	٣٨٤	١٨٦
(٣) الإغواء	٣٨٥	١٨٧

الموضوع	بند	صفحة
أركان جرائم الإستهدام والإستهراج والإغواء		١١٠
الركن المادى	٣٨٦	١٩٠
الركن المعنوى	٣٨٩	١٩١
العقوبة	٣٩٠	١٩٢
الظروف المشددة	٣٩١	١٩٢
ظرف الإكراه أو إساءة استعمال السلطة	٣٩٢	١٩٣
الخداع	٣٩٤	١٩٤
القوة	٣٩٥	١٩٤
التهديد	٣٩٦	١٩٥
إساءة استعمال السلطة	٣٩٧	١٩٥
خامساً : جريمة إستهقاء شخص بغير غيبته فى محل		
للفجور أو الدعارة		١٩٦
العنصر الأول : الإستهقاء	٤٠١	١٩٧
العنصر الثانى : وسيلة من وسائل الإكراه	٤٠٢	١٩٧
العنصر الثالث : عدم الرغبة فى البقاء	٤٠٣	١٩٨
العنصر الرابع : القصد الجنائى	٤٠٤	١٩٨
العقوبة	٤٠٥	١٩٩
الظرف المشدد فى جريمة الإستهقاء	٤٠٦	١٩٩
سادساً : الجرائم المنصوص عليها فى المادة الثالثة		٢٠٠
(١) جريمة تخريض شخص على مغادرة البلاد		
للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له		٢٠٠
الركن المادى	٤٠٧	٢٠٠
الركن المعنوى	٤٠٨	٢٠٢

الموضوع	بند	صفحة
العقوبة		٢٠٢
الظروف المشددة		٢٠٢
وقوع الجريمة على أكثر من شخص واحد .	٤١٢	٢٠٣
(ب) جريمة إستخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد بالفجور أو الدعارة . .		٢٠٤
الركن المادى	٤١٣	٢٠٤
الركن المعنوى	٤١٥	٢٠٥
العقوبة والظروف المشددة	٤١٦	٢٠٥
(ج) جريمة المساعدة المتصوص عليها في المادة الثانية		٢٠٦
المقصود بالمساعدة	٤١٨	٢٠٦
وأينا الخاص	٤٢٠	٢٠٦
الركن المادى	٤٢١	٢٠٨
الركن المعنوى	٤٢٢	٢٠٩
العقوبة	٤٢٣	٢١٠
الظروف المشددة	٤٢٤	٢١٠
سابعاً : الجريمة المتصوص عليها في المادة الخامسة جريمة إدخال شخص أو تسهيل دخوله للجمهورية لارتكاب الفجور أو الدعارة		٢١١
الركن المادى	٤٢٦	٢١١
الركن المعنوى	٤٢٧	٢١١
العقوبة	٤٢٨	٢١٢
الظروف المشددة	٤٢٩	٢١٢

الموضوع	بند	صفحة
ثامناً : جريمة معاونة أثنى على ممارسة الدعارة		
الركن المادى	٤٣١	٢١٣
الركن المعنوى	٤٣٢	٢١٤
العقوبة	٤٣٣	٢١٥
الظروف المشددة	٤٣٤	٢١٥
تاسعاً : جريمة إستغلال البغاء		٢١٦
التعريف	٤٣٦	٢١٦
معيار تمييز المستغل عن غيره	٤٣٧	٢١٦
الركن المادى	٤٣٨	٢١٩
القصد الجنائى	٤٣٩	٢٢٠
ركن الاعتياد ليس من أركان هذه الجريمة	٤٤١	٢٢٠
العقوبة	٤٤٢	٢٢٠
كالظروف المشددة	٤٤٣	٢٢١
هاشراً : جريمة فتح أو إدارة محل للفجور أو الدعارة	٤٤٤	٢٢٢
الفرع الأول : مقارنة الجريمة بغيرها من جرائم قانون		
مكافحة الدعارة	٤٤٦	٢٢٣
الفرع الثانى : تعريف محل الفجور أو الدعارة	٤٤٩	٢٢٥
العنصر الأول : ماهية المحل	٤٥١	٢٢٥
العنصر الثانى : إرتكاب الفجور أو الدعارة فى المحل	٤٥٣	٢٢٦
العنصر الثالث : فتح المحل أو إدارته لدعارة الغير		
أو فجوره	٤٥٥	٢٢٧
العنصر الرابع : فتح المحل للفجور أو الدعارة عادة	٤٥٧	٢٢٨

الموضوع	بند	صفحة
الفرع الأول : إشتراط العادة في القانون . . .		
الحكمة هذا الإشتراط . . .	٤٥٨	٢٢٩
الفرع الثاني : أحكام القضاء . . .	٤٦٠	٢٣٠
الفرع الثالث : هل يوجد إمعيار لركن الاعتياد . . .	٤٦١	٢٣١
الفرع الرابع : اثبات ركن الاعتياد . . .	٤٦٢	٢٣٢
تطبيقات قضائية . . .	٤٦٣	٢٣٣
الفرع الخامس : الفرق بين الاعتياد في جريمة فتح محل أو إدارة للفجور أو الدعارة وبين الاعتياد على ممارسة الدعارة . . .	٤٦٤	٢٣٣
أركان الجريمة . . .		٢٣٤
الركن المادى . . .	٤٦٥	٢٣٤
الركن المعنوى . . .	٤٦٦	٢٣٥
ركن الاعتياد . . .	٤٦٧	٢٣٥
العقوبة . . .	٤٦٨	٢٣٦
الظروف المشددة . . .	٤٦٩	٢٣٧
حادى عشر : جريمة المعاونة على إدارة محل للفجور أو الدعارة . . .		
الركن المادى . . .	٤٧٣	٢٤١
ركن الاعتياد . . .	٤٧٤	٢٤١
القصد الجنائى . . .	٤٧٥	٢٤٢
العقوبة والظروف المشددة . . .	٤٧٦	٢٤٢
ثانى عشر : جريمة تأجير أو تقديم محل للفجور أو الدعارة . . .		٢٤٣

الموضوع	بتد	صفحة
الركن المادى	٤٧٨	٢٤٣
الركن المعنوى	٤٧٩	٢٤٤
ركن الاعتیاد	٤٨٠	٢٤٥
العقوبة	٤٨١	٢٤٥
ثالث عشر : جريمة تسبیل الفجور أو الدعارة في المحلات المفروشة أو المفتوحة للجمهور		٢٤٦
ماهية المنازل أو الغرفة المفروشة	٤٨٤	٢٤٦
الركن المادى	٤٨٦	٢٤٧
الركن المعنوى	٤٩١	٢٤٩
ركن الاعتیاد	٤٩٢	٢٥٠
العقوبة	٤٩٣	٢٥٠
رابع عشر : جريمة الاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة		٢٥١
النص ينطبق على الرجل والمرأة سواء بسواء	٤٩٤	٢٥١
الركن المادى	٤٩٥	٢٥١
الركن المعنوى		٢٥٢
ركن الاعتیادى	٤٩٦	٢٥٣
تطبيقات قضائية	٤٩٧	٢٥٤
العقوبة	٥٠٢	٢٥٦
خامس عشر : الجريمة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة		٢٥٧

الموضوع -	بند	صفحة
المركن المادى	٥٠٦	٢٥٨
الركن المعنوى	٥٠٧	٢٥٩
العقوبة	٥٠٨	٢٥٩
الظرف المشدد	٥٠٩	٢٥٩
سادس عشر : جريمة الإشتغال أو الإقامة في محل للمفجور أو الدعارة		٢٦٠
الركن المادى	٥١١	٢٦٠
الركن المعنوى	٥١٣	٢٦١
ركن الاعتقاد	٥١٤	٢٦٢
العقوبة	٥١٥	٢٦٢
خاتمة :	٥١٦	٢٦٣

المبحث الثانى

التحريض علنا على الفسق

أركان الجريمة

الركن الأول : الركن المادى	٥٢٠	٢٦٥
الركن الثانى : وقوع الجريمة في طريق عام أو مكان مطروق	٥٢٤	٢٦٧
الركن الثالث : الركن المعنوى	٥٢٧	٢٦٩
العقوبة	٥٢٨	٢٦٩
العودة في جريمة التحريض على الفسق	٥٢٩	٢٦٩

المبحث الثالث

التعرض للآفات بحالة تخدش الحياء

نص المادة والمذكرة الإيضاحية	٥٣٠	٢٧١
------------------------------	-----	-----

الموضوع	بند	صفحة
أركان الجريمة		
الركن الأول : الركن المادى	٥٣٢	٢٧٢
الركن الثانى : وقوع الجريمة فى طريق عام أو مكان مطروق	٥٣٥	٢٧٤
الركن الثالث : القصد الجنائى	٥٣٦	٢٧٥
المبحث الرابع		
جريمة الزنا		
نصوص القانون	٥٣٩	٢٧٦
منهج البحث	٥٤٠	٢٧٦
الفرع الأول : الفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة	٥٤١	٢٧٧
الفرع الثانى : جريمة زنا الزوج		٢٧٨
أركان الجريمة	٥٤٢	٢٧٨
الركن الأول : الإتصال الجنسى غير المشروع	٥٤٣	٢٧٨
الركن الثانى : قيام الزوجية	٥٤٥	٢٧٩
الركن الثالث : وقوع الجريمة فى منزل الزوجية	٥٤٦	٢٨٠
رأينا الخاص عن منزل الزوجية	٥٤٨	٢٨١
الركن الرابع : القصد الجنائى	٥٤٩	٢٨٢
العقوبة	٥٥٠	٢٨٣
الفرع الثالث : جريمة زنا الزوجة		٢٨٣
أركان الجريمة	٢٥١	٢٨٢
تحريك الدعوى	٥٥٢	٢٨٤
تطبيقات قضائية	٥٥٣	٢٨٦
الفرع الرابع : أدلة الزنا		٢٨٨

الموضوع	بند	صفحة
المعنى بهذه الأدلة	٥٥٩	٢٨٨
تطبيقات قضائية	٥٦٠	٢٨٨
التلبس في جريمة الزنا	٥٦٣	٢٩٠
تطبيقات قضائية	٥٦٤	٢٩٠
الاعتراف	٥٧٠	٢٩٤
شروط الاعتراف بالمتج لاثره	٥٧١	٢٩٤
نوعا الاعتراف	٥٧٢	٢٩٥
المكاتب والأوراق المكتوبة من		
الشريك الزاني	٥٧٤	٢٩٦
الصور الفوتوغرافية وهل هي من		
الأدلة المدودة	٥٧٦	٢٩٧
تطبيقات قضائية	٥٧٨	٢٩٨
الوجود في منزل مسلم في محل مخصص		
للحریم	٥٨٣	٣٠٠
ماهية المنزل	٥٨٤	٣٠٠
تطبيقات قضائية	٥٨٦	٣٠١
الفرع الخامس: جريمة زنا الشريك		٣٠٣
حالات الزنا المتداخلة	٥٨٩	٣٠٣
تطبيقات قضائية	٥٩٥	٣٠٤
الفرع السادس: حق الزوج أو الزوجة في وقف		
تنفيذ العقوبة		٣٠٨
هذا الحق موقوف على الزوج وحده	٥٩٨	٣٠٨

الموضوع	بند	صفحة
المبحث الخامس		
جريمة الوقاع - أو اغتصاب الآتى		
أركان الجريمة		٣١٠
الركن الأول الوقاع	٦٠٢	٣١٠
الركن الثانى : عدم رضا الآتى	٦٠٥	٣١١
تطبيقات قضائية	٦١٠	٣١٣
الركن الثالث : القصد الجنائى		٣١٥
الشروع فى جريمة الاغتصاب	٦١٨	٣١٦
تطبيقات قضائية	٦٢٠	٣١٦
العقوبة	٦٢٤	٣١٨
الظروف المشددة	٦٢٥	٣١٨
تطبيقات قضائية	٦٢٧	٣١٩
المبحث السادس		
جريمة هتك العرض		
نصوص القانون	٦٢٩	٣٢٢
منهج البحث	٦٣٠	٣٢٢
الفرع الأول : جريمة هتك العرض		٣٢٣
أركان الجريمة		٣٢٤
أولاً : الركن المادى	٦٣٥	٣٢٤
ثانياً : الركن المعنوى	٦٤٩	٣٢٨
تطبيقات قضائية	٩٥٢	٣٢٩
العقوبة	٦٥٧	٣٣٠
الفرع الثانى : الشروع فى جريمة هتك العرض		٣٣١

الموضوع	بند	صفحة
الآراء التي قبلت بشأنه	٦٥٨	٢٣١
مذهب محكمة النقض في ذلك	٦٦٠	٢٣٢
رأينا الخاص	٦٦١	٢٣٢
الفرع الثالث : الظروف المشددة في جريمة هتك العرض		٢٣٤
منهج البحث	٦٦٣	٢٣٦
التفريع الأول : القوة أو التهديد		٢٣٦
القوة	٦٦٤	٢٣٦
التهديد	٦٦٦	٢٣٧
تطبيقات قضائية	٦٦٨	٢٣٨
التفريع الثاني : سن المجنى عليه	٦٨٧	٢٤٥
تطبيقات قضائية	٦٩٢	٢٤٧
التفريع الثالث : صفة الجاني	٦٩٦	٢٤٩
تطبيقات قضائية	٧٠٠	٢٥٠
العقوبة	٧٠٤	٢٥٢

المبحث السابع الأفعال الفاضحة

نصوص القانون		٢٥٦
منهج البحث	٧٠٨	٢٥٦
الفرع الأول : ماهية الأفعال الفاضحة		٢٥٧
تعريفها	٧٠٩	٢٥٧
الغرض من تجريمها	٧١٠	٢٥٧
الفرق بين الفعل الفاضح وهتك العرض		
العرض	٧١١	٢٥٧

الموضوع	بند	صفحة
الفرق بين الفعل الفاضح والإغتصاب	٧١٣	٧٥٨
الفرق إبين الفعل الفاضح والتعرض		
لأتى على وجه بخدش حياءها .	٧١٤	٢٥٩
الفرع الثاني : الفعل الفاضح العلنى		
أركان الجريمة		٣٦٠
الركن الأول : الفعل المادى المخل بالحياء	٧١٦	٣٦٠
الركن الثانى : العلانية	٧٢١	٣٦١
تطبيقات قضائية	٧٢٢	٣٦٢
الركن الثالث : القصد الجنائى	٧٢٤	٣٦٣
العقوبة	٧٢٧	٣٦٥
الفرع الثالث : جريمة الفعل الفاضح غير العلنى		
نص المادة	٧٢٨	٣٦٦
أركان الجريمة	٧٢٩	٣٦٦
الركن الأول : فعل مادى مخل بالحياء	٧٣٠	٣٦٦
الركن الثانى : إنعدام الرضاء	٧٣٣	٣٦٧
الركن الثالث : القصد الجنائى	٧٣٦	٣٦٩
العقوبة	٧٣٨	٣٦٩
المبحث الثامن		
الظمن فى الأهراض		
النص القانونى	٧٤٩	٣٧٠
المذكرة الإيضاحية	٧٥٠	٣٧٠
جريمة الظمن فى الأعراض		
معنى الظمن فى عرض العائلات	٧٥٣	٣٧٠

الموضوع	بند	صفحة
معنى الطعن في عرض الأفراد	٧٥٥	٣٧٣
معنى خدس سمعة العائلات	٧٥٦	٣٧٤
أركان الجريمة		٣٧٤
الركن الأول : الركن المادى	٧٥٧	٣٧٤
العيب	٧٥٩	٣٧٥
الامانة	٧٦٠	٣٧٥
القذف	٧٦١	٣٧٥
السب	٧٦٢	٣٧٥
تطبيقات قضائية	٧٦٣	٣٧٥
الركن الثانى : ركن العلانية	٧٦٦	٣٧٦
وسائل العلانية	٧٦٨	٣٧٧
القول	٧٦٩	٣٧٨
الفعل أو الإيحاء	٧٧٠	٣٧٨
الرسم	٧٧١	٣٧٩
الكتابة	٧٧٢	٣٧٩
تطبيقات قضائية	٧٧٣	٣٨٠
الركن الثالث : القصد الجنائى	٧٨٨	٣٨٦
تطبيقات قضائية	٧٨٩	٣٨٦
في تحريك الدعوى العمومية		٣٨٨
أحكام المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية	٧٩٤	٣٨٨
العقوبة	٧٩٦	٣٨٩
الظرف المشدد	٧٩٧	٣٨٩
جريمة الطعن في الأعراض بواسطة التليفون	٨٠٢	٣٩٠

الموضوع بند صفحة

المبحث التاسع
اقتهاك حرمة الآداب

٣٩١	٨٠٠	• • • • •	تقديم
٣٩٢		• •	الجهر بأغان أو صياح أو خطب مخالفة للآداب
٣٩٢		• • • • •	أركان الجريمة
٣٩٢	٨٠٣	• • • • •	الركن الأول : الركن المادى
٣٩٣	٨٠٤	• • • • •	الركن الثانى
٣٩٣	٨٠٥	• • • • •	الركن الثالث
٣٩٣	٨٠٦	• • • • •	العقوبة

المبحث العاشر
المطبوعات والأشياء الفاضحة

		• • • • •	نص المادة
			الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨
٣٩٤		• • • • •	عقوبات
٣٩٦		• • • • •	أركان الجريمة
٣٩٦	٨١٧	• •	الركن الأول : الركن المادى
٣٩٨	٨٢١	•	الركن الثانى : المناقاة للآداب العامة
٣٩٨	٨٢٢	• •	الركن الثالث : القصد الجنائى
٣٩٨	٨٢٣	• • • • •	تطبيقات قضائية
٤٠٠	٨٢٥	• • • • •	العقوبة
٤٠٠	٨٢٦	• • • • •	العود
٤٠١	٨٢٧		الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ مكررا

الموضوع	بتد	صفحة
البحث الحادى عشر		
أحكام الرقابة على المصنفات الفنية		
نصوص القانون	• • • • •	٤٠٢
المذكرة الإيضاحية	• • • • •	٤٠٩
الفرع الأول : المصنفات الخاضعة للرقابة	• •	٤٢٢ ٨٢٨
الفرع الثانى : فى الترخيص ونظمه وأحكامه	•	٤٢٢ ٨٢٩
مدة سريان الترخيص	• • •	٤٢٣ ٨٣٠
واجبات المرخص له	• • •	٤٢٣ ٨٣١
التظلم من قرارات الرقابة	• •	٤٢٤ ٨٣٣
الجريمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة عشرة	•	
أركان الجريمة	• • • •	٤٢٥
الركن الأول : الركن المادى	• • • •	٤٢٥ ٨٣٥
(١) تصوير شريط سينمائى بقصد الاستغلال	• • •	٤٢٥
(٢) عرض الأشرطة السينمائية		
أو لوحات الفانوس السحرى		٥٢٦
(٣) توزيع المصنف	• •	٤٢٦
(٤) مستأجر المصنف	• •	٤٢٦
الركن الثانى : القصد الجنائى	• • • •	٤٢٧ ٨٣٦
العقوبة	• • • • •	٤٢٧ ٨٣٧
الجريمة المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة	• •	٤٢٨ ٨٣٨

الموضوع	بند	صفحة
الباب الثاني		
المبحث الأول		
الرهان خفية على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من الألعاب		
نصوص القانون	٤٣١	٠
الحكمة من تحريم الرهان خفية	٤٣٣	٨٣٩
أسباب الإبقاء على المراهقات على السباق	٤٣٤	٠
أنواع المراهقات على السباق	٤٣٥	٠
أركان جريمة الرهان خفية	٤٣٦	٠
الركن الأول: الركن المادى	٤٣٦	٨٤٥
الركن الثانى: القصد الجنائى	٤٣٧	٨٤٦
المبحث الثانى		
مخال القمار		
الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ عقوبات		
الركن الأول: الركن المادى	٤٤١	٨٥٣
الركن الثانى: القصد الجنائى	٤٤١	٨٥٤
هل يشترط توافر العمومية لقيام الجريمة	٤٤٢	٨٥٥
تطبيقات قضائية	٤٤٣	٨٥٦
الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦		
٤٤٧	٠	٠
المبحث الثالث		
التشرد		
تعريف التشريد	٤٥١	٨٦٩
الفرق بين التشرد والاشتباه	٤٥٢	٨٧٢

الموضوع	بند	صفحة
الفارق من الوسائل المشروعة للتفتيش وغيرها	٨٧٥	٤٥٣
تشرد الأثاث	٨٧٨	٤٥٣
القصد الجنائي	٨٨٣	٤٥٦
تأييد حالة التشرد	٨٨٥	٤٥٧
العود للتشرد	٨٨٦	٤٥٧

البحث الرابع

التسول

تطبيقات قضائية	٨٩٠	٤٦٢
تطبيقات قضائية في جرائم البغاء والدعارة .		٤٦٥
أولاً - في التحريض على البغاء . .		٤٦٥
ثانياً - في استغلال البغاء والفجور .		٤٦٦
ثالثاً - في إدارة محل للدعارة . .		٤٦٧
تطبيقات قضائية في جريمة الزنا . . .		٤٧٠
تطبيقات قضائية في جريمة الفعل الفاضح .		٤٧٢
تطبيقات قضائية جريمة هتك للمرض .		٤٧٣
الفهرس		٤٧٦

